

مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام

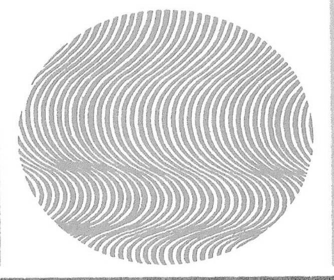
العلاقات المصرية البريطانية ١٩٥١ - ١٩٥٤

تحرير

د. رءوف عباس

تأليف

د. علاء الحديدى د. سامى أبو النور د. يواقيم رزق





العلاقات المصرية البريطانية
١٩٥١ - ١٩٥٤

تحرير
د. رءوف عباس

تأليف
د. علاء الحديدى د. سامى أبو النور د. يواقيم رزق

مطبوعات مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية
رئيس التحرير : نبيل عبد الفتاح
المدير الفنى : السيد عزمى

الناشر : مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية - الأهرام - شارع الجلاء ت : ٥٧٤٧٠١١

تقـــديم

منذ وقعت مصر تحت الاحتلال البريطانى عام ١٨٨٢ برزت الحركة الوطنية المصرية التى تنشد الخلاص من نير الاستعمار البريطانى وتحقيق الاستقلال الوطنى ، ومن ثم غلب الصراع على العلاقات المصرية البريطانية ، وبلغ الصراع ذروته فى ثورة ١٩١٩ التى عجزت عن تحقيق هدف الاستقلال التام ، ولكنها حققت لمصر درجة من درجات الاستقلال فى إطار تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ الذى حدد إطار العلاقات المصرية ـ البريطانية بالوجود العسكرى البريطانى فى مصر وحماية المصالح الاستراتيجية البريطانية والحفاظ على الامتيازات والمصالح الأجنبية فى البلاد فيما تضمنته التحفظات الأربعة الشهيرة التى علقت تسوية تلك المسائل الحيوية التى لايتحقق بدونها الاستقلال التام على مفاوضات تجريها الحكومة المصرية وبريطانيا .

وهكذا دخلت البلاد بعد التصريح مرحلة جديدة من تاريخها احتدم الصراع فيها بين الحركة الوطنية التى يقودها الوفد الذى أصبح (حزبا سياسيا) وإن ظل يدعى غير ذلك حتى ١٩٥٢ ، والقصر الملكى الذى استفاد من التصريح وراح يستثمره فى تدعيم سلطته الأوتقراطية ، والانجليز الذين حاولوا الابقاء على الأوضاع الراهنة باقامة توازن بين الحركة الوطنية المصرية والقصر ، فحرصوا على تغليب مصالح القصر ومساندتها حتى تحول دون قيام عمل مباشر ضد مصالحهم الاستعمارية ، ودارت المفاوضات المصرية البريطانية كلما اشتد ضغط الحركة الوطنية لتتعثر دائما عند مسألة الجلاء ومسألة السودان حتى بدأت الظروف الدولية تتغير عند منتصف الثلاثينات فأبرمت « معاهدة الصداقة والتحالف » بين مصر وبريطانيا عام ١٩٣٦ فدخلت بابرامها العلاقات المصرية ـ البريطانية فى مرحلة جديدة تبين خلالها المصريون ـ من واقع تجربة الحرب العالمية الثانية ـ أن معاهدة ١٩٣٦ لم تكن « معاهدة الشرف والاستقلال » على نحو ما صرح به مصطفى النحاس باشا عند توقيعها ، ولكنها كانت أداة لربط مصر بعجلة السياسة البريطانية رغم ماحققته من إلغاء الامتيازات الأجنبية والمحاكم المختلطة . وعادت الجماهير تضغط من أجل تحقيق الاستقلال التام ووحدة مصر والسودان . وفتح ملف المفاوضات المصرية البريطانية من جديد .

ولما كانت العلاقات المصرية ـ البريطانية هى الأساس الذى قام عليه مشروع الاستقلال الوطنى ، فقد اهتمت وحدة الدراسات التاريخية بمركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام بدراسة هذا الموضوع على مرحلتين أساسيتين :

أولاهما ، المرحلة التى تبدأ بإبرام معاهدة ١٩٣٦ حتى مفاوضات حكومة الوفد مع الانجليز ١٩٥٠ ـ ١٩٥١ ، وهى مرحلة كانت تموج بالمتغيرات الناجمة عن الحرب العالمية الثانية وانعكاساتها على الساحتين الدولية والمصرية .

وثانيهما ، المرحلة التى تبدأ تبعثر مفاوضات الوفد الانجليز وبروز الكفاح المسلح فى العمل الوطنى لأول مرة فى تاريخ مصر حتى إبرام معاهدة الجلاء فى ١٩٥٤ على يد حكومة ثورة يوليو .

وجاءت دراسة المرحلة الأولى فى كتاب ساهم فى تأليفه نخبة من الباحثين الواعدين الذين وظفوا الوثائق البريطانية والوثائق المصرية المتاحة توظيفا جيدا لخدمة الدراسة ، وألقوا أضواء هامة على تلك الحقبة الحيوية من تاريخ مصر السياسى .

واليوم نقدم للقارىء الكريم هذا الكتاب الذى يعالج المرحلة الثانية والأخيرة التى انتهت بتحقيق الاستقلال الوطنى على يد ثورة يوليو ، فتوجت نضال الجماهير المصرية الذى استمر بنحو ثلاثة أرباع القرن ، وبدأت مرحلة جديدة من تاريخ العلاقات المصرية ـ البريطانية بلغ فيها الصراع ذروته فى حرب السويس عام ١٩٥٦ .

وهذه الدراسة تقوم على استقراء الوثائق التاريخية البريطانية والمصرية استقراء دقيقا ، كما تعتمد على مذكرات الساسة الذين لعبوا دورا خلال الفترة موضوع الدراسة وعلى المراجع العربية والأجنبية التى تناولت أطرافا من تاريخ تلك الحقبة الحافلة من تاريخ مصر . وساهم فى كتابة ثلاثة من الباحثين الجادين هم : د. علاء الحديدى ود. سامى أبو النور ود. يواقيم رزق الذين عملوا معى بروح الفريق المؤمن بأهمية العمل وخطورته بالنسبة لتاريخ هذا الوطن العزيز ، فجاء عملهم مثالا يحتذى للتعاون العلمى المشترك .

ولايسع وحدة الدراسات التاريخية سوى أن نتوجه بالشكر والعرفان للأستاذ السيد يس مدير مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام لرعايته لهذا المشروع العلمى الهام وتيسيره لكل الصعاب التى وقفت فى وجه الحصول على الوثائق البريطانية حتى تم استكمالها لتغطية فترة الدراسة ، ولولا هذا العون الصادق ما استطعنا إنجاز هذا العمل . الذى نأمل أن يسد فراغا فى المكتبة التاريخية .

والله والوطن العزيز من وراء القصد

٣ / ١ / ١٩٩٥

د. رءوف عباس حامد

رئيس وحدة الدراسات التاريخية
مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية

• المحتويـــات •

الفصل الأول

الكفاح المسلح ودور جديد في الكفاح الوطنى

د. علاء الحديدى

١ - الوضع السياسى العام

عاد الوفد إلى الحكم مرة أخرى بعد انتخابات ١٩٤٩ - ١٩٥٠ بأغلبية برلمانية ساحقة ، وكانت هذه العودة بعد غيبة استمرت أكثر من خمسة أعوام بمثابة عودة الروح ليس لحزب الوفد فقط ، بل لقطاعات هامة من الشعب المصرى والحركة الوطنية المناهضة للاحتلال بصفة عامة فقد أقيلت حكومة الوفد السابقة تحت رئاسة مصطفى النحاس فى ١٨ أكتوبر من عام ١٩٤٤ بعد أن استنفدت الغرض من تشكيلها على أثر حادث ٤ فبراير ١٩٤٢ الشهير ، وبعد أن شعر الملك أن الانجليز لم يعودوا بحاجة ملحة إلى بقاء حكومة وفدية فى الحكم ، لذلك أسرع الملك بإقالة الوفد مطمئنا إلى عدم رد فعل الانجليز من جانب ، وإلى أن سمعة الوفد الوطنية قد لطخت من جانب اخر . وهكذا استمرت البلاد تحكمها أحزاب الأقلية منذ ذلك الوقت حتى إنتخابات ١٩٤٩ - ١٩٥٠ والتى أتت بأغلبية وفدية ، على غير توقع القصر أو الوفد نفسه وفى نفس الوقت وصلت القضية المصرية إلى طريق مسدود على إثر المحاولات الفاشلة لكل من إسماعيل صدقى ومحمود فهمى النقراشى لحلها عن غير طريق حزب الوفد ، فأثبتت الاحداث أنه لاغنى عن الوفد صاحب الأغلبية الشعبية وممثل الحركة الوطنية المصرية فى أى مفاوضات مع الانجليز (مثل مفاوضات صدقى ١٩٤٦) أو غير الانجليز (مثل محاولة النقراشى لرفع القضية المصرية أمام مجلس الأمن فى عام ١٩٤٧) لحل القضية الوطنية . كما أن الوفد نفسه بعد أن طالته إتهامات الأحزاب الأخرى بشأن حادث ٤ فبراير ١٩٤٢ (حين أتى إلى الحكم بمساعدة قوات الاحتلال الانجليزية وهى رغبة الملك ممثل السلطة الشرعية فى البلاد) كان الوفد أيضا تواقا إلى إستعادة ثقة الشعب المصرى والحركة الوطنية وتأكيد زعامته ونضاله ضد الاحتلال من أجل الاستقلال التام . خاصة أن الشعب المصرى بصفة عامة والقوى السياسية الأخرى بصفة خاصة كانت مهيأة لعمل ما ، عمل ضخم ، من أجل دفع حركة الشعب فى اتجاه حل القضية الوطنية ، خاصة بعد أن تغيرت الظروف والأوضاع الدولية والمحلية بعد إنقضاء خمس سنوات على نهاية الحرب العالمية الثانية . فمن ناحية كان إختفاء بعض القوى الدولية على أثر هزيمتها مثل المانيا وإيطاليا التى راهن البعض عليها (الملك فى وقت ما وبعض ضباط الجيش وقطاع من الشعب المصرى) إلى ظهور قوى دولية ليست بجديدة ولكن مكانتها الدولية قد عززت بعد الحرب مثل الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى ، ناهيك عن إنفجار حركات التحرر والاستقلال الوطنى فى كل مستعمرات القوى الاستعمارية القديمة من الهند إلى أندونيسيا إلى سوريا ضد إنجلترا وهولندا وفرنسا . ولاشك أن الشعب المصرى لم يكن بعيدا عما يدور حوله من تطورات تركت أثرها عليه . وعلى الصعيد الداخلى ، فقد انتكست حركة الاخوان المسلمين على أثر حل

جمعيتها والقبض على أعضائها واغتيال زعيمها حسن البنا (١٩٤٩) أما حزب مصر الفتاة فقد خرج من الحرب العالمية الثانية منهوك القوى بعد اعتقال أعضائه وتشريدهم من قبل سلطات الاحتلال البريطانية ليمر بفترة تحول عقائدية يخرج منها بصيغة جديدة هى الحزب الاشتراكى . وإن كانت التنظيمات الماركسية قد أنتهت بأتساع حركة التعليم والصناعة إلى حد ما ، إلا أن أثرها كان محدودا على مجمل الشعب المصرى عامة لاقتصارها على بعض المثقفين والشباب من الطلاب والعمال . ومع التحولات الاجتماعية والفكرية التى شهدها المجتمع المصرى فى سنوات مابعد الحرب ، إزداد الاضطراب السياسى والاجتماعى ، فازدادت حركات العنف من اغتيالات (مثل أحمد ماهر ١٩٤٥ ثم محمود فهمى النقراشى ١٩٤٨ إلى حسن البنا ١٩٤٩) وحوادث إلقاء المتفجرات إلى حركات عصيان مدنى واضطرابات (أشهرها إضراب رجال الشرطة عام ٤٨) . ووسط ذلك الجو العام . وجدت حكومات الأقلية التى حكمت مصر خلال تلك الفترة ، نفسها فى موضع المناط به حفظ الأمن والنظام ، حفاظا على استقرار البلاد أولا وحفاظا على استمراريتها فى الحكم ثانيا ، فزادت إجراءات الأمن والبطش وجاءت حرب فلسطين عام ١٩٤٨ لتعطى الحكومة فرصة إعلان الأحكام العرفية مرة أخرى وكانت قد ألغيت من قبل . وهكذا كانت مصر فى أواخر عام ١٩٤٩ قد وصلت إلى طريق مسدود فى إتجاه حل مسألتى القضية الوطنية والقضية الديمقراطية ، وكانت القوى السياسية الأخرى قد انهكت بفعل اشتباكها مع الانجليز (مصر الفتاة) أو الحكومة (الاخوان المسلمين) وكان الوفد بما يتمتع به من رصيد وطنى سابق وتراث تاريخى وزعامة وطنية على أتم استعداد لتسلم مقاليد الحكم مرة أخرى بعد انتخابات حرة ونزيه .

إلا أن الأغلبية التى أتت بحزب الوفد إلى الحكم مرة ثانية فى انتخابات عام ١٩٤٩ ـ ١٩٥٠ كانت أغلبية غير حقيقية إلى حد ما ، حقيقة أن الوفد قد حصل على أغلبية برلمانية كاسحة (٢٢٨ ـ ٣١٩ مقعدا) ، إلا أن ذلك ماكان يعكس أغلبية شعبية . فقد حصل الوفد على أصوات ٥٠٪ فقط ممن اشتركوا فى الانتخابات ، وكان هؤلاء بدورهم لايتعدون الـ ٥٠٪ ممن كان لهم حق التصويت(١) . أى أن الوفد قد حصل فقط على ٢٥٪ من جملة الأصوات الانتخابية ، وكانت هذه بدورها أيضا تضم بين صفوفها أصوات الاخوان المسلمين والجماعات المعارضة الأخرى من ماركسية وغيرها ، التى كان عليها أن تختار بين مرشحى الوفد أو مرشحى حكومات الأقلية من السعديين والأحرار الدستوريين . بل إنه من اللافت للنظر أن ١٥٪ فقط من ناخبى مدينة القاهرة أكبر مدن مصر على الإطلاق ، قد شاركوا فى الانتخابات فى حين أحجم البقية ، أى ٨٥٪ عن المشاركة(٢) . وإن دل ذلك على شىء ، فهو يدل على أن النظام السياسى القائم حينئذ كان قد بدأ بفقد شرعيته تدريجيا وبدأ الشعب فى الانصراف عن الحياة السياسية بصورتها التقليدية السابقة بحثا عن شكل جديد من اشكال الحركة السياسية حلا لقضيتى الاستقلال والدستور .

هذا التغيير فى طبيعة الشعب الذى ظهر فى عدد الذين اشتركوا فى الانتخابات

وعدد الذين صوتوا لصالح الوفد ، لم يقتصر على الساحة السياسية وحدها دون أن يسعى الوفد نفسه ، حقيقة أنه قد ظهر جناح ثورى من شباب الوفد متمثل فى الطليعة الوفدية . إلا أن حزب الوفد بصفة عامة فى أوائل الخمسينات كان جو مختلف عن حزب الوفد فى أوائل العشرينات ، وليس أدل على ذلك من أنه بعد ثلاثة عقود من « وزارات الشعب » التى كونها سعد زغلول فى عام ١٩٢٤ ، وكانت قد سميت بوزارة الشعب لدخول ثلاثة أفندية من بينهم مصطفى النحاس ، لأول مرة إلى الوزارة تعبيرا عن تمثيلها لمختلف فئات الشعب وليس النخبة الحاكمة فقط من الباشوات فإن وزارة ١٩٥٠ كانت على النقيض تماما .. فإذا تمت مقارنة أول وزارة للوفد بآخر وزارة فإننا نجد أن وزارة الشعب فى عام ١٩٢٤ التى ضمت « الأفندية » كانت تعبيرا عن الاعتراف بممثلى الطبقة الوسطى المهنية الحضرية الصاعدة فى ذلك الوقت ، واعترافا من قبل العناصر الأرستقراطية التركية الحاكمة بميزان القوى الاجتماعية السياسية الجديدة التى كانت تتبلور فى هذا العقد من الزمان . أما إذا رجعنا إلى وزارة ١٩٥٠ ، فإننا نجد أن ممثلى القوى التقليدية أو النخبة الحاكمة لم يعدوا من الأرستقراطية التركية ، بل من أفندية الوفد الذين ظهروا فى العشرينات والثلاثينات ، والذين فقدوا تمثيلهم للطبقة الوسطى الصاعدة بعد أن أصبحوا من الباشوات المندمجين فى النخبة السياسية الحاكمة بما يترتب على ذلك من ارتباطات اجتماعية واقتصادية . وليس أدل على ذلك من تتبع تطور زعيم الوفد نفسه مصطفى النحاس باشا . أما العناصر الجديدة فى وزارة الوفد عام ١٩٥٠ ، فلم تكن تضم ممثلى الجناح الثورى الجديد أى الطليعة الوفدية (كما كان الأفندية فى العشرينات) بل ممثلى المصالح الكبيرة من كبار ملاك الأراضى الزراعية (مثل فؤاد سراج الدين) وكبار اصحاب رؤوس الأموال . هكذا نرى أن وفد العشرينات ، وفد سعد والنحاس كان مهيئاً تماما للظروف السائدة فى تلك الحقبة حيث كان يعبر بحق عن القوى السياسية والاجتماعية التى كانت تختم فى ذلك الوقت ، حيث كانت الغلبة داخل الوفد لجناح المحامين الأفندية تحت زعامة مصطفى النحاس فى مواجهة جناح الباشوات والأعيان من كبار الملاك الزراعيين . أما فى عام ١٩٥٠ ، فقد انقلب الميزان مرة أخرى ولكن لصالح جناح كبار الملاك حين أصبح واضحا أن زعيم الوفد مصطفى النحاس ينظر إلى زعيم جناح كبار الملاك الزراعيين على أنه خليفته المنتظر فى زعامة الحزب . وبذلك أصبح الوفد لايمثل حركة التطور الاجتماعى كما كان فى العشرينات بل على العكس كان يسير فى اتجاه معاكس تماما لحركة تطور القوى الاجتماعية فى مصر فى ذلك الوقت ، وهو ما سنراه بعد حين .

وإذا كان الوفد قد سار على عكس التطور الاجتماعى إلا أنه اتبع التطور السياسى حين أعلن النحاس فى خطابه أمام العرش أن حكومته تنظر إلى معاهدة ١٩٣٦ (المبرمة بينه وبين بريطانيا) على أنها لاتصلح أساسا للعلاقات المصرية البريطانية(٣) . وإنه لم يعد هناك خيار سوى إلغائها والوصول إلى تفاهم جديد أساسه الجلاء الكامل للقوات البريطانية من مصر ووحدة وادى النيل (مصر والسودان) تحت التاج المصرى . وأن إلغاء المعاهدة لن يكون معارضا لميثاق الأمم المتحدة .

آخذين فى الاعتبار الظروف المتغيرة التى أدت إلى إبرام المعاهدة فى المقام الأول ، ومثلها مثل إتفاقية الحكم الثنائى على السودان[٤] . (التى كانت قد أبرمت عام ١٨٩٩) . وبذلك يكون النحاس قد ألزم نفسه بالغاء المعاهدة . ليقوم بعد ذلك بأعظم أعماله وفى نفس الوقت أخطرها ، مثله مثل شمشون الذى هدم المعبد على أعدائه ونفسه . فالرأى العام كان يضغط من أجل إلغاء المعاهدة وكان النحاس بحسه الشعبى ورصيده التاريخى وخبرته السابقة يدرك جيدا انه كان عليه أن يستجيب لارادة الشعب إذا أراد الاحتفاظ بمكانة الشعبية كزعيم وطنى . ولكنه كان يعلم فى ذلك الوقت أيضا أن إلغاء المعاهدة دون أى خطة مسبقة ودون توفير البديل المناسب سيكون ضربا من الجنون ، لذلك كان على النحاس أن يستجيب للرأى العام الشعبى فى نفس الوقت الذى يحاول الوصول فيه إلى تسوية مرضية بقدر الإمكان مع بريطانيا . فبالنسبة إلى قيادات الوفد ، مع مايمثلونه من اسلوب تفكير يعكس حقبة أو جيل معين ، وأصول اجتماعية وثقافية ، وخبرة سياسية وتاريخية ، كانوا لايزالون متمسكين بالطريق السلمى الشرعى كأسلوب عمل من أجل تسوية القضية المصرية ، وكان اسلوب المفاوضة هو التعبير العملى عن ذلك المنهج ، أما فكرة المواجهة الشعبية المسلحة وحرب العصابات كأسلوب لتحرير البلاد من قبضة الاستعمار الأجنبى ، فكانت أبعد ماتكون عن أذهانهم . بل إن أقصى درجات المواجهة الشعبية كانت تتمثل فى المظاهرات وبعض حوادث الاغتيالات التى كان الوفد نفسه أول من يدينها حين يصل إلى الحكم (أرجع إلى تجربة الوفد منذ ثورة ١٩١٩ فى تشكيل الحكومة الأولى له وحادث إغتيال السردارلى ستاك البريطانى قائد الجيش المصرى فى عام ١٩٢٤) . وتمشيا مع ذلك التفكير ، كانت قيادات الوفد لاترى مبررا لأى عمل سياسى خارج إطار الحكومة طالما كانت هى فى مقاعد الحكم ، وبما أنها قد تولت الحكم فإن للحكومة أولويات تختلف عن أولوليات أى حزب أو حركة شعبية خارج إطار الحكم ، وطبيعى أن يكون أول إهتمام للحكومة هو الحفاظ على المؤسسات الدستورية القائمة والعمل من خلالها حرصا على بقاء الحكومة نفسها وتدعيما لها . وفى مصر كان الوضع أكثر تعقيدا لوجود مؤسسة دستورية قائمة لاتستطيع أى حكومة تجاهلها أو إسقاطها من حساباتها ، وهى مؤسسة القصر . ولذلك فلا تعجب إذا احتلت مسألة العلاقة بين الحكومة الوفدية والقصر نفس الأهمية التى تحتلها العلاقة بين نفس الحكومة والانجليز . لذلك وجدت الحكومة الوفدية نفسها فى المركز من مثلث رهيب يتكون أضلاعه الثلاثه من أولا المحافظة على علاقة حسنة مع القصر ضمانا لبقائها فى الحكم فى المقام الأول ، ثانيا إلغاء المعاهدة والوصول إلى تسوية مقبولة للشعب المصرى للقضية الوطنية حفاظا على مكانة الوفد الشعبية والتاريخية ، خاصة بعد حادث ٤ فبراير ، أخيرا العمل من خلال المنهج أو الطريق السلمى الشرعى أى المفاوضات الذى كان اسلوب عمل الوفد والذى لايرى عنه بديلا لأنه ببساطة أساس تفكير وفكر الوفد السياسى . وكان على الوفد التوفيق بين هذه الأضلاع الثلاثة .

ومن سخريات القدر أن يكون النحاس فى آخر وزارة له موصوفا بالتعاون مع الملك ، وهو الذى أمضى حياته مدافعا عن الحقوق الدستورية للوزارات المنتخبة ومهاجما إعتداءات الملك على الدستور . ولكن بسبب الأوضاع الجديدة وحفاظا من النحاس على العلاقة الحسنة مع القصر ، من أجل التفرغ لحل القضية الوطنية ، فإن الوفد تحت زعامة النحاس وبتشجيع من فؤاد سراج الدين ، انتهج ماعرف باسم « سياسة التقارب مع الملك » ، التى أثبتت الاحداث بعد ذلك أنها كانت مناهضة للتيار العام السائد فى البلاد فى ذلك الوقت ، ورغم مسئولية أحزاب الأقلية من فساد الملك حين كانت فى الحكم ، فإنه مسئولية الدفاع عن القصر ، وبالتالى ما ارتبط به من فضائح وفساد ، أصبحت مهمة الحكومة القائمة حين أثارت المعارضة موضوع فساد القصر وما كانت الحكومة القائمة فى ذلك الوقت سوى الحكومة الوفدية وما كانت أحزاب المعارضة فى ذلك الوقت سوى أحزاب الأقلية التى اندفعت فى مهاجمة القصر ، وهى المسئولة أصلا عن إفساده من قبل ولكن تمشيا مع الرأى العام المعادى للقصر فى ذلك الوقت والتى كانت حدة المشاعر المعارضة له فى تصاعد مستمر . وعندما قدمت المعارضة عريضتها الشهيرة للملك فى ١٧ أكتوبر ١٩٥٠ ، متهمة النظام بالفساد وتحذر من ثورة قادمة على الأبواب (وهو ماحدث بالفعل) فإن النحاس وصفها بأنها خالية من الحقائق ولاتستحق عناء الرد عليها(٥) . وكان الوفد نفسه يمر بنفس الظروف التى يمر بها المجتمع المصرى من صراع بين عناصر شابة جديدة ممثلة فى الطليعة الوفدية لاترى فى التقارب مع الملك أى فائدة ، بل تستحث الوفد على الاستمرار فى سياسته التقليدية بالعداء له ، وبين العناصر التقليدية التى كانت تحبذ سياسة التقارب مع الملك وكانت لهم الغلبة .

وهكذا استمر الوفد فى سياسة التقارب مع الملك ، بل وتمادى فيها أحيانا إمعانا فى كسب رضائه التام وسحقا لاى بذرة شك لدى الملك تجاه الوفد وحكومته .

هذا ماكان بخصوص الوفد مع الملك ، أما فى علاقته مع الانجليز ، فإن عاملا جديدا قد جعل الموقف أكثر تعقيداً ، وهذا العامل هو قضية فلسطين . فقد رفض النحاس قرار الأمم المتحدة فى عام ١٩٤٧ الخاص بتقسيم فلسطين بين اليهود الصهاينة والمواطنين العرب المقيمين هناك . وكان النحاس فى ذلك منسقا مع التيار العام فى مصر فى عدائه للدولة الصهيونية الوليدة ، وحين أصبح النحاس رئيسا للوزراء تابع سياسة من سبقوه فى عدم الاعتراف باسرائيل . وقد تسبب ذلك فى وجود عقبة جديدة وكبيرة فى وجه حل الخلاف بين مصر وبريطانيا كانت العقبة الجديدة أو الحجة الجديدة التى ساقتها بريطانيا لتبرير عدم سحب قواتها عن مصر وتحقيق أهم مطلب وطنى وشعبى وهو الجلاء التام ، إنه فى ظل وجود حالة حرب بين مصر وإسرائيل فإنه من الصعب على الحكومة البريطانية الوفاء بالعهود التى قطعتها على نفسها لحكومة إسماعيل صدقى فى عام ١٩٤٦ بالجلاء عن مصر فى خلال ٣ أعوام . بل إنه قد قيل أن بريطانيا قد ربطت بين إعادة فتح باب المفاوضات من جديد مع الحكومة المصرية وبين تحقيق تسوية سلمية بين مصر واسرائيل قبل

ذلك(٦) . وطبيعى أن النحاس لم يرضخ لذلك النوع من الضغط ، وإن كانت بعض الأصوات من داخل وخارج الوفد كانت ترى ضرورة تحقيق ذلك الطلب . فقد نشر إسماعيل صدقى رئيس الوزراء السابق بيانا ذكر فيه بأن الاستمرار فى تلك السياسة (أى سياسة النحاس الرافضة لإجراء أى تسوية سلمية مع إسرائيل) يعنى أن مصر كانت تعادى الولايات المتحدة الأمريكية وتضع بريطانيا فى موقف صعب ، وتؤجل تسوية قضيتها وتخسر سياسيا واقتصاديا دون أن تجنى شيئا ، وقيل أن حامد زكى من داخل الوفد كان من نفس الرأى(٧) . وفعلا ، فإنه عندما أعيد فتح باب المفاوضات بين مصر وبريطانيا فإن بريطانيا تحججت بعدم استطاعتها نقل قواتها إلى غزة ، كما أقترح النحاس ، بسبب ذلك . فقد سأل السفير البريطانى فى مصر وعضو وفد المفاوضة البريطانى ، د. صلاح الدين وزير الخارجية المصرى وعضو حزب الوفد عما إذا كان يدرك المسائل السياسية الخاصة بهذا الاقتراح الذى يتضمن عقد صلح مع إسرائيل ، وقد أجاب وزير الخارجية المصرى على ذلك بأنه توجد اتفاقية هدنة قائمة بين الطرفين تمنع أى طرف من شن هجوم على الطرف الآخر . ولكن السفير البريطانى لم تقنعه هذه الإجابة ورد على ذلك بأن إتفاقية الهدنة وحدها لاتكفى بل إنه يجب الوصول إلى تسوية نهائية مع إسرائيل تتضمن اتفاقية تسمح بموجبها للقوات البريطانية بعبور أراضيها ، حيث أن القوات البريطانية لاتستطيع دخول إسرائيل لملاقاة الأعداء دون موافقتها المسبقة(٨) .

فإذا انتقلنا إلى الركن الثالث من مثلث العلاقات الذى كان على الوفد التعامل معه ، وهو الرأى العام المصرى أو الشعب بصفة عامة والقوى الاجتماعية السياسية النشيطة فيه بصفة خاصة . وكانت الطبقة الوسطى الجديدة التى اتسعت وكبرت بعد الحرب العالمية الثانية ومأصاحب ذلك من إتساع حركة التعليم وازدياد حجم خريجى الجامعات فإن هذه المجموعة من الخريجين كانت موزعة فى الأساس بين حركة الاخوان المسلمين التى كان يزداد حجمها يوما بعد يوم ، وحركة أحمد حسين التى أطلقت على نفسها اسم الحزب الاشتراكى بعد أن كانت مصر الفتاة من قبل . وبحلول أوائل الخمسينات كان الحزب الاشتراكى يعد الحزب الأكثر تقديرا عن هذه القوى الاجتماعية الجديدة الصاعدة بعد الضربات العديدة التى تلقتها حركة الاخوان المسلمين خاصة بعد إغتيال زعيمهم حسن البنا فى فبراير من عام ١٩٤٩ واعتقال معظم قادتهم . وقد ارتفع توزيع صحيفة الاشتراكى ، صحيفة الحزب الاشتراكى وأصبح الهجوم على القصر أكثر حدة وبصورة مباشرة ، وأصبح مركز الوزارة الوفدية أكثر إحراجا خاصة مع سياسة التقارب مع الملك . لذلك لم يكن غريبا على الوزارة أن تجتمع بعد أن أمر الملك بإغلاق تلك الصحيفة وأن تقرر وقف تلك الصحيفة بناء على أن أحمد حسين والحزب الأشتراكى يحضون على الثورة فى البلاد وتغير نظامها الاجتماعى(٩) . وبذلك يكون الوفد قد استعمل نفس كلام إسماعيل صدقى فى عام ١٩٤٦ ، وأصبح حزب ثورة ١٩١٩ هو الحزب الذى يقف أمام الثورة القادمة .

المفاوضات أو إلغاء المعاهدة

بينما استمر النحاس فى سياسته الخاصة بالتقارب مع الملك ، أعيد فتح باب المفاوضات من جديد مع الانجليز ، ولكن فى أجواء مختلفة تماما عن أى مفاوضات سابقة أجراها الوفد مع الانجليز . وليس أدل على ذلك من كلمات النحاس نفسه مخاطبا الفيلو مارشال سير وليم سليم قائلا : « نريد التوصل إلى حل يمكن أن نقنع به الحكومة والشعب والمعارضة ، فلا يخفى أن المعارضة مفتوحة الأعين وتتربص بنا ، ولعلك تفهم وجهة نظرى فى إقامة نوع من التعاون المثمر بشرط جلاء (القوات البريطانية) عن بلادنا(١٠) . وفى موضع آخر يكرر محمد صلاح الدين وزير الخارجية نفس المعنى للسفير البريطانى السير رالف ستيفنون : وأنتم تعلمون ولاريب أن هناك دعايات هدامة وأن فى مصر معارضة مهما كان شأنها فيجب علينا أن نعمل حسابها فى مسألة حيوية دقيقة كهذه المسألة(١١) . ولاشك أن هذا يعد كلاما جديدا تماما ليس فقط على البريطانيين ، بل أيضا على الوفد . فلقد أدرك الوفد أنه لم يعد الصوت الوطنى الوحيد فى البلاد ، المفاوض باسم الشعب المصرى بلا منازع ، الذى يستطيع أن يساوم البريطانيين على ثمن الاستقلال من موقع احتكاره للحركة الوطنية المصرية . فلم يعد الحال كذلك فى الخمسينات ، بل أن الوفد نفسه أصبح يدرك أن مبدأ المفاوضات نفسه أصبح محل شك . ومرة أخرى نعود إلى كلام صلاح الدين نفسه للتعبير عن ذلك الموقف فى جلسة مفاوضات ٢٤ أغسطس ١٩٥٠ حين قال « أرجو أن تعلم أن الرأى العام فى مصر كان فى السنوات الأخيرة قد اقتنع بأنه لاجدوى من المفاوضات ، وبأن على مصر أن تعدل نهائيا عنها كوسيلة لادراك حقوقها ، وأن تبحث عن كل وسيلة أخرى تستطيع بها تحقيق مطالبها . ولكن الوفد بعد انتصاره فى الانتخابات استطاع أن يواجه الرأى العام بأنه سيحاول المفاوضة من جديد وقبل الرأى العام ذلك منه على مضض ولسبب واحد هو يقين المواطنين فى مصر والسودان من أن الوفد إذا دخل المفاوضة فانه يدخلها على أساس تحقيق مطالب البلاد كاملة غير منقوصة . فإذا فشلنا فى هذه المرة فأخشى أن يفقد المصريون نهائيا كل رجاء فى إمكان حل مشكلاتنا عن طريق المفاوضة وبذلك تزداد أزمة الثقة استحكاما ، ونصل إلى المأزق الذى لامخرج منه ، ولا يخفى عليكم مافى ذلك من ضرر بليغ للطرفين وكيف تستطيع الدعاية الشيوعية أن تستغله فى الداخل والخارج بالاضرار بنا جميعا . وبعد أن شرح د . صلاح الدين الموقف يكمل قائلا : « والآن ينتظر الرأى العام بفارغ الصبر نتيجة مباحثاتنا . وتطالبنا الصحافة كل يوم بأن نفصح لهم عما يجرى وسيأتى قريبا جدا الوقت الذى يجب علينا فيه أن نصرح بشىء جدى . ومن المرجح أن أغادر مصر إلى أوروبا فى الأيام الأولى من شهر سبتمبر لاقابل النحاس وسأسافر بعد ذلك لأمريكا لحضور اجتماعات الجمعية العمومية لهيئة الأمم المتحدة ولاينتظر ان أعود قبل نهاية أكتوبر أو أوائل نوفمبر . أن البرلمان المصرى يجب أن يجتمع فى الأسبوع الثالث من نوفمبر وفى هذا الاجتماع يلقى خطاب العرش ولابد لنا فيه من أن نقدم إلى البرلمان وإلى الشعب حسابا

عن سياستنا الخارجية ونتائجها فى السنة المنصرمة ، أى أن الأسبوع الثالث من نوفمبر هو فى الواقع الحد الذى يتعين فيه أن نعرف مصائر الأمور بل يتعين أن نعرفها قبل ذلك بزمن كاف ليتسع لنا الوقت لأعداد مانقول » .(١٢) ويبدو واضحا من كلام د . صلاح الدين أن المفاوضات إذا لم تصل إلى نتيجة سريعة ومرضية ، فإن الأمور قد تتطور إلى مالايحمد عقباه ليس فقط للبريطانيين ، بل أيضا للوفد ، حيث أن النحاس أعلن فى خطاب العرش بنفس العام « أن معاهدة سنة ١٩٣٦ قد فقدت صلاحيتها كاساس للعلاقات المصرية البريطانية ، وإنه لامناص من تقرير الغائها ، ولامفر من الوصول إلى احكام جديدة ترتكز على أسس جديدة تقدرونها جميعا إلا وهى الجلاء الناجز الشامل ووحدة مصر والسودان تحت التاج المصرى » . وفى نفس الخطاب يقول النحاس أنه « فى طليعة هذه الوسائل اعلان إنهاء معاهدة ١٩٣٦ إستنادا إلى تعارضها الواضح مع إحكام ميثاق هيئة الأمم المتحدة ، فضلا عن تغير الظروف التى لابست إبرامها ، وما يتبع ذلك من إعلان إنهاء اتفاقيتى ١٦ يناير و ١٠ يوليو ١٨٩٩ الخاصتين بالحكم الثنائى فى السودان »(١٣) . ورغم كل هذه التحذيرات من جانب الوفد ، إلا أن ذلك لم يحرك ساكنا للانجليز وان يجعلهم أقل تشبثا بموقفهم أو أكثر مرونة تجاه نداءات الوفد أو تحذيراته . بل أن النحاس ذهب إلى إمكانية عقد معاهدة جديدة طالما أن مبدأ الجلاء قد أقر حين قال له الفيلد مارشال سليم مجادلا : « فإذا نشبت الحرب ونحن على إتفاق ، فستشترك فى الدفاع عن مصر بلاد كثيرة ، فإن لم تكن فى مصر قوات بريطانية فسيكون مضيعة لوقتى أن أطلب إلى هذه الشعوب إمدادى ببعض القوات وغيرها فى حين أننى إنا نفسى قد غادرت البلاد » . ويرد النحاس « يمكن مثلا فى هذا الصدد أن نبحث فى عقد معاهدة معكم جميعا ليطمئن الجميع »(١٤) . وكان واضحا أن بريطانيا تمسكت تماما ببقاء قواتها فى مصر ، وكانت تضع العراقيل أمام الوصول إلى أى إتفاق جديد لايضمن استمرار بقاء قواتها فى مصر . فيمن ذهب محمد صلاح الدين إلى لندن لمتابعة المفاوضات مسألة بيفن وزير الخارجية البريطانى إذا كانت مصر تقبل مبدأ الدفاع المشترك مع دول أخرى مثل إسرائيل والعراق وهو مارفضه الوزير المصرى(١٥) . وكان صلاح الدين فى مقابلة سابقة مع السفير البريطانى فى القاهرة قد ذكر أن الوفد عندما كان فى المعارضة قد رفض مبدأ الدفاع المشترك ، وإن أغلب المفاوضين قد رفضوا أيضا هذا المبدأ رغم تقرير الجلاء التام(١٩) ، إشارة إلى معاهدة صدقى . بيفن فى عام ١٩٤٦ . وكانت إسرائيل هى الحجة التى ساقتها بريطانيا هذه المرة لافشال المفاوضات . ونعود مرة أخرى إلى إحدى جلسات المفاوضات حين سأل د . محمد صلاح الدين السفير البريطانى هل لى أن أسأل فيم كنت تفكر عنّما أشرت إلى إمكان جلاء هذه القوات ؟ قال السفير : « إن النحاس قد اقترح انتقالها إلى غزة فى محادثة مع الفيلد مارشال سليم . وإذا كانت الحكومة المصرية تقترح أن ترابط هذه القوات فى غزة فهل تدركون الملابسات السياسية لهذا الأمر بما فى ذلك عقد صلح مع إسرائيل ؟ فرد د . محمد صلاح الدين قائلا : نحن الآن فى هدنة دائمه مع إسرائيل ولاتسمح هذه الهدنة بان يهاجم أحد الطرفين الاخر أو يعتدى على خطوط الهدنة

السفير : هذا لايكفى إلا إذا كانت هناك حالة صلح نهائى واتفاق بان تسمح إسرائيل بمرورنا في اراضيها ، اذ لايمكننا أن ندخل اسرائيل عنوة لملاقاة جيش العدو(١٧) . فى جلسة أخرى قال السفير أن الوضع الآن مختلف عن عام ١٩٤٦ حيث كان يمكن نقل القاعدة . أما الآن وكما أستنتج د . محمد صلاح الدين وزير الخارجية فإن قيام إسرائيل يمنع ذلك(١٨) . وهكذا وصلت المفاوضات إلى طريق مسدود .

رغم تعهد النحاس فى خطبة العرش أمام البرلمان المصرى عام ١٩٥٠ بالغاء المعاهدة ، إلا أن بعض الكتاب والمؤرخين من أمثال الرافعى مثلا يرجعون سبب إلغاء المعاهدة إلى أسباب سياسية داخلية(١٩) وليس بسبب وصول المفاوضات إلى طريق مسدود . فمن الواضح أن الوفد رغم تعهده بالغاء المعاهدة على لسان رئيسه النحاس باشا ، كان يأمل فى الوصول إلى اتفاق مع بريطانيا يجنبه مخاطر إلغاء المعاهدة وآثارها غير المعروفة . ولكن يبدو أن أحداثا داخلية معينة قد عجلت من قرار الوفد بالغاء المعاهدة بعد طول انتظار وترقب من جانب الشعب للوصول إلى نتيجة ما للمفاوضات التى كانت تجرى ، سواء كانت تلك النتيجة بالسلب أو الايجاب . ويؤكد كاتب آخر ، استنتاج الرافعى حول الأسباب الداخلية التى أدت بالنحاس إلى الغاء المعاهدة حين يذكر واقعة نقل كريم ثابت لنية الملك فى إقالة الوزارة إلى فؤاد سراج الدين(٢٠) . لذلك فإن الغاء المعاهدة ما كانت إلا حركة من جانب النحاس لاجبار الملك على التخلى عن قراره ، على الأقل لبعض الوقت . ويبدو أنه كان هناك كلام فعلا حول حكومة جديدة برئاسة الهلالى تقوم هى بالغاء المعاهدة ، وبذلك تفوت على الوفد فرصة الظهور بمظهر البطل القومى المدافع عن حقوق الوطن واستقلاله . وقد عقد اجتماع فى ١٩ سبتمبر ١٩٥١ بين د . أحمد حسين (وزير وفدى) وعبد الفتاح عمرو (السفير المصرى بلندن) وحسن يوسف (وكيل الديوان الملكى) لبحث تلك الفكرة ولكن يبدو أن الفكرة لم تلق الاستجابة اللازمة وتم التخلى عنها بعد ذلك(٢١) . ولذلك فإن النحاس كان فى سباق حقيقى مع الزمن لانقاذ وزارته وسط الشائعات الكثيرة بقرب موعد إقالتها . فقد عاد الملك فاروق من أوروبا فى ١٤ سبتمبر ولم يقابل النحاس لمدة ثلاثه أيام كاملة ، لتنطلق الشائعات من جديد ، إلا أنه بعد لقاء الملك بالنحاس ، خرج الأخير من هذا الاجتماع وكله مديح للملك . وقد فسر الوفديون ذلك قائلين أن النحاس كان عليه كسب الملك لبعض الوقت حتى يستطيع تنفيذ خطته فى الغاء المعاهدة فى ٨ أكتوبر(٢٢) .

إلا أن قرار الغاء المعاهدة لم يكن بالأمر الهين أو القرار السهل . فقد رفضه فى البداية العناصر الأكثر اعتدالا داخل الوفد مثل فؤاد سراج الدين ، مثلما رفضه رجال القصر من قبل . وكان القرار يعد عملا جريئا تماما بمقاييس الساسة التقليديين والمعتدلين الذين وصفوه بانه من « جنون صلاح الدين » كما قال سراج الدين(٢٣) . بل أن بعض الوفديين ظل يماطل حتى يتم تجنب الوصول إلى الغاء المعاهدة . فوافق حامذ زكى على إعطاء بريطانيا فرصة اخرى كما طلب منهم السفير البريطانى رغم انقطاع المفاوضات . ووافق النحاس على تأجيل فض الدورة البرلمانية ثلاثة أسابيع

أخرى(٢٤) . ولكن بريطانيا لم تقدم أى مقترحات جديدة فى هذه الأسابيع الثلاثة ، فما كان من النحاس إلا أن ينفذ العهد الذى قطعه على نفسه أمام البرلمان منذ عام سابق بالغاء المعاهدة .

إنه لمن الصعب تماما تقدير الموقف وارجاع الأسباب التى مدت بالنحاس فى النهاية أن يقرر إلغاء المعاهدة . فالخوف من إقالة الوزارة كان بالطبع عاملا مهما ، ولكن ليس العامل الوحيد ، بل إنه كانت توجد عدة عوامل أخرى تحدثنا عنها ، ولكن عامل آخر كان بدأ يظهر على الساحة السياسية المصرية . وهو الولايات المتحدة الأمريكية . ويقال أنه عندما عاد حامد زكى من أوروبا قبل إلغاء المعاهدة . فإنه سأل النحاس إذا كان مستعدا لألغاء المعاهدة فأجاب النحاس بإن الولايات المتحدة تساندهم وأن صلاح الدين أتصل بإبراهيم فرج من باريس وأخبره أن هناك ضغوطا على بريطانيا . ويبدو أن هذا كان مجرد وهما من قبل صلاح الدين والنحاس ، إلا أنه لعب دورا رغم ذلك ، فلم يظهر أى دليل بعد ذلك على صحة ذلك الأعتقاد ولاندرى على أى أساس بنى كل من النحاس وصلاح الدين ذلك الاعتقاد حول مساندة الولايات المتحدة لالغاء المعاهدة . أما بالنسبة للموقف مع الملك ، فقد أقنع سراج الدين النحاس بأن الملك لن يجرؤ على طردهم من الحكم بعد الغاء المعاهدة .(٢٥) وقد أختار النحاس يوم الغاء المعاهدة ليتوافق مع يوم إقالة أخر وزارة له فى ٨ أكتوبر ١٩٤٤ . وفى ذلك دلالة لاتخفى على الملك ، وفى نفس اليوم ، ٨ أكتوبر ، لكن من عام ١٩٥١ استهل النحاس خطابه أمام البرلمان المصرى باستعراض أخر تطورات العلاقة المصرية البريطانية بادئا حديثه بغياب الحالة التى استوجبت عقد المعاهدة فى عام ١٩٣٦ ، وهى خطر قيام حرب عالمية جديدة ، ثم انتقل إلى خطاب العرش الذى ألقاه فى ١٦ نوفمبر من العام السابق وتعهد فيه بإلغاء المعاهدة ، ثم إلى إنتهاء المباحثات بين وزيرى خارجية البلدين فى ١٥ ديسمبر ١٩٥٠ باقتراح بريطانيا دراسة مقترحات لمجلس الوزراء على أن تبلغ نتيجتها للقاهرة فى أواسط شهر يناير من عام ١٩٥١ ، ولكنها وصلت فى ١١ ابريل ، وفى يوم ٢٤ أبريل أعلنت مصر رفضها لتلك المقترحات وقدمت إقتراحات مضادة التى وصل الرد عليها فى ٨ يونيو . واستؤنفت المباحثات مرة أخرى ثم كان بيان وزير الخارجية البريطانى أمام مجلس العموم فى ٣٠ يوليو الذى أعلن فيه تمسك بلاده بالاحتلال والدفاع المشترك فى وقت السلم بحجة الضرورات الدولية ومعارضتها لوحدة مصر والسودان تحت التاج المصرى بحجة استطلاع رغبة السودانيين أولا . وفى ١٦ أغسطس رد وزير الخارجية المصرى على ذلك ، ولكن وزير الخارجية الانجليزى بعث فى ١٧ أغسطس إلى النحاس ينفى فيه إتهام صلاح الدين لبريطانيا باغلاق المباحثات (مما يعنى أن الوفد كان مازال يأمل فى المباحثات) وقد رد النحاس فى ٢٦ أغسطس إلا أنه فى ٢١ سبتمبر تلقى من وزير الخارجية البريطانى أنه لايستطيع تحديد موعد لأرسال مقترحاته ، فكلف النحاس السفير البريطانى فى القاهرة أخبار وزير خارجية بلاده (بريطانيا) بأن الحكومة المصرية مرتبطة باعلان خطتها فى

البرلمان قبل نفى دور الانعقاد الحالى فى أوائل شهر أكتوبر على أكثر تقدير ، فلا مفر والحالة هذه من أن تصل المقترحات الجديدة على أساس تحقيق المطالب الوطنية قبل هذا التاريخ . وبعد أن شرح النحاس كل ذلك ، قال عبارته المشهورة « من أجل مصر وقعت معاهدة ١٩٣٦ ومن أجل مصر أطالبكم اليوم بالغائها(٢٦) .

معركة القناة

فجرت حركة إلغاء المعاهدة المشاعر الكامنة فى الشعب المصرى ، فانطلق المارد من القمقم محطما كل الاغلال التى كانت تقيد حركته من قبل . ولم تكن هذه الأغلال مجرد قيود وجود قوات الاحتلال البريطانية أو النظام الملكى نفسه . بل كانت أهم هذه القيود هى وقوع الشعب المصرى أسير اسلوب تفكير حزب الوفد منذ نشأته فى عام ١٩١٨ حتى ذلك اليوم . فكما أوضحنا من قبل ، فإن الوفد لم ير أى طريق أخر لحل القضية الوطنية سوى الأسلوب السلمى الشرعى عن طريق المفاوضات ، ولابأس من مظاهرة هنا وأحزاب هناك ، ولكن استخدام الكفاح المسلح والثورة كأسلوب لتحرير البلاد كان غريبا تماما عن تفكير الوفد ، ذلك التفكير الذى تطبع بطباع قيادته من رجال القانون الذين كانت القضية الوطنية بالنسبة إليهم مثلها مثل أى قضية أخرى على ساحة القضاء ، وأن كانت هذه بالطبع هى أهم وأعظم قضية ، والساحة هنا ليست دار المحكمة ، ولكن العالم باسره وليس أدل على ذلك من أن سعد زغلول نفسه بعد طول مباحثات وعناء مع راندى مكدونالد زعيم حزب العمال البريطانى ورئيس الحكومة ووفد المفاوضات فى لندن عام ١٩٢٤ قد أدرك بعد عناء أن المسألة ليست مسألة حق ولكن مسألة قوة(٢٧) . نعم مسألة قوة ، وأن كان بعض الشباب المصرى قد لجأ إلى أسلوب الاغتيالات سواء ضد مصريين متعاونين مع الاحتلال أو ضد قوات الاحتلال نفسها ، إلا أن هذه الحوادث ظلت أحداثا فردية متفرقة وعارضة ، بل وكان لها أسوأ الأثر على وزارة سعد زغلول نفسه فى عام ١٩٢٤ . وظلت الحركة الوطنية المصرية اسيرة الحل السلمى الشرعى القانونى طيلة ثلاثة عقود ، حتى بدأ الشعب يتملل من أسلوب المفاوضات . ولجأت حكومة النقراشى إلى الأمم المتحدة ، ولكنها فشلت ، واثبتت بذلك أن كل الطرق السلمية ، وأن اختلفت أو تعددت وسائلها فمصيرها الفشل . ثم كان الأمل الأخير فى المفاوضات التى أجراها الوفد اثر عودته إلى الحكم مع بريطانيا ، ليثبت بقراره بعد ذلك بالغاء المعاهدة عدم جدوى اسلوب المفاوضات فى حل القضية الوطنية ، وليس هناك خير من الوفد كشاهد على فشل هذا الأسلوب ، وأصبح البديل الذى كان يبحث عنه الشعب ولكن لم يكن مطروحا وباجماع الاراء هو الكفاح المسلح ، ذلك الأسلوب الجديد الذى حظى باجماع الشعب المصرى فى بداية الخمسينات . وهكذا اكمل الوفد دوره التارخى باستنفاد جميع الوسائل السلمية الممكنة لحل القضية المصرية ، وإصبح على الشعب الان أن يبحث عن طريق آخر ، وهو ماحذر منه صلاح الدين ، وبدأت معركة القناة .

تدل جميع الشواهد التى تجمعت بعد ذلك أن حركة الكفاح المسلح قد بدأت بداية تلقائية تماما ودون أى أعداد أو تخطيط مسبق ، بل حركة عفوية وليدة اللحظة والساعة وكرد فعل لالغاء المعاهدة فلم تكن هناك اية دعوة لحركة تحرير مسلمة مثلما كان يحدث فى الهند الصينية مثلا ، أو ادبيات حول حرب العصابات ومدى ملاءمتها للطبيعة المصرية مثلا أو أى شيء من هذا القبيل أى لم يسبق إندلاع الحركة أى تمهيد فكرى أو أدبى وهو ماقد يفسر بعد ذلك ارتجاليه الحركة وتعثرها . صحيح أن حوادث العنف فى الحياة السياسية المصرية قد أخذت تتزايد بشكل مضطرد بعد الحرب العالمية الثانية ولكن تلك الحوادث لم ترق إلى مستوى حركة تحرير شعبية تستخدم أسلوب حرب العصابات فى مهاجمة العدو . بل كانت اقرب إلى الحوادث الأرهابية الفردية التى ماكادت تحدث حتى تتنصل منها نفس المنظمات التى ينتمى إليها الأفراد القائمين بتلك الحوادث . ويكاد يكون الاستثناء الوحيد فى ذلك حركة الاخوان المسلمين بما كان لديهم من متطوعين ذهبوا للقتال فى حرب فلسطين عام ١٩٤٨ . ورغم عدم وجود بيانات عن حجم هؤلاء المتطوعين تنظيمهم مدى تدريبهم وتسليحهم ثم خبرتهم القتالية الفعلية بعد ذلك ، إلا أنه من الثابت أن عددا لابأس به من شباب الأخوان قد شارك فى حرب فلسطين ، وهناك اكتسب خبرة عملية ساعدته بعد ذلك بثلاث سنوات فى معركة القناة ويمكن القول أنه فى ذلك التاريخ أى إلغاء المعاهدة في أكتوبر ١٩٥١ ، لم تكن لدى أى من القوى السياسية الأخرى الوفد ، الحزب الأشتراكى ، ناهيك عن السعديين والأحرار الدستوريين ، أى تنظيمات مسلحة ، علنية أو سرية أو أى خبرة قتالية أو تجربة ميدانية من قبل ، ومن الممكن القول أيضا أن تجربة عام ١٩٤٨ بالنسبة للأخوان كانت بمثابة الاعداد أو التجربة الأولى لأحداث منطقة القناة بعد ذلك فى عام ١٩٥١ . وبذلك يكون الوفد هو الذى ألغى المعاهدة وفتح الطريق أمام الكفاح المسلح والأخوان هم القوى السياسية الوحيدة التى كانت معدة لمثل هذا العمل . وكانت مشكلة الحكومة الوفدية الكبرى مواكبة ذلك التطور الجديد الذى أطلقت عقاله هى نفسها ، مما وضعها فى موقف فى غاية الحرج . فمن ناحية كانت على الحكومة الوفدية الاستمرار فى نهجها القائم على سياسة التقارب مع الملك ، وفى نفس الوقت كانت عليها أن تساير الحركة الوطنية التى بدأت تتبلور فى شكل كفاح مسلح ضد قوات الاحتلال أخذه أسم « كتاب التحرير » التى بدأت تظهر وسط شباب الجامعات فما كان من الحكومة إلا أن أصدرت فى أواخر نوفمبر ١٩٥١ بيانا من رئاسة مجلس الوزراء قالت فيه أن المجلس قرر بجلسة ٢٥ نوفمبر عام ١٩٥٧ أن تتولى الحكومة تدريب الكتائب بنفسها وفقا للنظام الذى تضعه هى ، مع السماح لاية هيئة أو فرد بجمع التبرعات لهذا الغرض ومن شاء التبرع لهذا الغرض فعليه أن يبعث بتبرعه إلى رئاسة مجلس الوزراء . وقد عهدت الحكومة مسئولية كتائب التحرير تلك إلى عبد المجيد عبد الحق وزير الدولة من أجل تدريبهم وتنظيمهم ، وتم الأعلان عن تشكيل لجنة من الضباط المتقاعدين لمساعدته تتكون من اللواء صالح حرب ، محمد فتوح ، حسين محمد باشا ، وعلى المواوى بك . كما أعتمدت الحكومة مبلغ مائة ألف جنيه لتدريب الفدائيين تدريبا عسكريا واعلنت

أنها ستقبل فقط من هؤلاء لخدمة الوطن(٢٨) . وفى نفس الوقت بدأت الحكومة سلسلة من التصرفات المضادة للحركة التابعة للأحزاب الأخرى ، فأصدرت قرارا بالغاء معسكرات التطوع ، وحظرت على الأحزاب والهيئات جمع أية تبرعات لتمويل حركة الكفاح المسلح . وقامت بشن غارات على مستودعات الحزب الاشتراكى سواء فى القاهرة أو الشرقية .

بل يذهب البعض إلى إتهام الحكومة عامة وفؤاد سراج الدين خاصة بمحاولة عرقلة الحركة الفدائية حيث رأوا التفاف الشعب حول الكتائب غير الوفدية فحاولوا ايجاد كتائب وفدية ، فعمل فؤاد سراج الدين على جمع بعض نواب الوفد وطلب منهم ايجاد كتائب فى دوائرهم ووعدهم بالانفاق عليها ، وفعلا تألفت نواة بعض الكتائب ، ولكن كان ينقصها الروح الحية . ويذهب البعض فى إتهامهم لسراج الدين بأنه كانت له مصلحة حزبية أكيدة تقتضى ايقاف أعمال العدوان ضد الانجليز لأن الأعتداء على القوات البريطانية يثير تلك القوات مما يجعلها تتحرش بالأهالى وتقوم بنسف القرى واسر رجال البوليس ، مما يدفع الشعب إلى أن يطلب حلا جذريا وموقفا صارما من الحكومة التى ألفت المعاهدة ، فيتحرج مركز الحكومة(٢٩) ، وهو ماكانت تتفاداه كأى حكومة مسئولة عن حفظ الأمن والنظام . وبذلك كان على الحكومة أن تنهج منهجين متناقضين . منهج حفظ الأمن والنظام ، ومنهج مواكبة الثورة الشعبية الوليدة التى أطلقتها ، فارادت أن توءممها .

كتائب التحرير

قدرت إحدى التقارير البريطانية عدد أفراد كتائب التحرير بألف رجل فقط ، وقسمتهم إلى مجموعتين أساسيتين ، كتيبة أحمد حسين التابعة للحزب الاشتراكى ويقدر عدد أفرادها بمائتى رجل ، أما الكتيبة الثانية ، فكانت من جمعية الشبان المسلمين وكان عدد أفرادها ضعف عدد أفراد الكتيبة الأولى ، أى ٤٠٠ رجل(٣٠) . وهذا يتركنا مع ستمائة فرد آخرين لانعرف إلى أى فريق ينتمون وفى الأغلب فهم مجرد شباب وطنى ذهب للأنضمام إلى الكتائب دون أى دافع أو إنتماء حزبى . وقد وصف نفس التقرير البريطانى أفراد هذه الكتائب بأن الغالبية منهم من الطبقة العاملة وإن كان يقودهم الطلاب الشباب من الأحزاب المختلفة . وهو مايتناقض مع وصف بعض الذين شاركوا فى الكتائب فى ذلك الوقت من أن الغالبية كانت من الشباب الطلاب ، طلاب الجامعات خاصة ، ويظهر أن دور الطبقة العاملة قدتركز فى الأساس فى هجر معسكرات الجيش البريطانى الذى تركها بلا أيد عاملة تعتمد عليها ، مما خلق لها العديد من المشاكل والمصاعب .

وقد وصف أحد أعضاء الحزب الاشتراكى بعد ذلك كيف تشكلت كتائب التحرير قائلا انه بعد الغاء المعاهدة ظهرت فكرة إنشاء كتائب التحرير وأقدم الحزب الأشتراكى على فتح باب التطوع للشباب فى معسكرات بالعباسية وحلوان والأسكندرية والمنصورة والزقازيق وبلقاس . ونلاحظ هنا الوجود الجغرافى لهذه

المعسكرات التى اقتصرت على وجه بحرى دون الصعيد ، خصوصا فى القاهرة والاسكندرية والشرقية . ويكمل عضو الحزب الأشتراكى شهادته قائلا أن شباب من ضباط الجيش المتقاعدين والعاملين هم الذين اشرفوا على التدريب فى تلك المعسكرات . ورغم فتح باب الأكتتاب الشعبى لجمع التبرعات ، إلا أن مشكلة الحزب لم تكن فى نقص الأفراد ولكن كانت أساسا فى ضعف التمويل ، فكان لدى الحزب الشباب وينقصه المال ، رغم أن التبرعات التى كانت تصل للحزب من أجل الكتائب كانت تنشر فى قوائم منظمة بجريدة الحزب الاشتراكى ، إلا أن ذلك لم يشجع العديد من الناس على التبرع . سنلاحظ أيضا أن بعض الأحزاب مثل أحزاب الأقلية كان لديها التمويل ولكن ينقصها الأفراد وللاسف الشديد فإنه بسبب التنافس الحزبى ، فلم يحدث أى تنسيق أو تعاون بينهما ، ليس فقط بدافع الحرص على ظهور كل حزب بمظهر الوطنى الوحيد ، ولكن بسبب اختلاف نظرة واسلوب عمل كل فريق عن الاخر ، ويكمل نفس الشاهد شهادته قائلا أن أحمد حسين زعيم الحزب الاشتراكى كان فى سجن الأجانب محبوسا على ذمة قضية صحفية لحظة الاعلان عن الغاء المعاهدة ، وانه أصدر أوامره إلى الشاهد بالسفر إلى منطقة القنال واستكشاف احوالها من جميع النواحى ودراسة مايمكن عمله والتمهيد لنزول الكتائب وذهب الشاهد إلى الأسماعيلية ورغم القبض عليه إلا أنه تمكن من كتابة تقرير عما يمكن عمله واستخلص الشاهد انه لايجب القيام باية عمليات فى الاسماعيلية حرصا على أرواح المواطنين . لأن أية عملية بها ستؤدى إلى ازعاج الانجليز ازعاجا لن يتورعوا معه على ارتكاب كل الجرائم . ووصل الشاهد إلى نفس النتيجة بالنسبة لبورسعيد حيث قال إن اهالى بورسعيد لايؤمنون بضرب الانجليز إلا فى حالة إحتلال مدينتهم وهو ما كانوا يتوقعونه(٣١) . ونرى هنا إن الشاهد لم يتبع بعض نظريات رجال حرب العصابات من ضرورة اشراك الأهالى فى المعركة حتى لو اضطر الأمر إلى توريطهم توريطا بمعنى أن قيام قوات الأحتلال بأعمال انتقامية ضد الأهالى يكون فى مصلحة الثوار لأنه سيؤدى إلى مزيد من السخط من قبل الأهالى مما يدفعهم دفعا إلى الاشتراك فى المعركة القائمة بدلا من الوقوف موقفا سلبيا أو مجرد الاكتفاء بالتشجيع والتهليل لكل حادث موجه ضد الانجليز وهو أضعف الأيمان . فالمطلوب كان معركة شعبية يشترك فيها كل أفراد الشعب بمختلف طبقاتهم وأعمارهم وفئاتهم ، وليست مجرد حركة مقصورة على مجموعة من الأفراد تحمل السلاح بالنيابة عن الشعب كله .

وللأسف فإن الخلافات الكثيرة كانت من أهم أسباب ضعف الحركة مما أثر على فاعليتها إلى حد كبير ، ومن مثال ذلك كتيبة خالد بن الوليد ، وهى إحدى الكتائب التى ذاع صيتها ، لأنها كانت فى الأصل مجموعة من أعضاء الحزب الأشتراكى التى كانت تقيم بالقرب من بلبيس والتى فصلت لأسباب ما وتجمعت مع بعض الذين كانوا مع سعد زغلول فؤاد وظهرت فى اليوم التالى لاستشهاد عباس الأعسر . ومثل أيضا الفريق عزيز المصرى الذى لم يشك أحد فى مدى جديته أو حماسه ، ولكن بعض الذين التفوا حوله كانوا إما مفصولين أو مستقيلين من الحزب الاشتراكى من

أمثال عبد الوهاب حسنى المحامى . وبسبب هذه الخلافات الشخصية استحال التعاون بين مجموعة عزيز المصرى والحزب الاشتراكى ، ورغم أن الأول كان يتمتع بالخبرة العسكرية والسمعة الوطنية والحزب الاشتراكى بوفرة الشباب والتنظيم الحزبى . فذهب عزيز المصرى ومجموعته إلى الحزب الوطنى الذى رحب بهم أيما ترحيب تعويضا عن النقص الذى كان يعانيه الحزب الوطنى فى ذلك الوقت ، سواء من حيث الأفراد أو الأسماء اللامعة البراقة(٣٢) . وكان لدى الحزب الوطنى التمويل اللازم ولدى عزيز المصرى الخبرة العسكرية ولدى الحزب الأشتراكى الشباب المتطوع ، ولكن هؤلاء الثلاثة لم يجتمعوا ولو كانوا قد اجتمعوا ثلاثتهم كل بما لديه لكانت النتيجة حتما جد مختلفة . وتكتمل الصورة حين نسمع عن جهود فؤاد سراج الدين (التى سبق شرح أهدافها) من أجل عرقلة أعمال عزيز المصرى ومحاولة استقطاب كتيبة خالد بن الوليد(٣٣) . كانت هذه الأقوال جزء من تقرير كتبه الأستاذ جمال طولان المحامى وعضو الحزب الاشتراكى عقب اعتقاله فى الزقازيق عقب حريق القاهرة ، وفيما يصف حالة كتائب التحرير بمديرية الشرقية ومحاولات الوزارة الوفدية فى التأثير عليها . ورغم وضوح مدى كراهية الشاهد لفؤاد سراج الدين وبعض أفراد حركة الكتائب الأخرى ، إلا أن ذلك لايمنع إنها تلقى بعض الضوء على حركة الفدائيين فى ذلك الوقت من خلال نظرة أحد شهود العيان من داخلها وللاسف الشديد ، فإن الباحث لتلك الفترة بالتحديد يواجهه بصعوبه العثور على اقوال أو مذكرات من شاركوا فى تلك الأحداث مباشرة ، إلا من التقرير السابق ، والذى تنقصه الحيدة والموضوعية للظروف التى كتبت فيها ، ومن مذكرات اثنين من قادة الحركة من الأخوان المسلمين ، حسن دوح وكامل الشريف . نشرها الأول تحت عنوان **كفاح الشباب الجامعى على القناة** والثانى **المقاومة السرية فى قناة السويس** . وسنحاول من خلال هذين العملين أن نلقى بعض الضوء على تلك الحركة ولكن هذه المرة من خلال وجهة نظر الأخوان المسلمين .

من اللافت للنظر هنا أن كامل الشريف يعزى قيام الحركة السرية داخل الأخوان المسلمين التى عرفت باسم « النظام الخاص » إلى حسن البنا ولكن بهدف القيام باعمال العنف ضد قوات الأحتلال البريطانية ، خلافا للصورة العامة التى كانت سائدة من أن هذا النظام كان موجها ضد بعض المصريين المعارضين لحركة الأخوان المسلمين وعلى غير علم حسن البنا ، المهم أن أفراد هذا التنظيم السرى كان يتم إعدادهم إعدادا روحيا قبل تنظيمهم ، ولكن للأسف الشديد فإن تدريبهم كان يتم على أساس فردى إنعزالى وفى جو سرى مكتوم ينقصه الوضوح والانطلاق ، وقد ترتب على هذا الوضع ضعف فى الكفاءة العامة لهذه التشكيلات ذلك لأن الجندى يلزمه التدريب على أنواع كثيرة من الأسلحة وأن يمارس إستعمالها بالذخيرة الحية ، كما يجب أن يقوم بالتدريب داخل تشكيل أكبر حتى تنسجم حركاته مع أفراد التشكيل عندما يقومون بواجباتهم ، وواضح أن هذا القدر من التدريب الضرورى كان مستحيلا بالنسبة لجنود النظام الخاص حيث يقوم التدريب كما قلنا على أساس فردى ضيق وفى جو من التكتم الشديد بعيدا عن عيون الحكومة وسطوة القوانين . وحين ذهب عدد من المتطوعين

من أفراد الجهاز إلى حرب فلسطين الأولى عام ١٩٤٨ ، ظهر عجز ونقص هذا التدريب حين اشتبكت تلك القوات من المتطوعين مع القوات الصهيونية ذات التدريب العالى وطبعا ظهر الفرق فى التدريب على نتيجة المعارك الاولى فى النقب حيث كانت الخسائر كثيرة وسط صفوف الأخوان لدرجة اقناعهم بمعاودة التدريب من جديد ولكن أيضا على أسس جديدة . وقد ساعدت ظروف الحرب على التدريب بشكل جماعى وفى جو مختلف تماما عن التدريبات الأولى والتى كانت تتم بشكل فردى وسرى . وظهر الفرق بين التدريبين حين اشتبكت القوات الفدائية الأخوانية بعد ذلك مع القوات الاسرائيلية دون الأصابة بخسائر كبيرة كالمرة الأولى . وحين إنتهت الحرب وعادت تلك القوات إلى مصر ، كانت هذه القوات هى النواة التى تكونت من حولها القوات التى حاربت القوات البريطانية فى منطقة قناة السويس بعد ذلك من خلال الخبرة السابقة التى أكتسبوها فى حرب فلسطين والتى نقلوها إلى الشباب الجديد الذى إنضم اليهم بعد ذلك[٣٤] . وعلى هذا الأساس يمكن القول أن حرب فلسطين كانت للاخوان بمثابة البروفة الأولى أو الاعداد الحقيقى لمعركة القناة .

وحين الغيت المعاهدة وفى موجة الحماس العارمة التى إجتاحت البلاد بصفة عامة والشباب بصفة خاصة ، واجهت تنظيم الأخوان مشكلة تدفق العديد من الشباب إلى مراكز الأخوان خاصة فى منطقة القناة ومديرية الشرقية ، ولكن كان ينقصهم التدريب اللازم للاشتراك فى أعمال فدائية ، فأقيمت مراكز تدريب خاصة فى الشرقية بهدف إعادة تدريب الرجال الذين شاركوا من قبل فى حرب فلسطين ، ليقوم هؤلاء بعد ذلك بتدريب مجموعات المتطوعين الجدد . وقد ساعد على نجاح هذه المعسكرات عاملان ، العامل الأول هو توافر عدد لابأس به من ملاك الأراضى من المتعاطفين مع الأخوان الذين يتطوعوا بأراضيهم كأماكن التدريب ، اما العامل الثانى فهو يخص طرف الحكومة فى البداية عن هذه المعسكرات ، والا كانت قد أغلقتها فى البداية ، وهو مافعلته بعد ذلك[٣٥] . ومما يلفت النظر أن الغالبية العظمى من المتطوعين كانوا من شباب الجامعات ، وليس على اعتبار أن الشباب أكثر حماسة فقط من غيره ، أو أن الفئات الأخرى أقل وطنية عن طلاب الجامعة ، بل لأن فى طلاب الجامعات توافر عنصران ماكانا من الممكن توافرهما فى الفئات الأخرى مثل الفلاحين وموظفى الحكومة . فبالنسبة للفلاحين كان ثالوث الفقر والمرض والجهل قد أقعد الفلاحين عن المشاركة فى أى حركة أو حتى الوعى بها ، أما بالنسبة للموظفين ، ورغم ظروفهم المعيشية الصعبة بسبب الغلاء والتضخم ، إلا أنهم وبلا شك كانوا أكثر إدراكا ووعيا من الفلاحين وباقى قطاعات الشعب المصرى ، ولكن للأسف الشديد كان ينقصهم التنظيم الذى يجمع شملهم فى وعاء واحد ، وقد قامت الجامعة بهذا الدور بالنسبة للطلبة . (مثلما تخيل ماركس أن يقوم المصنع بذلك الدور وسط العمال) فكانت الجامعة ملتقى الشباب وحيث الجموع الكبيرة التى ماكانت بحاجة إلا لجهد يسير من أجل حشدها وتنظيمها . وهو ما أفتقد وسط موظفى الحكومة وبالقطع وسط الفلاحين المعدمين .

وبدأت التدريبات فى المعسكرات التى أقيمت فى الجامعة ثم مزارع الأخوان فى الشرقية ، وكان التدريب مقسما إلى عدة مراحل : تكتيك خفيف ، ضرب نار ، تفجير قنابل ودراسة التجارب الأخرى فى مجال حرب العصابات . كما بدأ جمع التبرعات العينية خاصة الأغطية وملابس التدريب . وقد وصل عدد الذين تدربوا أو شاركوا فى تلك المعسكرات على حسب تقدير حسن دوح إلى عشرة آلاف طالب . وهو رقم كبير بمقاييس ذلك العصر إذا أخذنا فى الأعتبار عدد السكان ، حوالى ١٨ مليون نسمة وقتذاك . إلا أن هذا الرقم قد يبدو مبالغا فيه مبالغة واضحة وخاصة إن الأحداث التى تلت بعد ذلك تدفع المرء إلى التساؤل عن مدى فاعلية هذا الرقم لأن المسائل لاتقاس بالكم ولكن بالقدرة القتالية . خاصة أن مشكلة السلاح والحصول عليه كانت عقبة كأداء فى طريق الأستفادة من تلك الأعداد (إن صحت) حيث أن القانون كان ينص على أن عقوبة حمل قطعة سلاح بدون ترخيص كانت تصل إلى ثمانية أعوام فى السجن ، حقا ، كانت الحكومة فى ذلك الوقت تغض الطرف عن الفدائيين وصرحت بحمل السلاح بشكل ضمنى ، إلا أنه لايمكن الاعتماد على حسن نية الحكومة أو أهوائها المتقلبة فى ذلك الوقت وهو ماحدث فعلا بعد ذلك حين أعلنت الأحكام العرفية عقب حريق القاهرة بعد ذلك بأشهر قليلة جدا . وحتى إذا تم تجاوز القانون فإن نقص المال كان يقف حائلا أمام شراء أى سلاح إن وجد وإن كان بعض الأفراد قد يملكون سلاحا ، خاصة أصحاب الأراضى ، إلا أن ذلك كان بكميات محدودة للغاية لايصلح لأعمال حرب العصابات فعلى سبيل المثال فإن بعض الوزراء الوفديين قد أخرجوا اسلحتهم من المخازن والتى كانت عبارة عن ٨٢ بندقية لى انفليد الانجليزية التى أستعملت فى الحرب العالمية الأولى وأصبح الخفراء فى مصر يستخدمونها وعلامة مميزة لهم بجانب الطاقية الصوف الطويلة والبالطو البنى الطويل . المهم أنه قد تم توزيع بعض هذا السلاح المتهالك مع مائة ألف طلقة ٣٠٣ على الأخوان فى الأسماعيلية والزقازيق مثلا بمعدل خمس بنادق لكل منطقة ، وحصلت كتيبة أحمد عبد العزيز فى السويس التى سبق ذكرها على خمس بنادق أخرى فى حين حصل كل من عبد الحميد صادق بابى صوير وحسين فهمى عضو مجلس الشيوخ كل على خمس بنادق أيضا وحصل الوفد فى الشرقية على ثمانى بنادق وبيعت باقى البنادق بسعر ٣٨ جنيها للبندقية الواحدة والطلقة الواحدة بثلاثة قروش[٣٦] وهى أسعار عالية إذا وضعنا فى الأعتبار تكاليف المعيشة عندئذ إلا أنه رغم هذا التسليح الهزيل وتلك البداية الضعيفة ، إرادة القتال والشعور الوطنى الفياض التغلب على ذلك بشتى الطرق وإن كان نقص السلاح ظل يشكل عقبة رئيسية أمام العمل الفدائى وتطورة .

وقد استطاع فريق من الفدائيين رصد القوات البريطانية التى كانت موجودة فى منطقة القناة فى ذلك الوقت وقدرها على أساس أنها مكونة من لواء مشاة يقدر عدد أفراده بستة آلاف جندى متمركزين فى منطقة التل الكبير ولواء مشاة أخر رئاسته فى فايد لكن كتائبه موزعة بين السويس والاسماعيلية وكتيبة مشاة فى بورسعيد واخيرا لواء مدرع ثقيل . ومما يدل على مدى إنزعاج القوات البريطانية وحجم الخسائر التى منيت بها بعد ذلك ، إن هذه القوات قد زيدت بعد بدء الأعمال الفدائية

حتى وصل عددها بعد أشهر قليلة إلى حوالى ثمانين ألف جندى ، وليس هناك شهادة أبلغ ولا أدل من ذلك .

وقد توصل قادة الحركة إلى نتيجة مؤداها أنه بالظروف العامة التى كانوا فيها ومع إمكانياتهم المحدودة ، فإن خير سياسة عليهم اتباعها كانت تتلخص فى كلمتين اثنين فقط ، وهى « مضايقة الأنجليز » ، فلم يكن الهدف هو الاستيلاء على ارض والحفاظ عليها ، بل القيام بعمليات هجومية تهدف إلى إيقاع أكبر عدد ممكن من الخسائر فى صفوف العدو فى معداته ، دون الدخول معه في معارك مكشوفة مهما تكن الدوافع والأسباب ، بل الأنسحاب على الفور بعد إتمام أى عملية أو حتى جزء منها ، حرصا على القوات الفدائية نفسها ، حيث أن الخبرة قد أثبتت أن عدم الرضا بغير النجاح الكامل تؤدى حتما إلى الأبادة الكاملة . وعلى هذا الأساس كان لعنصرى الوقت والمكان أهمية بالغة ، لذلك فإن الليل بظلامه الدامس كان أنسب وقت ، والأرض الوعرة ذات السواتر والتبات المرتفعة حيث تتوفر الحماية الطبيعية هى أفضل الأمكنة . ولذلك كان على الفدائيين أن يعملوا على إخراج القوات البريطانية من معسكراتها وإقناعها بمطاردة الفدائيين حتى يصلوا إلى المكان الذى حدده الفدائيون كأنسب مكان لشن هجوم خاطف أو زرع الألغام وإقامة الشراك الخداعية(٣٧) .

ومن المفيد هنا أن نعرض بالتفصيل للمناقشات التى دارت بين قادة العمل الفدائى وسط الأخوان حول الخطة المثلى الواجب إتباعها فى مواجهة القوات البريطانية . وكانت الخطة الأولى تقضي بالعمل في جميع المناطق التى تمركز بها القوات البريطانية سواء فى السويس أو بورسعيد أو التل الكبير وجميع القرى الواقعة بينهم ، بحيث يكون الضرب على الجميع فى وقت واحد . أما الخطة البديلة فكانت تقضى بالعمل ضد القوات البريطانية في مديرية الشرقية وحدها . وقد بنى أصحاب هذا الرأى وجهة نظرهم على أساس أن انطلاق الفدائيين من قواعدهم في الشرقية يسمح لهم بضرب القوات البريطانية والعودة إلى قواعدهم دون مشقة أو مجازفة كبيرة فضلا عن سهولة إمدادهم بالطعام والعتاد أيضا . هذا من جانب ، أما من جانب آخر ، فإن العمل داخل مدن القناة سيجعل القوات البريطانية تضرب المدنيين دون تفرقة أو تمييز مما يعرض الوف السكان هناك إلى خطر التضييق والحصار . ولكن اصحاب الرأى الأول كان لهم الغلبة فى النهاية على أساس أن :

١ - أن ضرب القوات البريطانية فى المناطق الداخلية يحتم عليهم أن يضعوا إجراءات دفاعية خاصة لكل منطقة ، مما يزيد من ارهاقهم ولايتحقق الذعر المطلوب إلا بأن يتوقع كل معسكر من معسكرات الجيش البريطانى أنه سيكون الهدف التالى للضربات .

٢ - إن العمل فى تلك المناطق يجعل من العسير على القوات البريطانية تحديد قوة الفدائيين وبالتالى العمل على القضاء على العمل الفدائى خاصة اذا احسن الفدائيون الاختباء وسط الأهالى .

٣ ـ إذا تم التركيز على الشرقية فقط فإن القوات البريطانية بما لديها من إمكانيات هائلة أن تقوى من وجودها داخل الشرقية بحيث يصبح التسلل اليها مستحيلا .

٤ ـ إذا تركز العمل الفدائى في الشرقية وحدها فقد يعطى ذلك مبررا للقوات البريطانية أن تحتل تلك المديرية بأكملها بحجة القضاء على العمل الفدائى هناك .

٥ ـ إن الهدف الرئيسى للعمل الفدائى هو القيام بعمليات ضد خطوط مواصلات العدو وحركة هذه الخطوط تعمل فى داخل المنطقة ، بينما الذى يعمل منها بمحاذاة مديرية الشرقية هو خط واحد فقط وبالتالى يسهل جدا على القوات البريطانية أن تحرسه .

٦ ـ إنه إذا أمكن الاستفادة من السكان المقيمين فى منطقة القناة فإن تموين الفدائيين عندئذ يصبح من الأمور الميسرة .

والذى حدث بعد ذلك كان خليطا بين تلك النظريتين فلم يكن العمل الفدائى كله منصبا فى منطقة الشرقية ولا كان أيضا موزعا على إقليم القناة بأكمله بحيث كانت الضربات توجه فى كل مكان وفى وقت واحد ، وقد مرت الحركة الفدائية بثلاث مراحل أساسية ، المرحلة الأولى والتى يمكن تسميتها بمرحلة الوخز وكان الهدف منها هو كسر هيبة القوات البريطانية . . عن طريق القيام بعمليات محدودة وسهلة تكفى لقتل بعض الجنود البريطانيين دون أن تعرض الفدائيين لأية خسائر ممكنة ، ثم يقوم الفدائيون بعد ذلك بالترويج لهذه الأنتصارات فى طول القناة وعرضها بهدف كسب ثقة الناس وإشاعة الثقة بينهم والتهوين والتقليل من قوة جيش الأحتلال البريطانى . وقد أدت الصحافة المصرية خدمة عظيمة فى هذا الشأن رغم أنها كانت تعمد إلى المبالغات غير المعقولة فى بعض الحالات . وحين أصبحت عمليات الوخز تلك لاتكفى ، وبعد أن أكتسبت الحركة الفدائية إحترام الجميع وثقتهم ، كان الواجب الانتقال إلى مرحلة أكثر خطورة عن المرحلة السابقة ، وهى المرحلة التى تميزت بعمليات جريئة على نطاق واسع ، حيث سقط فيها عدد من الشهداء ، إلا أن ذلك لم يفت من عزيمة الفدائيين ، بل على العكس ، بل زاد من حماس الشعب وتعلقه بالحركة ولاسيما حين كان يتم إرسال جثث الشهداء إلى القاهرة وعواصم الأقاليم حيث يدفنوا بعد جنازات شعبية مهيبة كان لها أبلغ الأثر فى تعميق الشعور الوطنى ودفع حماسة الشباب إلى الأنضمام للحركة الفدائية وتعبئة الرأى العام المصرى وراء الفدائيين فى معركة القتال . أما المرحلة الثالثة والأخيرة فكانت تقوم على الأستعداد لأحتمال أن تقوم القوات البريطانية بإحتلال إقليم الشرقية أو حتى الزحف على القاهرة (وهو إحتمال لم يكن بعيدا كما سنرى فيما بعد) من أجل إسقاط الحكومة الوفدية كوسيلة للتخلص من الحركة الفدائية كلها ، وكانت خطة الفدائيين تقوم على أمرين هما :

١ ـ تدريب بعض الفدائيين على إستخدام الأسلحة والمفرقعات وإلقاء القنابل اليدوية للتعاون مع الفدائيين مستقبلا فى حالة تقدم القوات البريطانية للقيام باعمال التخريب ضد مؤخرة العدو .

٢ ـ تهيئة سكان القرى وحثهم على الاستعداد وشراء الأسلحة عن طريق المحاضرات والوعظ الديني(٣٨) .

ولكن ذلك لم يحدث ، فقد حدث حريق القاهرة وتطورت الأحداث في إتجاه آخر تماما . هذا وقد تشكل لدى الفدائيين وعي خاص بأن « الشعب » وليس « الأرض » أى « المكان » هو قاعدة الانطلاق إلى العمليات المختلفة ضد القوات البريطانية ، ففى البداية كان التفكير يقوم على أسس تقليدية من حيث مدى قريب أو بعد القواعد التى سينطلق منها الفدائيون إلى مناطق العمل المختلفة ، وطبيعة الأرض فى القاعدة ومدى سهولة الأنطلاق منها والعودة إليها ، وتوفر المياه ومواد التموين فيها بشكل دائم والتأكد من عدم إستطاعة القوات البريطانية مهاجمتها فجأة أو قصفها من الجو لابادة من فيها ، وسهولة الأنسحاب منها إلى منطقة أخرى إذا تمكنت القوات البريطانية من معرفة مكانها وبالتالى من مهاجمتها .

وقد انتهى الفدائيون إلى أن خير مخبأ ليس « الأرض » ولكن « الجمهور » بحيث تأتى الأرض فى المرتبة الثانية ولايبقى للأرض سوى واجب تكتيكى . وهذا أدى بدوره إلى إبتكار (القاعدة الفرعية) وهى تقوم بعمل منطقة الوثوب ، وهى منطقة تقع بين القاعدة وبين مناطق العمل ضد القوات البريطانية . وفى هذا الأطار تم إعتبار المدن الرئيسية فى القناة ، السويس ، الأسماعيلية ، بورسعيد ، قواعد للمقاومة ، كما أعتبرت القرى الواقعة على مقربة من المعسكرات البريطانية فى الشرقية مثل القرين والتل الكبير وابو حماد أيضا قواعد أخرى . وحين تطور العمل وأخذت القوات البريطانية تغير على المدن فى حملات تطويق وتفتيش ، ثم إتخاذ عدد من المزارع القريبة مثل أبو سلطان مثلا قرب الأسماعيليه والمعازة وظهر الجبل قرب القنطرة الغربية كقواعد فرعية ومناطق وثوب(٣٩) .

وليس هناك ادل من شهادات العدو نفسه بالنسبة لتزايد حجم وفاعلية الأعمال الفدائية ضد القوات البريطانية ، فإيدن مثلا يكتب فى مذكراته أنه حتى قبل إلغاء المعاهدة ، فإن الأعمال الأرهابية (يقصد الفدائيين) كانت تتزايد خاصة فى منطقة القناة . أما الآن (يقصد بعد الغاء المعاهدة) فقد تضاعفت وبتشجيع من الصحافة المحلية (المصرية) التى هى ظاهرة جديدة فى المجتمع المصرى . أما الاتصالات بين المجتمعات (يقصد بها المجتمع المصرى والمجتمع البريطانى ، أى الجيش بعائلاتهم) فقد انقطعت تماما ، وقد أمرت الحكومة العمالية (حكومة بريطانيا) بإرسال تعزيزات جديدة إلى منطقة القناة ، بالرغم من أن حجم القوات البريطانية الموجودة فى منطقة القناة كان كبيرا بالفعل(٤٠) . هنا تنتهى شهادة إيدن التى يعترف فيها ، إنه بالرغم من كبر حجم القوات البريطانية الموجودة فى القناة ، إلا أن ذلك لم يكف بل أضطر إلى طلب قوات إضافية . أما الشهادة الثانية فهى إحدى التقارير التى بعثت بها السفارة البريطانية فى القاهرة إلى وزارة الخارجية البريطانية فى لندن ، ويبدأ التقرير بأتهام جنود بلوكات النظام فى الأسماعيلية (قوات الشرطة) بمسئوليتهم عن البدء فى إطلاق النيران على القوات البريطانية فى أربع حوادث على

الأقل من ٦ حوادث إطلاق نار على قوات الاحتلال بين يومى ٣ و ٤ ديسمبر من عام ١٩٥١ .

١ - حادثة إطلاق نار يوم ٣ ديسمبر عام ١٩٥١ فى هجوم على القوات البريطانية فى منطقة بشمال غرب السويس أسفرت عن جرح جندى بريطانى .

٢ - فى نفس اليوم (أى ٣ ديسمبر ١٩٥١) قتل جندى بريطانى أخر فى عربة جيب عسكرية بعد أن أطلق عليه جنود بلوكات النظام النار (لم يحدد المكان) .

٣ - أيضا فى نفس اليوم (٣ ديسمبر ١٩٥١) لقى ثمانية جنود موريشيان تبع القوات البريطانية مصرعهم فى كمين لعربتين عسكريتين وجندى وضابط بريطانيين (أى أن مجموع القتلى عشرة) بالقرب من بورتوفيق .

٤ - فى نفس اليوم أيضا (٣ ديسمبر ١٩٥١) تم إطلاق النيران على مجموعة من الجنود البريطانيين فى السويس وتم تبادل اطلاق النيران وقتل جندى بريطانى و ٣ جنود بوليس مصرى واحد المدنيين وجرح ٣ مدنيين واستسلم الأخرون .

٥ - تم تبادل اطلاق النيران بين ٣ جنود مصريين و ٦ جنود بريطانيين ولم يصب أحد .

٦ - فى ٤ ديسمبر ١٩٥١ أصيب ضابط بريطانى وجنديان بريطانيان حين أطلق عليهم النيران بجانب محطة تحليه مياه فى القناة[٤١] .

هذا التقرير وهو عن حوادث يومين فقط ، ويصف فيه كيف فقدت القوات البريطانية أحد عشر قتيلا وأربعة جرحى ويلقى باللوم على قوات بلوكات النظام . يكشف فيه عن سبب الضراوة والشراسة التى هاجمت بها القوات البريطانية عسكر بلوكات النظام فى الأسماعيلية بعد ذلك والمذبحة التى تمت مما أسفر عن حريق القاهرة الشهير . ولم تكن هذه الحوادث هى الحوادث الوحيدة ، أو تقتصر فقط على حوادث إطلاق النيران ، بل إنه فى ٣ و ٤ يناير ١٩٥٢ وقعت معركة فى السويس بين الفدائيين من كتيبة الشهيد أحمد عبد العزيز وقوات الشرطة المصرية وبين القوات البريطانية اسفرت عن سقوط العديد من القتلى والجرحى من الجانبين ونسف الفدائيون فيه محطة المياه الخاصة بالقوات البريطانية . ووقعت معركة أخرى فى أبو صوير بالقرب من الأسماعيليه أستشهد فيها ثلاثة من الفدائيين . وفى ٩ يناير وقعت معركة أخرى فى الطريق بين المحسمة وأبى صوير أستشهد فيها عباس الأعسر من كتيبة خالد بن الوليد . هذه أمثلة على سبيل الذكر وليس الحصر . وعندما تعددت الهجمات بدأت القوات البريطانية تقوم بحملات تفتيش عسكرية على القرى والمزارع بهدف الوصول إلى قواعد الفدائيين . إحدى هذه الحملات إستهدفت عزبتى (السبع ابار) و (أبو سلطان) فى ١١ يناير ٥١ ، وفى اليوم التالى هاجمت القوات البريطانية بلدة التل الكبير بحثا عن الفدائيين ، إلا أن الفدائيين قاموا بنسف قضبان السكك الحديدية قبل وصول القطار المحمل بالجنود والذخيرة إلى معسكر التل الكبير ، وقعت معركة

بين الفدائيين وقوات البوليس المصرى وبين القوات البريطانية ، وتكرر القتال يوم ١٣ يناير ووقع اشتباك أخر فى بلدة القرين كما لاحظ المؤرخ المصرى طارق البشرى أن معركة التل الكبير تعد نقطة تحول كبرى فى العمل الفدائى لأنها كانت أول معركة مكشوفة بين الفدائيين وبين القوات البريطانية وظهرت فيها قوة الفدائيين لأول مرة كقوة مقاتلة متميزة تقف أمام القوات البريطانية . كما أن مجال العمليات الفدائية قد بدأ فى الأتجاه غربا من منطقة القناة إلى شرق الدلتا ، وكان هذا من شأنه أن يدفع القوات البريطانية أكثر فأكثر فى إتجاه الدلتا حيث الكثافة السكانية الأعلى وسط القرى المصرية العديدة بفلاحيها(٤٢) . ولاشك فى أنه لو كان القتال قد تطور فى هذا الاتجاه لكانت معركة القناة وحركة الفدائيين قد بدأت تتخذ شكل حرب التحرير الشعبية الكاملة . ولكن ذلك لم يحدث لأسباب عديدة سنوردها فيما بعد .

رد الفعل البريطانى

بدأت الحكومة البريطانية تفكر جديا فى الوضع الجديد فى مصر بصفة عامة ومنطقة القناة بصفة خاصة ، فتم تعزيز القوات البريطانية وزيادة حجمها ، وكانت السفارة البريطانية فى القاهرة تشعر أن المقاومة ليست مقصورة على الشعب بل ايضا من قبل حكومة الوفد ، فتكتب بأحد التقارير المرسلة من السفارة البريطانية فى القاهرة إلى لندن قائلة أن الجهود المتواصلة للحكومة المصرية من أجل جعل بقائنا فى قاعدة القناة أمرا عسيرا يخلق وضعا يجبرنا على البحث عن طرق جديدة من أجل إحكام سيطرتنا على القاعدة والقناة وإن الحكومة المصرية فى وضع شائك بين المحافظة على واجباتها كحكومة مسئولة والضغوط الأرهابية التى تتعرض لها .. وبالتالى أما أن عملا عسكرياً ما يجب أن يحدث مع تحمل العواقب ، أو الاحتجاج بشدة مع الأنتظار لظرف سياسى أكثر ملاءمة بما يعنيه ذلك من إحتمال فقد المزيد من الارواح والوقت . فما هو ذلك العمل العسكرى الذى ذكره ذلك التقرير ، فورد هنا النص الكامل لمشروع حكومة عسكرية بمنطقة قناة السويس .

قامت لجنة من الادارات المختلفة بوزارة الحرب البريطانية بوضع التقرير التالى حول إنشاء حكومة عسكرية بمنطقة القناة وتم مناقشة التالى :

(أ) مراجعة مسألة إنشاء حكومة عسكرية فى منطقة القناة .

(ب) تقرير الأجراءات الادارية المطلوبة لأنشاء مثل هذه الحكومة .

(جـ) التوصية بالاجراءات الواجب إتخاذها وخاصة مايتعلق منها بالجانب المالى .

الهدف من ذلك التقرير هو شرح المشاكل الادارية ووضع خطة عمل .

الالتزامات الادارية

إن العواقب المترتبة على إنشاء حكومة عسكرية تم دراستها فى تقرير لوزارة الدفاع حصل عليه رؤساء الأركان وارسل للسفير البريطانى فى القاهرة رؤساء

الأركان للقوات البريطانية فى الشرق الأوسط للتعقيب عليه وابداء الملاحظات .
أظهر ذلك التقرير أن التزامات الحكومة العسكرية هو المحافظة على السكان المدنيين مع بقاء القوات البريطانية ويجب أن يتم مراعاة الظروف التالية :

١ ـ أن يظل الموظفون المصريون فى مواقع عملهم وان لاتوقف الحكومة المصرية إمدادات التموين إلى القناة .

٢ ـ ألا يترك الموظفون المصريون أو العمال المصريون العاملون فى القاعدة عملهم نتيجة لحركة عفوية أو ضمن حملة عامة لعدم التعاون مع البريطانيين بايحاء من الحكومة المصرية وأن توقف الحكومة المصرية شحن إمدادات التموين .

النتيجة :

(أ) فى حالة بقاء الموظفين المصرين : يظهر أنه فى هذه الحالة فإن الحكومة العسكرية ستطلب عددا محدودا للغاية من الضباط والسكرتيريين والمترجمين ولكن بعد مزيد من البحث أكتشف أن العدد المطلوب سيكون أكثر من ذلك بكثير .

(ب) فى حالة ترك الموظفين لأعمالهم : لن تعرف نتائجها حتى ترى الحكومة العسكرية بنفسها النتائج .

التموين

(أ) إذا لم تقطع الحكومة المصرية إمدادات التموين فلاتوجد إذن مشكلة .

(ب) إذا قطعت الحكومة المصرية إمدادات التموين فإن ذلك سيولد مشكلة ، حيث أن عدد المصريين يقدر بـ ٣٦٠ ألف نسمة وأربعين الفا من الأجانب ، وبعد الدراسة اتضح أنه سيستغرق على الأقل ٦ أسابيع قبل وصول امدادات التموين ، لذلك يجب أن يتم الاحتفاظ بمخزون من التموين يكفى ٦ أسابيع أما فى منطقة القناة أو مكان قريب بحيث يصل فى اسرع وقت خلال أسبوع .

تعليقات رؤساء الأركان فى الشرق الأوسط

١ ـ فى كل الاحتمالات ، فإن المصريين سيتركون أماكن عملهم .

٢ ـ رجح السفير البريطانى فى القاهرة أن الحكومة المصرية لن تقطع إمدادات التموين وإقترح رؤساء الأركان إنه فى حالة قطع الأمدادات فإنه يمكن الضغط على الحكومة المصرية عن طريق قطع إمدادات التموين عن الجيش المصرى المقاومة من الدلتا (غالبا المقصود هنا الموجودة فى سيناء) وسكان سيناء البالغ عددهم ٢٢٠,٠٠٠ مدنى .

٣ ـ فى كل الأحوال ، أوصى السفير البريطانى ورؤساء الأركان باتخاذ الاحتياطات اللازمة تحسبا لاحتمال قطع إمدادات التموين .

٤ ـ أوصى ايضا السفير ورؤساء الأركان بعدم الاحتفاظ بالمخزون التموينى فى منطقة القناة ، أما فى بريطانيا أو فى أى مكان أخر يكون من الممكن شحنه على وجه السرعة لمنطقة القناة .

٥ ـ قال رؤساء الأركان إنه لاعتبارات إدارية وأمنية فلايمكن إعتبار أن جميع السكان سيظلون تحت الأدارة العسكرية ويجب أن يرحل الكثير منهم .

الاجراءات المطلوبة : عامل الوقت

. الحكومة العسكرية هى أخر ملاذ رؤساء الأركان سيمنحون سلطات محدودة للتعامل مع الأرهابيين (الفدائيين) .

السلطات الممنوحة تتمثل فى الاستجواب والاعتقال والطرد وقد تثبت إنها لاتكفى إذا ساء الموقف فى هذه الحالة تكون الخطوة التالية هى إنشاء محاكم عسكرية لمحاكمة هؤلاء الذين يرتكبون أعمالا عدائية ضد القوات البريطانية .

من غير المحتمل إقامة حكومة عسكرية قبل هذه الخطوة ، ولكن هذه الخطوة قد تدفع المصريين إلى حملة من عدم التعاون وإعمال العنف بحيث تصبح بدورها مقدمة لحكومة عسكرية ، طبعا ذلك سيستغرق بعض الوقت حيث تتطور الأمور بحيث يكون هناك نسخة من الوقت بين كل خطوة وأخرى .

لذلك فالأجراءات التى يجب إتخاذها يجب تقسيمها إلى خطوتين :

١ ـ الاجراءات التى تحتاج إلى الاستعجال بسبب عامل الوقت .

٢ ـ الاجراءات التى تكمل بين إنشاء المحاكم العسكرية وبين إعلان الحكومة العسكرية وتكون فى حدود ١٤ يوما لاعتبارات التخطيط .

التحضير : خلال الأربعة عشر يوما يمكن عمل التالى :

(أ) يتم إحضار الموظفين بالمطلوبين من الخارج

(ب) التحضيرات النهائية لتحرك القوات والتموين لمنطقة القناة تستكمل .

ولذلك يجب (اتخاذ مايلى) :

١ ـ تقرير إى الأدارات تتولى تقديم الموظفين المطلوبين والادارات التى يجب أن تحصل على السلطات المطلوبة من أجل استدعاء هؤلاء الموظفين وأن تستكمل الوثائق المطلوبة للأفراد عند إعلان الحكومة العسكرية .

٢ ـ يتم رسم برنامج تفصيلى للمواد التموينية المطلوب استيرادها طبقا للأحصاء الحالى للسكان المصريين والأجانب .

٣ ـ إعداد خطة مفصلة لتحرك القوات والتموين على أساسها يتم التحرك عند الاعلان عن الحكومة العسكرية .

٤ ـ طبقا للوقت المتاح ، اربعة عشر يوما ، فإن خطة إستيراد وتحرك القوات والتموين ، كمية الطعام المطلوب تخزينها والأماكن التى تخزن فيها ، فيجب أن تقرر وأن يعد المخزون .

التوصيات

١ ـ دعوة وزارة الدفاع لعقد إجتماع للقوات الثلاث (البرية والبحرية والجوية) لتقرير مسئولية كل فرع لتوفير الضباط المطلوبين .

٢ ـ دعوة وزارة التموين للاجتماع مع وزارة المواصلات والدفاع لوضع خطة مفصلة لاستيراد الطعام وتحرك القوات والتعيين والتوصيات وكميات الطعام المخزونة وأماكن تخزينها.

٣ ـ الاجتماع مرة ثانية عندما يتم تجهيز تقارير وزارة الدفاع والتموين(٤٣) .

واضح من التقرير السابق أن بريطانيا كانت تستعد لاعلان حكومة عسكرية فى القناة لكن ثلاثة عوامل رئيسية جعلتها تتردد كثيرا قبل الأقدام على تلك الخطوة ثم العدول عنها نهائيا ، أولا كانت توجد مشكلة عدم تعاون الموظفين المصريين مما كان سيخلق مشاكل كثيرة نتيجة الحاجة إلى تعويضهم ببديل لن يكون سوى بديل بريطانى فى هذه الحالة . وهنا تظهر المشكلة الثالثة ، وهو نقص الأعداد اللازمة من الضباط البريطانيين الذين سيحلون محل الموظفين المصريين . لاشك أن ذلك كان سيؤثر على أداء وقدرات القوات البريطانية نفسها ، حيث أن ذلك كان يعنى سحب عدد لابأس به من الأفراد المنوط بهم مهام قتالية ، إلى مواقع إدارة مدنية وكان ذلك يعنى الانتقاص من المجهود الحربى البريطانى فى وقت تواجه فيه هذه القوات حركة شعبية عدائية وفدائيين إلى توفير الطعام والمؤن لحوالى ثلاثة وستين الفا من المصريين وأربعين الفا من الجاليات الأجنبية ، عدا تموين القوات البريطنانية نفسها .

وكانت الحكومة البريطانية قد بدأت تخطط على أساس أن الحكومة المصرية أما عاجزة عن السيطرة على الأعمال الفدائية ووقفها ، أو هى مشجعة لها تمشيا مع التيار الشعبى أو ما أسماه التقرير السابق الوقوع تحت إرهاب الفدائيين . وأيا كان الاحتمال الارجح ، فإن الحل المطروح كان الأعلان عن حكومة عسكرية فى القناة فورا أو أرجاء ذلك إلى الوقت المناسب والواضح أن مشاكل إدارية وتموينية عديدة قد أرجأت الأعلان عن حكومة عسكرية على الفور ، ولكن ذلك لم يمنع الحكومة البريطانية من أن تفكر فى خطوة ثالثة بدلا من مجرد التأجيل حتى يتم الأستعداد للاعلان عن حكومة عسكرية فى القناة ، وتلك الخطوة فى احتلال القاهرة نفسها . وبدء التفكير فعلا فى مدى إمكانية احتلال القاهرة والأسكندرية والدلتا وتم وضع خطة تحت الأسم الرمزى RODEO ، بل أن رئيس هيئة أركان حرب القوات البريطانية

الفيلد مارشال مونتجمرى بطل معركة العلمين الشهير كتب تقريرا ذكر فيه (إنه يرى إحتلال القاهرة والاسكندرية والدلتا فورا ، وإنه عندما كان فى باريس والتقى بالجنرال ايزنهاور قائد قوات حلف الأطلنطى وجد أنه هو ونائبه الجنرال عمر برادلى من أنصار إحتلال مصر كلها فورا ، وأن كان من الصعب عليهما أن يتقدما بمثل هذا الاقتراح رسميا إلى الحكومة الأمريكية)(٤٤) .

أزمة الحركة الفدائية فى مصر

على الرغم من تنامى الحركة الفدائية فى مصر بعد إلغاء المعاهدة ، وعلى الرغم من أن الحكومة الوفدية تعتبر المسئولة المسئولية الأولى عن إنبعاث المقاومة المسلحة ، إلا أنها تتحمل أيضا مسئولية وأدها . فبالنسبة إلى الكثيرين ممن شاركوا فى تلك الحركة . كان العدو هو الجيش البريطانى ، ونظر إلى حكومة الوفد على أنها حكومة وطنية فهى التى ألغت المعاهدة ، وتوقعوا منها أن تساعد الحركة المسلحة ، متناسيين عاملين أساسيين سبق ذكرهما وهما أولا تركيبة الوفد الأجتماعية والفكرية التى تقف أمام أى حركة مسلحة ، ثانيا أن الحكومة أية حكومة هى مسئولة أمام العالم داخليا وخارجيا ، وإن عليها أن تحفظ الأمن والنظام ، وكان نتيجة ذلك أن اضطرت الحكومة إلى إتخاذ مواقف متعارضة أحيانا مع الحركة الوطنية المسلحة ، مما اعتبر ضربا من الخيانة من قبل البعض ، وسبب الكثير من الأحباط واليأس ، وليس أدل على ذلك من كلمات عضو الحزب الاشتراكى السابق حين كتب يقول « رأى كل ذى بصيرة أن أعمال الفدائيين بأمكانياتهم ومواردهم المحدودة هى عمليات انتحارية وأن الحكومة لاتقوم بواجبها كما ينبغى فأنسحب البعض من الميدان ولم يبق فيه سوى أربعة أو خمسة من الفدائيين تاهوا وسط الحزبية الممقوتة ، ووسط تحيز لجنة الكفاح لهيئة دون أخرى تبعا للتيارات السياسية التى تجتاز البلاد حتى أعلنت الأحكام العرفية وخيم على البلاد الظلام فأنكمشت حركة الكتائب(٤٥) .

وقد تطورت الأحداث بسرعة رهيبة لتدفع الحكومة الوفدية فى مواجهة الحركة الشعبية بصفة عامة ، والفدائيين بصفة خاصة ، حين وافق النحاس ، الذى كان لايزال غارقا حتى أذنية فى لعبة الأحزاب التقليدية ، على تعيين حافظ عفيفى رئيسا للديوان الملكى ، خوفا من تعيين على ماهر أو نجيب الهلالى ، عدويه التقليديين فى ذلك المنصب . رغما عن تصريحات حافظ عفيفى المؤيدة تماما لبريطانيا والمستفزة تماما للشعور الوطنى . ولم يرتفع النحاس فى هذه اللحظة إلى مستوى الشعور الوطنى وغلب مشاعره الشخصية على المشاعر الوطنية ، مما أدى إلى إشتباكات عنيفة بين المتظاهرين من جانب ، وقوات الشرطة من جانب آخر فى المظاهرات التى أندلعت خاصة يوم ١٧ يناير ١٩٥٢(٤٦) . وارتفعت الأصوات تنادى بقطع العلاقات الدبلوماسية مع بريطانيا وكان من سخريات القدر أن قوات الشرطة فى منطقة القناة كانت تحارب بجانب الفدائيين ضد القوات البريطانية ، فى حين أن قوات الشرطة فى القاهرة كانت تقوم بضرب المتظاهرين الذين ينادون بتطهير البلاد من المؤيدين

للوجود العسكرى البريطانى فى مصر . وإستمرت الأوضاع فى التدهور حتى يوم ٢٠ يناير ١٩٥٢ ، حين اطلقت النار ولاول مرة على قوات الشرطة من قبل إحدى المظاهرات الطلابية . وطبقا لرواية إحدى الصحف ، فقد تحولت ساحة إحدى المدارس الثانوية إلى ساحة قتال حقيقية بين الطلاب المتظاهرين وقوات الشرطة راح ضحيتها قتيلان و١٢ جريحا . وقد هددت الحكومة بإغلاق جميع المدارس التى تحدث فيها مظاهرات ووقف طلابها . وقد وجه النحاس نداءً إلى الطلبة يصف فيه الوضع بأنه خطير جدا ويحذرهم من المهيجين الذين كانوا يسعون إلى توجيه مشاعرهم الوطنية تجاه الأعمال التخريبية وتم غلق جميع المدارس فى القاهرة مع الجامعة لمدة أسبوع(٤٧) .

وتفاقم الوضع أكثر حين عين الملك عبد الفتاح عمرو (السفير المصرى فى لندن) كمستشار سياسى له ، فإزدادت المشاعر سخطا ضد الملك وأصبح من المألوف سماع الشعارات المعادية للملك فى المظاهرات . وكان الجو العام متوترا للغاية مع الأخبار التى ترد من منطقة القناة عن نشاط الفدائيين والاجراءات المضادة التى كان يتخذها الانجليز وجاء الانفجار حين أصدر فؤاد سراج الدين بوصفة وزيراً للداخلية امرا لقوات بلوكات النظام الموجودة فى الاسماعيلية قرارا برفض الأنذار البريطانى بتسليم أنفسهم باسلحتهم وبلا مقاومة ، ونتج عن المعركة التى تلت ذلك سقوط خمسين قتيلا وأكثر من مائة جريح . وانتقلت الأخبار سريعا إلى القاهرة التى شهدت فى اليوم الثانى سلسلة من أعمال العنف والتخريب اطلق عليها فيما بعد « بيوم السبت الأسود » ، مما دفع النحاس بوصفه رئيسا للوزراء إلى إذاعة بيان فى الاذاعة فى الساعة الحادية عشرة مساء هاجم فيه فى البداية الفظائع البريطانية فى منطقة القناة ، ثم استطرد إلى وصف أحداث التخريب التى وقعت بالقاهرة فى ذلك اليوم على أنها من عمل الخونة الذين استغلوا الموقف من أجل القيام بأعمالهم الأجرامية ونشر التفرقة فى صفوف الوطن ثم أعلن عن توليه شخصيا تنفيذ الأحكام العرفية ، وفى النهاية دعا النحاس إلى السكون والطمأنينة ووعد باتخاذ خطوات عملية من أجل تحقيق الأمانى الوطنية(٤٨) . وقد قيل أن عدة برقيات قد وصلت إلى القصر تبلغه بوجود قوات بريطانية قد تحركت من منطقة القناة وعلى بعد أربعين ميلا من القاهرة مما دفع القصر إلى إصدار قرار باقالة النحاس(٤٩) .

ومن اللافت للنظر هنا السرعة التى أنفضت بها الحركة الوطنية المسلحة . مما يدل على إنها لم تكن قد استكملت أسباب النمو اللازم والقوة الكافية لتصمد فى وجه إعلان الأحكام العرفية . وقد يعود ذلك إلى عدة أسباب نوردها فى النقاط التالية :

١ ـ قصر المدة الزمنية التى نشطت فيها الحركة ، فهى نظريا قد بدأت مع الغاء المعاهدة فى ١٨ أكتوبر عام ١٩٥١ ، وعمليا فى أخر نوفمبر بداية ديسمبر ، حين كانت إجراءات الاستعداد قد أكتملت من جمع التبرعات وتدريب المتطوعون وإعداد القواعد الخ الخ ، ذلك على افتراض أن كل ذلك قد تم بشكل جدى وعلى أسس سليمة وفى مدة زمنية قصيرة جدا . فإذا كان إعلان الأحكام العرفية كان فى ٢٦ يناير

١٩٥٢ ، فإن ذلك يعني أن معركة القناة لم تستغرق حتى ٣ شهور كاملة . وهى مدة زمنية قصيرة للغاية لأى حركة حتى يشتد عودها خاصة إذا كانت حركة مسلحة فى مواجهة قوات نظامية كبيرة ومدربة جدا مثل القوات البريطانية .

٢ ـ ذلك التناقض الذى وجدت حركة الكفاح المسلح نفسها فيه فى علاقتها بالحكومة القائمة وهو نفس التناقض الذى وجدت الحكومة نفسها فيه ايضا مع الحركة ، فكل طرف كان فى حاجة إلى الآخر ، ولكن كل طرف كان يريد الآخر لحدود معينة ، مما دفع الطرفين فى النهاية إلى الأضرار ببعضهم البعض ، أكثر من الاستفادة من بعضهم البعض . فالفدائيون كانوا يريدون مساندة الحكومة لهم بلا أى تحفظات ، وكانت الحكومة تريد من الفدائيين أن يكونوا مجرد أداة ضغط خاضعة لها خضوعا تاما والنتيجة أن المساعدة التى كانت منتظرة من قبل الحكومة تجاه الفدائيين تحولت إلى اعتقالات ومصادرات ، وأداة الضغط تحولت إلى أعمال تخريب تحملت الحكومة مسئوليتها وكانت السبب فى إقالتها .

٣ ـ ثالثا وأخيرا فإن الشعب نفسه ، القاعدة العريضة التى تنطلق منها أى حركة مسلحة فى إتجاه واحد وتركز عليه ، كان موزعا بين عدة قضايا منها تشتت جهوده فى النهاية لغير صالح الفدائيين فالمظاهرات تخرج ضد الملك ، والمعركة الديمقراطية التى حمل لواءها الوفد ضد الملك واحزاب الأقلية لاتقل أهمية عن المعركة الوطنية التى حمل لواءها الوفد والملك وأحزاب الأقلية وإن كان كل على هواه وبدرجة متفاوته .

والمعركة الاجتماعية كانت قد بدأت تطفو على السطح بعد الحرب العالمية الثانية لمحاربة ثالوث المرض والفقر والجهل ، وفوق كل هذا وذاك ، كان الشعب مشتتا بين قوى سياسية قديمة تقليدية ممثلة فى الأحزاب وقوى سياسية حديثة وصاعدة مثل الطليعة الوفدية داخل حزب الوفد أو الأخوان المسلمين أو الحزب الأشتراكى وأخيرا التنظيمات اليسارية خاصة وسط الطلاب والعمال . كل ذلك أضعف من درجة التركيز على المعركة الوطنية وبالتالى اضعف الحركة المسلحة ، فكانت حركة يشوبها الكثير من عناصر القوة أهمها على الأطلاق هو إجماع الشعب عليها والوقوف خلفها .

مصادر البحث

١ - عبدالرحمن الرافعى : **فى أعقاب الثورة المصرية** ، الجزء الثالث ، مكتبة النهضة القاهرة ١٩٤٥ ، صـ ٢٩٢ .

٢ - Antlony Eden: **The Menois of Sin Antlony Eden Full Ciule,** Vol 3, Cassel London p. 225

٣ - **المصرى** ، ١٧ نوفمبر ١٩٥٠ ، صـ ٦ .

٤ - نفس المصدر السابق .

٥ - Bany St. Clein McBide: **Faonle in Egypt A Biogaply,** The Tinby Press London 1967, p. 171.

٦ - Office of Militay Attacle Embassy of India Report N. 14 15 May 1950 p.3,4 Oxfod Pareis

٧ - نفس المصدر السابق .

٨ - **القضية المصرية** محاضر محادثات بين صلاح الدين والسفير البريطانى ١٧ أغسطس ١٩٥٠ ص ٦٤٤

٩ - **قضية التحريض على حرق مدينة القاهرة ومقدمات ثورة ٢٣ يوليو** المطبعة العالمية القاهرة ١٩٥٧ صـ ٦٠ - ٦١

١٠ - **القضية المصرية** اجتماع بين د . صلاح الدين والسفير البريطانى سير رالف ستيفنز ١٠ أغسطس ١٩٥٠ صـ ٦٣٠

١١ - نفس المصدر السابق .

١٢ - **القضية المصرية** اجتماع بين د . صلاح الدين والسفير البريطانى ٢٤ أغسطس ١٩٥٠ صـ ٦٤٧ - ٦٤٨ .

١٣ - **المصرى** : ١٧ نوفمبر ١٩٥٠ ، صـ ٦

١٤ - **القضية المصرية** من محضر محادثة بين النحاس والفيلد مارشال سير وليم سليم ٥ يونيو ١٩٥٠ صـ ٥٩٩

١٥ - القضية المصرية محادثة بين وزيرى الخارجية المصرية والبريطانية فى وزارة الخارجية البريطانية ٤ ديسمبر ١٩٥٠ صـ ٦٥٦ .

١٦ - **القضية المصرية** من محضر محادثة بين د . صلاح الدين والسفير البريطانى ١٠ أغسطس ١٩٥٠ صـ ٦٣٠

١٧ - **القضية المصرية** من محضر محادثة بين د . صلاح الدين والسفير البريطانى ١٧ أغسطس ١٩٥٠ صـ ٦٤٤

١٨ - **القضية المصرية** من محضر محادثة بين صلاح الدين والسفير البريطانى ٣ أغسطس ١٩٥٠ صـ ٦٢٠

١٩ - عبدالرحمن الرافعى : **مقدمات ثورة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢** ، مكتبة النهضة القاهرة ١٩٦٤ ، صـ ٢٦ - ٢٧

٢٠ - طارق البشرى : **الحركة السياسية فى مصر ١٩٤٥ - ١٩٥٢** ، الطبعة الأولى ، صـ ٤٧٩ .

٢١ - موسى صبرى : **قصة ملك واربع وزارات** ، دار القلم القاهرة ١٩٦٤ ، صـ ٦١ .

٢٢ - نفس المرجع ، صـ ٣٧ - ٤٠ .

٢٣ - سيد مرعى : **أوراق سياسية** ، جـ ١ ، المكتب المصرى الحديث القاهرة ١٩٧٨ ، صـ ١٨٣ .

٢٤ - موسى صبرى : صـ ٥٦ - ٥٩ .

٢٥ - موسى صبرى نفس المرجع ، سيد مرعى : نفس المرجع .

٢٦ - **المصرى** ، ٩ أكتوبر ١٩٥١ .

٢٧ - طارق البشرى : **سعد زغلول يفاوض الاستعمار** ، الهيئة المصرية العامة للكتاب القاهرة ١٩٧٧ صـ ١٧٨ .

٢٨ ـ الرافعي : **مقدمات ثورة يوليو** ، صـ ٥٥ .
٢٩ ـ ملف ٨١٥٧ ، ديوان جلالة الملك ، الادارة العربية ، سرى ، تقرير الأمن العام حوادث ٢٦ يناير ٥٢ .
٣٠ ـ FO 371/96858 JE 1016/10 No 435 (10128 /19/15) 18 December 1951
٣١ ـ ملف ٨١٥٧ ، ديوان جلالة الملك ، الادارة العربية ، سرى تقرير الأمن العام ، حوادث ٢٦ يناير ٥٢ .
٣٢ ـ نفس المصدر السابق .
٣٣ ـ نفس المصدر السابق .
كامل الشريف : **المقاومة السرية فى قناة السويس** ، مكتبة المنار الزرقاء ١٩٨٤ ، صـ ٧١ ـ ٧٣
٣٥ ـ نفس المرجع ، صـ ٧٢ ـ ٨٣ .
٣٦ ـ ملف ٨١٥٧ ، ديوان جلالة الملك ، الادارة العربية ، سرى تقرير الأمن العام ، حوادث ٢٦ يناير ٥٢ .
٣٧ ـ كامل الشريف : صـ ٨٧ .
٣٨ ـ المرجع السابق ، صـ ٨٨ ، ٩٥ .
٣٩ ـ المرجع السابق ، صـ ٩٦ـ ٩٨ .
٤٠ ـ Antlony Eden p. 225
٤١ ـ FO 371/96858 JE1016/4 No437 (10411 10/85/51) December 25, 951.
٤٢ ـ طارق البشرى : **الحركة السياسية فى مصر ١٩٤٥ ـ ١٩٥٢** الهيئة المصرية العامة للكتاب القاهرة ١٩٧٠ ، الطبعة الثانية : ٤٩٩ ـ ٥٠٠
٤٣ ـ War Office Whitelall Paper N 15 MGE/E(52) I 21 January 1952 Interdepaitnental Committe On Preparation Bar Militay Gonement in the Canal Cone of Egypt.
٤٤ ـ محمد حسنين هيكل : **ملفات السويس** ، الأهرام القاهرة ١٩٨٦ ، صـ ١٢٠
٤٥ ـ ملف ٨١٥٧ ، ديوان جلالة الملك ، الادارة العربية ، سرى ، تقرير الأمن العام ، حواء ٢٦ يناير ٥٢ .
٤٦ ـ طارق البشرى : الحركة السياسية فى مصر ٤٥ ـ ١٥٢ صـ ٤٩٤ .
٤٧ ـ Fo 371/96870 JE 1018/S No 120 21 January 1952
٤٨ ـ Fo 371/96870 JE 1018/13 No 184 26 January 1952
٤٩ ـ موسى صبرى : صـ ٣٦ .

الفصل الثانى

وزارات القصر والإنجليز

د . سامى أبو النور

أوضاع القوى السياسية عشية حريق القاهرة :

لم يكن حريق القاهرة فى ٢٦ يناير ١٩٥٢ سوى نتاج طبيعى لتردى الأوضاع السياسية فى البلاد ، فالنتائج الحقيقية للحادث إنما كانت تكمن فيما أظهره من تداعى النظام القائم وقتذاك بكل قواه ومؤسساته وتتأكد تلك الحقيقة من استعراض أوضاع القوى السياسية على الساحة وقتذاك وحركتها وطبيعة العلاقات التى ربطت فيما بينها .

فالوفد قد تولى الحكم فى يناير سنة ١٩٥٠ بعد أن ظل مبعدا عنه تحت وطأة القصر ما يربو على خمس سنوات ، وهذا بدوره قد أفضى إلى تخبطه فى السلطة . فلقد تنازعه فى ذلك أمران أولهما خطه الوطنى وصدارته للحركة الوطنية مما حدا به الى الغاء معاهدة ١٩٣٦ أملا فى تصعيد مكانته الجماهيرية ، والثانى ممالأة القصر أملا فى البقاء فى السلطة بعد أن ظل مبعدا عنها ، وهذا بدوره كان يؤثر بالسلب حتما على شعبيته . حقيقة أن تلك الخطوة من جانبه قد أثارت سخط الإنجليز عليه ووصلت العلاقة بينهما إلى منعطف حاد ، كما أنها وضعت القصر فى مأزق سياسى ، فالملك لم يكن بدوره قادرا على الجهر بمعارضته للوفد بصدد إلغاء المعاهدة باعتباره مطلبا قوميا ، ومن ثم لم يكن أمامه ثمة بديل سوى مسايرته . وبدا الملك فى ذلك فى موقف « اذعان الكاره » . كذلك كان الحال بالنسبة للاحزاب السياسية الأخرى ، فعلى الرغم من عدائها للوفد ، إلا أنه لم يكن أمامها أيضا من سبيل سوى تأييد خطوته هذه[1] .

وبحسابات القصر فلقد تأثر موقفه من الناحية العملية باعتبارين أساسيين ، أولهما أن تأييده لالغاء المعاهدة سوف يسىء إلى علاقته بالجانب البريطانى ، ثانيهما : أن الوفد سيدعم حكمه برصيد شعبى محسوب فى مواجهة القصر ، مما سوف تنعكس آثاره بالضرورة على الصراع المرتقب بينهما ، إلا أنه سرعان ما تبددت مخاوف القصر من الحكومة النحاسية على هذا النحو سارت حكومة النحاس فى علاقتها بالقصر لا تلوى على شىء اعتقادا منها بأن التقارب معه يكفل استقرارها فى الحكم . بيد أن ذلك لم يكن ليغير من سياسة القصر الاصلية نحوها ، فظل يتربص بها الدوائر كيما يقيلها ، دون أن يغيب عن تقديراته تدهور علاقتها بالجانب البريطانى .

اتضحت نوايا القصر بالفعل نحو الوزارة فيما كان من قيامه بعرقلة مسيرتها فى الحكم والاساءة لها فمن دلائل ذلك أنها تقدمت للقصر بمرشحين لشغل مقعدين بمجلس الشيوخ ، ورشحت كذلك عبد السلام النحاس - شقيق رئيس الوزراء لرئاسة ديوان الموظفين ، وإزاء تباطؤ القصر فى الاستجابة لمطالبها ، إستدعى النحاس رئيس

الديوان الملكى بالنيابة فى ١٠ ديسمبر وأبلغه أن تأخير إصدار المراسيم وتأجيل البت فى المسائل يعطل سير العمل بالوزارة وهدد بالاستقالة ، فما كان من القصر إلا أن وافق على تعيين مرشحه بهى الدين بركات وعبد الرحمن رضا مرشح الوزارة ، ورفض الموافقة على ترشيح شقيق النحاس لرئاسة ديوان الموظفين ، ومن ذلك أيضا ما كان من تعيين حافظ عفيفى رئيسا للديوان الملكى وعبد الفتاح عمرو مستشارا للشئون الخارجية بالديوان دون الرجوع إلى الوزارة ، فقرر النحاس الأستقالة ، إلا أنه ما لبث أن تراجع عنها(٢) . ومنها أخيرا ما يمكن تبنيه من رغبة القصر فى إصدار قانون « من أين لك هذا » وإصراره على تطبيق القانون بأثر رجعى منذ سنة ١٩٣٩ ، وتبدو قيمة هذا الاصرار على ضوء ما كان يتردد وقتذاك من أن بعض الوفديين وأنصارهم قد أثروا ثراء فاحشا من وراء استغلال النفوذ(٣) .

أما أحزاب الأقلية « السعديون ـ الدستوريون ـ الوطنيون ـ الكتليون » فيمكن القول بأن أئتلافهم التقليدى قد أصبح بلا قيمة سياسية ، فتلك الأحزاب كانت قد انتهت من الناحية الواقعية خلال تلك الحقبة ، فالجانب الشعبى الذى ظلت تسعى لاجتذابه من الوفد قد فقدته تماما ، إذ كانت شعبية الوفد ذاتها قد بدأت فى التدهور . ثم إن تلك الأحزاب قد فقدت سبيلها الوحيد للوصول إلى السلطة ، ونعنى به القصر ، ذلك أن كتاب المعارضة الشهير للملك فى صيف ١٩٥٠ .بما تضمنه من إشارة إلى فساد الحاشية وصورية النظام النيابى ، فضلا عن التلويح بنذر الفتنة ، كان من أصرح ما قيل للملك ، الذى حفظ للمعارضة تلك اليد عندما راحت تنتهج نحوه سياسة معناها التقرب إليه وممالأته والدلائل على ذلك كثيرة فمنها ما كان من إذعانها لمطالب الملك وحاشيته بالتدخل فى أسعار القطن وتعديل لائحة البورصة لصالح مجموعة من التجار(٤) . بل وتعدى الأمر إلى التستر على مفاسد الملك ، فأصدرت فى ١٠ أغسطس ١٩٥٠ تشريعا يقضى بتنظيم أخبار القصر ، صودرت بمقتضاه صحيفتا الأهرام والمصرى لنشرهما أخبارا عن رحلات الملك للخارج دون أذن من وزير الداخلية(٥) . ومن تلك الدلائل أيضا ما كان من تصدى الحكومة للدفاع عن الملك وحاشيته في قضية الأسلحة الفاسدة رغم أن وقائعها قد جرت فى عهد حكومات سابقة ، إلا أن الحكومة النحاسية ما فتئت أن استصدرت مراسيم ثلاثة فى ١٧ يونيو سنة ١٩٥٠ كى تقتص ممن كانوا وراء تفجير الأزمة فأسقطت عضويتهم من مجلس الشيوخ وكان من بينهم محمد حسين هيكل رئيس المجلس(٦) . وكان من الواضح ـ كما يعترف وكيل اليوان الملكى ـ أن الأمر قد جرى بترتيب بين القصر والوزارة(٧) . السيئة(٨) .

ومن جانب آخر ساءت علاقة الحكومة الوفدية بالجانب البريطانى بسبب تشجيعها لحركة الكفاح المسلح في منطقة القناة ، وبدأ السفير البريطانى مقتنعا بأنها تسعى لتدعيم موقفها بتشجيع الأعمال الفدائية بمنطقة القناة والتستر عليها ، ويبدى فى نفس الوقت تشككه فى أمكان الوزارة السيطرة عليها اذا ما طلب منه ذلك(٩) . فضلا عن أن المقاطعة التى دعت إليها الحكومة قد أسفرت عن ترك نحو ثمانين ألفا من العمال

المصريين لوظائفهم بالمعسكرات البريطانية فأصيبت بالشلل التام ، مما أسهم أيضا في تزايد علاقتها سوءا بالجانب البريطاني(١٠) .

وعلى الرغم من أنه لا يوجد ثمة ما يؤيد الافتراض بوجود اتفاق ضمنى بين القصر والانجليز على إنهاء الوجود الوفدى فى الحكم ، إلا أنه من الواضح أن اقصاء الوفد عن الحكم كان يمثل نقطة التقاء بين سياسة القصر والانجليز .

بدأ الجانب البريطانى يسعى لحسم الموقف مع الوزارة النحاسية ، فمن خلال وساطة نورى السعيد ونجيب الراوى ، أوحى الانجليز للحكومة برغبتهم فى الجلاء بغية تهدئة الموقف . والواقع أن الأمر لم يكن سوى خديعة كبرى إنطلت على الحكومة الوفدية إذ فاجأها الانجليز فى ٢٥ يناير سنة ١٩٥٢ بمذبحة الأسماعيلية وفق خطة مرسومة استهدفت القضاء على حركة الفدائيين فى منطقة القناة(١١) . فى تلك الظروف المضطربة أحترقت القاهرة فى ٢٦ يناير . والحقيقة أن النتائج السياسية للحادث قد فاقت نتائجه المادية ، وكان القصر أكثر الأطراف غنما لاغرما فهو من جهة أنتهز تلك السانحة فبادر إلى اقصاء الوزارة النحاسية فى ٢٧ يناير ١٩٥٢، ومن جهة أخرى تخلص من أحمد حسين وحزبه الأشتراكى من خلال محاولة الصاق مسئولية الحادث بهما ، وغدا للقصر القدح المعلى عمليا فى الحكم ، وكان عليه بعد ذلك أنْ يسارع الى السيطرة على مقاليد السلطة فى البلاد وسط مظاهر الفوضى والاضطرابات السائدة فى البلاد . أما عن البديل المناسب للحكم الوفدى ، فكانت وزارة يتعين أن تحظى برضاء القصر والانجليز على السواء يكون عقد درها استعادة الأمن والاستقرار فى البلاد ، وبطبيعة الحال لم تكن أحزاب الاقلية تمثل ذلك البديل خاصة بعد أن ساءت علاقتها بالقصر على نحو ما مر بنا .

القصر ومحاولة استعادة السيطرة على مقاليد السلطة :

إثر إقالة الوزارة النحاسية ، جرت فى القصر مشاورات شارك فيها الملك رجال الديوان ومعهم الياس أندراوس - المستشار الاقتصادى للملك - وكانت النية متجهة إلى اختيار نجيب الهلالى لتشكيل الوزارة ، إلا أنه أدرك بذكائه - على حد تعبير وكيل الديوان الملكى - أن اشتراك اندراوس مع حافظ عفيفى رئيس الديوان فى مقابلته يدل على أن الأمور لا تسير فى طريق قويم مما حدا به إلى الاعتذار عن الوزارة(١٢) . إلا أن الهلالى أشار على حافظ عفيفى بترشيح على ماهر لكى يشكل الوزارة الجديدة(١٣) .

والواقع أن اختيار علي ماهر لرئاسة الوزارة الجديدة قد أثار ملاحظات عدة يتعين الاشارة إليها منها أولا : أن صلاته بالملك وأن كان قد أصابها الجفاء ، إلا أن جهود بعض رجال القصر المخلصين لعلى ماهر قد نجحوا فى تأليف قلب الملك له ، كما استطاعوا فى الاسابيع الأخيرة للوزارة النحاسية أن يمهدوا الطريق لعلى ماهر باعتباره أصلح رجل لانقاذ الموقف(١٤) . ثانيا : أن اختيار على ماهر كان يلقى قبولا

من الوفد ، على نحو بات من المتوقع معه أن تنحسر موجة الهجوم الوفدى على القصر وعلى ماهر ذاته . ولقد تأكدت تلك الحقيقة من الجانبين ، فمن ناحية ذهب قادة الوفد إلى الوزراء الجدد مهنئين ، كما ذهبوا الى القصر الملكى وسجلوا اسماءهم فى « سجل التشريفات » معلنين الولاء(١٥) . وفى المقابل عمد على ماهر إلى ممالأة الوفد والتأكيد على أن سياسته فى الوزارة سوف تكون استمراراً لسياسة سلفه مصطفى النحاس(١٦) . ومن ذلك أخيرا أن حافظ عفيفى عندما أبلغ السفير البريطانى بشكل « سرى » قرار الملك بتغيير الوزارة وجرى التلميح له بعلى ماهر لم يبد اعتراضا عليه ، حقيقة أنه طلب مقابلة الملك قبل تشكيل الوزارة ، إلا أن رئيس الديوان طلب إرجاء الزيارة إلى ما بعد تشكيل الوزارة(١٧) . وباختصار فإن اختيار على ماهر قد لقى قبولا من كافة القوى السياسية باعتباره السياسى الوحيد الذى تمكن من الاحتفاظ بعلاقة طيبة بهذه القوى .

ولقد تصور على ماهر أن بمقدوره ترويض الملك وحاشيته معتمدا فى ذلك على تاريخه فى خدمة القصر وصلاته القديمة به ، فى الوقت الذى تصور فيه الملك أن وجود على ماهر فى الحكم بمثابة امتداد لسلطته ونفوذه ، وكان من الطبيعى أن يؤدى ذلك التعارض إلى وقوع سلسلة من الأزمات بين الطرفين بدت أولاها عندما طلب الياس أندراوس من على ماهر تعيين كريم ثابت وزيرا فى وزارته تلبية لرغبة الملك ، الأمر الذى رفضه على ماهر(١٨) . وعلى الرغم من ذلك فقد تمكن القصر من أن يفرض عليه وزيرين هما مرتضى المراغى وزكى عبد المتعال . تلا ذلك أن طلب القصر من على ماهر تعيين كامل القاويش فى وظيفة النائب العام بدلا من عبد الرحيم غنيم ، وكان اسم القاويش قد برز فى تحقيقات مقتل أمين عثمان ، فضلا عن توثق صلاته بمحمد حسن « شما شرجى الملك » ، وانتهت الأزمة بتعيينه وكيلا لوزارة الداخلية ، وبصدد التعيينات أيضا طلب القصر تعيين محمد طلعت حكمدارا للعاصمة ، مما رآه على ماهر استفزازا لمشاعر الاخوان المسلمين ، الذين كان يحرص على تهدئة خواطرهم وكسب ثقتهم ، فقام بترشيح أحمد عبد الهادى للمنصب إلا أنه ما لبث أن تراجع أمام ضغوط القصر فوافق على تعيين مرشحه(١٩) . ولا ريب فى أن مسلك على ماهر فى مسألة التعيينات لم يكن ليبعث على رضاء القصر عنه ، فالملك كان يشكو من عدم استجابة الحكومة لوجهات نظر القصر خاصة بصدد التعيينات(٢٠) .

على الجانب الآخر اتبع على ماهر نحو الوفد سياسة مبناها الوفاق والتفاهم ، أملا فى أن يحظى بتأييده أو يتجنب معارضته فى البرلمان على أقل تقدير ، خاصة وأن وزارته قد ضمت وزراء غير حزبيين ، الأمر الذى كان يضعف موقفها فى مواجهة أى أزمات يكون البرلمان الوفدى مصدرها . وبدت أول مظاهر التفاهم بين الوفد وعلى ماهر إثر ما إقترحه الأخير من تشكيل جبهة وطنية تتحمل مسئولية البدء فى التفاوض مباشرة ، فبادر الوفد إلى ترشيح صلاح الدين وإبراهيم فرج لتمثيله فى

الجبهة ، فى الوقت الذى رفضت فيه أحزاب الأقلية المشاركة فيها(٢١) . وفى المقابل تمسك على ماهر بالابقاء على البرلمان الوفدى إمعانا فى إظهار ثقته بالوفد .

والواقع أن تلك السياسة من جانب على ماهر قد أثارت سخط القصر عليه ، فالملك كان راغبا فى رئيس للوزراء يمتلك القدرة والشجاعة لتحطيم الوفد(٢٢) . وعلى الرغم من الصعوبات التى واجهها على ماهر ، فقد بذل العديد من الجهود الاصلاحية فى مجال ضغط والشروع فى إزالة آثار حريق القاهرة واصلاح ما جرى تدميره من منشآت فضلا عن استعادة الأمن والنظام فى البلاد ، مما استلزم اجراء تعديل فى الوزارة جرى بمقتضاه تدعيمها بأربعة وزراء جدد لمقابلة مطالب الاصلاح فى البلاد(٢٣) .

لم يتغافل على ماهر بصدد جهوده الاصلاحية ، عن تبنى القضية الوطنية ، فمن جهته اجتمع بالسفير البريطانى يوم ١٢ فبراير وفاتحه فى ايجاد حل لها ، واجتمع به مرة أخرى وسلمه برنامجا للمفاوضات ، فما كان جواب السفير البريطانى سوى مذكرة رسمية طالب فيها بسؤال وزيرى الداخلية والشئون الاجتماعية فى وزارة الوفد عن حوادث ٦ يناير . إلا أن على ماهر لم يعبأ بالمذكرة أو الغرض من ورائها ، وصمم على الدخول فى المفاوضات وتحدد أول مارس توقيتا لها . ولقد كان على ماهر صادقا بالفعل فى نواياه بصدد المطالبة بالجلاء فى بيانه إلى الشعب يوم ٢٥ فبراير من أنه لا يفاوض الانجليز فى مبدأ الجلاء ولكنه يفاوض فى تنفيذ الجلاء وتحقيق الوحدة ، وكان جادا فيما وعد به من أنه سيضع النتائج بين يدى الأمة ، واذا فشل فسوف يمضى متعاونا فى كفاح يشترك فيه كل مواطن ، ولعل اتجاهه لتشكيل جبهة وطنية للتفاوض مما ينهض دليلا على نواياه(٢٤) . فضلا عن ذلك فقد وعد السفير البريطانى من أنه سوف يتخذ الاجراءات اللازمة لإنهاء حركة الكفاح المسلح فى منطقة القناة بغية تهيئة المناخ المناسب للتفاوض(٢٥) .

على كل حال سارت خطة القصر لاقصاء الوزارة الماهرية فى اتجاهين أولهما يهدف إلى اختيار البديل المناسب للوزارة الماهرية ، أما الاتجاه الثانى فكان يتصل بخلق الظروف المناسبة التى تهيىء السبل لاقصائها عن الحكم .

وفيما يتعلق بالاتجاه الأول فقد كان من الجلى أن قرار تغيير الوزارة - على نحو ما تشير إليه الوثائق البريطانية - قد جرى اتخاذه بالفعل قبل أن يقدم على ماهر استقالته ، فلقد أرسل الملك إلى حافظ عفيفى وإلياس أندراوس ليعرضا على الهلالى تشكيل الوزارة الجديدة ، إلا أنه أرجأ قراره لحين معرفة رأى الوفد(٢٦) . إلا أن الهلالى تراجع عن موقفه السابق ووافق على تشكيل الوزارة ، وفكر فى ضم رؤساء الأحزاب إلى وزارته اقتناعا منه بان تلك الخطوة سوف تجنبه معارضتهم(٢٧) . أما عن الاتجاه الثانى فلقد اختار القصر من العلاقة بين على ماهر والوفد مجالا له ، على أن يسبق ذلك التمهيد باحداث انقسام داخل الوزارة يصعب رأبه . وبدا القصر راغبا فى التعرف على اتجاهات السياسة البريطانية ، فقابل الياس أندراوس السفير

البريطانى وأبلغه بأن الملك طلب من حافظ عفيفى الاستعداد للبدء فى تغيير الوزارة بدعوى فشلها فى مجال الاصلاح الداخلى ، أما الوسيلة فتكون بالايعاز لأربعة أو خمسة وزراء بالاستقالة وهم وزراء المالية والداخلية والتجارة والصحة والعدل ، وهم فى جملتهم ليسوا على وفاق مع على ماهر ، ولن يكون من الصعب الترتيب لاستقالتهم ، وإذا حاول على ماهر تعيين بدل منهم ، عندئذ لن يوافق الملك ويطلب منه استقالة الوزارة كلها(٢٨) .

ولعل تحليل الموقف البريطانى من الوزارة يوضح بجلاء أنه لم يكن أقل من القصر طلبا لاقصائها عن الحكم ، إذ رأى فى توثق صلاتها مع الوفد ما كان يمثل تحديا مباشرا للسياسة البريطانية التى استهدفت الانتقام من الحزب الذى الغى المعاهدة ، ووقعت فى وجه كافة الاتجاهات المؤيدة للوفد ، ثم أن تسويف الجانب البريطانى فى الاستجابة لرغبات على ماهر بصدد المفاوضات كان راجعا إلى تقديره لحجم على ماهر الحقيقى ، فإذا كان قد نجح فى السابق لتهيئة المناخ المناسب لإبرام معاهدة ١٩٣٦ ، فإن على ماهر - من وجهة النظر البريطانية - لم يكن الرجل المناسب حتى لمجرد التفاوض معه عام ١٩٥٢ ، خاصة وأن طموحه السياسى قد تجاوز مبدأ المفاوضة حول الجلاء ، إلى التفاوض حول تنفيذه ، مما كان يتعارض تماما مع اتجاهات السياسة البريطانية .

بدأت الأحداث تتوالى سراعا فى أول مارس ، ففى التاسعة والنصف صباحا تلقى على ماهر من السفير البريطانى كتابا اعتذر فيه عن مقابلته لاصابته بوعكة صحية ، وبطبيعة الحال لم يكن موقف السفير البريطانى منبت الصلة بنوايا القصر نحو الوزارة على نحو ما مر بنا . وفى الساعة العاشرة والنصف اجتمع مجلس الوزراء فجأة عقب زيارة رئيس الديوان لعلى ماهر وفى اجتماع مجلس الوزراء دارت مناقشات حادة حول مرسوم تأجيل البرمان ، وكان الملك قد وقعه بدون تاريخ ، ولم يرد على ماهر مقتضى لتنفيذ المرسوم ، لأنه قد استصدره لمناسبة معارضته بعض النواب الوفديين فى اعتماد الخمسة ملايين جنيه التى قررتها الوزارة لمساعدة المحلات التى نكبت فى حريق القاهرة ، فلما انتهت المعارضة بإقرار الاعتماد ورأى العدول عن تنفيذ مرسوم التأجيل ووضع بيانا بهذا المعنى للنشر فى الصحف فاعترض زكى عبد المتعال وزير المالية وأحمد مرتضى المراغى وزير الداخلية على هذا العدول ، ووصفاه بأنه لا يتفق وكرامة المجلس وقدما استقالتيهما من الوزارة بعد أن قامت الصحف بنشر مرسوم التأجيل فى صباح نفس اليوم مما حدا بعلى ماهر إلى التوجه للقصر وتقديم استقالته حيث قبلت على الفور(٢٩) .

ونجاح القصر فى إقصاء وزارة على ماهر على هذا النحو يثير دلالات عدة ينبغى الاشارة إليها فمنها أولا بروز دور حاشية القصر من عناصر « الموظفين غير المسئولين » على حد تعبير وكيل الديوان الملكى ، مما تمثل فى المشاركة بالمفاوضات التى جرت قبل تشكيل الوزارة الماهرية ، فضلا عن سعى هذه العناصر

للمشاركة فى سلطة القرار تحت ستار الرغبات الملكية من خلال محاولة إشراك كريم ثابت فى الوزارة . ثانيا : ظهرت المفارقة كبيرة بين إتجاهات القصر وعلى ماهر ، فالملك قد تصور أن على ماهر سوف يكون أكثر طواعية لرغبات القصر واتجاهاته فى الحكم ، فى الوقت الذى إعتقد فيه على ماهر إن بامكانه التصدى لرغبات القصر ومواجهتها ، دون إغفال تحسين علاقته بكافة قوى التأثير السياسى على نحو يمهد سبيله للحكم . ثالثا : إدراك الجانب البريطانى لطبيعة الوزارة الماهرية « المؤقتة » ، فضلا عن نوايا القصر نحوها ، مما جعله يغل يده عن التفاوض معها . وعلى الاجمال فقد تخلت الوزارة الماهرية عن الحكم بعد أن أظهرت مسيرتها تعارضا مع اتجاهات القصر والإنجليز .

محاولات الاصلاح الداخلى بين القصر والإنجليز :

رأينا كيف أعد القصر العدة بالفعل قبيل استقالة وزارة على ماهر فى أول مارس سنة ١٩٥٢ ، إذ تشكلت وزارة الهلالى على الفور ، وكان المقرر أنها سوف تكون أفضل حالا من سابقتها بعد أن استقرت أحوال البلاد المضطربة إلى حد ما ، وكان المقرر أيضا أن « التطهير » الذى اتخذت منه الوزارة هدفا سياسيا ، سوف يكسبها ثقة البلاد وتأييدها باعتباره المدخل الرئيسى للحكم الصالح . وكان على الوزارة أن تشيع الثقة فى نواياها لمحاربة الفساد على نحو كان يتعين معه أن تبدأ أولى خطواتها فى هذا المجال من القصر الملكى ذاته لكى تكسب ثقة الرأى العام فى نواياها ، على الجانب الآخر فهى وأن حاولت البدء بالقصر كان عليها أن تتحسب النتائج مقدماً ، خاصة وأنها بذلك تنال من نظام جاءت أصلا لتعضده .

وكان من المتوقع أن يصحب تعيين الهلالى طرد رجال الحاشية أو بعض منهم ، واستبعادا لشبهة تبعيتها للقصر كان لا بد أيضا أن تضم وزراء من الشخصيات المستقلة التى لم تشتهر بالنزاهة والاستقامة فقط ، ولكن عرفت عنها مواقف سياسية شجاعة ضد الفساد مثل محمود محمد محمود ـ رئيس ديوان المحاسبة السابق ـ الذى كشف عن موضوع الأسلحة الفاسدة ومخالفات مستشفى المواساة ، مما أدى فى النهاية إلى اصطدامه بالملك واستقالته ، ومصطفى مرعى الذى فجر الموضوع باستجوابه الشهير فى مجلس الشيوخ وفقد مقعده بالمجلس بسببه . وكان على الوزارة بعد ذلك أن تستند إلى قوة تتمكن بها من أن تضغط على الملك ورجاله ، ودخول أحد ممن وجهوا الاتهام إلى الملك يعنى الاعتراف بصحة الإتهام ويكشف ضعفه . وطالما أن الغرض من الوزارة كان بقصد ضرب الوفد أساساً ، فلن يكون لها حينئذ ركيزة إلا الملك ذاته ، مما يعنى أن تبعيتها له سوف تكون مطلقة(٣٠) .

ولعل استعراض طبيعة وظروف تشكيل الوزارة يوضح حدود التأثير المتبادل بينها وبين القصر ، فجميع أعضائها لم يكونوا من رجال السياسة وليس لهم طابع سياسى ، وكان من بين أعضائها زكى عبد المتعال وأحمد مرتضى المراغى ومحمود غزالى ، أما الأول والثانى فكانا وزيران فى وزارة على ماهر الثالثة ، وجاء تعيينهما

فى الوزارة الجديدة مكافأة لهما على معارضة على ماهر ودورهما فى أحداث الانقسام داخل وزارته ، أما محمود غزالى فقد كان وطيد الصلة بالإنجليز فضلا عن القصر وكان بطلا لأحدى أزماته مع الحكومة النحاسية السادسة(٣١) . ومن ثم فإن تشكيل الوزارة لم يكن بمنأى عن تدخل القصر . ورغم اتجاه الوزارة للتطهير ، فضلا عن طابعها الاصلاحى ، إلا أنها كانت فى التحليل الأخير « وزارة قصر » .

كان من الطبيعى والأمر هكذا أن تستهدف الوزارة الوفد أساساً بحركة التطهير ، وبالفعل ألغت عدة لجان قضائية كانت مهمتها التحقيق فى الوقائع التى تبلغ عنها وتنطوى على تصرفات تمس نزاهة الحكم ، واستهدفت كشف سوءات الحكم الوفدى ، ونشر الهلالى عددا من التقارير الخاصة بذلك ، كما راح يكشف العديد من الفضائح المالية لجرم النحاس . ثم قام بتفويض وزير المالية فى الغاء كافة المعاشات الاستثنائية التى كانت قد تقررت للمدنيين دون وجه حق فى عهد حكومة الوفد(٣٢) . ولقد أوغلت الوزارة فى هذا الاتجاه إلى حد اعتقال فؤاد سراج الدين سكرتير عام الوفد وعبد الفتاح حسن وزير الاشغال السابق(٣٣) .

وإذا كانت تلك الاجراءات قد عضدت مكانة وزارة الهلالى لدى القصر إلا أنها استثارت الوفديين ، الذين تفرغوا لرد تلك الهجمات ، فنشروا فى ١٥ ابريل نداء للشعب يطالبه بألا تشغله عمليات التطهير عن مطالبه ، قاصدا بذلك تحويل الأنظار عنها ، ووصف محاولات الهلالى للتطهير بأنها غير مشروعة وتتم بايعاز من الجانب البريطانى(٣٤) . وفى الحقيقة كانت تلك السياسة تلقى تأييد السفارة البريطانية باعتبارها مقدمة لسلسلة من الاصلاحات السياسية والاجتماعية ، نظرا لما سوف يترتب عليها من استقرار الأوضاع الداخلية فى البلاد بعد أن عانت السياسة البريطانية من اضطرابها ، ثم أن التطهير فى الجانب الاخر منه كان خليقا باضعاف الوفد وشعبيته بشكل أو باخر مما كان يتسق مع الاتجاهات البريطانية(٣٥) .

على كل حال فقد حاولت الحكومة أن تتخذ من البرلمان مجالا آخر لتقليم « أظافر » الوفد فاستصدرت الوزارة مرسوما بتأجيل البرلمان لمدة شهر ينتهى فى ٢ أبريل سنة ١٩٥٢ ، وقبيل انتهاء المدة استصدرت قرارا بحل مجلس النواب فى ٢٤ مارس والدعوة للانتخابات فى ١٨ مايو ، كما تقرر فتح أبواب الترشيح من ٢٥ مارس لمدة عشرة أيام ثم مد أجلها لمدة أخرى مماثلة . وبدأ التذبذب واضحا فى موقف الوزارة ، فيصرح أنصارها بأنها تؤلف حزبا جديدا تدخل به الانتخابات يجمع « الأخيار » من الأحزاب السياسية ، ثم لا تلبث الوزارة أن تكذب الخبر وأعلنت أن الهلالى يرشح نفسه ، وتارة تعلن أنها ستتناول قانون الانتخاب بالتعديل ، ثم تعلن العدول عن قرارها . هذا الاضطراب والتردد كان يعكس بطبيعة الحال ضعف الوزارة ، فاراد الوفد احراجها فبادر إلى إعلان قوائم مرشحيه فى كافة الدوائر فى الوقت الذى تراجع فيه أنصار الوزارة عن اعلان أسماء مرشحيهم بسبب تخاذل الوزارة ، التى راحت تؤجل الانتخابات لأجل غير مسمى ، مما زاد مركزها ضعفا على ضعف(٣٦) .

استمرت الوزارة فى حركة التطهير فأعيد فتح ملفات قضية الأسلحة الفاسدة مما كان يعنى أن صداما سوف يحدث مع القصر باعتبار أن خيوط الأتهام كلها كانت تنتهى فيه . فلقد تصور الهلالى أنه سوف ينجح بالتحالف مع « جماعة المسئولين » بالديوان وعلى رأسهم حافظ عفيفى فى أنتزاع الملك من المحيطين من « الموظفين غير المسئولين » بالقصر ، ويحقق هدفه فى التطهير ، إلا أن التيار المعارض للهلالى من القصر كان قويا ، فلقد تحركت مجموعة كريم ثابت وأندراوس فى وجه محاولات الهلالى ، وأوحت للملك بإن حركة التطهير قد تمتد إليه نفسه . ورفع كريم ثابت مذكرة إليه يقترح فيها إقالة الوزارة بزعم أن ذلك يتفق مع مصلحة الملك على أن يكلف مرتضى المراغى بتشكيل الوزارة ، أو يكلف حسين سرى بتشكيل وزارة محايدة لاجراء الانتخابات ولقد وافق الملك بالفعل على مبدأ تغيير الوزارة ، إلا أنه أرجأ التنفيذ الى ١٥ أكتوبر سنة ١٩٥٢[٣٧] .

ومن جانب آخر قرر وزير الخارجية المصرى للسفير الأمريكى أن الملك يخضع لضغوط من الوفديين ، الذين سعوا لتوثيق علاقتهم بالقصر لاقصاء الوزارة القائمة ، بعد أن ظهر أن العديد من الاجراءات القضائية سوف تتخذ ضدهم ، وأنه من المتوقع أن يقوم الملك بإقصاء الوزارة . كان من الطبيعى أن تثير احتمالات التغيير مخاوف السفارة البريطانية ، ولدى مفاتحة القائم بأعمال السفير البريطانى لحافظ عفيفى فيما تردد ، راح يهدىء من خواطره وأخبره بأن الأمر لا يخرج عن كونه مجرد تآمر من الوفديين مع السفير الأمريكى للايحاء بقرب عودتهم للحكم ، وطلب منه ألا يلقى بالا لتلك المكائد ، ذلك أن تغيير الحكومة الحالية لن يكون فى صالح بريطانيا أو أمريكا أو حتى مصر ذاتها[٣٨] .

وعلى الرغم من هذا الموقف البريطانى المؤيد لبقاء الهلالى ، إلا أن الانجليز على الجانب البريطانى غلوا أيديهم عن التفاهم معهم على قضيتى الجلاء والوحدة مع السودان فكان من خطة الهلالى أن يحاول كسب أعتراف الدول الأجنبية بلقب « ملك مصر والسودان » ، وكان يسعى لأجراء مباحثات مع وفد سودانى تابع للسيد عبد الرحمن المهدى زعيم الأنصار وحزب الأمة هناك ، بغرض الوصول إلى حل لمشكلة السودان يسهل عليه مهمته فى الاتفاق مع الانجليز حول مسألة السودان وحدها .. إلا أن الإنجليز عليه ببيان الجلاء الذى كان يطلبه الهلالى ، كما فشلت مباحثاته مع الوفد السودانى بسبب تدخل الملك المستمر فيها[٣٩] .

من ناحية أخرى كانت وزارة الهلالى محورا للصراع بين جناحى القصر ، فجناح حافظ عفيفى كان مؤيدا لفكرة استمرار الوزارة فى الحكم واتجاهاتها نحو التطهير ، أما جناح كريم ثابت وأندراوس فقد كان بادى التأثير على الملك مما ظهر أثره واضحا فى ذمع الوزارة للاستقالة فى ٢٨ يونيو[٤٠] ، وبدأ حافظ عفيفى أيضا راغبا فى الاستقالة من منصبه كرئيس للديوان تضامنا مع الوزارة .

ويمكن القول بأن تبنى الهلالى لفكرة التطهير كان مدخلا ضروريا وهاما للحكم ،

باعتبارها ذات طابع سياسى واجتماعى ، مما كان من شأنه أن يكسبه تأييدا عريضا فى البلاد ، فى وقت لم يكن له ثمة ظهير سياسى سوى القصر ، وكان الظن أن الوزارة سوف يكون بمقدورها السير قدما فى طريق التطهير ، وبدا القصر بالفعل مؤيدا لها فى أولى خطواتها لما كان سيترتب على ذلك من النيل من سمعة الحكم الوفدى وأظهار مثالية ، فضلا عن تأييد الجانب البريطانى أيضا .

وواقع الحال أن الهلالى قد أخطأ بتصوره بجدوى معركة التطهير فى غيبة التأييد الشعبى ، فكان خليقا به أن يهيىء البلاد لدعوته لكى يكسب تأييدها ، بدلا من أن يخوض الصراع ضد الوفد مستهدفا إياه فى وقت كان القصر ذاته أشد حاجة للتطهير باعتباره معقلا أساسيا للفساد ، ولا ريب فى أن تأييد البلاد للهلالى كان من الممكن أن يكون ظهيرا لحركته حتى ولو كانت ضد القصر ذاته . وثمة خطأ آخر تردى فيه الهلالى فيما كان من قيامه بمحاولة التصدى للقضية الوطنية بشقيها ـ الجلاء والسودان ـ فضلا عن إتجاهه نحو الاصلاح الاجتماعى . وكان حريا به أن يركز جهوده فى الاتجاه الأخير لأن أى قدر من النجاح فيه كان خليقا بتعزيز موقفه فى مواجهة الانجليز بصدد التفاوض معهم . فكانت المحصلة أن باءت بالفشل أولى محاولات الاصلاح بين اتجاهات القصر والسياسة البريطانية .

الصراع الداخلى فى القصر وأثره على وزارة سرى :

عكست استقالة وزارة الهلالى الأولى فى جانب منها صورة للصراع القائم بين جناحى القصر . ولقد تمخضت عنها دلالة هامة على انتصار كريم ثابت وزملائه وأكدت على خضوع الملك لتأثيرهم بشكل مطلق . وكان من الطبيعى أن تعمد تلك المجموعة إلى استغلال النجاح الذى حققته باقصاء الهلالى عن الحكم وذلك من خلال الضغط على الملك بصدد اختياره رئيسا للوزراء يكون أكثر قدرة على التفاهم معهم عن الهلالى . فى الوقت نفسه كان حافظ عفيفى يتحرك بتأييد من السفارة البريطانية ، وهو بدوره لم يكن ليستسلم بسهولة فى مواجهة كريم ثابت وجماعته .

وإذا كانت المشاورات التى دارت داخل القصر بصدد اختيار الهلالى قد سجلت « تدخلا » من جانب جناح كريم ثابت وأندراوس ، فإن تلك التى جرت قبيل اختيار سرى قد أكدت على رغبة هذه العناصر فى « الانفراد » باختيار رئيس الوزارة القادم . مما كان ينذر بعودة الصراع من جديد بين جناحى القصر ، فبينما كان حافظ عفيفى رئيس الديوان يجرى اتصالاته ـ بموافقة الملك ـ مع بهى الدين بركات لتشكيل الوزارة ، حيث وافق بالفعل وبدا فى اختيار اعضائها . كان كريم ثابت وإلياس اندراوس يجريان اتصالاتهما ـ بموافقة الملك أيضا ـ بحسين سرى لنفس الغرض . ويتنبأ السفير البريطانى بأن فرصة بركات لتشكيل الوزارة تبدو ضعيفة ، وأن الملك يبدو غير راغب فى غض الطرف عن نصيحة أندراوس وجماعته(٤١) .

وبالفعل بدت الغلبة لاتجاه كريم ثابت واندراوس ، إذ عهد الملك إلى سرى بتشكيل وزارته الخامسة فى ٢ يوليو ، وذلك رغما عن محاولات حافظ عفيفى لإقناع فاروق بأن يعهد إلى بركات بتشكيل الوزارة بغرض إزالة الأثر السيىء الناجم عن اقصاء الهلالى عن الحكم(٤٢) . والحقيقة أن اختيار أى من سرى أو بركات لرئاسة الوزارة كان يثير مخاوف الجانب البريطاني ، بما وقر فى اعتقاده من أن ذلك يعنى التمهيد لعودة الحكم الوفدى ، ومن ثم فقد أرسلت الخارجية البريطانية تستطلع رأى سفيرها فى مصر فى أمر مفتاحة سرى وبركات وبذل النصح لهما بعدم الموافقة على قبول تشكيل الوزارة الجديدة(٤٣) .

وفى تقديرنا أن تلك المخاوف البريطانية لم يكن لها ما يبررها خاصة وأن الملك لم يكن ليقبل بحال عودة الوفد إلى الحكم بأى صورة . ثم أن حكومة سرى ذاتها قد أظهرت جهدا واضحا ـ مما تشير إليه الوثائق البريطانية ذاتها ـ فى الحد من تصاعد الاتجاهات المؤيدة للوفد بل ومقاومتها(٤٤) . ورغم ذلك فقد ظلت المخاوف البريطانية قائمة ، فراح القائم بأعمال السفير البريطانى ينقل للملك ـ من خلال ألياس أندراوس ـ وجهة نظر حكومته من أن العلاقات الطيبة مع مصر لا يمكن أن تظل على حالها فى ظل احتمالات عودة الوفد إلى الحكم(٤٥) . وفى محاولة للسيطرة على أزمة الموقف داخل القصر وكبح جماح فريق كريم ثابت وأندراوس ، قابل القائم بأعمال السفير البريطانى حافظ عفيفى ، وأبلغه باتفاق وجهة نظره والسفير الأمريكى من أنه يتعين عليه ـ أى حافظ عفيفى ـ ألا يتراجع بحال عن تأثيره ونفوذه فى القصر ازاء التطورات ، ونصحه بأن بقاءه فى منصبه سوف يمكنه من اصلاح ما الحقه الملك من فساد بمكانته أو ببلاده(٤٦) .

لم تقتصر جهود الياس أندراوس وفريقه على حد التأثير على الملك فى اختيار سرى ، بل امتدت إلى بنية الوزارة ذاتها مما ظهر واضحا فى اختيار كريم ثابت وزيرا للدولة مما اعتبره الرافعى من علامات انحدار المنصب الوزارى(٤٧) . وبعبارة أخرى فقد أظهر تشكيل وزارة سرى الخامسة ، أن هذا الفريق من حاشية الملك قد تعدى دوره أعمال الوساطة والتدخل فى شئون الحكم ، إلى مرحلة المشاركة فى صنع القرار ، وهذا بدوره ما كان يعكس حالة التدهور التى تردت فيها سياسة القصر ، فواضح أنها بكل المقاييس سياسة قصيرة النظر خاطئة بكل مسلماتها ، بعد أن أضحت مقاليدها عملا فى أيدى عناصر من الحاشية افتقدت لأى قدر من المهارة السياسية أو المسئولية وكانت مصالحها الشخصية هى محركها الأول .

كان الظن أن وزارة سرى بطابعها الملكى سوف تكون أداة لتكريس حكم القصر ، إلا أنه بان واضحا أن ذلك لن يتأتى من جانبها أو من جانب أية وزارة أخرى تلى الحكم وتتفاهم مع القصر بأى درجة أو تدين بالولاء له والتبعية ، فى ظل وجود خطر حقيقى متزايد على نحو أصبح معه لا يهدد القصر فحسب ، بل والنظام القائم بكل قواه ومؤسساته ، وهو ما كان يتمثل فى نشاط تنظيم الضباط الأحرار(٤٨) .

جاءت وزارة سرى إلى الحكم فى وقت تحرجت فيه علاقة التنظيم ، بالقصر إلى حد بعيد ، فرغم الطبيعة السرية لنشاط التنظيم ، ألا أن انتخابات نادى الضباط كانت ذات دلالة واضحة المغزى للصراع الخفى الذى دار بين التنظيم من جانب والقصر من جانب آخر . فعندما تقرر اجراء الانتخابات بدت مساعى القصر لفرض صنيعته اللواء حسين سرى عامر قائد سلاح الحدود مرشحا لرئاسة النادى فى مواجهة اللواء محمد نجيب مرشح تنظيم الضباط الأحرار ، وحاول القصر تأجيل إنعقاد الجمعية العمومية للنادى غير مرة حتى يوفر لخطته اسباب النجاح ، إذ اعترضت الجمعية العمومية على حسين سرى عامر باعتباره من سلاح الحدود وهو سلاح غير مستقل لأنه يضم ضباطا منتدبين من كافة الأسلحة . وبالفعل اجريت الانتخابات فى ٣١ ديسمبر سنة ١٩٥١ حيث عمل أعضاء تنظيم الضباط الأحرار بمهارة وجد لانجاح مرشحيهم ، رغم محاولات العناصر المؤيدة للقصر لتعديل لائحة النادى بغرض الزج بالعناصر الموالية للملك ، إلا أن الأمر انتهى إلى تقرير إبعاد ممثلى سلاح الحدود عن التمثيل بمجلس الإدارة ، وأسفرت الانتخابات عن فوز محمد نجيب برئاسة مجلس الإدارة وخمسة من تنظيم الضباط الأحرار بعضوية المجلس(٤٩) .

وعلى الرغم من أن النتيجة جاءت فى صالح تنظيم الضباط الأحرار ، إلا أنهم عمدوا إلى ارهاب القصر وصنائعه ، فجرت فى يوم ٧ يناير - بعد ظهور نتيجة الانتخابات - محاولة لاغتيال حسين سرى عامر قام بها أربعة من أعضاء التنظيم هم جمال عبد الناصر وحسن ابراهيم وكمال رفعت وحسن التهامى(٥٠) .

بهذا المفاد جاءت نتيجة انتخابات مجلس إدارة نادى الضباط بمثابة أول اختبار قوة حقيقى لتنظيم الضباط الأحرار فى مواجهة القصر ، ولم تكن محاولة اغتيال حسين سرى عامر سوى محاولة أخرى من جانب التنظيم لاشعار الملك - بشكل غير مباشر - بقوتهم الحقيقية(٥١) . أما القصر بطبيعة الحال فلم يستسلم فى مواجهة الضباط الأحرار ، فراح يحاول حسم الموقف الذى فجرته انتخابات نادى الضباط ، لصالحه فأستدعى الفريق حيدر اللواء محمد نجيب والقائمقام ارشاد مهنا وأبلغهما رغبة الملك فى ضم حسين سرى عامر لمجلس إدارة نادى الضباط ، إلا أن نجيب أقنعه بعدم إمكان ذلك(٥٢) . فما كان من الملك إلا أن أصدر فى ١٥ يولية سنة ١٩٥٢ أمرا بحل مجلس إدارة النادى وتعيين مجلس إدارة مؤقت برئاسة اللواء على نجيب قائد قسم القاهرة وشقيق محمد نجيب ، وسحب الاعتمادات المخصصة لمبنى النادى الجديد(٥٣) . وبعبارة أخرى فقد ألقى الملك « القفاز » فى وجه محمد نجيب ومن وراءه من الضباط الأحرار .

وفى نفس الوقت صدرت حركة تنقلات ضخمة فى الجيش وشعر التنظيم أن الغرض منها هو تشتيت شمل الضباط الأحرار وإحداث الارتباك بين صفوفهم(٥٤) . ومن جانب آخر شدد القصر حصاره على محمد نجيب من خلال التركيز على رصد نشاطه وتحركاته واتصالاته باعتباره الواجهة المعلنة للتنظيم ، فخضع لرقابة محكمة

من البوليس السياسى ، ورغم ذلك فقد خرجت منشورات « الضباط الأحرار » وراحت توزع بانتظام ، مما جعل الكل يلمس أن شيئا ما يحدث داخل صفوف الجيش . وعلى الأجمال فقد زادت حدة الصراع بين القصر وتنظيم الضباط الأحرار وبات كل طرف يتحين الفرصة للقضاء على الاخر .

ورثت وزارة سرى هذا الموقف الملتهب بين القصر وتنظيم الضباط الأحرار وكان عليها أن تعمد إلى التهدئة ، وبالفعل قابل الدكتور محمد هاشم ـ وزير الداخلية ـ محمد نجيب وعرض عليه منصب وزير الحربية ، وذلك بغرض القضاء على عوامل التذمر والسخط داخل صفوف الجيش(٥٥) . ومن جانب آخر أبلغ سرى الملك ـ من خلال حافظ عفيفى ـ بأنه سوف يقدم استقالته ما لم يوافق على تعيين محمد نجيب وزيرا للحربية ، الأمر الذى رفضه فاروق تماما خشية أن يكون نجيب هو « عرابى رقم ٢ »(٥٦) . على هذا النحو أبدى القصر تشددا واضحا إزاء محاولات سرى . وفيما يتعلق بموقف محمد نجيب فلا ريب فى أن رفضه لمنصب وزير الحربية جاء متسقا وسلامة التقدير ، فهو لن يكون بقادر على تنفيذ أى اصلاحات بالجيش أو إزالة عوامل التذمر والسخط بين صفوفه طالما استمر الفريق حيدر ـ رجل الملك ـ يشغل منصب القائد العام للجيش وكبار قادته على ولائهم المطلق للقصر . ثم أن مطالب الاصلاح التى استهدفها تنظيم الضباط الأحرار لم تكن مقصورة على الجيش فحسب ، بل امتدت لتشمل النواحى السياسية والاجتماعية الأخرى ، يضاف لذلك أن قبول نجيب للمنصب قد يمكن القصر من رصد نشاط التنظيم وكشف أعضائه مما يمهد له السبيل للقضاء عليه .

أما القصر فقد كان من الواضح أنه لم يكن يقدر الحجم الحقيقى لتنظيم الضباط الأحرار أو خطورته على العرش ، بعد أن وقر فى اعتقاده أن الأمر لم يكن ليخرج عن أن هناك لجنة من ١٢ ضابطا ـ اشارة إلى الهيئة التأسيسية للضباط الأحرار ـ من الميسور القضاء عليهم بطردهم من الخدمة(٥٧) . وعن الجانب البريطانى ، فراح يتجنب التدخل فى الموقف بأى صورة لاعتقاده بأن الملك يسيطر بشكل مطلق ، وأنه ما فتىء يبرهن دائما على حقيقة واحدة مؤداها أنه مستعد للاطاحة بأى حكومة تكون إتجاهاتها متعارضة وسياسته (٥٨) . على هذا يمكن القول بتقديرات القصر والجانب البريطانى فيما يتصل بتنظيم الضباط الأحرار وخطورته ، وهذا مما ساعد القصر بوجه خاص على التشدد فى موقفه ، مما أضطر معه سرى إلى تقديم استقالة وزارته فى ٢٠ يوليو سنة ١٩٥٢ . إلا أن الاستقالة لم تكن مجال حسما للموقف المضطرب أو علاجا له بقدر ما كانت دلالة أخرى على تهاوى مقاليد السلطة من يد القصر .

انهيار الكيان السياسى وزوال حكم القصر :

إثر استقالة وزارة سرى الخامسة أجرى الملك مشاوراته مع حافظ عفيفى رئيس الديوان وبات من المحتمل تكليفه بتشكيل الوزارة الجديدة(٥٩) . والواقع أن هذا

الاتجاه كان توطئة للقضاء على بقايا نفوذ رئيس الديوان على الملك ولا يمكن الأفتراض بأن جناح كريم ثابت وأندراوس كان منبت الصلة بهذا الترشيح حتى يكون له الهيمنة الكاملة على القصر . ولعل إدراك حافظ عفيفى لذلك دعاه إلى اقناع الملك بالرجوع عن الفكرة ، وراح بدوره يسعى لاقناع الهلالى بقبول تشكيل الوزارة الجديدة ، وبعبارة أخرى فقد رأت جماعة المسئولين فى الديوان أن عودة الهلالى بسمعته فى التطهير بما تحققه من تهدئة الضباط والخروج من الورطة التى يواجهها النظام . بل العهد كله ، سوف تحقق هدفا آخر بتوجيه ضربة نهائية للحاشية غير المسئولة(٦٠) .

أما الهلالى فقد بدا حريصا على تعضيد موقفه فى مواجهة القصر ومؤمراته بما يتضح فى الشروط التى وضعها كأساس لقبوله الوزارة وهى :

(أ) استمرار حركة التطهير التى بدأها فى عهد وزارته الأولى .

(ب) يجب تعديل قانون الانتخاب على أن تجرى الانتخابات عندما يرى هو امكانية ذلك .

(ج) أن يستمر سريان الاحكام العرفية على أن تستخدم ضد من يثبت اشتراكهم فى اضطرابات ٢٦ يناير سنة ١٩٥٢ .

٤ ـ لا تدخل لغير المسئولين « اشارة إلى عصبة القصر »(٦١) .

أما الملك فقد قبل راغما تلك الشروط باعتبار أن وزارة الهلالى كانت السبيل الوحيد للخروج من الأزمة الوزارية بعد أن ظلت البلاد بدون وزارة لمدة كانت تربو على الأربع والعشرين ساعة . أما الهلالى فقد تصور أن شروطه التى أملاها على القصر ، كافية « لتقليم أظافره » والحد من تدخل كريم ثابت وأندراوس فى شئون الحكم بزعم الرغبات الملكية .

ومنذ اللحظات الأولى لتوليه السلطة ، بدأ الهلالى بنشاط ملحوظ فى محاولة تهدئة المواقف المضطربة بين القصر والجيش ، وهو ما فشل فيه سرى من قبل وأفضى إلى استقالته وبناء على ما أشار به حافظ عفيفى ، قام الهلالى بتعيين اسماعيل شيرين ـ زوج شقيقة الملك ـ فى منصب وزير الحربية ، وباعتباره الرجل المناسب الذى يمكنه الاضطلاع بشكاوى الضباط الاصاغر(٦٢) . كما قرر احالة كل من اللواء حسين سرى عامر قائد قوات حرس الحدود واللواء محمد نجيب إلى التقاعد(٦٣) .

وحقيقة الأمر أن الموقف الداخلى قد تفاقمت حدته ، على نحو لم تفلح معه محاولات الهلالى للتهدئة ، إذ أن الجيش كان قد تهيأ بالفعل للتحرك ضد النظام القائم بكل قواه ومؤسساته ، ففى ظهر يوم ٢٢ يوليو عقد الضباط الأحرار اجتماعهم الأخير بمنزل خالد محيى الدين حيث جرت مناقشة الخطة الموضوعة واختير لها إسم « نصر للاستيلاء على مقر القيادة العامة واعتقال كبار الضباط . وتحددت الساعة الثانية

عشرة مساء توقيتا لبدء العملية حيث تم بالفعل اعتقال اللواء حسين فريد رئيس هيئة أركان حرب الجيش وكبار الضباط بالقاهرة . وفى صباح ٢٣ يوليو كان الهلالى مجتمعا مع أعضاء وزارته فى الأسكندرية حيث حاول التفاهم مع زعماء الحركة لمعرفة مطالبهم ، فأبلغه محمد نجيب وكان بالقاهرة ، بمطالب ثلاثة محددة وهى تكليف على ماهر بتشكيل الوزارة ، وتعيينه ـ أى محمد نجيب ـ قائدة عاما للجيش وطرد مجموعة من حاشية الملك وهم محمد حسن وحلمى حسين وأنطوان بوللى(٦٤) .

ومن الناحية العملية فقد كان الوجود الاحتلالى وليس القصر ، هو الجانب الأكثر تهديدا لحركة الضباط الأحرار ، وذلك على ضوء احتمالات تدخله فى مواجهة الحركة لنصرة القصر . وبصدد تأمين حركتهم سار الضباط الأحرار فى اتجاهين : اولهما استهدف الحصول على تأييد السفارة الأمريكية للحركة ، والثانى : تحذير الجانب البريطانى من مغبة التدخل والتلويح باستخدام القوة فى مواجهته .

وفيما يتعلق بالاتجاه الأول ، قام على صبرى ـ أحد أعضاء تنظيم الضباط الأحرار ـ بالاتصال بالسفير الأمريكى كيما يوضح له بواعث الحركة وأهدافها ، وقد نجح فى الحصول على تأييده رغم أن الحركة ذاتها كانت مفاجأة للجانب الأمريكى(٦٥) . وفيما يتعلق بالاتجاه الثانى فقد لعبت فيه الوساطة الأمريكية دورها ، فعن طريق أحد أعضاء السفارة الأمريكية بعث قادة الحركة برسالة للسفير البريطانى مؤداها أن الجيش سوف يبدى مقاومة منظمة ضد أى تدخل بريطانى ، وأن الحركة قامت أساسا للقضاء على الفساد الداخلى ولن تتعرض للسياسة الخارجية(٦٦) . ولقد تأكدت المهارة السياسية لتنظيم الضباط الأحرار فيما ظهر من وراء ذلك من نتائج . فلقد تحدد الموقف البريطانى ليس فيما أظهره فحسب من عدم الاستجابة لمطالب فاروق بالتدخل مما أثار سخطه(٦٧) ، بل وذهب إلى حد التفاهم مع قادة الحركة ، وبناء على تعليمات كريسويل القائم بأعمال السفير البريطانى توجه أحد أعضاء السفارة برفقة مساعد الملحق الحربى لمقابلة محمد نجيب وتوضيح الموقف البريطانى وإظهار الترحيب بأى حركة فى مصر تقوم على محاربة الفساد وتحسين مستوى المعيشة للشعب المصرى كأفضل سلاح لمحاربة الشيوعية ، وطلب الضمانات بأن الجيش سوف يحمى أرواح الأجانب وممتلكاتهم(٦٨) .

ومن جانب آخر نقل السفير الأمريكى للملك وجهة النظر البريطانية من أنها تعتبر أن لا يعدو سوى أن يكون مسألة داخلية بحتة ، وأن الحكومة البريطانية غير راغبة فى الزج بقواتها فى مثل تلك الأغراض(٦٩) على هذا النحو تحدد الموقف البريطانى من القصر والضباط الأحرار بشكل حاسم . أما عن باقى القوى السياسية فلا نكاد نرصد لها أثرا للتحرك على الساحة إزاء تطور الأحداث يوم ٢٣ يوليو ، وبدا أنها أثرت الانتظار مترقبة ما سوف تسفر عنه الأحداث ، باستثناء « الأخوان المسلمون » فقد كانوا هم القوة الوحيدة التى قام بها الضباط الأحرار بالتنسيق معها قبل الحركة

وكانوا على علم بتفصيلاتها وتوقيت قيامها[٧٠] ، وعلى الأجمال فقد كانت أوضاع القوى السياسية عشية ٢٣ يوليو من العوامل المشجعة للحركة كيما تستمر فى طريقها .

وينبغى الاشارة الى أن إذعان القصر للمطالب الثلاثة التى تقدم بها قادة الحركة - على نحو ما مر بنا - كان باعثا على اعتقادهم بأن القصر قد بات مهيض الجناح دون سند حقيقى يؤازره ، وهذا بدوره قد شجعهم على اتخاذ الخطوة التالية وهى عزل الملك . والواقع أن الفكرة لم تكن واردة فى مخطط الحركة ، يتأيد ذلك بما أشار إليه محمد نجيب من أن عزل الملك قد تقرر فى اجتماع عقد ليلة ٢٤/٢٣ يوليو بعد الاطمئنان إلى ولاء القوات الموجودة بالاسكندرية للحركة . وقد جرى فى هذا الاجتماع اتخاذ كافة الترتيبات لوضع الفكرة موضع التنفيذ[٧١] .

وبالفعل قدم محمد نجيب صبيحة يوم ٢٦ يوليو لعلى ماهر إنذار الجيش للملك بالتنازل عن العرش ومغادرة البلاد قبل الساعة السادسة من نفس اليوم ، وهنا عاد الدور الأمريكى للظهور مرة أخرى ، فالى جانب محاولات على ماهر لاقناع الملك بقبول طلبات الجيش ، راح السفير الأمريكى يسدى له النصح فى نفس الاتجاه ووعده بضمان حمايته وأسرته حتى يغادروا مصر[٧٢] . وبالفعل تنازل فاروق عن العرش لولى عهده وتولى مجلس الوصاية سلطاته الدستورية ، وغادر فاروق وأسرته البلاد فى مساء ٢٦ يوليو سنة ١٩٥٢ وانتقلت البلاد من عهد إلى عهد .

وخلاصة القول فإن حادث حريق القاهرة فى ٢٦ يناير قد أفضى إلى نتيجة أساسية وهى أن القصر قد انفرد تماما بسلطة اتخاذ القرار ، ولقد تأيدت تلك الحقيقة ليس فيما كان من اقالته للحكومة النحاسية فحسب ، بل وفيما كان من توالى « وزارات قصر » أربع على حكم البلاد على إمتداد مسطح زمنى لم يجاوز الشهور الستة . والواقع أن تعاظم سلطة القصر على هذا النحو لم يكن ينبىء عن قوته الحقيقية كمؤسسة للحكم بقدر ما كان نتيجة لتراجع تأثير الأحزاب السياسية على الساحة بعد أن فقدت الجماهير الثقة بها .

أما عن ممارسات القصر فى السلطة ، فلا ريب فى أن ما اعتراه من فساد ظاهر قد أثر على مكانته فى البلاد ، ثم أن الصراعات التى دارت فى جنباته بين جناحى حافظ عفيفى وكريم ثابت ، قد أثرت بدورها أيضا على كيانه السياسى وأظهرت مابه من انقسامات خاصة وأن الملك نفسه كان محورا لتلك الصراعات ، إذ سعى كل فريق إلى محاولة السيطرة عليه . ولقد انسحب أثر هذه الصراعات الداخلية فى القصر على طبيعة الوزارة وحددت مسيرتها فى الحكم إلى حد كبير ، فالوزارات التى تولت الحكم وإن كانت « وزارات قصر » فى صبغتها إلا أنها تباينت فى تبعيتها لأى من جناحى القصر . وكأثر لخضوع الملك لتأثير كريم ثابت وإلياس أندراوس ومن إليهم من حاشيته ، فكان من الطبيعى أن يكون القصر أعتى القلاع مقاومة لمحاولات التطهير

التى جرت فى تلك الفترة . « واتسع الخرق على الراقع » ما كان من سوء تقديرات القصر السياسية ، فبدلا من أن يضع يده على ضمائر التذمر والسخط فى الجيش ويعمد إلى علاجها ، راح يتبع سياسة خاطئة قصيرة النظر كان عمادها مفهومه التقليدى بتبعية الجيش وولائه له . وسرعان ما بدت المفارقة كبيرة بين مفهوم القصر ونظرته للجيش ، وبين ما أصبح عليه الجيش بالفعل من إستعداد حقيقى للتحرك والخروج على العرش بعد أن كان من ركائز حكمه الأساسية .

وتسجل تطورات الأحداث المتلاحقة والتى تزامنت مع قيام حركة الضباط الأحرار ، ظهور الدور الأمريكى على ساحة السياسة المصرية ، فالواقع أن الجانب الأمريكى كان يبحث لنفسه عن دور سياسى يمكنه من منافسة الوجود البريطانى فى مصر ومنازعة نفوذه . ولقد هيأت أحداث الثورة بالفعل للسفير الأمريكى لكى يلعب دور الوساطة بين تنظيم الضباط الأحرار من جانب والقصر والانجليز من جانب آخر ، أما الجانب البريطانى فلقد حدد موقفه من الحركة منذ قيامها ، فأحجامه عن التدخل لصالح القصر يمكن تفسيره بأنه لم يكن ليدافع عن قضية حليف ظاهر الفساد قد بدت بالفعل نذر هزيمته .

الهوامش

(١) عبد الرحمن الرافعى : مقدمات ثورة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ : ص ٢٧ .

(٢) حسن يوسف : المصدر السابق ص ٣٠٨ وما بعدها .

(٣) يونان لبيب : تاريخ الوزارات المصرية : ص ٥٠٨ .

(٤) ويشير فرغلى « باشا » فى مذكراته الى أنه فى عام ١٩٤٩ اتفق مع على يحيى « باشا » على تكوين مجموعة شرائية ، تعاقدت بالفعل على شراء نصف مليون قنطار قطن ، مع مجموعة من التجار الذين لم يتمكنوا من الالتزام بالتعاقد ، فلجأوا إلى مجلس الدولة وطعنوا بعدم شرعية المضاربات والمعاملات فى البورصة وكان واضحا أن مجلس الدولة سوف يؤيد شكواهم ، مما يعنى أن فرغلى باشا ومجموعته سوف يتكبدون خسائر تبلغ عدة ملايين من الجنيهات . وبالفعل اتصل على يحيى باشا بالياس أندراوس - المستشار المالى للملك - وطلب منه عرض الأمر عليه . وبعد ثلاثة أيام أبلغه أندراوس باستعداد الملك للتدخل لصالحه وزملائه مقابل ٢٥٠ ألف جنيه للملك و٢٥ ألف جنيه للحاشية ، وبعد مساومات بين الطرفين وصل المبلغ إلى ١٥٠ ألف جنيه للملك و ١٠ آلاف جنيه للحاشية بما فيهم أندراوس . وبالفعل تدخل الملك لدى الحكومة فتراجعت عن موقفها ، أما مجلس الدولة فقد اصدر فتوى لصالح التجار بعد فوات الأوان ، إذ أثبتت البورصة عدم قدرة التجار على تسليم الأقطان موضوع التعاقد ، كما أثبتت قدرة فرغلى باشا ومجموعته على السداد فكسبوا الجولة ضد التجار . انظر محمد أحمد فرغلى ، عشت حياتى بين هؤلاء : ص ١٣٤ - ١٣٦ .

(٥) حسن يوسف ، مذكرات ، دور القصر فى السياسة المصرية (١٩٢٢ - ١٩٥٢) : ص ٢١٨ .

(٦) مضابط مجلس الشيوخ ، الجلسة السابعة والعشرين ، ١٩٥٠/٦/١٧ ، ص ١٤٢٦ - ١٤٢٧ .

(٧) حسن يوسف ، المصدر السابق : ص ٢٤٦ - ٢٤٨ .

(٨) المصدر السابق : ص ٥١٣ - ٥١٤ .

(٩) F.O. 371/90118 : Stevenson to Fo. Nov., 9,1951, Tel. No. 902

(١٠) محمد أحمد أنيس : حريق القاهرة ٢٦ يناير ١٩٥٢ : الفصل الأول « أيام قبل الحريق » .

(١١) المصدر السابق : ص ٤٠ .

(١٢) حسن يوسف : المصدر السابق : ص ٣٣١ ، ونحن نختلف معه فى الرأى فى أن رفض الهلالى كان راجعا إلى اشتراك الياس أندراوس مع رئيس الديوان فى مقابلته - فالواقع أن الهلالى قد أراد تجنب الصدمة الأولى بتولى مقاليد السلطة أثر حريق القاهرة فى ٢٦ يناير مباشرة ومن ثم كان اعتذاره وترشيحه لعلى ماهر ، بتأييد ذلك بما أشارت اليه الوثائق البريطانية إلى قبول الهلالى تشكيل وزارته الأولى - بعد استقالة وزارة على ماهر الثالثة - حيث عرضها عليه رئيس الديوان والياس أندراوس : أنظر FO. 371/96872: Stevenson to Eden, Feb. 19,1952, Tel. No: 45 .

(١٣) عبد الرحمن الرافعى : المصدر السابق : ص ١٣٩ .

(١٤) موسى صبرى : ملك و٤ وزارات : ص ٣٦ .

(١٥) طارق البشرى : الحركة السياسية فى مصر (١٩٤٥ - ١٩٥٢) : ص ٥٤٢ .

(١٦) عبد الرحمن الرافعى : المصدر السابق : ص ١٣٣ .

(١٧) F.O. 371/96870 : Stevenson to F.O., Jan. 27, 1952, Tel. No. : 198

(١٨) حسن يوسف : المصدر السابق : ص ٣٣١ .

(١٩) موسى صبرى : المصدر السابق ١ ص ٤٢ ومابعدها .

(٢٠) F.O. 37196872 : Stevenson to F.O. Feb. 14-1952, Tel. No. 367

(٢١) Ibid . Same to Same, Feb. 5-1952, Tel. No. : 314

(٢٢) F.O. 371/96875 : Stevenson to Eden, April, 26,1952, Tel. No. : 109

(٢٣) وهؤلاء الوزراء هم محمد على رشدى ، عبد الجليل العمرى ، الفونس جريس ومحمد زهير جرانه ، أنظر الرافعى ، المصدر السابق ، ص ١٣٢ ، ١٣٦ .

(٢٤) حسن يوسف ، المصدر السابق : ص ٣٣٣ - ٣٣٤ .

(٢٥) F.O. 371/96870 : Stevenson to Eden, Jan. 30,1952 Tel. No. 259

F.O. 371/96872 : Same to Same, Feb. 19,1952 Tel. No. : 45

(٢٦) F.O. 371/96873 : Same to Same, Feb. 29,1952, Tel. No. : 450

(٢٧) Ibid .

(٢٨) عبد الرحمن الرافعى ، المصدر السابق ، ص ١٣٨ ، انظر كذلك حسن يوسف المصدر السابق ، ص ٣٣٤ - ٣٣٥ .

(٢٩) طارق البشرى : المصدر السابق : ص ٥٦٨ .

(٣٠) شغل محمود غزالى منصب مدير الأمن العام فى عهد وزارة النحاس السادسة ، وكان قد تقرر قيام فاروق باداء صلاة الجمعة الأخيرة يوم ١٥ سبتمبر ١٩٤٤ بمسجد عمرو بن العاص ، ولم تتم دعوة النحاس لمرافقة الملك كما جرت التقاليد وتقرر أن يكون وباقى الوزراء فى انتظاره لدى وصوله للمسجد . وفى الطريق للمسجد شاهد الملك لافتات مكتوبا عليها « يحيى الملك مع النحاس » فأمر فور وصوله محمود غزالى مدير الأمن العام برفع هذه اللافتات على ألا يراها عند عودته من المسجد ، ولم يجد غزالى بدا من تنفيذ أمر الملك ، وعلى الفور أصدر فؤاد سراج الدين . وكان بالاسكندرية أمرا بايقافه عن عمله وأذيع النبأ فى الصحف ورغم مساعى القصر وما عرضه من حلول للأزمة إلا أن النحاس أصر على ايقاف مدير الامن العام ، وظلت المسألة معلقة حتى أقيلت الوزارة فى أكتوبر سنة ١٩٤٤ . أنظر حسن يوسف ، المصدر السابق : ص ١٨٥ وما بعدها .

(٣١) F.O. 371/96875 : No : 109 Stevenson to Eden, April, 26-1952

(٣٢) سيرانيان ، مصر ونضالها من أجل الاستقلال : ص ٣٣٣ .

(٣٣) F.O. 371/96876 : No. 1011 : Chancery to African Department, June 24-1952

(٣٤) Ibid : Creswell to F.O. June 29-1952

(٣٥) عبد الرحمن الرافعى : المصدر السابق : ص ١٤٣ - ١٤٤ .

(٣٦) عبد الرحمن الرافعى ، المصدر السابق ، ص ١٤٥ ، حسن يوسف ، المصدر السابق : ص ١٢٨ .

(٣٧) Ibid : Creswell to F.O, June, 29,1952, Tel. No. : 984

(٣٨) طارق البشرى : المصدر السابق : ص ٥٧٦ .

(٣٩) أما دوافع استقالة الهلالى فترجع إلى مطالبة الحكومة لأحمد عبود بمبلغ خمسة ملايين جنيها كضريبة دخل وأموال أميرية مستحقة على شركة السكر التى يملكها . وكان وزير المالية زكى عبد المتعال قد تشدد فى المطالبة إلى حد التهديد بتأميم الشركة . يضاف الى ذلك فإن عبود وأصدقاءه من الوفديين قد أرهقتهم حركة التطهير مما دفعه لأن يقدم مبلغ مليون جنيه للملك كرشوة لاستبدال الهلالى بآخر يكون أكثر قدرة على التعامل معه ، وتسلم الياس أندراوس وكريم ثابت المبلغ عندما كانا فى أوروبا فى منتصف يونيو . وقد أسر عبود لأحد اصدقائه فى ٢٠ يونيو بأن وزارة الهلالى سوف تترك الحكم ، كما علم الهلالى من السفارة الأمريكية بأمر الرشوة . أنظر FO. 371/6876: Chancery to Fo,July, 7,1952, Tel. No. 1011 ومن ضمن أسباب الأستقالة أيضا ما قرره الهلالى لمحمد حسنين هيكل فى يونية سنة ١٩٥٢ من أنه تلقى معلومات مؤكدة بأن « الحرس الحديدى » ينوى اطلاق النار عليه بينما يؤدى هو صلاة الجمعة اليتيمة بمسجد عمرو بن العاض ، مما دعاه إلى الخروج من صف الجنود الذين كانوا يحرسونه وضع نفسه وسط المصلين اعتقادا منه بأن ذلك سوف يفسد خطة اغتياله ، أنظر محمد حسنين هيكل ، ملفات السويس ، الأهرام ١٩٨٦/١٠/٧ .

(٤٠) F.O. 371/96876 : Stevenson to F.O. July, 1,1952, Tel. No. : 988

(٤١) Ibid : Washington to F.O. July, 2,1952

(٤٢) Ibid : F.O. to Stevenson, July, 1,1952, Tel. No. : 1050

(٤٣) Ibid : Cresewell to F.O., July, 2,1952, Tel. No. : 32

(٤٤) Ibid : Same to Same, July, 5,1952, Tel. No. : 993

(٤٥) Ibid : Same to Same, July, 2,1952, Tel. No. : 993

(٤٦) عبد الرحمن الرافعى : المصدر السابق : ص ١٤٦ .

(٤٧) تكونت الهيئة التأسيسية للضباط الأحرار فى سبتمبر سنة ١٩٤٩ وكانت تضم أحد عشر ضابطا هم جمال عبد الناصر ، عبد الحكيم عامر ، كمال الدين حسين ، صلاح سالم ، جمال سالم ، حسن ابراهيم ، عبد اللطيف البغدادى ، خالد محيى الدين ، زكريا محيى الدين ، أنور السادات وحسين الشافعى . لمزيد من التفاصيل عن نشأة تنظيم الضباط الأحرار ، أنظر أنور السادات ، صفحات مجهولة ص ٢٠٤ وما بعدها . جمال حماد ، ٢٢ يوليو اطول يوم فى تاريخ مصر ، ص ١٠٣ وما بعدها ، عبد الرحمن الرافعى ، المصدر السابق : ص ١٠٤ - ١٠٥ ، محمد نجيب : كلمة للتاريخ ص ٢٢ - ٢٥ أنظر كذلك محمد أحمد أنيس المصدر السابق : ص ١٩٢ -

١٩٣ ، أحمد حمروش ، المصدر السابق : ص ١٥ وما بعدها أنظر كذلك Vatikiotis, P.J, The Egyptian Army in Palitics, P.P 43-44 .

(٤٨) وهم زكريا محيى الدين ، حمدى عبيد ، جمال حماد ، حسن ابراهيم وأمين شاكر ، أنظر الأهرام ١٩٥٢/١/١ وكذلك جمال حماد ، المصدر السابق : ص ١٥٥ ـ ١٥٦ .

(٤٩) محمد نجيب ، كنت رئيسا لمصر : ص ٩٦ ـ ٩٧ .

(٥٠) Vatikiotis, opcit, P. 64 .

(٥١) صلاح الشاهد : ذكرياتى فى عهدين : ص ٢١٨ .

(٥٢) محمد نجيب ، كلمتى للتاريخ: ص ٣٣ .

(٥٣) أنور السادات ، قصة الثورة كاملة : ص ٨٤ .

(٥٤) محمد نجيب : كلمتى للتاريخ : ص ٣٥ ـ ٣٦ .

(٥٥) جمال حماد : المصدر السابق ص ١٦٢ ، أنظر كذلك جورج فوشيه ، المصدر السابق : ٢٨٤ ـ ٢٨٥ .

(٥٦) F.O. 371/98872 : Stevenson to F.O. Feb. 14-1952, Tel. No. : 367

(٥٧) F.O. 371/98877 : Creswell to F.O. July 13,1952, Tel. No. : 160

(٥٨) Ibid : Same to Same, July, 21-1952, Tel. No. : 1040

(٥٩) يونان لبيب : المصدر السابق : ص ٥٢٦ .

(٦٠) F.O. 371/96877 : Creswell to Eden, July 22,1954

(٦١) F.O. 371/96876 : Creswell to Eden, July, 22,1952, Tel. No. : 1059

(٦٢) Ibid

(٦٣) لمزيد من التفاصيل عن حركة الضباط الأحرار ليلة ٢٢/٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ . أنظر أحمد حمروش : قصة ثورة ٢٣ يوليو ج ٢ : ص ٢٢ وما بعدها ، جمال جماد ، المصدر السابق : ص ٢٢١ وما بعدها ، حسن عزت : أسرار معركة الحرية : ص ١١٢ وما بعدها ، أنظر كذلك محمد نجيب ، كلمتى للتاريخ : ص ٤١ وما بعدها .

(٦٤) Flower, R, The Story of Modern Egypt, p. 182

(٦٥) F.O. 371/96877 : Creswell to Eden, July, 23,1952, Tel. No. : 1060

(٦٦) Ibid : Same to Same, July, 23,1952, Tel. No. : 1072

(٦٧) Ibid : Same to Same, July, 5,1952, Tel. No. : 1072 A

(٦٨) Ibid : Same to Same, July, 5,1952, Tel. No. : 1067

(٦٩) جمال حماد ، المصدر السابق : ص ٢٦ ، ص ٦٧ وما بعدها .

(٧٠) محمد نجيب ، كلمتى للتاريخ : ص ٤٦ .

(٧١) صلاح الشاهد : المصدر السابق : ص ٢٣٣ .

الفصل الثالث

الإنجليز وثورة يوليو ١٩٥٢

د . علاء الحديدى



١ - الانجليز فى مصر قبل الثورة

منذ أن احتل الانجليز مصر فى عام ١٨٨٢ ، إلى منذ قيام الثورة فى عام ١٩٥٢ ، كان الانجليز هم القوة الرئيسية فى البلاد التى اثرت على مجرى الأحداث والتى ظلت بقية القوى السياسية الأخرى تشكل وتخضع لها حقيقة أن معظم الباحثين والدارسين لتاريخ مصر فى تلك الفترة قد درجوا على وصف الحياة السياسية فى مصر فى تلك الفترة بأنها كانت صراعا بين قوى ثلاث ، الانجليز والقصر ، والشعب . إلا أن الانجليز دون القوى الأخرى ، كان لهم الفوز الأكبر والسيطرة الفعلية شبه الكاملة على البلاد . فالانجليز قد أحتلوا البلاد بقوات عسكرية هزمت القوات العسكرية المصرية على أثر ثورة عرابى عام ١٨٨١ ، تحت دعوى أنقاذ العرش الذى استنجد بالانجليز حماية له من جيشه الوطنى . وهنا يهمنا التركيز على نقطة أن دخول الانجليز إلى مصر كان بناء على الاستجابة إلى رغبة القصر وبعد الدخول فى معركة حربية ضد الجيش المصرى . تلك الاستجابة التى لم تكن بعد ذلك فى عام ١٩٥٢ فأدت إلى جلاء القوات البريطانية جلاءً تاما بعد ذلك بأربع سنوات .

فنتيجة استجابة الانجليز لرغبة القصر (الخديوى توفيق) فى الوقوف ضد جيشه الثائر ، ودون الدخول فى تفاصيل أسباب موافقة الانجليز على الاستجابة لطلب الخديوى توفيق ، أن أحتل الانجليز مصر بعد هزيمة الجيش المصرى والقبض على زعيم الثورة ونفيه خارج البلاد . ومن الممكن القول أنه بجانب احتلال الانجليز لمصر فى عام ١٨٨٢ ، فقد ظهرت ثلاث نتائج أخرى نتيجة لأحداث عام ١٨٨٢ .

أولا - تحطيم الجيش المصرى والعمل بعد ذلك على عدم قيام جيش مصرى من الممكن أن يشكل تهديدات للقصر وطبعا للانجليز . وبذلك لم يعد الجيش يشكل قوة سياسية فى البلاد حتى جاء التوقيع على معاهدة ١٩٣٦ . وكان من أهم نتائج المعاهدة التوسع فى حجم الجيش مرة أخرى مما أدى إلى دخول عناصر جديدة من الطبقة الوسطى إلى الجيش ولأول مرة ، بعد أن كان مقصورا على الطبقات العليا . فكان ما مكان قبل ذلك ، حين دخل أبناء الفلاحين لأول مرة إلى الجيش بعد أن كان مقصورا على الاتراك والشراكسة وغيرهم من أبناء غير الفلاحين . وإذا كان الانجليز بعد احتلالهم مباشرة لمصر فى عام ١٨٨٢ قد وضعوا نصب اعينهم عدم السماح بتقوية الجيش خشية تكرار أحداث ١٨٨١ ، إلا أنهم ولظروف جو مختلفة وتحت ضغوط دولية ومحلية أضطروا إلى السماح ولو بقدر يسير للغاية للجيش أن يتوسع فى عام ١٩٣٦ ، فكانت النتيجة ثورة ١٩٥٢ وتحرك الجيش ضد القصر مرة أخرى .

ثانيا ـ رغم أن الانجليز قد دخلوا البلاد بناء على رغبة وحماية للعرش ونفذوا مخططهم فى احتلال البلاد تحت هذه الحجة ، إلا أنهم كانوا يعلمون علم اليقين أن القصر باستبداده وفساده كان المسئول الأول عن ثورة ١٨٨١ ، لذلك وضع الانجليز نصب اعينهم سياسة مزدوجة تقوم أساسا على تحجيم دور القصر من ناحية ، والاعتماد على قوى أخرى غير القصر من ناحية أخرى حتى لو اضطر الأمر إلى إنشاء مثل هذه القوى فى حالة عدم وجودها فالانجليز كانوا يعلمون أن القصر كان مصدر عدم الاستقرار ، وأن إرتباطهم بالقصر لن يتيح لهم حكم البلاد حكما سليما ، فبجانب إرتباط الانجليز بقوى مكروهة شعبيا ، مما يعنى توجيه عوامل السخط والغضب الشعبى ضد الانجليز ، وهذا ما كان يعمل الانجليز على تجنبه حرصا على علاقتهم بالشعب المصرى ضمانا لاستمرارهم هم فى احتلال البلاد ، فإنهم أيضا كانوا يعلمون أن القصر كمؤسسة غير قابلة للإصلاح ، ولذلك لا يمكن الاعتماد عليها فى حكم البلاد أو حتى محاولة إصلاحها فى المستقبل على أمل أن تساعدهم فى حكم البلاد ، لذلك سارع الانجليز فور احتلالهم لمصر إلى عدم إعطاء القصر الدور الذى كان يتطلع إليه عند مساندة الانجليز له . وان كان توفيق قد أصبح مطية فى يد الانجليز ، عرفانا لهم بالجميل والشكر على انقاذهم اياه لعرشه ، إلا أن من خلفوه ، بدءا من عباس فالسلطان حسين فالملك فؤاد ثم فاروق ، عن هؤلاء لم يشعروا بنفس درجة العرفان التى شعر بها جدهم توفيق نحو الانجليز ، وكانوا يشعرون أنهم أصحاب سلطة حقيقية وحق شرعى فى حكم البلاد ، وليس الانجليز وما دور الانجليز إلا حماية للعرش فقط . وهذا طبعا ما لم يرضه الانجليز . فالانجليز أتوا لاحتلال البلاد انقاذا لعرش ملك أهوج فاسد فقط ، بل لسياسة بعيدة المدى هى جزء من السياسة الخارجية الانجليزية ككل . وعلى هذا الأساس ما كانت العلاقة بين القصر والانجليز علاقة وئام دائما ، بل أنه كثيرا ما شابها الاصطدام والتنافس والصراع ، وليس أدل على ذلك من حادثة الحدود فى عهد الخديوى عباس وانتهاز فرصة الحرب العالمية الأولى فى اسطنبول لعزله ثم فرض دستور ١٩٢٣ على الملك فؤاد ثم أخيرا حادثة ٤ يناير الشهيرة عام ١٩٥٢ . والتى أوشكت أن تنتهى بعزل الملك فاروق . بل ان راى السير ما يلزم لاجسون (المندوب السامى سابقا) السفير البريطانى فى الملك فاروق لم يكن يخفى على أحد ، حيث كان يحتقره أشد الاحتقار ويسميه « بالولد » نكاية عن سوء تربيته والاسراف فى تدليله . لذلك فإن الحفاظ على شخص الملك أيا كان لم يكن هدفا أصلا فى السياسة البريطانية ، مما ظهر أثره فى عام ١٩٥٢ كما سنرى بعد قليل ، وإن حماية القصر ما كانت سوى حجة لتنفيذ سياسة أوسع وأبعد مدى من مجرد التدخل العسكرى .

ثالثا ـ بناءً على ما سبق ، سعى الانجليز إلى كسب ودفئة اجتماعية جديدة تكون خير سند لهم فى حكم البلاد وحليفا أقوى من مؤسسة القصر التى كانت السبب فى قيام ثورة شعبية (١٨٨١) والأغلب أنها كانت سبب ثورات شعبية أخرى . وكان مجموع الفلاحين من المعدمين البؤساء لا حول لهم ولا قوة .

ورغم دعوى الانجليز المستمرة بأنهم أصدقاء هؤلاء الفلاحين وما اتوا أصلا إلا لرفع الظلم الواقع على كاهلهم من الباشوات الاتراك ، إلا أن الفلاحين باعدادهم الغفيرة وقلة تنظيمهم كانت تحول بينهم وبين أن يكونوا سندا قويا فعالا للانجليز . ومن هنا كانت الحاجة إلي خلق أو تقوية مجموعة جديدة يمكن أن تلعب هذا الدور ، وكان هؤلاء هم ملاك الأراضى الزراعية الجدد الذين بدأوا فى الظهور بشكل قوى فى حوالى منتصف القرن الماضى حتى اشتد عددهم فى نهاية القرن بفضل تأييد الانجليز ودعمهم . وأصبحوا يشكلون الدعامة الأساسية لحكم البلاد بجانب القصر ، بل منافسا له أحيانا (دستور ١٩٢٣) وأكبر سند ونصير للاحتلال البريطانى . ودون الدخول فى تفاصيل ظهور هذه الطبقة وتطورها وعلاقاتها مع الانجليز والقصر ، فإن هذ الطبقة لعبت الدور المطلوب منها تماما طيلة النصف الأول من هذا القرن فى قيام الثورة فى عام ١٩٥٢ .

مصر عشية الثورة :

كما أوضحنا ، فإن الانجليز قد عملوا على القضاء على الجيش ، وتحجيم دور القصر وتقوية دور كبار ملاك الأراضى الزراعية . إلا أن هذه السياسة ذات الأبعاد الثلاثة بدأت تظهر عليها أعراض التغير حين سمح لمصر بعد توقيع معاهدة ١٩٣٦ باعادة بناء جيشها ولو بقدر محدود ، وثانيا حين وصل الملك إلى درجة من الاستهتار والفساد بحيث أصبح الخلاص منه ضرورة تحتمها مصلحة الانجليز أنفسهم ، وأخيرا حين أصبح أيضا كبار الملاك الزراعيين من أهم أسباب السخط والتذمر فى البلاد . فنتيجة لتطور علاقات الملكية فى مصر منذ ظهور الملكية الخاصة فى الأرض الزراعية (أى فى منتصف القرن الماضى) وحتى منتصف القرن الحالى ، أن أصبح حوالى نصف فى المائة فقط من السكان يملكون حوالى نصف الأراضى الزراعية ، مما شكل خللا اجتماعيا كبيرا ظهرت أثاره فى انتشار العديد من الافكار التى تدعو إلى الإصلاح الاجتماعى ، بعضها معتدل مثل الدعوة التى أطلقت فى مجلس الشيوخ من أجل تحديد الملكية الزراعية ، وبعضها متطرف مثل الدعوة إلى الشيوعية وكان الانجليز وخاصة بعد الحرب العالمية الثانية وظهور الاتحاد السوفيتى كقوة رئيسية على المسرح الدولى . أشد ما يكونون خوفا من انتشار نفوذ الاتحاد السوفيتى على المسرح الدولى من خلال عقيدتهم السياسية ، أى الشيوعية ، ذات البريق الجذاب فى البلاد التى تعانى من خلل خطير فى هيكلها الاجتماعى وفقرا مدقعا حين تكون الشيوعية أكثر قبولا وأنتشارا عنها فى المناطق الأخرى . وهكذا وصل الانجليز إلى نتيجة مؤداها أن مصر بنظامها السياسى القائم على مؤسسة القصر التى يرأسها ملك فاسد ، ونظامها الاجتماعى وعمادها طبقة من كبار ملاك الأراضى الزراعية الجشعين الذين يرفضون حتى محاولات الإصلاح الاجتماعى المعتدلة ، قد أصبحت مهيأة تماما لاستقبال الشيوعية . وإذا كانت الشيوعية تمثل الخطر الأول على الامبراطورية البريطانية على صعيد العالم . فإن مصر من الممكن أن تكون إحدى نقاط الضعف التى ينفذ منها النفوذ الشيوعى .

لذلك كان الانجليز مع أى دعوة جدية للإصلاح بهدف منع المد الشيوعى .

ولا شك أن الانجليز يعلمون أن البلاد تمر بحالة غليان واختبار ثورى فاعوام ٤٥ ـ ٥٠ كانت مليئة بأحداث العنف والاضطرابات الاجتماعية ، ثم كانت عودة الوفد إلى الحكم حريق القاهرة فى يناير ١٩٥٢ التى كانت دلائله الاجتماعية والسياسية لا تخفى على أحد ، وما كان الجيش بعيدا عن ذلك ، بل أنه من الملاحظ أن التقارير البريطانية التى سقبت الثورة كانت تتحدث دائما عن وجود حالة سخط وتذمر داخل صفوف الجيش ، ولكن لم يؤخذ الأمر مأخذ الجد ، فإن الكلام أو التحاليل الانجليزية ذهبت كلها إلى احتمالات عودة الوفد مرة ثانية إلى الحكم ، بدون الأشارة ولو من بعيد إلى احتمال تكرار أحداث عرابى فى عام ١٨٨٢ ولكن من ٢٠ يوليو أرسلت السفارة البريطانية فى القاهرة بتقرير سرى للغاية إلى وزارة الخارجية البريطانية فى لندن تتحدث فيها عن بعض الشائعات غير المؤكدة حول تحرك عدد من وحدات الجيش في اتجاه الاسكندرية وما يقال حول رفض عدد من ضباط الجيش المصريين اطاعة الأوامر . ثم يتحدث التقرير عن احتمال قيام تمرد عسكرى ، وتكون هذه أول مرة يشار فيها إلى مثل هذه الاحتمال ، وما سيؤدى إليه من فوضى لا محالة[٢] . ثم تتوالى التقارير بعد ذلك صبيحة أو فجر ٢٣ يوليو .

٢٣ يوليو ١٩٥٢ :

تحمل أول برقية أرسلت على وجه السرعة فى الساعة السابعة إلا خمس دقائق من صباح يوم ٢٣ يوليو النبأ التالى « قوات متمردة تحت قيادة ضابط شاب فى سلاح الطيران استولت على القاهرة وتطيعها قوات الشرطة وأرسلت (القوات المتمردة) رسالة خلال أحد أعضاء السفارة الأمريكية أنهم سيقاومون أى تدخل بريطانى وأن هدفهم هو محاربة الفساد فقط وليس لهم أى أهداف خارجية »[٣] اللافت للنظر هنا ملحوظتان : الملحوظة الأولى هى تعاون رجال الشرطة مع رجال الجيش تعاونا كاملا ، بحيث بدا الأمر وكأن الشرطة كانت تترقب هى الأخرى عملا ما ، فما أن تحركت قوات من الجيش ، حتى تحركت معها الشرطة ، خاصة إذا وضعنا فى الاعتبار اضراب رجال الشرطة فى عام ١٩٤٨ ثم مذبحة الاسماعيلية ضد قوات بلوكات النظام فى يناير من نفس العام . والملحوظة الثانية ، دور السفارة الأمريكية التى لعبت دور الوسيط من خلال أحد أفرادها بين القوات المتمردة والانجليز ، فالملاحظ أن القوات المتمردة اختارت الإتصال بالسفارة الأمريكية حتى تنفى عن نفسها تهمة معاداة الغرب أولا ، ثم العمل على كسب ود الأمريكان واستخدامهم من أجل تخفيف الضغط عليهم من قبل الانجليز من ناحية أخرى ، وهو ما اشتكى منه الانجليز بعد ذلك مر الشكوى .

نعود إلى نفس البرقية التى حددت موقف الانجليز من الأحداث الجارية بقولها : « **وجهة نظر الخارجية كانت دائما تقوم على عدم التدخل لحماية الملك** ولكن قادة

القوات البريطانية فى قاعدة القناة يودون اتخاذ بعض الإجراءات لحماية قواتهم »(٤) . وهكذا سقط الملك بلا حماية ، وهو الذى كان يظن أن الانجليز لن يسمحوا قط للعرش أن يسقط مثلما فعلوا فى عام ١٨٨٢ ، ولكن توفيق كان غير فاروق ، وعام ١٨٨٢ كان غير عام ١٩٥٢ ، وخطر الثورة العرابية كان غير خطر انتشار الشيوعية .

ففى نفس اليوم ، فى برقية أرسلت الساعة الخامسة إلا عشر دقائق ترسل السفارة البريطانية إلى لندن قائلة « نحن نرحب بأية حركة فى مصر تهدف إلى القضاء على الفساد كخير سلاح لمقاومة الشيوعية »(٥) أى حتى لو اضطر إلى التضحية بالعرش والقبول بثورة عسكرية على نمط ثورة عرابى ، لأن هذه الثورة وقد أظهرت حسن نواياها حتى ولو عن طريق أظهار أن لها صلة بالأمريكان وليس الانجليز ، إلا أنها مازالت تتبع المعسكر الغربى ، ولن تفتح الطريق أمام الشيوعية مثلها كانت سياسات العهد السابق تهدد بذلك .

بل أن السفارة ترسل برقية أخرى فى نفس اليوم فى الساعة الحادية عشرة وست دقائق صباحا تتحدث فيها عن الملك فاروق الذى اتصل بالسفير الأمريكى فى الثامنة صباحا طالبا منه التدخل من أجل حمايته هو وأسرته ، وأن كان الملك فاروق لم يطالب بالتدخل البريطانى تحديدا ، إلا أن السفارة البريطانية كانت تعتقد أن ذلك كان هو المقصود ، لأن السفير الأمريكى اتصل بالسفارة البريطانية وطلب رأيهم ، فكانت الأجابة واضحة تماما والتى طلب نقلها إلى الملك وهى **أن الحكومة البريطانية لن تستخدم قواتها لمثل ذلك الغرض (أى التدخل لحماية الملك)** وأن كان سيتم نقل رسالة الملك إلى الخارجية البريطانية فى لندن رغم معرفتهم مسبقا بالرد عليها »(٦) . واللافت للنظر هنا أيضا هو التجاء الملك أيضا إلى السفارة الأمريكية لكى تتوسط له مع الانجليز ، مثله فى ذلك مثل ثوار الجيش ، وأن كان لغرض آخر . ويكمل القائم بالأعمال فى السفارة البريطانية برقيته قائلا أنه فى اعتقاده الشخصى أن الضباط الثائرين لن يقدموا أى طلبات خاصة بالملك وأنه (أى الملك) لو التزم بالهدوء فمن الممكن أن يخرج من تلك الأزمة كملك دستورى يكرر كلمة دستورى ، تأكيدا لمغزاها . وأن رسولا من نجيب (أول مرة يذكر فيها أسم محمد نجيب) ذهب إلى السفارة البريطانية وقال أن المسألة داخلية هدفها محاربة الفساد(٧) . وهكذا نرى أن رأى القائم بالأعمال كانت أن هذه الحركة مجرد حركة تمرد من بعض وحدات الجيش وأنه لو أحسن الملك التصرف فإنه قد يستطيع الحفاظ على عرشه مع تقييد سلطته بقيود دستورية جديدة . وقد ردت الخارجية البريطانية فى لندن على برقية القائم بالأعمال الانجليزى واقرته على ما ذكره فى برقيته السابقة وتمنت أن لا يتصرف الملك بواقع من الخوف ونصحت القائم بالأعمال أن يظل على اتصال بها (أى الخارجية الانجليزية فى لندن) وأن يصل إلى اتفاق مع نجيب(٨) . وفى برقية أخرى من الخارجية البريطانية فى نفس اليوم قالت أن الموقف مازال غامضا ولا يجب علينا (أى بريطانيا) أن نقف بجانب أى طرف ، فنجيب قديكون حاكم

مصر ويجب تفادى دكتاتورية عسكرية وخير حل هو تحول الملك إلى ملك دستورى أن أمكن ، لذلك يجب تطهير القصر من كريم ثابت والياس اندراوس . لذلك فالخارجية البريطانية تقر نصيحة السفير الأمريكى للملك فاروق بالتزام الهدوء والتضحية ببعض المستشارين الفاسدين ، ولكن « **لن نتدخل عسكريا ، اكرر لن نتدخل عسكريا** »(٩) .

وهكذا نرى أن الخارجية البريطانية كانت ترى أن أفضل حل كان فى أن تتمخض هذه الحركة عن تقييد سلطة الملك وأنه فى اسوأ الاحتمالات قد يسفر الموقف عن دكتاتورية عسكرية ، أيا كان الأمر ، فإن من الواضح أن الانجليز قد اتخذوا قرارا لا رجعة فيه بعد التدخل عسكريا تحت أى ظرف من الظروف .

وتبدأ الصورة تتضح للسفارة البريطانية حين يذهب مرتضى المراغى وزير الداخلية الأسبق إلى السفارة البريطانية فى نفس اليوم ليقول لهم أن على ماهر الذى كلفه الثوار أن يشكل الحكومة الجديدة مع الضباط المنشقين تحت زعامة كامل صدقى هم الذين قاموا بالانقلاب مدفوعين من قبل الشيوعيين والأخوان المسلمين وأن لهم ثلاثة مطالب هى : ١ ـ حكومة تحت رئاسة على ماهر ٢ ـ انتخابات فورية ٣ ـ الغاء الاحكام العرفية . وأن الملك فاروق قد انتهى ولا أحد يرى أن نفع منه وأن الانقلاب الأخير يستهدف الملك شخصيا ، وناشد مرتضى المراغى بريطانيا أن تتدخل وأنه لو سمح للأخوان والشيوعيين بأكمال عملهم (فى رأى المراغى) فستجرى انتخابات على الفور ويتم إصدار قوانين ثورية معادية للرأسمالية . ويعقب مستر كرزويل القائم بالأعمال البريطانى على كلام مرتضى المراغى قائلا « غالبا أن كلام المراغى مبالغ فيه ، لكن أخشى أن يكون جزءاً من الحقيقة أن المنشقين مدفوعون بأفكار متطرفة للرأسمالية »(١٠) . وتأتى بعد ذلك الخارجية البريطانية فى نفس اليوم . ٢٣ يوليو إلى السفارة الانجليزية فى القاهرة ترجح فيها أن يكون كلام المراغى هى محاولة لحمل الانجليز على التدخل ضد الثورة بحجة الخطر الشيوعى بعد أن ثبت أنهم لن يتدخلوا لحماية الملك(١١) . وبعد أن يئس الملك فاروق من تدخل الانجليز . يطلب من السفير الأمريكى أن يساعده على مغادرة البلاد ، ويحاول كانرى السفير الأمريكى أن تمنع الملك بالبقاء من أجل منع قيام جمهورية متطرفة ، يؤيده فى ذلك القائم بالأعمال البريطانى ، وأن ذلك يمكن أن يحدث إذا لم يقع تدخل عسكرى مباشر ضد الملك(١٢) . وهو ما لم يحدث ، حيث ينهار الملك ويغادر البلاد بعد محاصرة قوات الجيش الثائرة لقصر الملك في المنتزه بالاسكندرية ، وقد حدد الأمريكان حالتين فقط للتدخل فى حالة وقوعهما ، أما الحالة الأولى فهو أن يثبت لديها أن الحركة القائمة حركة شيوعية والحالة الثانية ، أن تتعرض حياة الملك شخصيا للخطر . وهو ما لم يحدث وبعد أن تستقر الأمور برحيل الملك فى ٢٦ يوليو ، يكتب السفير البريطانى معربا عن مخاوفه من انزلاق مصر إلى الفوضى بعد عزل الملك الذى كان أحد أعمدة الاستقرار فى البلاد ، وبدأ فى التساؤل عن مدى نفوذ الأخوان المسلمين والعناصر المتطرفة الأخرى فى حركة الجيش ويقول أن المطلوب الآن من وجهة نظره هو

تقوية مجلس الوصاية من أجل تفادى فراغ دستورى وأن يكون أحد أفرادها من العائلة المالكة واعتبار حكومة على ماهر هى السلطة الدستورية(١٣) . وأن كان يحدد فى برقية أخرى أن الدستور لم يحدد ماذا يحدث فى حالة اعتزال الملك الحكم ، رغم إنه حدد مثلا ماذا يحدث فى حالة وفاة الملك ، ويشيد السفير بنجاح على ماهر فى تعيين الأمير عبد المنعم فى مجلس الوصاية مقابل قبول رشاد مهنا من الجيش . أما الثالث فهو السياسى القديم بهى الدين بركات على حد تعبير السفير البريطانى(١٤) . ونرى من البرقيات التى أرسلها السفير ومن قبله القائم بالأعمال أن بريطانيا رغم أنها كانت قد اتخذت قرارا بعدم التدخل العسكرى ، إلا أنها كانت تتمنى استمرار الملك فى الحكم كملك دستورى من أجل الحفاظ على قدر من الاستقرار فى البلاد والحيلولة دون انزلاق مصر إلى الغرض حيث تكون لقمة سائغة فى أيدى المتطرفين سواء من الشيوعيين أو الأخوان المسلمين .

الإصلاح الزراعى

وبعد أن تم القضاء على الملك ، أهم ركائز السياسة الانجليزية فى مصر ، كانت الخطوة التالية للثورة هى القضاء على الركيزة الثانية للاحتلال الانجليزى ، وهم ما أسمته الثورة « بالاقطاع » ، أى كبار ملاك الأراضى الزراعية ، الذين كانوا يحتكرون الأرض والحياة السياسية فى البلاد . وقد قيل الكثير عن سوء توزيع الملكية الزراعية فى البلاد ، وما كان يعنى ذلك من خلل اجتماعى رهيب بدأت اثاره تظهر فى شكل مصادمات بين الفلاحين وكبار الملاك والسلطات المحلية فى بعض القرى . ورغم تفاقم الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية ، إلا أن كبار الملاك الذين شكلوا النخبة السياسية الحاكمة وقتئذ قد اصموا أذانهم عن أى دعوة للإصلاح والتغيير ، حتى بدأ قمة كبار الملاك الزراعيين انفسهم من الانجليز يقلقون من تفاقم الأوضاع وقصر نظر الطبقة الحاكمة ، مما كان يعنى ليس فقط ضياع كبار الملاك ، بل حماتهم أيضا .

وكان طبعا الخطر الذى يخشاه الانجليز أكثر من غيره هو خطر انتشار الشيوعية ، وليس هناك تربة أكثر خصبا لانتشار الشيوعية من سوء توزيع الثروة القومية ، حيث يستفحل الفقر والجهل والمرض فى حين تزداد الطبقة الحاكمة ثراء وتزداد الطبقة المحكومة فقرا . وهذا ما كان يحدث فى مصر عشية قيام الثورة فى ٢٣ يوليو عام ١٩٥٢(١٥) . وهنا نجد أن موقف الانجليز انفسهم كان مذبذبا إلى حد كبير ، منهم من جهة يعلمون علم اليقين أنه لا بديل عن الإصلاح الزراعى إذا أرادوا تجنيب البلاد الشيوعية ، ولكن فى نفس الوقت كان السؤال ، أى إصلاح زراعى ؟ ولا شك أنهم ما كانوا يودون تطبيق إصلاح زراعى راديكالى لانقاذ البلاد من الشيوعية ، فإن أى إصلاح زراعى جذرى كان بالنسبة للانجليز لعدم تطبيق الشيوعية دون الإعلان عنها ، وهذا ما كان لا يرضى عنه الانجليز بطبيعة الحال .

ليس أدل على موقف الانجليز هذا من تعليق الخارجية البريطانية على مذكرة

رئيس الوزراء البريطانى بشأن مصر فى ٢٦ أغسطس عام ١٩٥٢ ، أى قبل إصدار قانون الإصلاح الزراعى فى ٩ سبتمبر من ذلك العام حين كتبت الخارجية الانجليزية تقول أنه « يجب تأييد جهود محمد نجيب للإصلاح الزراعى وإعادة كسب ثقة الشعب المصرى فى الحكومة الجديدة وعدم تأييد كبار الملاك . ولا شك فى نية على ماهر الصادقة فى الإصلاح ، لكن حماس الضباط من أجل اكتساب شعبية قد يدفعهم إلى اتخاذ خطوات غير عملية . مثال ذلك الإعلان عن استصلاح مساحات شاسعة من الصحراء فى حين أن وزير المالية أعلن أن نجيب قد استقطع ٤٠ مليون جنيه من ميزانية العام القادم من أجل أنقاذ مصر من الافلاس . وحزب الوفد يعارض مثل هذا البرنامج ، وبالتالى فإن فرص اعتماد الجيش على جماعات متطرفة مثل الأخوان ستكبر »[١٦] . وفى نفس المذكرة يكتب أحد أعضاء السفارة البريطانية فى مصر قائلا أن السؤال ليس : هل ولكن كيف سيتم توزيع الأرض الزراعية على الفلاحين وإلا سقطت مصر فى أيدى الشيوعيين وأملنا الوحيد فى تلك اللحظة هو على ماهر . فخلاصة القول كانت فى رأى الانجليز هى أنه يجب عليهم تأييد على ماهر ونجيب وخطة الإصلاح ولكن بشكل دستورى ، ولا يجب عليهم أن يظهروا بمظهر الحماة لكبار الملاك ، فسياستهم تقوم منذ أيام كتشنر على مساعدة الفلاحين وأنه يجب أدخال الولايات المتحدة فى خطة انجاح نجيب[١٧] . وبذلك رست السياسة الانجليزية فى مصر فى ذلك الوقت عند تأييد الإصلاح الزراعى ، ولكن فى أطار رسوم ترضى عنه بريطانيا . وفى ٢٦ أغسطس يصف تقرير انجليزى أخر موقف على ماهر بأنه ضعيف وكيف كان يجب عليه أن يكون أقوى من ذلك وأن يظهر بمظهر المدافع عن الإصلاح ، وكيف أن دور انجلترا فى هذه اللحظة هو فى كيفية جعل هذا الإصلاح ناجحا[١٨] . وكان الصراع بين أعضاء مجلس الثورة من جانب ، وعلى ماهر الذى شكل أول وزارة بعد الثورة من جانب أخر قد بدأت أثارة تظهر على السطح . فعلى ماهر كان فى النهاية من ينتمون إلى العهد السابق ، وكانت نظرته للإصلاح الزراعى تختلف تماما عن نظرة الضباط الشبان ، وكان على السفارة البريطانية لما لها من وزن فى مصر ، خاصة وسط السياسيين القدامى ، من أمثال على ماهر ، أن تحدد موقفها .

وكان لقرار الانجليز بتأييد جهود الإصلاح الزراعى واشراك الولايات المتحدة معهم ، انعكاسات ظهرت أثارها بعد ذلك بين انجلترا نفسها والولايات المتحدة . فيأتى السفير البريطانى فى ٢٠ أغسطس أن السفير الأمريكى قد قابل محمد نجيب وأعضاء مجلس قيادة الثورة فى عشاء وحذر من المغالاة فى الإصلاح الزراعى[١٩] . ثم يقابل السفير البريطانى على ماهر بعد ذلك ويحمل نفس رسالة السفير الأمريكى . وكان على ماهر قد اقترح فى ذلك الوقت بتحديد الملكية الزراعية بـ ٥٠٠ فدان وترك الباقى للتخلص منه خلال ٥ سنوات على أن يكون الايجار ٢١ جنيها طالما بقيت الضريبة ٣ جنيهات[٢٠] . ثم يخلص السفير البريطانى بعد ذلك إلى أنه من الأنسب ترك على ماهر يحل مسألة الإصلاح الزراعى بطريقته وأن يقتصر دور الانجليز على تقديم أى مساعدة فنية تطلب منهم .

وقد نشرت جريدة الديلى اكسبرس اللندنية خبر لقاء السفير البريطانى مع على ماهر فى صورة تحذير ضد تسلل الشيوعية تحت دعوى الإصلاح[٢١] . وقد اشتكى على ماهر للسفير البريطانى من تدخل الجيش فى تشكيل وزارته ومن برنامج الإصلاح الزراعى الذى يدعو إلى تحديد الملكية الزراعية بحد أقصى مائتا فدان ، وأن ذلك سيكلف خزانة الدولة سندات بـ ٢٢٠ مليون جنيه وسيربك مالية البلاد ويحبط رأس المال الأجنبى كما اشتكى من أن إتصالات الجيش مع الامريكان قد اعطت الجيش ثقة بانهم مؤيدون تماما من قبل أمريكا التى ستحميهم من أى تدخل انجليزى[٢٢] . وقد بدأت آثار التدخل الأمريكى تظهر وتأتى بمفعولها حين اخبر السفير الأمريكى زميله البريطانى أن مجلس قيادة الثورة بدأ يفقد صبره لتأجيل برنامج الإصلاح الزراعى ، وأن المجلس قد أوضح للسفارة الأمريكية أنه إذا لم يتم تحقيق أى تقدم سريع فى برنامج الإصلاح الزراعى فإن المجلس سيتسغنى عن على ماهر كرئيس للوزراء ويحل محله السنهورى الذى يتمشى مع هواهم تماما . وقد نصح السفير الأمريكى أعضاء المجلس بالاعتدال والصبر ونجح فى الحصول على وعد منهم بانهم لن يتخذوا أى اجراء ضد على ماهر دون أعطاء السفير الأمريكى فكرة قبلها على الأقل بأربع وعشرين ساعة . وبناء على ذلك أرسل السفير الأمريكى رسالة إلى على ماهر يحذر فيها من مخاطر التأخير فى تنفيذ برنامج الإصلاح الزراعى . ويعلق السفير البريطانى فى تقريره أنه طبقا لما جاء بصحف صباح ذلك اليوم (٥ سبتمبر ١٩٥٢) فقد أستقبل على ماهر مندوبين عن ملاك الأراضى الزراعية فى اليوم السابق (٤ سبتمبر ١٩٥٢) الذين وافقوا من حيث المبدأ على تحديد الملكية الزراعية على أن يقدموا اقتراحاتهم حول طرق تنفيذ ذلك فى خلال ٤٨ ساعة . ثم يذكر السفير الانجليزى أنه سيقابل على ماهر فى اليوم التالى ، وسيثير معه نفس الموضوع الذى أثاره من قبل السفير الأمريكى ، وسيعرض مساعدته فى تقديم المشورة والنصح حول توزيع الأراضى الزراعية ذاكرا له خبرة بريطانيا فى هذا المجال من قبل فى كل من ألمانيا الاتحادية وتجربة التعاونيات[٢٣] .

وفى تقرير مطول عن الأوضاع الداخلية فى مصر ، يؤكد السفير البريطانى أن على ماهر قد وافق على إصلاح زراعى جذرى كما يطالب به من أسماهم بالمتطرفين ، ونجح فى تثبيت أعضاء حكومته حين اعيد تشكيلها (المقصود هنا ٦ سبتمبر ١٩٥٢) ولكن إذا قدم على ماهر تنازلا ضد إرادته ، أى فى اتجاه الإصلاح الزراعى ، فمن غير المحتمل فى رأى السفير البريطانى ، أولا ، أن يلتزم به لفترة طويلة ، ثانيا ، لأن الضغوط التى على على ماهر من قبل المتطرفين ستستمر لو سار فى طريق الإصلاح الزراعى ، وأن على على ماهر أن يسير بشكل أسرع لواراد الاحتفاظ بثقة الجيش ، ويكون من صالح بريطانيا أن تحذره من مخاطر التردد . فلو ازيح على ماهر من مكانه كرئيس للوزراء ، فقد يحل محله السنهورى (رئيس مجلس الدولة) أو سليمان حافظ ، الذى يرى الجيش أنهما أكثر التزاما بخطة من على ماهر ، وذلك يعنى أن ميزان القوى قد انقلب أكثر من الحكومة إلى صالح

الجيش ، وأن الحكومة قد أصبحت مجرد واجهة مدنية لتطبيق الإجراءات المتطرفة التى يريدها الجيش ، وكثير من هؤلاء المتطرفين فى الجيش قصيرى النظر وعديمى الخبرة . ولذلك ستشهد الساحة صراعا بين الإصلاحيين الحزبيين من أمثال على ماهر وهؤلاء المسيطرون على مجلس قيادة الثورة الذين يدركون مدى حدود إصلاحاتهم المرتقبة ويشعرون بالمسؤلية تجاه الأمن العام للبلاد والتطور الطبيعى للاقتصاد ، وعلى الجانب الاخر هناك المتطرفون فى الجيش والأخوان المسلمون والوفد الذين يريدون الأسراع فى إصلاحات الجيش دون أدراك المخاطر الاقتصادية والاجتماعية التى قد تنجم عن أنهيار اقتصادى . وهذه المجموعة من المتطرفين تنتشر فى جميع الأوساط والجماعات السياسية ، وأحتمالات توحدها ليست بعيدة ، وتزداد الصورة تعقيدا إذا أخذنا فى الاعتبار المؤامرات والانقلابات والقوى المضادة للإصلاح الزراعى . ويكمل السفير تحليله للموقف بأنه لا يعول كثيرا على مقاومة مسلحة من قبل كبار ملاك الأراضى الزراعية واتباعهم تجاه برنامج الإصلاح الزراعى . فهو لا يعتقد أن كبار ملاك الأراضى الزراعية قد ضيق الخناق عليهم وأنهم سيؤيدون أى معركة مناهضة للجيش تستطيع أخراجهم من مأزقهم هذا . ويكمل السفير قائلا أنه يظهر أنه لو طبقت إجراءات جذرية فإن ذلك يؤدى إلى تداعى الإجراءات الأكثر راديكالية التى ستظل موجوده ويطالب بها المتطرفون . أما عن الفلاحين فإن أمالهم فى الإثراء السريع ستصاب باحباط ، والعمال سينتظرون ثورة اجتماعية بعد الإصلاح الزراعى أسوة بما حدث للفلاحين . فى النهاية ، فإن الضباط المسيطرين على مجلس قيادة الثورة قد اظهروا اعتدالا حتى هذه اللحظة فى المسائل الداخلية ، وأن حركة الجيش قد افرزت نوعية من الرجال لم يتوقعه أحد ، والخطر فى أن هؤلاء المعتدلين داخل مجلس قيادة الثورة والجيش سيفقدون مواقعهم إذا فشل برنامج الإصلاح الزراعى لصالح العناصر المتطرفة الذين سيتحولون إلى الهجوم على بريطانيا لتغطية فشلهم الداخلى . لذلك فالنظام الجديد بحاجة ملحة إلى اثبات نجاحه فى محاولته الإصلاحية الأولى . لذلك يجب نصح رئيس الوزراء بعدم التشدد ويجب على انجلترا أن تدرس أى مساعدات عملية ممكن أن تقدمها للمعتدلين ، كالافراج عن احتياطى الاسترلينى الخاص بمصر فى بنوك لندن حتى تستطيع البلاد أن تستمر لموسم الحصاد مع تقديم الخبراء اللازمين فى مجال الإصلاح الزراعى أو غيره ... الخ وإذا لم يفشل الإصلاح الزراعى بشكل عنيف ، فمن الممكن أن نرى عودة تدريجية للحياة الدستورية ، فقد أعلن مجلس قيادة الثورة عن أنتخابات نيابية خلال أشهر قليلة ، ومع موقف الجيش المدعم للإصلاح الزراعى بدأت تظهر أثار ذلك بصدور قانون معدل للانتخابات ، كل هذه العوامل مجتمعة قد تفرز مجلسا نيابيا مختلفا عن المجالس السابقة التى سبقت حركة الجيش . وهذا بالقطع لا يعنى اعتزال الجيش بالكامل ولكن تأثيره سيكون بشكل غير مباشر من خلال رشاد مهنا مثلا فى مجلس الوصاية . فالأمر الواضح هو أن الجيش قد حل محل الملك فى التدخل فى الحياة السياسية حين يستدعى الأمر ذلك طالما أن المعتدلين والجيش كليهما تحت السيطرة فالأغلب أن ذلك ليس بالشىء السيىء .

هنا ينتهى التقرير البريطانى الذى كتبه السفير ، والملاحظ عليه نقطتان فى غاية الأهمية .

أولا أن الموضوع خرج عن حيز الإصلاح الزراعى هل يطبق أم لا ، إلى كيف يطبق ؟ وأصبح الإصلاح الزراعى هو محور الصراع بين من اسماهم السفير بالمعتدلين والمتطرفين ، وكيف أن نجاح الإصلاح الزراعى سيقوى من شوكة المعتدلين ويضعف من نفوذ المتطرفين . ثانيا أن السفير كان لا يزال يأمل فى الاحتفاظ بالاطار الدستورى للنظام السابق من قيام حكومة مدنية مدعومة من مجلس نيابى منتخب تحت ظل نظام ملكى . وهو فى ذلك لم يتمسك بالنظام القديم كاملا ، فهو يعلم علم اليقين أن النظام القديم بفساده كان السبب أصلا فى قيام الثورة ، وهو أن رأى بعض الإصلاحات مثل تعديل قانون الانتخابات وعدم تأييد الملك السابق ، إلا أنه كان يرى استمرار النظام السابق مع الاعتراف بالدور الجديد للجيش الذى حل محل الملك . فبدلا من أن يحل الملك البرلمان أو يقيل الوزارة كما كان يحدث فى الماضى يلعب مجلس قيادة الثورة نفس الدور . ولا شك أن السفير البريطانى كان مخطئا وواهما فى كلتا الحالتين ، وما زال اسير عصر الأمبراطورية البريطانية التى لا تغيب عنها الشمس ، ولم يدرك المعنى الكامل لحركة الجيش . حيث أن هذه الحركة لم تكن مجرد تحرك وحدات عسكرية تحت قيادة ضباط يطمعون فى الاستيلاء على الحكم فقط أو تحركهم بعض النوازع المثالية المرتبطة بالإطار السياسى القديم ، بل كانوا انعكاسا لتطور وانقلاب اجتماعى فى المجتمع المصرى ظل يتفاعل طيلة أكثر من ربع قرن حين اشترك الافندية ولأول مرة فى تاريخ مصر فى حكومة الشعب تحت قيادة الوفد برئاسة سعد زغلول عام ١٩٢٤ ، إلى السيطرة الكاملة لهؤلاء الافندية على الحكم من خلال أكثر فئات هذه المجموعة تنظيما وقوة ، أى الجيش ، جيش معاهدة ١٩٣٦ الذى توسع فى قبول الافندية به ، فكانت ثورة الأفندية العسكرية عام ١٩٥٢ بما يعنى ذلك من سقوط النظام القديم ليس بشقه السياسى والدستورى فقط ، بل أيضا بشقه الاجتماعى والاقتصادى .

بعد يوم واحد من كتابة التقرير السابق ، عزل على ماهر وشكل محمد نجيب ممثلا عن مجلس قيادة الثورة الوزارة بنفسة فى ٧ سبتمبر وفى ٩ سبتمبر أعلن عن قانون الإصلاح الزراعى وتنظيم الأحزاب فى نفس الوقت .

الثورة والوفد

بعد أن تم القضاء على الملك ، ثم كبار ملاك الأراضى الزراعية من خلال قانون الإصلاح الزراعى بدأ النظام القديم يتهاوى تحت ضربات القوى الجديدة ممثلة فى حركة الجيش . وإذا كان النظام الملكى والدستورى قد استمر من خلال مجلس الوصاية ، إلا أن أسس ذلك النظام كان يتم القضاء عليها الواحد بعد الآخر ، وكان الدور الآن على القوى السياسية التقليدية ممثلة فى الأحزاب القديمة بصفة عامة وحزب الوفد بصفة خاصة . فليلة قيام الثورة كان مصطفى النحاس زعيم حزب الوفد

ونائبه فؤاد سراج الدين يصطافان فى أوروبا ، لذا فإنه كان على زكى العرابى ، رئيس مجلس الشيوخ حينئذ ، أن يقابل رجال الثورة إلى حين وصول زعيم الوفد من رحلته الأوروبية . ويبدو أن د . محمد صلاح الدين قد تحمس للثورة فطالب بالتطهير ليس فقط داخل القصر الملكى إنما أيضا داخل الأحزاب السياسية . وقد عاد النحاس وسراج الدين ليلة ٢٧ يوليو ، أى بعد عزل الملك ، ليجدا نفسيهما فى وضع سياسى مختلف تماما عما ألفاه من قبل .

وقد بدأت الثورة أول أعمالها باحياء قانون من أين لك هذا ؟ وشكلت لجان التطهير ، ولا شك أن خبرة الوفد . مع مثل هذه اللجان ما كانت تدعوهم إلى استقبالها بالطمأنينة والترحاب . خاصة وأن رئيس الوزراء الجديد الذى اختارته الثورة لم يكن سوى على ماهر ، عدو الوفد اللدود . وكان الوفد بطبيعة الحال متشككا فى شخصة وبالتالى وزارة على ماهر ، ونفوذ الأخوان المسلمين وسط ضباط الجيش . وعندما ظهر بكل وضوح عدم رغبة كل من الأنجليز والأمريكان فى التدخل ضد الوضع الجديد ، أنهارت تدريجيا أى آمال كانت تراودهم فى ضغوط انجليزية أو أمريكية على قيادة الجيش الجديدة من أجل عودة الوفد إلى الحكم مرة ثانية . ووسط تلك الأحداث المتلاحقة ، والكلام عن التطهير وبداية عهد جديد ، بدأت أسهم صلاح الدين ترتفع كخير مرشح يحل محل مصطفى النحاس الذى كان يبلغ من العمر ٧٣ عاما وقتئذ ، حيث كان المرشحان الآخران ، زكى العرابى أو عبد السلام فهمى جمعة رئيسا مجلس النواب السابقان يبلغان من العمر ٧١ و٦٧ عاما بالتوالى . لذا كان د . صلاح الدين يحبذ تطهير الوفد على أن يشمل ذلك فؤاد سراج الدين وعثمان محرم ، إلا أن سراج الدين عارض ذلك تحت دعوى الحفاظ على وحدة الوفد ، وكان الجيش يؤيد صلاح الدين فى ذلك ويود أن يحل عبد السلام فهمى جمعة محل النحاس . ورغم ذلك فإن الوفد كان أول من استجاب لنداء محمد نجيب بأن تنشر الأحزاب برامجها فنشر برنامجا فى اغسطس وقام بحملة تطهير صغيرة داخله اسفرت عن طرد حامد زكى وزير الاقتصاد السابق لخلاف بينه وبين سراج الدين و١١ آخرين أقل اهمية . وكانت لجنة التطهير داخل الوفد مكونة من د . صلاح الدين ومحمود سليمان غنام وعبد الفتاح حسن وعبد المجيد الرميلى تحت رئاسة زكى العرابى ، الذى كان يلح على تعيين نفسه نائبا للنحاس ود . صلاح الدين محل فؤاد سراج الدين . وفى ١١ أغسطس قابل كل من زكى العرابى وصلاح الدين اللواء محمد نجيب وكانا يتصوران أن نجيب كان لا يعارض فى بقاء النحاس مما دفع النحاس إلى عدم إجراء أى إصلاحات داخل الوفد مما أدى بالتالى إلى تقوية مركز فؤاد سراج الدين . وتمشيا مع ذلك قام النحاس وسراج الدين بشن حملة هجوم ضد النظام السابق ، وقامت جريدة المصرى بايحاء من سراج الدين على حسب اعتقاد الجيش بنشر وثائق مزورة بهدف احراج النظام ، فقام الجيش باحتلال الجريدة لفترة قصيرة وغادر بعدها محمود أبو الفتح مصر إلى أوروبا . ومما زاد من شقة الخلاف بين الجيش والوفد اعتقاد الجيش أن الوفد كان ضالعا فى أحداث كفر الدوار الشهيرة ١٢ و١٣ أغسطس ١٩٥٢ .

أما داخل قيادة الوفد ، فكانت الأغلبية تنادى بالإصلاح وانتشرت فكرة اختيار النحاس رئيسا شرفيا وزكى العرابى رئيسا فعليا ، ولكن الأخير رفض لأيمانه بالنحاس زعيما فعليا . وقد قام عدد من شباب الوفد بتقديم مذكرة إلى محمد نجيب بعدم صلاحية النحاس والقيادة القديمة لقيادة الحزب ، ووافق صلاح الدين على أن يكون المتحدث باسمهم وقابل محمد نجيب ورشح عبد السلام فهمى جمعة لرئاسة الحزب ، الذى قام بدوره بمقابلة محمد نجيب فى ٢٠ أغسطس واتفقا على عزل النحاس وفؤاد سراج الدين . ولكن النحاس رفض التحرك من مكانه ورفض تقرير لجنة التطهير الحكومية التى أدانت عثمان محرم ، وفى آخر شهر أغسطس أعلن حزب الوفد أن سيكون من حق الأعضاء فى المستقبل ابداء الرأى فى اختيار القيادة وأن ميزانية الحزب ستوضع فى حساب بأحد البنوك وفى ٥ سبتمبر أعلن سراج الدين أن التطهير وظيفة القضاء وليس لجان الحكومة وأن الوفد له أفكاره الخاصة عن الإصلاح الزراعى . وفي اليوم التالى أعلن على ماهر رئيس الوزراء أنه سيتخذ إجراءات ضد النحاس لأنه لم يعلن عن أصل ثروته وفى ٧ سبتمبر تم اعتقال فؤاد سراج الدين ضمن آخرين .

عندما حل محمد نجيب محل على ماهر كرئيس للوزراء ودخل أعضاء من الحزب الوطني الجديد المعروف عنهم العداء الشديد للوفد فى الحكومة ، أصبح الإعلان عن حل الأحزاب مسألة وقت ، ففى ٩ سبتمبر ثم الإعلان عن حل الأحزاب لإنشاء أحزاب جديدة تتقدم إلى وزارة الداخلية موضحة تنظيمها ومصادرها المالية وأسماء المؤسسين وبعد موافقة وزارة الداخلية عليها يعقد الحزب اجتماعاً وينتخب رئيسه وتوضع حسابات الحزب فى البنك التى يجب أن تقدم للجمعية العمومية . وأى شخص سبق اتهامه بالفساد يحرم من عضوية الحزب وتبعا لذلك فقد أعلن فؤاد سراج الدين استقالته من الحزب وظل رهن الاعتقال حتى بداية ديسمبر . وفى ١٦ سبتمبر أعلن عن حل الحزب وتكوين لجنة طبقا لقانون الأحزاب الجديد من أجل إنشاء حزب وفدى جديد ، وتم استبعاد هؤلاء الذين كانوا رهن الاعتقال حتى تثبت براءتهم ، ولكن الوفد ما كان يتخلى عن زعيمه مصطفى النحاس باشا ، وبسبب هجوم سليمان حافظ وفتحى رضوان عليه فقد عقدت اللجنة العليا لحزب الوفد اجتماعا يوم ٢٧ سبتمبر وقررت فيه عدم تقديم أى أخطار لوزارة الداخلية لتكوين حزب جديد . وقرر مصطفى النحاس تهدئة للأمور أن يتقدم بمرشحين مستقلين فى حالة أجراء انتخابات عامة والعمل على احراج النظام من خلال القضية الوطنية . لذلك قرر النظام نقل أرض المعركة إلى داخل الوفد فقام محمد نجيب بجولة فى البلاد ومن بينها بلدة النحاس . فى نفس الوقت الذى نشط فيه الوسطاء مثل بهى الدين بركات ورشاد مهنا ونجحا فى الحصول على موافقة محمد نجيب وسليمان حافظ على تكوين حزب الوفد الجديد تحت الرئاسة الشرفية للنحاس وأن لا يدخل اسم النحاس وبعض الوفديين الآخرين فى قائمة المؤسسين وكان ذلك العرض لمدة أربع وعشرين ساعة فقط وكان د . طه حسين من المحبذين لقبول ذلك العرض حتى لانقاذ الأموال على أضعف الايمان ،

وقد فشلت محاولة سابقة لسحب هذه الأموال حيث ظلت مجمدة تحت حجة أن الأحزاب لم تعلن بعد .

وفى ٥ أكتوبر من عام ١٩٥٢ نجح محمد الوكيل وزكى العرابى واحمد حمزة فى اقناع النحاس بقبول عرض الحكومة وفى ٧ أكتوبر أعلنوا فى الصحف عن نيتهم على تقديم مذكرة إلى وزارة الداخلية ، وكان عبد السلام فهمى جمعة وزكى العرابى وعبد الفتاح الطويل ومحمد الوكيل من ضمن اسماء المؤسسين ، أما النحاس فقد احتفظ بلقب الرئيس الشرفى للحزب مدى الحياة ، هنا اعترض وزير الداخلية على أسم النحاس كرئيس شرفى وعلى عبد الفتاح الطويل كأحد المؤسسين ، فقدم حزب الوفد اعتراضا فى مجلس الدولة وعقدت جلسة فى يوم ٢٠ نوفمبر .

وحتى ذلك الوقت كان لا يزال شباب وقادة الحزب على إيمانهم بأنه من الممكن التوصل إلى صيغة تفاهم مع حركة الجيش . وبسبب المفاوضات التى كانت تجرى مع الانجليز والوضع الاقتصادى الحرج الذى كانت البلاد تمر به فى ذلك الوقت ، بدأ النظام الجديد يمد أغصان الزيتون من جديد إلى حزب الوفد على حسب تعبير التقرير البريطانى . فتم الافراج عن المعتقلين فى الفترة من ٢٣ نوفمبر إلى ٥ ديسمبر وحاول النظام استمالة احمد ابو الفتح فى غياب شقيقه . وفى ٦ ديسمبر قام محمد نجيب بزيارة النحاس فقام الأخير برد الزيارة .

وبسبب تفسير النحاس الخاطىء لموقف الجيش الذى فسره على أنه ينم عن ضعف ، فقد رفض النحاس التعاون فى مسألة الدستور وانتقد سياسة مجلس الثورة من السودان . لذلك فإنه عندما أعلن عن تغيير وزارى فى ٧ ديسمبر وظل محمد نجيب رئيسا للوزارة وسليمان حافظ نائبا للرئيس ووزيرا للداخلية ، كان فؤاد سراج الدين هو الوحيد الذى فهم أن الجيش كان يلعب من أجل كسب مزيد من الوقت . ففى ١٤ ديسمبر تم الإعلان عن « هيئة التحرير » وفى ٢١ من نفس الشهر تم إصدار قانون جديد ضدَ الفساد قدم على أثره جميع الوزراء حتى عام ١٩٣٩ لمحكمة خاصة لا تستأنف احكامها وغالبية أعضائها من الضباط تلك المحكمة كانت بمثابة الإعلان عن أنهاء أى علاقة بين الحكومة والوفد والتى واكبت بداية ظهور أعمال لجان التطهير . وقد حاول الوفد ترشيح عبد الفتاح الطويل نقيبا للمحامين ولكنهم فشلوا أما على ساحة الجامعات فقد نشب صراع بين تحالف وفدى يسارى من جهة ضد الأخوان المسلمين ومؤيدى الثورة من جهة أخرى . وحين تقرر عمل احتفال لتسليم سلاح كتائب التحرير لعبد الناصر فى الجامعة يوم ١٢ يناير عمل الوفد على افشال ذلك الحفل . إلا أن ذلك لم يمنع النظام من أن يضم بعض العناصر الوفدية مثل د. صلاح الدين وعبد السلام فهمى جمعه وطه حسين وزكى العرابى فى لجنة الدستور .

فى ذلك الوقت حاول الوفد إقامة صلة من جديد مع السفير البريطانى اعتقادا منه أن النظام أصبح ضعيفا إلا أنه فى ١٥ يناير عام ١٩٥٣ تم اعقال فؤاد سراج الدين مرة أخرى وخمسة وعشرين ضابطا وثمانين شيوعيا فى نفس الوقت ، وفى

اليوم التالى تم الإعلان عن حل الأحزاب وفترة انتقالية ٣ سنوات . وقد نجحت هذه الإجراءات فى تحطيم معنويات حزب الوفد وأحداث انقسام بين صفوفه ، فصلاح الدين وطه حسين وعبد السلام فهمى جمعه وأحمد ابو الفتح اعربوا عن تأييدهم للنظام ولهيئة التحرير بشكل أقل . هنا ينتهى عرض تقرير بريطانى كتبه السفير عن تطور الأحداث بين الثورة والوفد ، والملاحظ طبعا أن السفير يرجع محاولة الوفد إقامة علاقة معه إلى اعتقاد الوفد أن النظام الجديد أصبح ضعيفا مما يحتم على الوفد العودة مرة ثانية إلى القوة التى ظلت مهيمنة على البلاد من قبل ، أى بريطانيا العظمى . ولكن من الواضح تماما من سياق عرض الأحداث من خلال رؤية الجانب البريطانى ، أن السفارة كانت تدرك تماما أن أيام الوفد قد ولت وأن النظام الجديد وأن كان يبدوا ضعيفا أحيانا ، إلا أنه من الذكاء بحيث يلعب من أجل كسب الوقت ولو إلى حين حتى يستطيع أن يكشف عن قوته مرة أخرى تماما كما فعل حين اعتقل قادة الوفد وأعلن حل الأحزاب . وفى تقرير السفير إلى رئيس الوزراء البريطانى ونستون تشرشل أنه من الصعب تصور أن الوفد قادر على تحطيم الجيش أو العكس ، ولكن الجيش سيحتاج إلى الوفد فى المستقبل فى حالة افتقاده إلى الشعبية ، إذا حدث شقاق فى التحالف بين الجيش والأخوان المسلمين ، وأن ذلك سيكون فى مصلحة نجيب أولا أو قد يكون من الأفضل له أن يتحالف مع الأخوان . أما أذا حدث انشقاق داخل الجيش ، فهل يؤيد الوفد نجيب أم يشجع الشقاق بهدف القضاء على الجيش بأكمله . أيضا إذا تجددت أعمال العنف فى القناة ضد القوات البريطانية ، فمن الصعب على الوفد ألا يلبى نداء الوطنية ، لكن فى حالة الفشل ، فسيكون أول من يطعن النظام من الخلف وينهار الجيش حينئذ ، عندئذ يكون المؤنس الوحيد للوفد هم الأخوان المسلمين بعد أن ذهب نفوذ القصر . ويؤكد السفير أن **ما هو أكيد هو أن الوفد لم ينته بعد** وأنه له نفوذه الذى يمكن احياؤه وسط رجال الإدارة والعمد ، وأنه مما لا شك فيه أن قانون الإصلاح الزراعى قد أثر على كبار الملاك الزراعيين الذين يعتمد عليهم الحزب ، إلا أن ذلك قد يؤدى إلى أن يكون ما يسمى بالجناح اليسارى فى الحزب له اليد الطولى داخل الحزب[٢٥] .

بريطانيا والنظام الجديد :

تتابعت الأحداث بعد ذلك بسرعة فبعد الإعلان عن الإصلاح الزراعى والغاء الأحزاب ، أصبح وجود النظام الملكى نفسة أمرا لا معنى له ، وأصبح الحديث عن الجمهورية وقرب الإعلان عنها مسألة وقت أن لم تكن أمرا محتوما . ومن الجدير بالذكر هنا أن على ماهر قد عارض فى البداية إلغاء الملكية ، وأعرب لرجال الثورة عن رفضه فى ان يستمر كرئيس للوزراء فى ظل نظام جمهورى ، إلا أنه فى نفس الوقت أعلن عن استعداده لقبول رئاسة الجمهورية إذا عرضت عليه !! وكان الكلام يدور حول الإعلان عن الجمهورية منذ شهر سبتمبر عام ١٩٥٢ ، وقد كتب السفير البريطانى معربا عن رأيه فى ذلك الوقت بأنه من غير الحكمة أن تعرض البلاد إلى

مريد من الاثارة مرة أخرى فى ذلك الوقت ، وأنه ينوى أن يتحدث مع زميله الأمريكى حول هذا الموضوع من أجل دراسة إمكان معالجة ذلك الموضوع بأكبر قدر ممكن من الكياسة(٢٦) . وبعد ذلك بفترة قصيرة يكتب السفير مرة أخرى أن الشائعات تتحدث عن بيان يلقيه اللواء محمد نجيب يوم ٢٣ أكتوبر سيتم الإعلان فية عن عزل الملك أحمد فؤاد ومنع احفاد فاروق من عرش مصر وأن ذلك سيتبعة أما الإعلان عن الجمهورية أو تعيين الأمير عبد المنعم ملكا على عرش مصر . ويعقب السفير أنه يميل إلى الاشاعة الثانية وأن كان ليس الآن(٢٧) . وهنا نرى أن السفير البريطانى كان لايزال متمسكا بالنظام الملكى حتى أخر لحظة رغم أن الإعلان عن الجمهورية لم يحدث إلا بعد ذلك بعدة اشهر فى ١٨ يونية عام ١٩٥٣ ، وليس أدل من تعلق السفير بالنظام الملكى السائد من تفسيرة لعزل رشاد مهنا من مجلس الوصاية . فاولا كان عزله بمثابة المفاجأة الكاملة له بأعترافه هو شخصيا بذلك قد أرجع ذلك إلى وجود خلاف بين رشاد مهنا ومحمد نجيب ، حيث كان رشاد مهنا يؤيد الإعلان عن جمهورية أو الخلافة وكان محمد نجيب يعارض ذلك . ويذكر السفير بيان مجلس الثورة حول عزل رشاد مهنا الذى اتهمه بمعارضة الإصلاح الزراعى والتدخل فى شئون الحكومة وأنه على إتصال بالصحافة الأجنبية . ففى حديث مع مراسل الأذاعة البريطانية تحدث رشاد مهنا عن السودان والجلاء عن مصر وأيد الوحدة بين مصر والسودان . ثم أرسل نص الحديث إلى محمد نجيب على أن يذاع كبيان صادر عنه ، وكانت تلك الحادثة هى الفيصل فى العلاقة بين مجلس الثورة ورشاد مهنا . فهو لم يكن من مجلس قيادة الثورة ويشك اصلا فى انتمائه إلى الضباط الأحرار . وعلى الرغم من عدم كونه من الأخوان المسلمين ، إلا أنه قد أظهر تعاطفا معهم وكان يعمل على تحويل الأخوان المسلمين إلى حزب سياسى ليحظى بتأييدهم له . ويخلص السفير إلى نتيجة مؤداها أن عزل مهنا سيضعف من الاتجاه نحو الجمهورية(٢٨) .

وبعد عدة أشهر من قيام الثورة بدأت الخارجية البريطانية فى تكوين تصور عام عن النظام الجديد ، بعد أن كانت تتحسس طريقها فى البداية وتتساءل عن الأسلوب الأمثل فى التعامل مع هذا النظام فانتهت إلى أن الثورة قد قام بها عدد من الضباط الصغار ، وعلى الرغم من توافر المعلومات عن وجود حالة سخط داخل الجيش ، إلا أن هذه المجموعة من الضباط قد نجحت فى اخفاء نشاطها عن السفارة الانجليزية ومعظم المصريين وكان نجاحهم السريع يعود إلى حسن التخطيط من جانبهم وأفتقاد النظام السابق إلى أى تعاطف شعبى ، وقد تعاملت بريطانيا مع النظام الجديد فى البداية بحرص وحيطة كاملة ، خاصة وأن بعض أعضاء الثورة كان لهم علاقات مع الجماعات المتطرفة وخاصة الأخوان المسلمين على الأقل فى الماضى / كان رأى بريطانيا أنه حفاظا على الصالح العام والاستقرار الداخلى ، فإن كان من الأفضل أن تستمر حكومة مدنية على أسس دستورية وعلى الأساس أيدت بريطانيا وزارة على ماهر ، فى نفس الوقت كان للاحتياطات والإجراءات العسكرية التى اتخذتها بريطانيا وسط قواتها فى قاعدة القناة أثرها فى الحد من اندفاع مجلس الثورة نحو اتخاذ إجراءات عنيفة أو متطرفة وبحلول شهر سبتمبر ظهرت على السطح مجموعة من

الأحداث ، كان ابرزها الإعلان عن كشف مؤامرة داخل الجيش ، اضطرابات فلاحية وعمالية ، ظهور الوفد كقوة سياسية من جديد ، اعتقال أربعين من قيادات الأحزاب والنظام السابق مما دفع محمد نجيب إلى تشكيل الوزارة بنفسه فى ٧ سبتمبر عام ١٩٥٢ . قد رأت بريطانيا فى الوزارة الجديدة دخول ثلاثة من العناصر المتطرفة مثل فتحى رضوان والشيخ حسن الباقورى . فى نفس الوقت الذى أصدرت فيه الولايات المتحدة قبل ذلك بعدة أيام بيانا تؤيد فيه برنامج الإصلاح الزراعى المرتقب وتشيد به .

وطبقا لمصادر المعلومات البريطانية السرية منها والعلنية ، فإن الاعتقاد الذى تولد لديهم هو أنه رغم أن سياسة النظام الجديد فى حقيقتها سياسة إصلاحية ، إلا أن هدفها النهائى فى الأغلب كان بناء القوة الذاتية المصرية حتى تستطيع استئناف المعركة الوطنية ضد بريطانيا فى نفس الوقت الذى تستطيع فيه مصر أن تحقق هدفها القومى هذا عن طريق استخدام أمريكا كأداة ضغط ضد بريطانيا لقبول المطالب المصرية .

ولكن بعد ثلاثة أسابيع من تشكيل محمد نجيب للوزارة تشير الدلائل إلى عكس ذلك ، فمحمد نجيب الذى كان يبدو صنيعة الضباط الصغار أصبح أكثر ثقة بنفسه مسيطرا على الأمور . وان كانت تقارير السفارة البريطانية والأمريكية فى القاهرة تقول أن العناصر المعتدلة هى التى تسيطر على مجلس قيادة الثورة ، إلا أن ذلك لم يمنع من وجود خطرين قائمين : أولا أن هذه المجموعة ممكن أن تخضع لعناصر أو أفكار متطرفة ، فذلك ممكن أن يحدث عندما تشعر العناصر المتطرفة بالثقة بنفسها فتبدأ فى الظهور على السطح . ثانيا فى حالة الفشل الداخلى فستلجأ نفس المجموعة إلى التطرف والشيوعية والعداء للغرب هذا على افتراض استمرار النظام الحالى . ولكن أيضا من الممكن أن يحدث انقسام فى القيادة الحاكمة أو انقلاب جديد من قبل الوفد أو الأخوان المسلمين أو أى عناصر أخرى معادية للنظام . ويخلص تقرير الخارجية البريطانية إلى الاتفاق مع السفارة الأمريكية فى القاهرة على تأييد نظام محمد نجيب ، حيث أنه من الواضح أنه لا توجد أى حكومة بديلة تحول دون انتشار الفوضى . وأن سياسة بريطانيا ممكن أن تعمل على الحفاظ على الاستقرار وتنمية الاتجاه نحو الاعتدال خاصة فى السياسة الخارجية ، لذا تطلب وزارة الخارجية أمداد مصر بمساعدات مالية واقتصادية ومساعدة عسكرية فى شكل عتاد أو تدريب أو خبراء على أن ترتبط هذه المساعدات بأسلوب أداء الحكومة المصرية .

ونقطة الضعف الأساسية فى هذه السياسة القائمة على تأييد الاتجاه المعتدل هو أنها من الممكن أن تتحول إلى أداة ابتزاز فى يد بعض العناصر من وجهة نظر الخارجية البريطانية حيث أنه من الممكن أن تكثر المطالب المصرية تحت حجة الحفاظ على الاتجاه المعتدل . ويبدو أن الولايات المتحدة كانت موافقة تماما على هذه السياسة فى محمد نجيب التى نتج عنها خلاف دائم مع السفارة الأمريكية فى كل خطوة تؤخذ لأن المصريين أدركوا ذلك تماما بالنسبة إلى الولايات المتحدة كانوا على

استعداد تام لاستغلال ذلك لمصلحتهم وبالتالى فعلى الحكومة البريطانية أن تصر على أن يكون هناك مقابل لكل خطوة تخطوها بريطانيا(٢٩) . ويبدو من التقرير أن بريطانيا ما كانت تأمل فى استقطاب النظام الجديد عن طريق اغراقه بالامتيازات كما كانت تفعل الولايات المتحدة ، بل كانت تفضل الأسلوب القديم فى تقديم سياسة العصا قبل سياسة الجزرة بدافع عدم الثقة فى النظام الجديد من ناحية خاصة وأنها بدأت تدرك أنه حتى ولو أن النظام الجديد ليس شيوعيا كما كانت تخشى ، فإن أى نظام مهما كان معتدلا معاديا للشيوعية ، فهو فى نهاية المطاف يجب عليه أن يكون معاديا لبريطانيا بحكم احتلال الأخيرة لبلاده . وأنه من الاستحالة على أى نظام ليس فاسدا أو عميلا مثل النظام السابق أن يقبل بالوجود البريطانى . وهنا كان تناقض موقف بريطانيا التى ما كانت ترضى بالنظام القديم لعلمها بأنه فاسد وسيؤدى إلى الشيوعية ، وما كانت ترضى بنظام آخر لأنه فى النهاية سيكون وطنيا يطالبها بالجلاء ، فمن ترضى به بريطانيا لن يرضى بها ، ومن يرضى بحماية بريطانيا لن ترضى هى به ، ومن هنا كان الدور الأمريكى المتزايد الذى عملت بريطانيا فى البداية على تشجيعه ثم بدأت تشكو منه .

مصر بين بريطانيا وأمريكا :

بدأ السفير البريطانى فى مصر يشكو أن السفير الأمريكى يسرق منه الضباط أو رجال الثورة ، فالخلاف الحقيقى فى رأى السفير البريطانى ، يرجع إلى أن السفارة الأمريكية كانت تظن أن بإمكانهم أن يستخدموا نفوذهم الذى يحاولون أن يبدوه فى صفوف الجيش فى اتجاه الاعتدال . وكان من الصعب التنبؤ بالمستقبل فى ذلك الوقت لأن الخلافات بين الضباط بدأت فى الظهور فقد كان المشكوك فيه القول أن البلاد بأكملها تقف موقفا صلبا وراء حركة الجيش ، فى ذلك الوقت فالإصلاح الزراعى أفقد النظام تأييد كثير من الملاك الزراعيين ، والمشاكل بدأت تظهر فى الجيش مثل المؤامرة التى كشف عنها أخيرا وكانت لا شك ليست الوحيدة ، والضباط المتطرفون الذين يطالبون بنصيبهم فى الثورة ، ثم أخيرا الاتجاه الواضح لمجلس قيادة الثورة فى لعب دور اكبر فى المسائل السياسية وأخذ الأمور بين ايديهم ، وليس أدل على ذلك من عدد الضباط الذين تركوا الجيش من أجل تولى مناصب إدارية فى الحكومة ، مما سيؤثر دون شك فى درجة كفاءة الجيش القتالية ، خاصة مع إعادة تنظيم الشرطة وعدائهم ضد الجيش مما سيؤثر على حفظ الأمن والنظام ... ويقول التقرير أن الجيش إذا أحس بضعفه فسيشعر بالحاجة إلى عمل شىء ما يجذب الانظار لاقناع الرأى العام الداخلى فى مصر أن حركة الجيش لم تفقد قوة دفعها . وأنه إذا كان ذلك حتما فإن الأغلب أن ذلك سيدفع مجلس قيادة الثورة إلى مواقف أكثر تشددا . وأن القيد الوحيد على المجلس هو خوفهم من أحتمال تدخل بريطانيا بشكل سافر ، إلا أنه يبدو أن الولايات المتحدة فعلت ما بوسعها لإزالة مثل هذا الخوف لدى مجلس قيادة الثورة . فالبيان الذى أصدرته أمريكا فى ٣ سبتمبر ١٩٥٢ ثم البيان الأخر وصفه التقرير البريطانى أنه محاولة من كافرى (السفير الأمريكى فى القاهرة)

لنهاية محمد نجيب وزمرته العسكرية على حسب وصف التقرير الانجليزى ، وخلق انطباعا أن الولايات المتحدة ستساند النظام فى مصر مهما فعل ، طالما أنهم لن يدخلوا عناصر شيوعية فى الحكم ، وأنه النظام فى مصر ممكن أن يعتمد على الولايات المتحدة فى منع أى تدخل بريطانى . ورغم تفهم بريطانيا لدوافع أخرى لزيادة نفوذه عند الجيش ، إلا أن ذلك لا يجب أن يكون على حساب زيادة نفوذ المتطرفين فى مصر الذين يعتقدون أنهم من الممكن أن يلعبوا بورقة أمريكا ضد بريطانيا . ومن المفهوم أن الولايات المتحدة لا تملك وسائل التهديد بالعنف فى الخلف مثل بريطانيا ، ولكن ذلك لا يعنى أن يستخدما العسل (حسب تعبير التقرير) مع المصريين دون أن يدركوا أن ذلك لا ينفع ، وأن بريطانيا لا تهتم بذلك ما دام لا يؤثر ذلك على مركزها ونفوذها فى مصر(٣٠) !!! وهو ما حدث فعلا بدفعنا إلى التساؤل عن دور أمريكا فى ذلك الوقت ؟ فالواضح من كلام السفير الانجليزى أن أمريكا كانت على استعداد تام لتأييد النظام الجديد طالما لا يضم أى عناصر شيوعية ، فهل انتهز عبد الناصر فرصة أزمة مارس بعد ذلك ليتخلص من الضباط الشيوعيين فى مجلس الثورة من أمثال خالد محيى الدين ، وقبل ذلك يوسف صديق ، وبذلك يطمئن الأمريكان حتى ينجح فى استخدامهم ضد بريطانيا ؟ على نحو ما حدث بالفعل .

بريطانيا وعبد الناصر ومحمد نجيب :

ومع بداية العام الجديد ، عام ١٩٥٣ ، كتبت السفارة تقريرا حول الخلافات التى بدأت تظهر داخل مجلس قيادة الثورة نورده كما يلى :

١ - **النظام لا يخضع لمحمد نجيب ، لكن لمجلس قيادة الثورة** ، ولكن محمد نجيب بمثابة أب روحى أو رئيس مجلس إدارة . وهو ليس مثل أديب الشيشكلى فى سورية ، ولكن إزديان شعبيته قد تدفع عددا من أعضاء المجلس إلى الغيرة منه .

٢ - المجلس (أى مجلس قيادة الثورة) ككل على اتفاق تام حول الاهداف فى الاستقلال التام والإصلاح الاجتماعى والاقتصادى والسياسى .

٣ - الخلافات قد تكون حول الأساليب وقد تكون عميقة ، مثل جمهورية أم ملكية أفضل للإصلاح المنشود (لم تكن الجمهورية قد أعلنت بعد) .

٤ - **محمد نجيب بحكم سنه وطباعه ونضجه يقف وحيدا عن بقية أعضاء المجلس .**

٥ - رغم تقارب السن والأحوال الاجتماعية ، إلا أن اختلاف الطبائع والانتماءات السياسية خاصة مع دعوة الأحزاب (لم تكن الأحزاب توصلت بعد) دفع الانتماءات السابقة إلى الظهور . لكن بعد ١٥ يناير وقرار المجلس بالدكتاتورية العسكرية المفترض أن يتوحد الجميع .

٦ - **عبد الناصر** شخصية مسيطرة يستطيع أن يحمل معه الأقل حركة ونشاطا .

وتأثير **السادات** يأتي بعد عبد الناصر ، ولا يوجد معتدل ومتطرف بصفة عامة ، وكل موضوع يبحث على حدة . مثلا موقف جمال سالم من الإصلاح الزراعى كان عنيفا لكن فى باقى المسائل نجده فى غاية الاعتدال عبد الناصر رغم أنه كان من الأخوان المسلمين إلا أنه أكثر اعتدالا من السادات .

٧ ـ بجانب محمد نجيب ، فإن حسن ابراهيم وغالبا حسين الشافعى هما الأكثر اعتدالا فى مسألة المفاوضات معنا .

٨ ـ المشكلة ليست فى مجلس قيادة الثورة ، ولكن فى الجيش بصفة عامة والشعب ومدى قدرة المجلس على الاحتفاظ بتأييدهم والسيطرة عليه ، فحتى الآن فإن الأخوان يؤيدونهم ولا خوف من تحالف الوفد مع الجيش[٣١] .

ونلاحظ هنا أن هذه أول مرة يذكر فيها أسم جمال عبد الناصر ، وأنه الشخصية القوية فى المجلس ، وأن محمد نجيب معزول داخل المجلس بحكم السن على الأقل . ويبدو من هذا التقرير وفى التقرير الآخر الذى سنعرض له أن اهتمام الانجليز الأول كان فى مدى تأثير استقرار النظام وتماسكه على موقف النظام الجديد مع بريطانيا ، لأن ما كان يهم بريطانيا فى الدرجة الأولى هو استمرار قاعدتها فى قناة السويس . وهى إذ أيدت نجيب أو غيره ، فبدافع أن ذلك فى مصلحة بقاء بريطانيا فى مصر ، لذلك فإن حل مشاكل النظام الداخلية كان فى رأى بريطانيا هو خير ضمان لاعتدال سياسة النظام الجديد الخارجية ، اما إذا فشل النظام داخليا ، فإن ذلك كان سينعكس على المفاوضات المصرية البريطانية المقبلة بما يعنى ذلك من مزيد من التشدد من جانب المصريين فى المفاوضات المقبلة . وتلخص الخارجية البريطانية الموقف حتى ١٥ يناير ١٩٥٣ بالآتى :

١ ـ عدم توصل النظام الجديد إلى حل للمشكلة الاقتصادية وحل سريع لمشكلة السودان وقاعدة قناة السويس .

٢ ـ حاول النظام الجديد التلويح بأغصان السلام للمعارضة عن طريق الافراج عن المعتقلين وإعادة تشكيل الحكومة ودعوة الأحزاب (قبل حلها) للمشاركة فى لجنة الدستور . ولكن الهدف كان فقط كسب الوقت وهو ما ادركته الأحزاب فسحبت تأييدها مما دفع الجيش إلى تكوين هيئة التحرير الذى يعده الوفد موجها إليه فى الأساس .

٣ ـ أن فشل الجيش فى الجبهة الداخلية دفعها إلى البحث عن نصر خارجى وكان الأمل معقودا على التوصل إلى حل سريع للمسألة السودانية ، ولكن المفا وضات لم تؤد إلى النتيجة المرجوة وحدثت أزمة ثقة فى القيادة أخذت شكلا حادا .

٤ ـ زاد النقد الموجه إلى محمد نجيب لافتقاره إلى الحزم والقوة المطلوبين ، ولكن تعديل مجلس الوزراء اعاد الأمور إلى نصابها غير أن الأزمة عادت مع تعثر حل مسألة السودان مما دفع عبد الناصر إلى التقارب معا منها .

٥ ـ لا شك أن الخوف من المماطلة البريطانية وعدم القدرة على حل المشاكل الداخلية دفع النظامْ الجديد إلى زيادة حدة الهجوم على بريطانيا .

٦ ـ **الكلام حول خلاف بين ناصر ونجيب** مبالغ فيه ، فالخلاف ليس على الأهداف ، ولكن على الوسيلة واستخدام القوة ، فالجيش يدرب بعض الرجال على حرب العصابات ولكن منذ مقابلة السفير البريطانى مع عبد الناصر ازداد الأخير اقتناعا بإمكانية الوصول إلى حل سياسى .

٧ ـ الخلافات داخل المجلس عكست نفسها فى الوزارة ، فمحمد فوزى وسليمان حافظ مع نجيب فى حين أن فتحى رضوان مع ناصر ويوجه بعض النقد داخل المجلس ضد سليمان حافظ بسبب عدائه الشديد للوفد مما يجعل مهمة كسب بعض العناصر الوفدية أمرا صعبا .

٨ ـ أن أزمة النظام دفعت بعض العناصر القديمة إلى محاولة الإتصال بالسفارة البريطانية لأول مرة والتأكيد على أنه يمكن التوصل إلى تسوية مرضية للخلاف المصرى البريطانى بعد أنهيار حركة الجيش .

٩ ـ أن الأخوان المسلمين يؤيدون عبد الناصر(٣٢) .

وتبدأ بريطانيا فى الانتباه للخلافات داخل مجلس قيادة الثورة ، التى تكون مقدمة للأحداث التى عرفتها البلاد بعد ذلك بعام باسم أزمة مارس عام ١٩٥٤ . ورغم أن أول هذه الخلافات أخذت شكل اعتقال رشاد مهنا فى صبيحة يوم ١٥ يناير عام ١٩٥٣ التى أرجعتها مصادر السفارة إلى أزمة الثقة التى تعرض لها المجلس بسبب عدم التوصل إلى حل سريع لمسألة السودان(٣٣) . فإنه من الواضح أن السفارة كانت قد بدأت تربط بين أى أزمة يتعرض لها النظام وبين حملة الاعتقالات ضد المعارضة أو حملة هجوم ضد بريطانيا لتغطية تلك الأزمة فى رأيها فقد اتهم رشاد مهنا بتدبير مؤامرة لقلب محمد نجيب مع عدد من المدنيين مثل فؤاد سراج الدين وإبراهيم طلعت والنبيل عباس حليم(٣٤) . وطبقا للرواية التى وصلت إلى السفارة البريطانية فإن المؤامرة لم تكن مكتملة ولم تكن محمد نجيب بل ضد بعض الأفراد فى مجلس الثورة الذين لم يحددوا . وأن الغيرة من رشاد مهنا والتفاف بعض الضباط حوله دفعت المجلس إلى اتهامه بالمؤامرة . وقد حاول الوفد انتهاز الفرصة ولو كان سمح له بذلك لظهرت حركة من انصار مهنا والوفد والشيوعيين . وكان الهدف من هذه الحركة هو تعيين رشاد مهنا رئيسا للوزراء أو وصيا على العرش والسماح لنجيب بالعودة للجيش كقائد عام ، وإن قرار مجلس الثورة بالتحرك كان بالاجماع وكان أنور السادات أول من حبذ ذلك عكس ما يشاع من معارضته لذلك وكان تحت الإقامة الجبرية . وأن مهنا رغم ادعائه بأنه من الأخوان إلا أنهم هم الذين نبهوا المجلس إلى ما يحدث(٣٥) . وما يلفت النظر فى هذه الرواية الدور المتزايد الذى بدأ يلعبه الأخوان ، فتقرير سابق يتحدث عن تأييد الأخوان لعبد العناصر ، وهذا التقرير يكشف عن الدور الذى يلعبه الأخوان فى الأيقاع برشاد مهنا .

وتتابع السفارة البريطانية جوله محمد نجيب بعد ذلك فى صعيد مصر فى الفترة من ٢١ حتى ٢٧ مارس وتقارنها بجولة في الدلتا فى خريف العام السابق حين كان يتحدث عن الإصلاح الاجتماعى ، وكيف أنه هذه المرة قد ركز على قضية الجلاء واشاعة جو من الكراهية ضد الانجليز على حسب تعبيرهم . وكيف ظهر مركز عبد الناصر كالساعد الأيمن لمحمد نجيب خاصة عندما زار موكب نجيب مسقط رأس عبد الناصر فى بنى مر ووصفه نجيب له بأنه « عقل وقوة » حركة الجيش رغم أن عبد الناصر لم يحاول أن يظهر فى الصورة بشكل لافت للنظر ، وتخلص السفارة من ذلك إلى أن مركز النظام قد تعزز بعد هذه الجولة خاصة بعد ظهور الحكم فى قضية رشاد مهنا وأنصاره(٣٦) . ولكن السفارة تتراجع عن هذه النتيجة بعد ذلك بأسابيع قليلة حين تكتب أن المعارضة للنظام قد زادت في الأسابيع الأخيرة وأكثر انتشارا عما كانت عليه فى سبتمبر - نوفمبر من عام ٥٢ أو يناير - مارس من ذلك العام عندما اتخذ النظام إجراءات مضادة ضد العناصر المناهضة ، ويظهر ذلك من رد فعل الناس لخطب الضباط خاصة فى الجولات التى قام بها هؤلاء الضباط خارج القاهرة ، حتى أن شعارات كتبت على الحوائط تقول أن فاروق كان أفضل من نجيب . وأن جولة محمد نجيب فى الصعيد تعد أقل نجاحا عما بدت عليه فى الوهلة الأولى وأن عددا من الضباط قد زار الإقاليم من أجل الحصول على التأييد لهيئة التحرير حيث طافوا الدلتا والصعيد مع التركيز على الاسكندرية ، ويظهر من استمرار تلك الحملة أن الشعب قد تعب من حكم الجيش ، فالخطب كانت مثل خطب نجيب فى الصعيد ، وبدأ الاهتمام واضحا بالتجارة والصناعة عن طريق زيارة المؤسسات الصناعية والتجارية ولكن الكلام عن التنمية والتطور الاجتماعى والاقتصادى أصبح أكثر عمومية عن ذى قبل وأصبح التنديد ببريطانيا أكثر حدة رغم لا مبالاة أو عداء الجمهور أما أصحاب الدراية على حسب رأى الانجليز فقد انزعجوا من هذه الخطب المعادية للانجليز خاصة رجال الصف الثانى من الإدارة . فمحافظ الاسكندرية فى حديث خاص أعرب عن صدمته لاستهتار حكام مصر الجدد ، أما قائد الجناح حسن إبراهيم عضو مجلس الثورة فقد قال فى عدة مناسبات أن الخطب ضد الانجليز كان مبالغا فيها . وقد وصف الانجليز مؤيدى النظام بأنهم من أنصاف المتعلمين الذين يدعون العلم والحماقة ويفتقرون إلى الذكاء ويشكلون الأغلبية فى الأوساط السياسية أو من يدعون الوعى السياسى ، وهم منتشرون فى هيئة التحرير والأخوان المسلمين والمتطوعين فى كتائب التحرير ،هؤلاء الذين يرسلون رسائل لمحمد نجيب مكتوبة بالدماء ويرسلون برقيات للسفارة البريطانية يطالبون فيها بالجلاء أو الفناء . وترى السفارة أن حزب الوفد يقف من كل ذلك موقف المشجع بهدوء لمزايدات قادة الجيش ولا يمانع من وقوع عمليات انتحارية ضد الانجليز لأنهم يعلمون أن مثل هذه العمليات ستتسبب فى اضطراب داخل البلاد والنظام وبالتالى تهيىء احتمال عودتهم إلى الحكم ولكن ما لم يخطر ببالهم (فى رأى السفارة) هو قدرتهم على الاحتفاظ بالسلطة بعد ذلك . أما بالنسبة للأخوان فلا يبدو عليهم (فى رأى السفارة) أنهم سعداء بالموقف ، فالمتطرفون منهم سعداء بالخراب

الذى سيحل بالبلاد ، أما المعتدلون فيخشون من نجاح الجيش ويغارون من النجاح المحدود لهيئة التحرير التى قد تتطور إلى منظمة بديلة عن الأخوان يمكن للجيش أن يعتمد عليها ، كما أنهم يخشون أن لا تتحمل منظمتهم الفترة المضطربة التى سيقدمون عليها . فى نفس الوقت فإن الأخوان المسلمين هم القوة المنظمة الوحيدة بجانب الجيش ، وهم أقرب ما يكونون من السلطة عن أى فترة سابقة ، ولا يريدون أن يصفوا أو يلحق بهم الدمار مع الجيش . ولا شك أنه فى حالة تدهور العلاقات مع بريطانيا إلى حد المواجهة المسلحة ، فإن الأخوان والكتائب سيكونون تحت تصرف الجيش وأن الأخوان سيطالبون بثمن هذا التأييد على شكل دستور إسلامى وكيان مستقل مع حق الاحتفاظ بقوة عسكرية لهم وحتى لو رفض النظام دفع مثل هذا الثمن فمن غير المرجح أن يحجبوا تأييدهم عن الجيش فى النهاية . أما عن العمالة فإنهم مستاءون بعد أن احبطت آمالهم ويظهرون اهتماما أقل بمحتوى الخطب ، ونظرا للقصور فى النواحى المالية فلم يقم النظام بتمويل المظاهرات العمالية . أما الفلاحون فيفتقرون إلى خدمات كبار الملاك الاجتماعية والزراعية التى لم يستطع النظام الجديد أن يحل محلها ، فالمعدمون منهم يعملون بأقل من الأجر الرسمى بمقدار النصف أو الربع ، وحتى هؤلاء يتم التخلص منهم لعدم وجود عمل لهم . فى النهاية ينتهى رأى السفارة إلى أن النظام يمر بحلقة أو سلسلة من الأحداث من ظهور معارضة ضد النظام ثم حملة اعتقالات بمعدل مرة كل شهرين ، وحركة المعارضة فى شهر مايو من عام ١٩٥٣ كانت أكثر حدة عن كل مرة سابقة لأن جهود النظام كانت موجهة ناحية المفاوضات مع الانجليز ، أدى ذلك لعدم قدرة النظام على التعامل مع المعارضة مما أدى إلى تعنت الجانب المصرى فى المفاوضات حسب اعتقاد الانجليز ، مثلهم فى ذلك مثل من سبقوهم ، وذلك بالتشدد فى المسائل الخارجية لتعويض الفشل أو تغطية الاخفاق فى المسائل الداخلية . وأنه من الأرجح أن هذه المناورة قد نجحت . وبالتالى فمن الممكن أن يستمروا فى حملة الاعتقالات حتى ينجحوا ، رغم أن رأى السفارة أن النظام يقوم بعمل إجراءات تجعل من مهمتهم أكثر صعوبة فى التوصل إلى جلاء القوات البريطانية ، فإذا تحقق لهم ذلك فإنهم ممكن أن يسكتوا المعارضة ولو إلى حين أن تظهر نتائج إصلاحاتهم الاقتصادية والاجتماعية(٣٧) . .

ويستمر نفس التحليل طوال الأشهر التالية من أن معركة النظام أصبحت من أجل البقاء ، فقد ولت موجة التفاؤل والحماس الأولى التى صاحبت الثورة فى الأشهر الأولى ، وخابت الآمال والأحلام والتوقعات بسبب المصاعب الاجتماعية والاقتصادية ، ولم تظهر نتائج الإصلاح الزراعى على الفور ، وبدأت الانشقاقات تدب فى صفوف الجيش والمعارضة ضد النظام تتسع ، ولم يكن أمام النظام من بديل سوى زيادة كبت الحريات والتشدد فى المفاوضات مع الانجليز على أمل التوصل إلى حل ينقذ النظام من ورطته ويصف تقرير بريطانى آخر الوضع فى منتصف عام ٥٣ بأن النظام قد فشل فى تحويل الانتباه من معركة البقاء التى يمر بها النظام إلى

« الأماني القومية » وأن الأخوان منقسمون في كيفية التعامل مع الجيش ، وأن الفتور العام منتشر خاصة وسط العمال والفلاحين وأن النظام لم يعمل على تنشيط الشعور العام ولا سمح للقوى الأخرى بذلك ، وعلى عكس من سبقوه لم يسع إلى تنظيم المظاهرات ولم يطلق الصحافة ، وأن معركة النظام من أجل بقائه أصبحت أقوى من معركته ضد الانجليز(٣٨) . ولكن هذا التحليل لم يكن سليما تماما حيث أنه قد ثبت بعد ذلك أن النظام كان أقوى مما ظهر في الأحداث التى وقعت بعد ذلك وأدت إلى التخلص من كل معارضى النظام بدءا بالأخوان حتى التخلص من نجيب نفسه . فأمكن عقد اتفاقية الجلاء مع بريطانيا فى ١٩٥٤ .

بريطانيا وأزمة مارس

فى ١٤ يناير من عام ١٩٥٤ تم حل جماعة الأخوان المسلمين بعد اتهامهم بمحاولة التأثير واختراق الجيش والبوليس ، وكان رأى السفارة البريطانية أن العكس هو الصحيح ، بدليل أن عدد المقبوض عليهم وسهولة ذلك تم كما يبدو بعد اعداد مسبق كما أن وجود كمية من الأسلحة فى منزل حسن العشماوى الريفى لا يعنى شرط وجود مؤامرة ، ولكن كما هو معروف منذ زمن طويل أن هذه الأسلحة كانت من أجل القيام بأعمال فدائية ضد القوات البريطانية ، وعلى حسب تعبير السفارة البريطانية فإن الأدلة حول وجود مؤامرة إرهابية لقلب نظام الحكم تبدو متناقضة . وتكمل السفارة رأيها فى حل جمعية الأخوان المسلمين قائلة أن العلاقة بين مجلس قيادة الثورة والأخوان المسلمين متدهورة منذ فترة ، ولا يوجد أى دليل على أن أحداث الجامعة فى ١٢ يناير كانت من تدبير الأخوان أو مقدمة لانقلاب جديد ، بل أنه من الأرجح أن الفرصة قد استخدمت إن لم يكن قد تم تدبيرها من أجل القضاء على الأخوان ، لماذا إذن فى هذا التوقيت بالذات ؟ وكانت الإجابة للسؤال الذى طرحته السفارة على نفسها هو : هل من أجل اطلاق يد النظام فى الوصول إلى اتفاق معهم ؟ لا ، لأنه من الممكن أن يكون الأخوان قد قرروا القيام بعمليات فدائية ضد القوات البريطانية لأحداث أزمة بين النظام والقوات البريطانية ولا يوجد دليل على ذلك . بل الأغلب فى رأى السفارة هو فشل النظام فى خلق قاعدة للتعاون المشترك مع الأخوان ، حيث أن ضم بعض عناصرهم (مثل الشيخ الباقورى) إلى الوزارة لم يأت بالنتائج المرجوة . وكان الخلاف هو دمج وحدات الأخوان فى هيئة التحرير ودرجة التسليح .. الخ . وتغير الموقف فى منتصف عام ٥٣ عندما تقرر تقليم أظافر الهضيبى (المرشد العام) وأنصاره عن طريق السيطرة على مكتب الارشاد فى انتخابات أكتوبر . ورغم نجاح مجلس قيادة الثورة إلى حد كبير ، إلا أن السيطرة على الأخوان والمجموعة الإرهابية لم تنجح ، وعندما فشل كل ذلك لم يبق سوى استخدام العنف وكانت أحداث الجامعة الفرصة المناسبة . وتخلص السفارة إلى أن مستقبل الأخوان فى هذه اللحظة أصبح غامضا ، فالنظام يحاول ضمهم إلى هيئة التحرير ، حيث أعلن إبراهيم الطحاوى مساعد السكرتير العام أن الهيئة تقبل الجميع على أن يكون ماضيهم غير ملوث ، وأنور السادات من خلال مقالات فى الجمهورية يحاول استمالة القاعدة الاخوانية وحزب قيادتها فى نفس الوقت .

فيكتب عن أن النظام الحالى يحافظ على القيم التى أدت إلى نشأة الأخوان فى المقام الأول . ولكن فى رأى السفارة أنه من الأفضل للنظام فى ظل عزلته الحالية إما أن يضم إلى صفوفه الأخوان أو يحولهم إلى جمعية دينية بحته .

ورغم عدم اعتقاد السفارة بأن الهدف من حل جمعية الأخوان كان دفع المفاوضات المصرية البريطانية ، إلا أنه عمليا قد يؤدى إلى ذلك ، لأن الأخوان كانوا سيعارضون أى اتفاق مع بريطانيا وضربهم قد ازاح تلك العقبة . وأن ذلك قد يدفع النظام إلى اكتساب الثقة بنفسه ولكن في نفس الوقت عليه أن يظهر بأن لا يقل وطنية عن الأخوان ، لذلك ترجع السفارة الأعمال الفدائية الأخيرة ضد قواتها فى منطقة القناة إلى أنها من فعل المخابرات العسكرية المصرية من أجل إظهار النظام بمظهر المدافع عن القضية الوطنية(٣٩) . وهو ما حدث بالفعل بعد ذلك حيث توصلت مصر إلى اتفاقية الجلاء مع بريطانيا فى نفس العام .

وإذا كان حزب الأخوان قد اكسب النظام مزيدا من الثقة بنفسه ، فإن ذلك قد انعكس على أعضاء مجلس الثورة أنفسهم حيث ظهرت الخلافات واضحة للعيان لأول مرة فيما عرف بعد ذلك باسم « أزمة مارس » . فدون الدخول فى تفاصيل الأزمة ، فإن محمد نجيب قدم استقالته فى ١٤ فبراير ثم سحبها وفى ٦ مارس قرر مجلس قيادة الثورة انتخاب جمعية تأسيسية تجتمع فى يوليو من نفس العام وفى ٢٥ مارس صدر قرار يسمح بعودة الأحزاب وفى نفس الوقت صدر قرار بحل مجلس قيادة الثورة يوم ٢٤يوليو من نفس العام ولكن فى ١٥ أبريل صدرت ما يسمى بقرارات تأمين الثورة التى كانت رجوعا عن كل القرارات السابقة وتم حرمان الوزراء الحزبيين السابقين من حقوقهم السياسية وفى ١٧ أبريل أعلن عن تشكيل وزارة جديدة برئاسة جمال عبد الناصر ، وقد تابعت السفارة الانجليزية هذه التطورات باهتمام بالغ لما لها من تأثير مباشر على سير المفاوضات التى كانت تجرى في ذلك الوقت . وقد لاحظت السفارة مقالة أنور السادات فى الجمهورية التى كتب فيها أن محمد نجيب طلب بعد ٥ مارس إعطاءه سلطات رئيس الجمهورية فى ظل نظام رئاسى ، وأن حتى خالد محيى الدين اعترض حيث أن الاتفاق كان على جمهورية برلمانية وأمام رفض المجلس سحب محمد نجيب اقتراحه وطالب بأن يكون رئيسا للوزراء ، وقد وافق المجلس واقترح عبد الناصر أيضا أن يكون رئيسا لمجلس قيادة الثورة . وفى رأى السفارة أن الاتهامات التى كيلت ضد نجيب كانت متناقضة ، فهو كان يسعى للانفراد بالسلطة من ناحية وإلى عودة الديمقراطية فورا من ناحية أخرى ، ولا شك أنه كان يسعى إلى تصحيح أخطاء المجلس فى رأى السفارة . فبعد حل الأخوان المسلمين فى يناير ومحاكم الثورة ، ازداد الاقتناع لديه بضرورة تصحيح تلك الاخطار عن طريق ضمان دستورى . وترى السفارة أنه من المحتمل جدا أن نجيب لم تكن لديه أفكار واضحة حول الصلاحيات الدستورية لتحويل مجلس قيادة الثورة إلى حكومة فعالة ، وأنه كان من الممكن أن يقنع بدوره لو أن المجلس كان على استعداد للأخذ ببعض آرائه بدلا من تجاهلها تماما ، ولو أن ذلك كان صحيحا كما

ترى السفارة ، فإن ذلك قد يفسر في رأى السفارة قبوله لجمهورية برلمانية وتقييد سلطاته رغم أنه يبدو واضحا أنه كان غير مستعد لعودة الحياة البرلمانية فورا وأن يفكر في جمعية معينة . فبعد عودة نجيب من زيارته للسودان في الأول من مارس ، فإن القوى المتطرفة من الجانبين كانت تعمل هي الأخرى . فصلاح سالم كان يريد الاحتفاظ بالسيطرة المطلقة لمجلس قيادة الثورة ، وعلى الجانب الأحزاب فإن الأحزب التقليدية كانت تريد استغلال الموقف على أمل أن يعاد نشاطها .

حتى السنهوري والعمرى وسليمان حافظ ، مستشاري محمد نجيب اعتقدوا أن جمهورية رئاسية تجعله يلعب لصالح الأحزاب التقليدية . فبعد الوصول إلى قرار تأسيس جمعية تأسيسية عن طريق الانتخابات المباشرة ورفع الرقابة ، أصبحت المسألة الأصلية ، وهي سلطات محمد نجيب ، موضوعا ثانويا أمام عودة الديمقراطية ويبدو أن نجيب قد جمله التيار ولم يكن مستعدا لوقف الأحداث . وواضح أن عبد الناصر كان يلعب لصالح كسب الوقت ، سواء رحب أو لم يرحب بعودة نجيب ، الذى يبدو أنه في البداية كان نادما حقيقة على قرار عزله والذى أدرك أن نجيب على غير استعداد للتخلى عن سلطاته أو الرجوع عن جمهورية برلمانية . وأن عبد الناصر كان يعمل بصبر ودهاء لتعزيز موقعه وبدلا من قبول الحل الوسط الذى يعد نصرا معنويا لنجيب ، سمح بل شجع على إعادته ، في نفس الوقت الذى لم يقف فيه مع اشد انصاره تطرفا جمال سالم ، ولم يستغل الأغلبية في المجلس التى تؤيده ، هذه السياسة التى بدأت برفع الرقابة عن الصحف أدت إلى عودة الأحزاب ، وكان هدفه هو خلق حالة تدفع إلى تدخل الجيش أو رد فعل لدى الشعب ضد الساسة التقليديين .

ولا شك أنه نجح في كسب الوقت وفي تدعيم سلطة المجلس في الجيش واعداد الحرس الوطني وهيئة التحرير والنقابات العمالية للحركة . وبالتالى تحدى نجيب على أرضه داخل الجيش وأثبت أنه سياسي محنك وهزم الساسة التقليديين في لعبتهم . وتخلص السفارة إلى أن كل طرف قد احتفظ بموقعه قبل الأزمة . فنجيب احتفظ بموقعه كرئيس للدولة ورئيس للوزراء ويستطيع أن يحجب توقيعه واستعمل ذلك الحق في التأثير على قرارات ٥ ابريل ، ومنع تقديم عبد الجليل العمرى أمام محكمة الثورة ولكنه ما زال يعتمد على عبد الناصر ومجلس قيادة الثورة ، أما العمال فقد شعروا بقوتهم ، وعاد الأخوان إلى الساحة السياسية مرة أخرى ، وقد أثبت عبد الناصر ومجلس القيادة سيطرتهم على غالبية الجيش ، وكان لمرض محمد نجيب في ذلك الوقت بالذات أثره في ابتعاد العناصر المتطرفة دون أن يظهر البديل ، ولكنهم لم يعودوا يشعرون بالثقة التى كانوا يشعرون بها في بداية الثورة(٤٠) .

بدأ الانجليز يعدون العدة لما بعد نجيب بل لقد تساءلوا حول احتمال اغتيال أو سقوط نجيب ، وهل يوجد من يؤيدونه ، هل يوجد زاهدى مصرى (أشارة إلى زاهدى الذى قام بالإنقلاب على مصدق لصالح الشاه في ايران) بعد ان ثبت أن

النحاس « مصدق مصرى » على حد قول السفير البريطانى . وكانت الاحتمالات القائمة من وجهة نظر بريطانيا هى :

١ ـ أن يأخذ أحد أعوان محمد نجيب غالبا جمال عبد الناصر ، الزمام فى يده ويشيد نظاما اكثر صرامة ودكتاتورية عن الآخر .

٢ ـ انقلاب جديد بتأييد من الوفد .

٣ ـ انتشار الفوضى وحكم الغوغاء ينتج عنه سيطرة الأخوان أو ظهور زعيم جديد مؤيد من الوفد والأخوان . وكان النتيجة بالنسبة للانجليز أنه أيا كانت الاحتمالات فإن ذلك كان يعنى مفاوضات أكثر صعوبة . ولم يكن أمام بريطانيا عندئذ مفر من تأييد البديل أن ظهر ذلك البديل ولكن كان السؤال بالنسبة لهم هل يعنى هذا التأييد أية التزامات مادية أو عسكرية ؟ وكان رأى السفير أنه لا يوجد بديل ممكن مساعدته ، وأن اغتيال نجيب أو ناصر سيؤدى إلى زيادة وحدة مجلس قيادة الثورة وقمع المعارضة وأن أى فرصة لتغيير القيادة من خلال وسائل أخرى تبدو ضعيفة(٤١) .

وقد كتب الانجليز تقريرا عرض على حلف الأطلنطى بعد أحداث مارس أشاروا فيه إلى أن أزمة مارس قد أصابت النظام فى مصر بصدمة ، ولكن الجيش مازال يؤيد مجلس الثورة والأمور تحت سيطرتهم ، ولكن مازال على النظام ترويض الطلاب وأن الخطر يكمن فى الأفراج عن الأخوان المعتقلين . كما أن وحدة مجلس الثورة والجيش ستظل قائمة إلى حين ولكن بقاء مجلس الثورة يعتمد على اتفاقية القناة ، أما الاحتمال الأرجح فهو أن يستمر النظام بعد الفترة الانتقالية التى أعلنها نجيب فى يناير ١٩٥٣ بثلاث سنوات وأن كان مع تعدد الأزمات فإن الهجوم على بريطانيا والغرب سيزيد . كما أن فلسفة المجلس لم تغيرها الأحداث ، التى ما زالت معادية للشيوعية ونسبيا إلى حد ما مع الغرب ، ولا توجد حكومة بديلة فى الأفق الحالى أكثر ملاءمة للغرب من الحكومة الحالية . أخيرا فإن استعمال عبد الناصر للعمال ضد نجيب سلاح ذى حدين لأنهم من الممكن أن يفلت زمامهم من يد الجيش وأن كان يبدو أن عبد الناصر مسيطر عليهم تماما(٤٢) .

وبعد شهر تقريبا تكتب السفارة من القاهرة أن موقف النظام قد تحسن خلال الأسابيع الماضية وأن المعارضة داخل الجيش قد تم القضاء عليها مع اضمحلال سلطة محمد نجيب والقضاء على خالد محيى الدين ، (ترى هل كان ذلك ثمن تأييد الأمريكان لمصر أمام بريطانيا ؟) وأن أسباب الأنقسام قد زالت ، فنجيب معزول لا حول له ولا قوة وأن عبد الناصر على درجة من القوة الآن بحيث يستطيع أن يقول لمراسل الأسوشيتد برس فى ٢ مايو أن محمد نجيب لا يهتم الان سوى بواجباته الشكلية كرئيس للدولة دون أى دور يلعبه ويبدو أن جمال سالم كان يريد موقفا أكثر تشددا مع نجيب ولكن المجلس بصفة عامة متجانس وعبد الناصر أكثرهم تميزا معنويا(٤٣) . وهكذا أدرك الانجليز أن جمال عبد الناصر قد خرج منتصرا من أزمة

مارس ، لذلك لم يكن مستغربا أن يتلقى الجنرال جلوب فى الأردن تقريرا عن قرب عزل نجيب وذهابه إلى السعودية حيث وافق الملك سعود على أيوائه ، وأن لم يستطع الانجليز التحقق من صحة ذلك(٤٤) . فعلى الأقل كانوا يعلمون أن أيام نجيب أصبحت معدودة . بل أن السفير البريطانى يكتب أن زميله العراقى اخبره أن رئيس الوزراء السودانى حاول أن يتوسط بين نجيب وعبد الناصر ، وأن نجيب مستاء من اتهام عبد الناصر له بأن المظاهرات التى خرجت لتأييده كانت من اعداء النظام ككل وليس انصاره فقط وأنه قانع بموقعه الآن على أمل أن يخفف من قبضة النظام التسلطية . ويقول السفير العراقى أن نجيب لم يعقب على اتفاقية القناة بعد عبد الناصر لأن تعقيبه سيكون بلا معنى وأنه ينتظر التوقيع عليها ليعقب عليها كرئيس دولة وأنه موافق عليها(٤٥) . إلا أنه من الواضح أن أيام نجيب أصبحت معدودة وقد أصبح مجرد رئيس شرفى .

وأتت محاولة اغتيال عبد الناصر فى حادثة المنشية بالاسكندرية فى شهر أكتوبر من قبل أحد عناصر الأخوان المسلمين ، لتزيد من شعبية عبد الناصر من ناحية ، وتعطى الفرصة له للتخلص من نجيب نهائيا . فكما لاحظت السفارة الانجليزية أن أحد زملاء عبد الناصر رأى أن محاولة الاغتيال هذه لن تهز معنويات النظام كما قال ، بل على العكس ، فإن رصيد التعاطف مع عبد الناصر سوف يزداد ، وتوافق السفارة على هذا الرأى . ورغم أن نائب المرشد العام للأخوان المسلمين قد أرسل برقية تهنئة لعبد الناصر على نجاته ، إلا أن المتظاهرين أشعلوا النار فى مقر الجماعة وتم اعتقال الكثير من الأخوان فى القاهرة والاسكندرية والاسماعيلية(٤٦) . ولم يمض شهر واحد حتى كتبت السفارة تقول أن محمد نجيب قد فشل فى تأييد مشروع المعاهدة ، وأن الشائعات والدلائل تشير إلى قرب مواجهة بين رئيس الوزراء عبد الناصر ورئيس الجمهورية محمد نجيب ، وكيف أن الارتياح يسود الأوساط المعتدلة للمعالجة التى واجهت بها الحكومة حركة الأخوان رغم خيبة الأمل فى عدم استقرار اتفاقية القناة بعد(٤٨) . وبعد عشرة أيام تبرق السفارة الانجليزية فى القاهرة إلى لندن قائلة أنه تم عزل محمد نجيب رئيس الجمهورية بناء على قرار من مجلس الوزراء فى اليوم السابق (١٣ نوفمبر ١٩٥٤) وأن عبد الحكيم عامر وزير الدفاع وحسن ابراهيم وزير شئون الرئاسة قد ابلغا الخبر لنجيب الذى تقبل الوضع بهدوء وتم وضعه تحت الحراسة فى منزل بالمرج . وقد تم الربط بين الأخوان ونجيب عندما أعلن بصفة شبه رسمية أن اثنين من الأخوان أدانا محمد نجيب فى محاولة الانقلاب الفاشلة وأن نجيب كان على إتصال بهما وأنه فى حالة نجاح الإنقلاب كان على استعداد للبقاء كرئيس للجمهورية . كما تم عقد اجتماع لنقابات العمال لتأييد قرار عزل نجيب وأعلنت وزارة الخارجية أن عبد الناصر هو الذى سيقوم بمهام الرئيس(٤٨) . وتكتب السفارة تعليقا على الأحداث فى اليوم التالى قائلة أن كل الشواهد كانت تدل على أن عزل نجيب كان حتميا ، خاصة وأن اسمه قد ذكر فى محاكمات الأخوان المسلمين أمام محكمة الشعب ، وتضيف السفارة أنه لا يوجد

تفسير منطقى لهذا التوقيت بالذات لعزل نجيب . لا شك أن محاكمات الأخوان وربطه بهم كان انسب وقت ، ولكن الاعتقاد كان فى القضاء أولا على الأخوان قبل الالتفات إلى نجيب ، إلا إذا كان الشعور بأن القضاء على الأخوان قد تم بالفعل وأن النظام من القوة بحيث يلتفت إلى نجيب ، وتضيف السفارة إلى رأيها فيما حدث أن النظام كان من الذكاء والحكمة بحيث لم يدع العمال للتظاهر ، بينما كانت الحركة ضد نجيب فى فبراير متسرعة ، فإنها هذه المرة كانت نتيجة تخطيط طويل ومحكم ، خاصة بين صفوف القوات المسلحة(٤٩) . وقد اعترفت انجلترا بالتغيير الذى رأته حتميا عندما اثيرت مشكلة الاعتراف بالنظام الجديد . حيث كان لقب الملك ملك مصر والسودان ، وبعد الثورة أصبح مجرد رئيس الجمهورية دون أشارة إلى مصر أو السودان . وبما أنه قد جرت العادة على أن توجه أوراق اعتماد السفير إلى رئيس الجمهورية دون تسمية على حسب رأى الانجليز ، فلا حاجة إلى التحديد . ولكن فى حالة نجيب ذكر الأسم كما لاحظ الانجليز ، لذلك كان رأى الانجليز أنه إذا طلبت الحكومة المصرية إعادة تقديم أوراق الاعتماد ، فلا مانع ، خاصة وأنها مسألة داخلية لا تغير من طبيعة النظام(٥٠) .

الخاتمة

واضح من تقارير السفارة البريطانية فى القاهرة وردود الخارجية البريطانية فى لندن عليها أن اهتمام بريطانيا الأول كان فى بقاء قواتها داخل مصر أو على الأقل ضمان توقيع اتفاقية بعد أن تم الغاء اتفاقية عام ١٩٣٦ وأصبح هناك وضع جديد من الصعب تجاهله . وبناء على ذلك فيمكن قياس ردود فعل الانجليز للأحداث الداخلية فى مصر من هذه النقطة فكان موقف الانجليز من عدم حماية الملك وتشجيع أى حركة إصلاحية بناء على مقولة أن الفشل فى المسائل الداخلية يولد التطرف فى المسائل الخارجية .

وعلى هذا الأساس كانت بريطانيا ترى أن نجاح أى عمل داخلى من شأنه أن يسهم فى تحرير أى إتفاق انجليزى مصرى . وعلى هذا الأساس كان تشجيع الإصلاح الزراعى ، وأيضا لمحاربة الشيوعية ، تلك الحجة الجديدة التى يسوقها الاستعمار من أجل احتلال البلاد . إلا أنه أصبح من الواضح بعد ذلك للانجليز أن مسألة الإصلاح يتنازعها رأيان رأى الانجليز ورأى الأمريكان . ومن الممكن القول أن الأمريكان قد نحجوا فى سرقة الثورة من بريطانيا وبدعوة عن بريطانيا نفسها . وأصبح على بريطانيا أن تعترف بالأمر الواقع ، وأن القوى الجديدة خارجة تماما عن مجال تأثيرها ، وأن القوى القديمة أصبح لا نفع منها .

فحتى عندما شعرت الأحزاب التقليدية أن النظام الجديد يمر بلحظة ضعف ، وحاولت الإتصال بالسفارة البريطانية كما كان الحال في الماضى ، لم تعرهم السفارة أي اهتمام ، اعترافا منها بالواقع الجديد ، وعاشت على أمل الحفاظ بقدر الأمكان على الأوضاع القديمة حتى ولو بشكل صورى يتمثل فى استمرار النظام الملكي لكن دون الملك غير أن هذا لم يمنعها من القبول بالنظام الجمهورى والتعامل معه كأمر واقع .

الهوامش

(١) حول الأوضاع فى مصر قبل الثورة . انظر : عبد العظيم رمضان : تطور الحركة الوطنية فى مصر ٣٧ ـ ١٩٤٧ ، جزأن .

(٢) Fo 371/96877 (73069) No. 1046 20 July 1952 From Ma.Creswell to F.O.

(٣) Fo 371/96877 (73069) No. 1060 23 July 1952 JE 1018/204

(٤) نفس المصدر السابق .

(٥) Fo 371/96877 (73069) No. 1072 23 July 1952 Ma Creswell to F.O.

(٦) Fo 371/96877 (73069) No. 1067 23 July 1052 Ma Creswell to F.O.

(٧) نفس المصدر السابق .

(٨) Fo 371/96877 (73069) No. 1150 23 July 1952 From Fo to Alexandria

(٩) Fo 371/96877 (73069) No. 1404 23 July 1952 Sir O. Franks to Alexandria

(١٠) Fo 371/96877 (73069) No. 1074 23 July 1952 Mo. Creswell to F.O.

(١١) Fo 371/96877 (73069) No. 1908 Sin O. Franks Washington to F.O.

(١٢) Fo 371/96877 (73069) No. 1095 25 July 1952 Ma. Creswell to F.O.

(١٣) Fo 371/96877 (73069) No. 1141 29 July 1952 Sir R. Stevenson to F.O.

(١٤) Fo 371/96877 (73069) No. 1151 JE 1018/284 3 July 1952 Sir R. Stevenson to F.O.

(١٥) حول توزيع الملكية الزراعية والأوضاع فى الريف المصرى قبل الثورة . انظر عاصم الدسوقى : كبار الملاك الزراعيين ودورهم فى المجتمع المصرى ١٩١٤ ـ ١٩٥٢ ، دار الثقافة الجديدة .

(١٦) Fo 371/96880 JE 1018/347 NM 458/52 26 August 1952

(١٧) نفس المصدر السابق .

(١٨) Fo 371/96880 JE 1018/332 26 August 1952 F.O. to Cairo

(١٩) Fo 371/96880 Sir R. Stevenson No. 1246 20 August 1952

(٢٠) Fo 371/96880 No. 1249 20 August 1952 Sir R. Stevenson

(٢١) Fo 371/96880 No. 1346 22 August 1952 Fo. to Cairo

(٢٢) Fo 371/96880 JE 1018/336 No. 1279 22 August 1952 From Sir R. Stevenson

(٢٣) Fo 371/96881 - 73069 E 1018/352 No. 1311 5 September 1952

(٢٤) Fo 371/96881 - 73069 JE 1018/372 No. 1011/241/52 12 September 1952

(٢٥) Fo 371/102704 - 73137 No. 89 14 April 1953 The Wofd Party's Position in Egyptian Political Affairs Sin R. Stevenson to Ma. Churchill

(٢٦) Fo 371/96882 - 73069 JE 1018 No. 450 29 September 1952

(٢٧) Fo 371/96882 - 73069 JE 1018/418 No. 1548 17 October 1952

(٢٨) Fo 371/96882 - 73069 JE 1018/414 No. 1925 14 October 1952

(٢٩) Fo 371/96877 - 73069 JE 1018/406 25 September 1952

(٣٠) Fo 371/96881 - 73069 JE 1018/372 No. 1011/241/52 12 September

(٣١) Fo 371/102603 - 73137 Mr. Creswell No. 1011/2/53G 24 January 1953

(٣٢) Fo 371/102703 - 73137 Memorandum on Recent Developments in the Internal Political Situation up to January 15. 1953

(٣٣) Fo 371/102703 - 73137 No. 84 16 January 1953

(٣٤) Fo 371/102703 - 73137 No. 939 17 January

(٣٥) Fo 371/102703 - 73137 No. 102 17 January 1953 JE 1015/17

(٣٦) Fo 371/102703 - 73137 No. 84 24 April 1953 Sir R. Stevensont to Mr. Curchill

(٣٧) Fo 371/102704 - 73137 No. 21 (1011/41/53) 21 May 1953

(٣٨) Fo 371/102704 - 73137 No. 132 (1011/44/53) 7 June 1953

(٣٩) Fo 371/108319 No. 67 E 1016/5 16 January 1954

(٤٠) Fo 371/108316 JE 1012/29 No. 90 12 April 1954

(٤١) Fo 371/108375 JE 1056 British policy towards possible successor to Nagieeb January 22, 1954.

(٤٢) Fo 371/108317 JE 1012/31 14 April 1954

(٤٣) Fo 371/108317 E 1012/57 No. 602 10 May 1954

(٤٤) Fo 371/108317 No. 322 June 18, 1954 E 1012/44

(٤٥) Fo 371/108317 No. 322 E 1012/46 No. 962 August 10, 1954

(٤٦) Fo 371/108318 No. 164 JE 1015/56 27 October 1954

(٤٧) Fo 371/108318 No. 1650 JE 1015/65 4 November 1954

(٤٨) Fo 371/108318 No. 1691 JE 1015/68 14 November 1954

(٤٩) Fo 371/108318 No. 1695 JE 1015/70 15 November 1954

(٥٠) Fo 371/108318 JE 1015/74 20 November 1954



الفصل الرابع

الدور الأمريكى
فــى
تحديد إطار التفاوض

دكتور يواقيم رزق مرقص



كان للولايات المتحدة دور متميز فى علاقة مصر بالغرب عموما ، وبمسألة الجلاء عن قناة السويس على وجه الخصوص ، وقد ظهر هذا الدور بشكل أكثر وضوحا منذ قيام ثورة يوليو ١٩٥٢ .

فالولايات المتحدة هى الدولة الوحيدة التى أحس « الضباط الأحرار » بأنها الأقرب إليهم ويمكن التفاهم معها ، وتفهمها لموقفهم ، ولذلك نجمل موقفها فى أول الأمر بترحيبها بالثورة المصرية منذ البداية لأنها رأت أن العهد البائد قد أثار السخط بالشكل الذى يقوى إحتمال نمو الاتجاهات والميول الشيوعية ، وقد عبر السفير الأمريكى فى القاهرة أنذاك - جيفرسون كافرى - عن هذا الموقف بقوله : « إن باستطاعة هؤلاء الشبان أن ينقذوا مصر من المد الأحمر الذى لا شك فى أن مساوىء الملك فاروق والباشوات كانت ستمهد له فى شتى ربوع البلاد ، فهم سيقومون بتحقيق الإصلاحات وسيرفعون مستوى معيشة الأهالى ، وسنشجعهم فى هذا السبيل »(١) .

ولعله بهذا كان يعطيهم ثقة أكبر بأنفسهم ، أو لعل هذا يجذبهم نحو بلاده لأنهم فى أول عهدهم لم تكن قدرتهم قد وضحت بعد ، كذلك لم تكن ثورتهم قد خرجت بعد عن نطاق الشعارات الستة التى أعلنوها ، بالإضافة إلى أن هذا وضعهم فى مكان المقارنة بين من يصرح عنهم بهذا وبين البريطانيين الذين كانوا أكثر تشاؤما وتخوفا منهم .

فبعد أن أفاق ممثلو انجلترا السياسيين فى مصر ومعهم قائد القوات البريطانية فى منطقة القناة ووزارة الخارجية البريطانية من الصدمة الأولى استقر رأيهم على عدم التدخل فى شئون الثورة المصرية للأسباب الآتية :

أولا : لأن الضباط الذين استولوا على السلطة فى مصر سيخلصون انجلترا من مأزق « تاج مصر والسودان » .

ثانيا : لأن هؤلاء الضباط كانوا يدركون أن الجيش المصرى لا يستطيع مواجهة القوات البريطانية بحيث كان يتوقع منهم أن يقدروا أهمية وقف نشاط الفدائيين على المعسكرات الانجليزية فى منطقة قناة السويس - هذا برغم إمكان السلطات المصرية أرهاق الانجليز بحرب العصابات ووقف إمداد القاعدة البريطانية بالعمال الوطنيين .

ثالثا : أن بإمكان الضباط أن يتفهموا المشاكل الاستراتيجية فى أى مفاوضات تتعلق بمنطقة قناة السويس ، بحيث يمكن الثقة بهم .

لهذا اعتقدت صحيفة « التايمز » أن ما حدث فى مصر لا يعدو أن يكون مسألة تتعلق بالسياسة الداخلية(٢) .

ونعود إلى بداية علاقة الولايات المتحدة الأمريكية بضباط ثورة يوليو أو اتصال الضباط بهم .

ففى الساعات الأولى لإعلان قيام الضباط الأحرار بثورتهم فى ليلة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ أرسل محمد نجيب الضابط على صبرى - ضابط مخابرات الطيران المصرى فى ذلك الوقت - إلى السفارة الأمريكية ليبلغهم بقيام الثورة المصرية وأنها « حركة لا تستهدف التعرض للأجانب » .

ويضيف محمد نجيب فى مذكراته وصفا لهذا الضابط المصرى بأنه كان « وثيق الصلة بالملحق الجوى الأمريكى » ، أما هو - أى محمد نجيب - فلم يتعامل مع الأمريكيين وجها لوجه إلا يوم خروج الملك فاروق من مصر فى يوم ٢٦ يوليو ١٩٥٢ ، حيث التقى بالسفير الأمريكى جيفرسون كافرى وتبادلا التحية العابرة دون أى حديث(٣) .

ويظهر هنا أن بعض الضباط كانت لهم علاقات سابقة ووطيدة بالأمريكيين إذا ما أضفنا إلى على صبرى القائمقام عبد المنعم أمين أحد كبار ضباط سلاح المدفعية فى الجيش المصرى ، واتصف بالحياة الاجتماعية النشطة ، وعلاقاته الوثيقة بالسفارة الأمريكية ، وانضم مؤخرا إلى ضباط الثورة فأحسن جمال عبد الناصر استغلال هذا الجانب فيه ، فأرسله أيضا صباح يوم ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ليخطر السفارة الأمريكية بنوايا « الحركة » واتجاهاتها ، بما فى ذلك تمسكها - أى الثورة - بالتزامات مصر الدولية ، وأصبح جمال عبد الناصر يسمح له باستمرار بالاشتراك فى أنشطة السفارة الأمريكية حتى فى شكل عائلى .

ثم بدأ هذا الضابط بفتح بيته للقاءات رجال الثورة برجال السفارة الأمريكية بما فيهم رجال المخابرات الأمريكية ، ففى الجلسة الأولى بعد قيام الثورة بأيام . حضر كل من مستشار السفارة الأمريكية روبرت ماكلينتوك ووليم ليكلاند وغيرهم ، ويقول محمد نجيب أن السفير الأمريكى كان موجودا كذلك ، وحضر من رجال الثورة المصرية : محمد نجيب وجمال عبد الناصر وعبد الحكيم عامر وصلاح سالم وعبد اللطيف البغدادى ، وأمتد هذا اللقاء لأكثر من أربع ساعات وكان ذلك يوم ١٢ أغسطس ١٩٥٢(٤) .

وفى هذا اللقاء تعرف كل طرف على خبايا الطرف الآخر بقدر كبير من الصراحة ، فصرح كافرى بأن حكومته تخشى تسلل الشيوعية إلى مصر وترى ضرورة وجود أجهزة أمن قوية لحماية الشعب المصرى ، كما عرض معاونة أجهزة المخابرات المركزية لها فى هذا الأمر ، كما تحدث عن ضرورة إرتباط مصر بأحلاف ما اسماه « العالم الحر » .

ورد محمد نجيب قائلا : « لا .. أنا اعترض .. فالشعب المصرى بطبيعته لا يهتم بالشيوعية ، وأنا لا أخشى من أى تسلل شيوعى إلى مصر ، كما أننى ضد أى

استعمار ، وضد أى قيد على حريتنا » ، كما أعلن أيضا رفضه لتعاون أجهزة الأمن مع المخابرات المركزية الأمريكية حتى لا تقيد حرية المواطنين ، وأما من حيث الأحلاف « فلا حديث عنها قبل الجلاء الكامل غير المقيد بشروط »(٥) .

ويضيف محمد حسنين هيكل(٦) . أنه فى هذه الجلسة طرح الضباط المصريون كثيرا من الأسئلة واستفسارات حول موقف الولايات المتحدة وسياستها ونواياها تجاه مصر ورجال ثورتها وأولوية أثنائها بتصريحات وآراء حول الأفكار الأمريكية مثل : مشروع الدفاع عن الشرق الأوسط ، والمفاوضات من أجل الجلاء ، وتسليح الجيش المصرى ، مما كان بمثابة توضيح لخط العلاقات التى ستقوم بين الطرفين المصرى والأمريكى .

وكان المتحدث فى هذا المجال هو جمال عبد الناصر الذى قال بأن مسألة الدفاع عن الشرق الأوسط لا يمكن لمصر أن تفكر فيها إلا بعد تسوية ما كان يسمى بالقضية المصرية بشقيها : الجلاء والسودان .

وهنا وعد الأمريكيون بأنهم سيستمرون فى أداء دورهم النشيط فى تحريك عملية التفاوض مع الانجليز ودفعها إلى الأمام بل أنهم سوف يكثفون جهودهم لأنهم راغبون فى التعاون مع النظام الجديد فى مصر ، وقد اقتنعت السياسة الأمريكية بأن موضوع السودان يجب أن يكون نقطة البداية وبعده موضوع الجلاء(٧) .

وهكذا طرح رجال الثورة أوراقهم على مائدة الأمريكيين بثقة زائدة فى أنفسهم وفى الأمريكيين ، إلا أن منهم من توجس خيفة من هذا ، ومن رجال المخابرات الأمريكية الذين اخذوا يترددون على مجلس قيادة الثورة ، فتجد محمد نجيب يحذر جمال عبد الناصر بقوله « .. إن وجود رجال المخابرات الأمريكية فى مجلس قيادة الثورة أمر خطير جدا ... وأن الأمريكيين يريدون تخريب الثورة أو القضاء عليها واحتواءها لتسير فى ركاب الولايات المتحدة(٨) .

إلا أن رجال الثورة ظلوا فى علاقاتهم برجال السفارة الأمريكية من خلال القائمقام عبد المنعم أمين ، الذى إتصل به رجال السفارة يوم ١٩ اغسطس ١٩٥٢ وطلبوا منه أن يخطر حكومة مصر باعتزام الولايات المتحدة إصدار بيان تعلن فيه تأييدها للنظام الجديد فى مصر ليكون دافعا لطمأنتها على حسن نوايا الأمريكيين ودفع عملية الاتصالات المباشرة بين الطرفين ، وقد نص البيان على :

« إن التقارير الواردة من القاهرة بخصوص البرنامج المعلن للحكومة المصرية الجديدة لإعادة الاستقرار السياسى والاقتصادى مشجعة ، ونحن نتابع الأحداث باهتمام بالغ ونتمنى لرئيس الوزراء على ماهر وزملائه المدنيين والعسكريين كل توفيق ونجاح فى جهودهم لحل المشكلات الداخلية لبلادهم .

وتستمر العلاقات بين الولايات المتحدة ومصر على أعلى درجة من الصداقة

والتعاون ، وأن أملى من أجل مصلحة بلدينا - أن تستمر هذه العلاقات فى النمو ، وكذلك العلاقات بين مصر وجميع بلدان العالم الحر فى أن تتدعم وتقوى ، ونحن نتطلع إلى حقبة جديدة تنشأ فيها مجالات جديدة للتعاون والنفع المتبادل » .

وهذه الوثيقة الأمريكية توضح أن الولايات المتحدة أكثر تتبعا للأحداث فى داخل البلاد أكثر من البريطانيين الذين كانوا منتشرين فى البلاد بشكل أكثر وأنهم عرفوا موقع القوة الحقيقية فى النظام الجديد ، وأنه أول الخيط الذى التقطوه لينسجوا منه علاقاتهم الجديدة مع المصريين « على أعلى درجة من الصداقة والتعاون » .

وأشارت فيها من بين السطور إلى قيادتها لمصر لتدخل بها فى علاقات مع ما اسمته باستمرار « العالم الحر » وذلك « فى مجالات جديدة » ولعل هذه المجالات الجديدة هى فاتحة موضوع « الدفاع المشترك » والإرتباط بعجلة الغرب وخصوصا بالولايات المتحدة ، مما كان له أثره على لندن .

فعندما ارسلت إليها صورة من هذا البيان لتأخذ بها علما علقت الأخيرة عليه « وكان رد فعلها الأول ، وكذلك رد فعل السفارة الأمريكية ، أنه فى حين يعبر البيان بكل تأكيد عن مشاعرنا ، فإننا لا نرى له أية فائدة كبيرة وأنه قد يؤدى إلى طلبات جديدة من مصر للسلاح ، وهى طلبات لا يمكن اجابتها فى الوقت الحالى .

ويبدو أن اقتراح البيان سببه النقد المتزايد فى الصحافة الأمريكية لما يعتقد بأن القوى الغربية لا تبذل جهداً كافيا لاستمالة نجيب ..(٩) .

وهذا يعكس بلا شك قلق ساسة لندن من موقف الولايات المتحدة فى هذه المرحلة الحاسمة وأن تصريحاتها هذه أتت بعيدة عن مشاعرهم ، فضلا عن توجسهم خيفة من طلب المصريين لسلاح كانت تخشاه فى ذلك الوقت ، خصوصا وأن الفدائيين كانوا يقضّون مضجعهم فى منطقة قناة السويس منذ عام ١٩٥١ .

وعللت البيان بأنه نتيجة ضغط الرأى العام الأمريكى فى عدم بذل جهود غربية فى سبيل استمالة المصريين إليهم ، ومن هذا القلق أرسل انتونى إيدن وزير الخارجية البريطانى - برقية سرية إلى سفيره فى القاهرة السير رالف ستيفنسون فى ٢٧ أغسطس ١٩٥٢ :

« تنوى وزارة الخارجية الأمريكية إصدار بيان يعبر عن مدى الاهتمام والصداقة نحو النظام الجديد فى مصر ، ورأيى الشخصى هو أن هذا البيان وإن كان يعكس بصفة عامة مشاعرنا إلا أنه لن يفيد كثيراً ، وينتظر أن يدفع إلى تخمينات فى مصر حول ما سيفعلونه ، وقد تفسره العناصر المتطرفة فى النظام على أنه « كارت بلانش » من حكومة الولايات المتحدة يطلق يدهم تماما .

وبالرغم من أن حكومة صاحبة الجلالة لن تصدر مثل هذا البيان ، فإنه يهمنى ألا يفسر ذلك على أنه خلاف جديد بين سياستنا وسياستهم ، فالخلاف الوحيد بيننا فى هذا الشأن هو فى جدوى فكرة إصدار مثل هذا البيان من عدمه .

وسنبلغ الصحافة هنا أنه فى حين أننا نشاطر المشاعر التى يعبر عنها البيان الأمريكى ، فإننا لا نعتقد أنه من الضرورى أن نصدر نحن مثل هذا البيان لأننا حققنا منذ البداية علاقة صداقة حميمة مع الحكومة المصرية الجديدة بدليل أن سفيرنا فى القاهرة كان على صلة منتظمة باستمرار مع رئيس الوزراء »(١٠) .

وفى هذه الوثيقة معان كثيرة :

١ ـ أن الولايات المتحدة الأمريكية أرسلت من البيان الذي كانت تنوى إصداره صورا إلى كل من مصر وبريطانيا لتبعث الأمل فى الأولى وتحرج الثانية ، فهى لا تستطيع أن تتراجع فيه بعد أن علمت به القاهرة .

٢ ـ أنها تنفذ سياستها فى أظهار شخصيتها فى الشرق الذى أصبحت فيه مصر أبرز دوله ، وبعد أن اخذت « بريطانيا العظمى » على نفسها سياسة التقلص منه بعد انهيار اقتصادها وتحديد استراتيجيتها فى اعقاب الحرب العالمية الثانية ، حتى تواجه الولايات المتحدة المد الشيوعى الذى بدأ يحاول أن يأخذ مكانته أمام هذا التقلص البريطانى .

٣ ـ أنه يحدد خشية الانجليز من أن تنتهز الثورة فى مصر تعاون الولايات المتحدة معها ضدها . وكانوا أنئذ فى حالة قلقة أمام مطالب المصريين الملحة بالجلاء .

٤ ـ يبدو أن الولايات المتحدة كانت قد أشارت على البريطانيين بإصدار بيان مماثل ليحس منهما المصريون بأنهم ليسوا بعيدين عن الغرب أو تأمينهم فى عهدهم الجديد أكثر من الماضى ، ولكن واضح هنا أنهم يرفضون إصدار مثل هذا البيان ، وكانت المشكلة أمامهم هو عدم إظهارهم فى هذه النقطة على خلاف بعضهم مع بعض أمام المصريين .

وانتهى إلى أنه سيكتفى بالتنويه فى الصحافة بالمشاركة الوجدانية لمشاعر الأمريكيين ولا ضرورة لإظهار كتابة ، وأنهم على صلة سياسية بهم ولكن هناك فرقا بين إتصالات الخصم المترقب التى يشوبها الشك والريبة وبين يد تحاول تقديم الصداقة ـ أيا كان نوعها ـ وإظهار جيفرسون كافرى بأنه « الأب الروحى للحركة »(١١) .

ولقد كان هذا البيان دافعا لتحريك عقول ضباط الثورة ورجال الحكم فى مصر إلى بداية دراسة الموقف بأكثر دقة ، خاصة وأنهم أحسوا بأنهم أمام قوتين أولاهما قديمة لها جذور من الكراهية والحقد فى نفوسهم تتمثل فى الاحتلال البريطانى وأخرى لم يكونوا بعد يعرفون عن مكنونات سرها كثيرا .

فاطلعوا على ملفات المفاوضات المصرية البريطانية ؛ ورأوا من خلال وثائقهما ما اعتبروه سياسة بناءة من جانب الولايات المتحدة ، ثم أن الصورة العامة الشائعة فى العالم فى تلك الفترة عن أمريكا كانت براقة ومشرقة سواء من ناحية القوة والحيوية وسلامة النية إلى درجة « السذاجة » .

وفى نفس الوقت كانت الولايات المتحدة تستغل مظهرها « الساذج » هنا فى تثبيت مصداقيتها فى نفوس المصريين لتثبيت دورها الامبراطورى فى المنطقة كما اسلفنا ، وتتضح نيتها من خلال مذكرة « تقدير الموقف » عن مصر بتاريخ ١٨ سبتمبر ١٩٥٢ والتى جاء فيها أنه بعد دراسة رسالة محمد نجيب والتقييم المقدم من سفيرى بريطانيا والولايات المتحدة .

« نوافق أن التأييد المادى والمعنوى للنظام الحالى فى مصر هو أحسن سياسة ينتظر أن تؤدى إلى تحقيق أهداف الولايات المتحدة والغرب بالنسبة لمصر ، وهى التقارب بين المصالح المصرية والمصالح الغربية ، وبصفة خاصة :

(أ) اشتراك مصر فى التخطيط للدفاع المشترك .

(ب) الوصول إلى تسوية لحل الخلاف المصرى الانجليزى .

(جـ) السلام مع إسرائيل .

ـ كذلك نعتقد أنه لكى يحقق هذا التأييد أهدافه ، فإنه يجب تقديمه دون تأخير لأن تحقيق تقدم واضح هو أداة فى برنامج النظام الجديد .

ـ وفى نفس الوقت فإن اهتمام النظام المفاجىء بالنظر فى المشاكل الدولية بخلاف ما أعلنه من التركيز على المشاكل الداخلية هو ظاهرة يجب رصدها .

ـ إن علينا أن نخطرهم باستعدادنا لقبول تعهدات و / أو تأكيدات سرية محددة بشكل واضح كأساس مقبول لسياسة التعاون والتأييد المادى بل وقد تكون على استعداد للنظر فى بدائل أخرى بما فيها احتمال قبول تعهدات و /أوتأكيدات شفوية .

ـ ونعتقد أنه إلى جانب التعهدات السرية ، فإن على مصر من جانبها أن تتخذ بعض الإيماءات المؤدية إلى طمأنة الرأى العام فى الولايات المتحدة وغيرها من البلدان الغربية ، ومن ذلك مثلا تأييد موقفنا فى حرب كوريا ، ودفع التعويضات للبلدان التى مات مواطنوها فى حريق القاهرة ، وغير ذلك مما يخطر لنا أولهم ، وهذه الأمور ليست صعبة وسوف تكون دليلاً آخر علينا على أن النظام الجديد هو مكنسة تزيح رواسب الماضى ونحن على يقين من أن تأثيرها فى أمريكا سوف يكون كبيراً ، وسوف تكون له نفس الأهمية فى بريطانيا ...

ـ إننا أخذنا علما برغبة المصريين فى الحصول على سلاح أمريكى ولكن تزويد القوات المسلحة المصرية بمثل هذا السلاح قبل الوصول إلى اتفاقية سلام مع إسرائيل ، سوف يثير داخليا هنا عددا من التساؤلات ، ونحن نقدر تماما حساسية مناقشة مشكلة إسرائيل مع النظام الجديد ونأمل أنه فى وقت ما سيجد النظام نفسه قادراً على تقديم تصريح علنى حول نواياه غير العدوانية تجاه إسرائيل »(١٢) .

وهكذا بدأت العلاقات المصرية الأمريكية تدخل دورا جديداً أوضحت فيه الولايات المتحدة أفكارها واتجاهاتها ، وبدأت تحدد موقفها وتعين نقاط مسارها فى إطار هذه العلاقة .

وقبل أن نسترسل فى هذا المسار تشير إلى حالة الشعب المصرى ، التى درستها الولايات المتحدة وأفادت منها إفادتين :

أولاهما : خشيتها من انجرافه وراء الفكر الشيوعى الزاحف ، وهو الخطر الوحيد الذى من أجله أخذت الولايات المتحدة على عاتقها أن تحل محل بريطانيا فى الشرق .

وثانيتهما : أنها الورقة التى تلوح بها لحكام مصر فى تقديم المعونات الاقتصادية لهم لتقوم قائمتهم فى ظل النظام الجديد .

فكان الشعب المصرى يعانى من فجوة اجتماعية واقتصادية كبيرة بين طبقاته ، وكانت عين الولايات المتحدة عليه حتى من قبل قيام الثورة ، ذلك عندما أعلن الرئيس ترومان رئيس الولايات المتحدة الأمريكية فى ٢٠ يناير ١٩٤٩ برنامجا « للسلام والحرية » ومن أربع نقاط تفرع عنه اتفاق بين مصر والولايات المتحد هو « برنامج التعاون الفنى الأمريكى » فى ٥ مايو ١٩٥١ . وكان تصرفها من كل هذا مواجهة الخطر الشيوعى من خلال تقديم المعونات الاقتصادية(١٣) .

وفى نوفمبر ١٩٥١ زار الصحفى الأمريكى ستيوارت السوب مصر وتجول فى انحائها وأرسل انطباعاته إلى صحيفة (شيكاغو تايمز) ضمنها مقالا وصف فيه معاناة الشعب المصرى من فقر مدقع فى سواده الأعظم يقابله ثراء فاحش يتمتع به الحكام وانتهى إلى قوله « إذا كانت بريطانيا قد استطاعت فيما مضى أن تحافظ على سيادتها بخلق طبقة الباشوات وجعلهم أصحاب النفوذ ، وبرشوتهم بعد ذلك ليكونوا أداة تسهل مصالح بريطانيا الاستعمارية فإن هذه الطريقة لم تعد عملية اليوم ولا مجدية ، إن الشعب الفقير أخذ اليوم يستيقظ ، وأخذ يشعر بالغبن الفاحش اللاحق به ، ولابد لهذا الشعب أن يثور بالقوة ضد هذه الأوضاع فى وقت قريب(١٤) .

تلك كانت حال مصر التى كان من نتائجها ظهور بعض الاتجاهات الشيوعية فكاكا من هذا الضغط والفروق الطبقية ، وجعلت تتماسك تارة وتنقسم أخرى ، فالتحمت فى عام ١٩٤٧ فى نطاق الحركة الديمقراطية للتحرر الوطنى ثم عادت لتنقسم بعد عام واحد ، فهذه « اسكرا » انقسمت إلى (المنظمة العمالية الثورية) ، (المنظمة الشيوعية الثورية) وانقسمت المنظمة العمالية إلى (النجم الأحمر) ، تحشم أو (نحو حزب شيوعى مصرى)(١٥) .

وأن هذه التنظيمات الأخيرة وإن لم تكن آثارها واضحة ، إلا أنها مثلث اتجاهات يسارية متطرفة لها خطورتها فى موازين الغرب .

من أجل هذا تناولت الولايات المتحدة بداية الخيط من إتصال رجال الثورة بهم بالترحاب ، وبدأت تتدخل فى المشكلة المصرية البريطانية المزمنة بطرقها الخاصة .

وكان تدخلها فى المشكلة بشكل حذر ، وفى إطار يختلف عن الإطار السياسى البحت ، وذلك لأن بريطانيا لم تكن تسمح بتدخل الدول بينها وبين مصر فى المشكلة

القائمة بينهما ، إذ لم يمكن تدويل القضية - وهو ما كانت مصر دائما تسعى إليه - من مصلحتها ، لما يتضمنه من إدخال أطراف أخرى لأنها كانت تصر على جعل منطقة قناة السويس قاعدة عسكرية رئيسية ترتبط بسلسلة القواعد البريطانية فى منطقة الشرق الأوسط ، وفق نظام عسكرى متكامل من أجل الدفاع عن الغرب فى مواجهة الاتحاد السوفيتى(١٦) .

وقد صرح دين اتشيسون وزير خارجية الولايات المتحدة فى الثالث من سبتمبر ١٩٥٢ بقوله « إنه يتطلع إلى عهد جديد يدخل فيه التعاون بين أمريكا ومصر مرحلة جديدة متسعة النطاق ، لقد حدثت تطورات مشجعة فى مصر منذ اجتمعنا فى آخر مرة ، ومن بين هذه التطورات البرنامج الإصلاحى الذى أعلنته الحكومة المصرية أننا نتتبع الأحداث ونراقبها بكثير من الاهتمام ونتمنى للوزارة كل نجاح فى جهودها لحل المشكلات الداخلية(١٧) .

ولهذا أصبحت هناك مراسلات بين حكومة الثورة فى مصر وبين الولايات المتحدة الأمريكية حول التعاون بين البلدين والتى بدأت برسالة محمد نجيب إلى الرئيس الأمريكى حول هذا الموضوع بتاريخ ١٨ سبتمبر ١٩٥٢ ، وضحت من الرد عليها فى رسالة واشنطن بتاريخ ٣٠ سبتمبر ١٩٥٢ ، والتى تضمنت نصا لرسالة نجيب والمؤرخة فى ١٨ سبتمبر ثم اجابتها على مطالبه بالآتى :
« تبادل الولايات المتحدة مصر بشكل كامل رغبتها فى التعاون ويسرها أن تبدأ فوراً فى مناقشات مع رئيس الوزراء محمد نجيب والحكومة المصرية بهدف تحديد مدى وطبيعة هذا التعاون وسيساعد هذا على سرعة تعيين الهدف إذا وضحت الحكومة المصرية بشكل أكثر تحديدا وجهة نظرها بشأن المساعدة العسكرية والاقتصادية وستنظر حكومة الولايات المتحدة فى هذه الآراء بكل عناية ، آخذة فى الاعتبار العوامل العديدة التى تدخل فى بناء العالم الحر ، وحدود المتوافر من المعدات والأرصدة والطلبات العديدة الأخرى من الولايات المتحدة ...(١٨) .

وهكذا بدأت تتسع مساحة التعاون بين البلدين ووضح اتجاه مصر نحو أمريكا وإن كان الرد يحمل معنى الحذر .

فبين حذر الولايات المتحدة وبين ضرورة تدخلها لخلو الساحة ممن يستطيع أن يقوم بدور توفيقى بين الطرفين المتصارعين - مصر وبريطانيا - بدأ التدخل الأمريكى فى شكل جديد ...

البحث عن نظام إقليمى للدفاع عن الشرق الأوسط

ازداد اهتمام الولايات المتحدة بالشرق الأوسط بسبب مصالحها من جهة ، ونظرا لما لمسته من ضعف أخذ يدب فى نفوذ بريطانيا فى هذا الإقليم من جهة أخرى ، ولهذا حرصت على أن يكون الشرق الأوسط حلقة أخرى فى هذه القواعد الاستراتيجية والمراكز الدفاعية التى تعمل على إقامتها ، أى أن الدفاع عن الشرق

الأوسط إن هو الا جزء لا ينبغى أن ينفصل عن خطة شاملة لتأمين المصالح الأمريكية بوجه خاص واستعداداً للصراع فى المستقبل .

من أجل هذا انتهزت الولايات المتحدة فرصة إلغاء مصر معاهدة ١٩٣٦ وذلك فى غضون عام ١٩٥١ ، وقدمت هى وفرنسا وانجلترا وتركيا مقترحات أربعة إلى حكومة الوفد فى مصر آنذاك كانت :

١ - أن مصر دولة من دول العالم الحر وبالتالى فإن الدفاع عنها له نفس الأهمية الحيوية لسائر الدول الديمقراطية ، كما للدفاع عن الشرق الأوسط بشكل عام .
٢ - لا يضمن الدفاع عن مصر وعن البلدان الأخرى فى الشرق الأوسط إلا بالتعاون بين جميع الدول المختصة .
٣ - لا يضمن الدفاع عن مصر إلا بالدفاع الفعال عن منطقة الشرق الأوسط وبتنسيق هذا الدفاع مع الدفاع عن المنطقة المجاورة .
٤ - بناء على ذلك يكون من المرغوب فيه أن تنشأ قيادة متحالفة للشرق الأوسط تشترك فيها الدول التى لها القدرة على الاشتراك فى الدفاع عن المنطقة والإرادة فى أن تقوم بذلك ، وأن المملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا وتركيا مستعدة لأن تشترك مع الدول الأخرى صاحبة الشأن فى إنشاء مثل هذه القيادة[١٩] .

ولكنه لما عرضت هذه الأفكار على حكومة الوفد تحت مسمى « منطقة الدفاع عن الشرق الأوسط » رفضتها ، ولما قامت الثورة وتغير نظام الحكم رأى المسئولون فى الولايات المتحدة ارجاء عرض هذا الأمر على الحكومة الجديدة حتى يمكن الوقوف على رأيها فى هذا ، وما إذا كانت ترحب بالفكرة أو تستمر على اسلوب الوفد فى الرفض[٢٠] .

وبعد أن استقرت الأوضاع الداخلية إلى حد ما فبالنسبة للثورة ورجالها أصبحوا يبحثون كيف يبدأون فى تنفيذ مبادئهم التى وضعوها كدستور للعمل الثورى ، وكانت أهم هذه المبادىء « القضاء على الاستعمار » ، إذ كانت مصر الثورة لا تعتبر نفسها حرة فى أرضها وإرادتها مع وجود قاعدة أجنبية على أراضيها .

ولما أعلنت فى البداية أنها فى سبيل ذلك ستلجأ إلى التفاوض كأسلوب للوصول إلى جلاء القاعدة الأجنبية عن منطقة قناة السويس أعلنت كذلك عدم استعدادها لمناقشة أى منظمة للدفاع عن الشرق الأوسط[٢١] .

وأنه فى اللقاء الأول بين رجال الثورة وبين سفير أمريكا فى القاهرة فى سبتمبر ١٩٥٢ عرض السفير أن حكومته تخشى تسلل الشيوعيين إلى مصر وتحدث عن ضرورة إرتباط مصر باحلاف العالم الحر ، بينما اعترض محمد نجيب على أساس أن الشعب المصرى لا يهتم بالشيوعية « أما من حيث الاحلاف فلا حديث عنها قبل الجلاء الكامل غير المشروط »[٢٢] .

وقد استوعبت أمريكا الموقف وبدأت تدخل من ناحية أخرى هى أسلوب عرض التعاون مع مصر فى المجالات الاقتصادية والعسكرية ودراسة هذه الأمور وقد وضح مما إعلنه دين انشيسون وزير الخارجية الأمريكى فى المؤتمر الصحفى فى ٣ / ٩ / ١٩٥٢ حول التطورات المشجعة لمصر وبرنامجها الإصلاحى قال فيه : « إن الولايات المتحدة ترجو أن يتعاون الرئيس على ماهر مع دول حلف الأطلنطى فى الدفاع عن القناة ومنطقة الشرق الأوسط »(٣٤) .

وقد بدأ بعد ذلك يظهر فى أحاديث ساسة الغرب وفى تعليقات الصحافة الغربية بوجه عام والبريطانية والأمريكية على وجه الخصوص تعبير جديد أسموه « الفراغ فى منطقة الشرق الأوسط » الذى سيخلفه جلاء القوات البريطانية عن قاعدة قناة السويس ، وبدأ المعلقون العسكريون فى الصحف الصديقة لبريطانيا وخصوصا الولايات المتحدة يكتبون عن أهمية هذه القاعدة بإفاضة على أساس أن الجلاء العاجل غير المشروط ـ كما كانت مصر تطلب ـ يعنى أن تترك منطقة الشرق الأوسط دون خط دفاع أو حلف دفاعى ودون قاعدة يصونها ذوو خبرة حتى يسهل استعمالها أوتوماتيكيا إذا وقع اعتداء شيوعى على هذه المنطقة الحيوية .

وقد لعبت الدعاية البريطانية دورا هاما فى هذا الشأن وساعدها على ذلك الميل الأمريكى الطبيعى لبريطانيا بوصفها الحليفة الكبرى ولأن الشعب الأمريكى كان ينظر إلى قاعدة القناة على أنها خط الدفاع الأول ضد الشيوعية ، كما كانت بريطانيا تلقن الأمريكيين دروسا فى أهمية القاعدة الكبيرة التى تكلفت ملايين الدولارات ، وتؤكد لها أن الجلاء الفورى عنها سيترك فراغا عسكريا ضخما فى الشرق الأوسط يفتح الطريق للشيوعية للإستيلاء على المنطقة وما فيها من بترول تعتمد عليه أوروبا أعتمادا أساسيا .

واشتركت شركة قناة السويس بنشر الإعلانات الضخمة فى الصحف الأمريكية عن قناة السويس معلنة « أنها ممر حيوى للملاحة الدولية » ، وما استفادته التجارة الأمريكية من قناة السويس ، فالسفن التجارية الأمريكية التى اجتازتها تفوق ما تجتاز قناة بنما ، كل هذا ليفهم الأمريكيون أن الجلاء عن قاعدة قناة السويس يعرض التجارة الأمريكية للخطر »(٢٤) .

ومن أجل كل هذا كان تركيز الحكومة الأمريكية فى مقابلات المسئولين فيها مع المسئولين المصريين أو فى كتاباتهم إليهم على « اشتراك مصر فى التخطيط للدفاع المشترك » .

فى حين كانت مصر ترفض تارة أو تسوف فيه ألى ما بعد إتمام الجلاء مرة أخرى ، هذا التسويف الذى كانت الولايات المتحدة تفهمه على أنه قد يكون وعدا باتفاق سرى يمكن عقده بينها وبين مصر حول هذا الموضوع ، وهذا ما يظهره الخطاب المرسل منها إلى الخارجية البريطانية فى ٣٠ سبتمبر ١٩٥٢ عندما تحدثت عن مسألة إمداد مصر بالسلاح ، راغبة فى أن تستعمله فى « بناء الدفاع عن العالم

الحر » فقالت « أنه من المقترح أن تقدم مصر تعهدات سرية معينة بشأن الأهداف بعيدة المدى للنظام الجديد و بهذا الشكل تعتقد أنه على مصر أن تدرس ما إذا كانت على استعداد لإعطاء تعهدات و /أو تأكيدات بما يفيد أن أحد الأهداف الأساسية النهائية لسياستها هو الأشتراك مع الولايات المتحدة ودول العالم الحر الأخرى فى التخطيط من أجل الدفاع المشترك عن المنطقة ، وبالإضافة إلى ذلك ونظرا إلى أن الاتفاق على حل المشكلة المصرية البريطانية وثيق الإرتباط بالدفاع عن الشرق الأوسط(٢٥) .

وحدث أن زار مصر كيرميت روزفلت بصفته - مستشارا خاصا لرئيس الولايات المتحدة الأمريكية - فى أكتوبر ١٩٥٢ فى إطار متابعة الأحداث فى مصر وقد سأل عبد الناصر مباشرة عن تصور القيادة المصرية للدفاع عن الشرق الأوسط بعد « الفراغ » الذى سينشأ فى المنطقة حتما إذا ما جلت القوات البريطانية عن مصر مع العلم بأن قاعدة قناة السويس هى أكبر قاعدة عسكرية فى العالم ، ثم إنها الحلقة الرئيسية فى سلسلة الدفاع الغربى عن الشرق الأوسط .

وكان رد عبد الناصر بأنه يعتقد أن الفصل بين المشاكل أدعى إلى سهولة الحل لكل منها على حدة ، فهو يفصل بين مشكلة الجلاء ومشكلة الدفاع عن الشرق الأوسط خصوصا وأن الدفاع عن الشرق الأوسط سيكون مسألة تهم كل الدول العربية المشتركة فى ميثاق الضمان الجماعى تحت مظلة الجامعة العربية(٢٦) .

ثم تلاه بعد ذلك وصول وكيل وزارة الحربية الأمريكية « وليم فوستر » ليتابع الموقف أيضا ، وأكد على موقف أمريكا من مسألة الدفاع عن الشرق الأوسط بينما كان تركيز المصريين على شراء أسلحة من الولايات المتحدة ، فأبدى المسئول موافقته على هذا لدرجة أنهم وصلوا إلى التفاهم حول التفاصيل والثمن والأنواع المطلوبة وفى آخر المناقشة طلب فوستر قائمة بطلبات مصر من السلاح والتى سلمها إليه فى اليوم التالى على صبرى الذى كان يعمل مديرا لمكتب عبد الناصر ، وحدثت بين الطرفين موافقة مبدئية .

ولكن فوجىء عبد الناصر بأن هناك شروطا لإتمام هذه الصفقة تمثلت فى :

١ - أن تدفع مصر جزءا من ثمن الأسلحة مقدما بالجنيه المصرى .

٢ - تدفع جزءا أخر قطنا مصريا لمدة ست سنوات .

٣ - إذا وافقت على الإنضمام لحلف الدفاع المشترك عن الشرق الأوسط تعفى من جميع الأقساط الباقية عليها .

وطلب الرئيس حذف الشرط الأخير ، وطلبت وزارة الحربية الأمريكية بعد أيام بعثة عسكرية مصرية لاختيار السلاح اللازم ، على أن تطلق يدها فى الاتفاق على الأسعار وتحديد الكمية .

وسافرت البعثة فى ديسمبر ١٩٥٢ إلى واشنطن برئاسة على صبرى ، ولكنها ظلت هناك مدة طويلة نتيجة تسويف المختصين حتى شهر أبريل ١٩٥٣ دون نتيجة حيث لم تف الولايات المتحدة بوعودها(٢٧) !!!

والإجابة عن التساؤل حول هذا الموقف تكمن فى العلاقة الأكثر توطداً بين بريطانيا والولايات المتحدة وهى بالطبع ذات شكل طبيعى بينما كانت بينها وبين مصر علاقة مفتعلة أو علاقة مصلحة ، ومن هذا المنطلق كانت المحادثات بين تشرشل وإيزنهاور - الذى وصل إلى كرسى الحكم فى تلك الفترة - وكانا رفيقى سلاح إبان الحرب العالمية الثانية ، فلما علم تشرشل بأمر الصفقة أرسل إليه بقول :

« إننى أناشدك بحق كل ما بين بلدينا من روابط بألا تفكر فى تقديم أى أسلحة لمصر قبل أن يحدد الضباط الذين يحكمون مصر الآن موقف بلادهم نهائيا من موضوع الدفاع عن الشرق الأوسط »(٢٨) .

وهكذا أبدى الأمريكيون تعاطفا بل وطاعة لاصدقائهم البريطانيين وعرقلوا عملية إمداد مصر بالسلاح « خوفا على صدور الانجليز فى القناة » كما قال تشرشل .

فى حين أن الضباط الذين يحكمون مصر « كانوا يدركون أن اصطناع القوة مع الإنجليز قد يؤدى إلى كارثة شبيهة بما حدث فى مصر عامى ١٩٥١ ، ١٩٥٢ ، وحدث أنه فى ١٠ فبراير ١٩٥٣ أن نشر أركان حرب الجيش المصرى مذكرة استراتيجية جاء فيها :

إنه بإمكان مصر وحدها أن تدافع عن القناة ، واقتصر واضع هذه المذكرة على الناحية الفنية وحدها ، وحلل المشكلة من زاوية غربية محضة على ضوء احتمال حدوث عدوان من جانب الاتحاد السوفيتى ، وقد أوضحت هذه المذكرة - التى عزاها المراقبون - إلى جمال سالم - أن أهمية القناة من الناحية الاستراتيجية تتوقف على سلامة الملاحة فى البحر المتوسط ، لأنه سيرتبط بالأمور الآتية :

أولا : إزالة قواعد الغواصات السوفيتية فى ألبانيا .

ثانيا : نجاح القوات التركية فى الدفاع عن البوسفور والدردنيل .

ثالثا : الدفاع عن اليونان وكريت .

رابعا : تدمير القواعد الحيوية الروسية فى البلقان .

خامسا : المقاومة التى تبذلها البلدان الواقعة شرقى وشمال شرقى البحر المتوسط(٢٩) .

وهكذا بدأت مصر تقف بشكل المعتز بنفسه فى مواجهة العملاق الأمريكى الذى حاول أن يتخذ مسلك اللف والدوران إرضاءً لبريطانيا .

إلا أنه كان على القيادة فى مصر أن تسير غور العرب من حولها وموقفهم بوضوح من مسألة هذا الدفاع المشترك مركزة على ميثاق الضمان الجماعى لدول الجامعة العربية ، إلا أنه فى الحقيقة لم يجد النضج الكافى فى الفكر الاستراتيجى لأعضاء الجامعة العربية ، فهم لا يتنازلون لها إلا عن القدر اليسير من سيادتهم ثم إنهم يعتبرونها بعد كل مشكلة أو أزمة شماعة يعلقون عليها أخطاءهم ، فبدأ عبد الناصر يعتمد على قوة مصر وإيمان المصريين وطلب من الدكتور محمود فوزى وزير الخارجية البدء فى الاتصال بالسفير البريطانى لتحديد موعد لبدء المفاوضات من أجل قضية الجلاء ، على أساس الفصل بين مفاوضات الجلاء وبين مسألة الدفاع عن الشرق الأوسط .

وفى يوم ٢ مارس ١٩٥٣ عقد مؤتمرا صحفيا أعلن فيه :

ـ أن الأمة العربية لن تصغى إلى أى وعود معسولة يقطعها الغرب على نفسه ففى حربين عالميتين استطاع الغرب أن يخدع العرب بوعود لا قيمة لها ، فوعودهم للشريف حسين أثناء الحرب العالمية الأولى لم تؤد إلى شىء ، كما أن احتلالهم لمصر ترسخ أكثر بعد تلك الحرب .

وفى الحرب العالمية الثانية قدم الغرب وعودا جديدة للعربة ليحصل على تعاونهم وانتهت هذه الوعود إلى قيام دولة إسرائيل .

ـ إن الولايات المتحدة الأمريكية خرجت من الحرب العالمية الثانية فى دور البطل حامى الحريات لكنها ضحت بسمعتها بسبب تأييدها للدول الاستعمارية تحت ظن أنهم حلفاؤها فى معركتها ضد الشيوعية أو أن الرئيس ترومان قد أضر إضرارا بالغا بهيبة أمريكا فى الشرق الأوسط بسبب تأييده الأعمى لإسرائيل ، وأنه قد ان الأوان للولايات المتحدة لكى تعود لمبادىء الثورة الأمريكية ومبادىء ميثاق الأطلنطى .

ـ أنه إذا واصل الاستعمار البريطانى فى احتلاله لمصر فإن مصر لن تقبل أى تهديد وسوف يقاتل شعبها بكل ما لديه لينهى احتلالا لأرضه دام سبعين عاما(٣٠) .

كانت التصريحات شديدة وواضحة وكشفت نوايا الغرب ، كا أوضحت موقف مصر العنيد مما انعكس على تصرفات الغرب كله تجاه مصر ولا أدل على ذلك من تدخل فرنسا هى الأخرى فى موضوع محاولة توسيط تركيا ، وقد عقدت اجتماعات بينها وبين الأتراك فى ١٣ مارس ١٩٥٣ لدراسة موضوع الدفاع المشترك عن الشرق الأوسط حضره : عدنان مندريس والدكتور فؤاد كيرولو وزير خارجية تركيا وانتهى المجتمعون إلى أن تركيا هى أقدر من أى حكومة من الحكومات فى الدول الغربية على إقناع العرب بالاشتراك فى هيئة الدفاع عن الشرق الأوسط ، فى حين تردد الأتراك فى ذلك معلنين أن تركيا ليست أقدر من بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة الأمريكية على إقناع الدول العربية ولاسيما مصر بالاشتراك فى منظمة الدفاع عن الشرق الأوسط ، وأن تركيا تعتقد أن إنشاء مثل هذه المنظمة لا يمكن أن يتم إلا إذا سويت الخلافات القائمة بين مصر وبريطانيا(٣١) .

وهنا بدأت الأمور تتعقد وتدخل في دور أكثر جدية وصلابة خاصة عندما أحس المصريون بأن الولايات المتحدة بدأت تدخل فى نقطة أخرى هى محاولة ربط وساطتها فى مباحثات الجلاء بمسألة دخول مصر فى هذه المنظمة .

والأكثر من هذا هو إحساس المصريين كذلك بمحاولة الأمريكيين احتواء الثورة ومحاولة محمد نجيب قطع الاجتماعات برجالهم ، وأعلن صراحة لوكالة اليونيتد برس وهو يلوح بالمفاوضات مع الإنجليز بأنه مصّر على أن يكون الجلاء غير مشروط بشرط فنحن غير مستعدين لمناقشة أى منظمة للدفاع عن الشرق الأوسط سواء كانت حلفا أو ميثاقا أو تحت أى اسم تطلقه الولايات المتحدة عليه(٣٢) .

وقد أوضح محمد نجيب كذلك فى مذكراته كيف كانت أمريكا دائما تربط جهودها فى سبيل تسهيل مفاوضات مصر مع الإنجليز بمشروع الدفاع عن الشرق الأوسط ، فكثيرا ما كانت الولايات المتحدة تعلن أنها مستعدة لتقديم المساعدات لمصر وللتخلص من الاحتلال البريطانى لها ، إلا أن المتحدث سرعان ما يضمن حديثه الحديث عن مشروع الدفاع عن الشرق الأوسط ثم ينتهى الحديث برفض مصر لهذا الموضوع ويسود الجمود الموقف لفترة قد تطول أو تقصر(٣٣) .

هكذا ربطت الولايات المتحدة وبين مشروعات الأحلاف بين مطالب المصريين وكانت فى نفس الوقت تريد أن تتخذ من هذا وسيلة للضغط عليهم للوصول إلى اتفاق بينهم وبين بريطانيا تنتهى منه هى إلى مكسب فى منطقة الشرق الأوسط .

ومن ثم أصبحت المسألة معادلة صعبة ذات أطراف ثلاثة يحاول اثنان منها أن ينالا أكبر حظ من الثالثة التى كانت تصارعهما من أجل حقها الواضح السليب كما كان العرب فى جانبها فى هذا مما كان له ثقله فى حسابات الأمريكيين .

فعلى حين كانت الحكومة البريطانية ترى أن على الولايات المتحدة أن تؤيد وجهة نظرها على أساس أن بريطانيا فى موقفها من الوجود فى منطقة قناة السويس إنما تدافع عن مصالح العالم الحر ، وهو ما كانت تنادى به الولايات المتحدة الأمريكية آنذاك فإن الولايات المتحدة نفسها كانت ترى أن عداء العرب للانجليز لما نالهم منهم إبان استعمارهم لهم من شأنه أن يعرقل مصالح الغرب كله ومصالحها البترولية على وجه الخصوص ، بل ويمكن أن يفتح الباب واسعا أمام المد الشيوعى .

من أجل هذا اهتمت بأن تبذل مساعيها الودية حتى يصل الطرفان المصرى والبريطانى إلى حل يحقق السلام فى الشرق الأوسط .

وفى نفس الوقت لم تنس مشروعات الأحلاف فى المنطقة لذلك حاولت جهدها فى إقناع بريطانيا للوصول إلى حل معقول لمصر ، خاصة بعد إعلان الدول العربية مساندتها لمصر ، وأنهم ينتظرون تسوية مسألة الجلاء عن منطقة القناة بشكل يرضيها .

ومن هنا بذلت الولايات المتحدة جهدا كبيرا ظهر الإعلان عنه فى تصريح جون فوستر دالاس مباشرة بعد عقد الاتفاق بين مصر وبريطانيا ، أن الحكومة الأمريكية قد بذلت جهدا فى سبيل ذلك لأن حكومة الرئيس أيزنهاور كانت تعتبر مشكلة قاعدة قناة السويس من أخطر المسائل التى واجهتها ، وأن الحكومة الأمريكية قد طلبت بالفعل من كلا الجانبين أن يعملا بجد وعناية لإيجاد حل لهذه المشكلة(٣٤) .

فى أثناء هذا كان المسئولون فى حكومة مصر عاكفين على دراسة الموقف ومراجعة المواقف الأخرى خلال المفاوضات السابقة ، ودراسة سير وأسلوب المفاوضين فيها ومواقف الدول منها وانتهوا إلى تحديد موقفهم على أساس :

أولا : أنه لا يمكن أن يكون لمصر استقلال حقيقى إلا إذا تم جلاء كل القوات الأجنبية عن أراضيها وهذا أمر لا يحتمل المساومة ، ومن ثم فإن إدراك الجلاء عن أكبر قاعدة عسكرية فى العالم يحتاج إلى وقت ، وكانت هذه هى النقطة الوحيدة التى يجب أن تدور المفاوضات حولها ، على أن تكون غير مشروطة بأى شرط .

ثانيا : لا يمكن أن ترتبط قضية الجلاء عن مصر بأية مقولات عن ضرورات الدفاع عن الشرق الأوسط ، وإلا كان معنى ذلك استبدال علم أجنبى فوق مصر بعلم أجنبى آخر ، حتى وإن كان هذا العلم الأخير رمزا لحلف عسكرى واسع تشترك فيه مصر ، وعلى فرض أنه كانت هناك ضرورات لترتيبات عسكرية مشتركة للدفاع عن الشرق الأوسط ، فإن مجرد بحث هذه الترتيبات لا يمكن أن يكون سليما إلا إذا كان لاحقا بإتمام الجلاء ، وليس فقط بتوقيع اتفاقية بشأنه .

وكان منطق مصر فى هذا أن مصر المستقلة وحدها هى التى تستطيع أن تقرر ضرورات أمنها وأن تقترب هذه الضرورات من أطراف أخرى وأن تفترق .

ثالثا : إن الدفاع عن الشرق الأوسط وعن العالم العربى بالذات وهو الموضوع الذى يهم مصر لابد أن تحتمله وترتبه بالدرجة الأولى مجموعة الدول العربية المشتركة فى ميثاق الضمان الجماعى لدول الجامعة العربية ، خصوصا إذا استطاعت هذه الدول أن تعيد بناء وتنظيم القيادة المشتركة بينها ، وأن تسلح جيوشها بما يتناسب مع مسئوليات الدفاع عن بلادها .

رابعا : إن التنمية الحقيقية لمصر بكل أبعادها الاقتصادية والاجتماعية لا يمكن أن تتحقق إلا إذا كانت مصر مستقلة سياسيا وعسكريا ، ولكن الموقف الاقتصادى الذى وجدته الثورة أمامها منهاراً والخزانة الخاوية يفرض على مصر أن تجد مصدراً للمساعدات ، وكذلك أن تجد مصدراً للسلاح ، وكان تفكيرهم فى ذلك الوقت بالطبع فى الولايات المتحدة ، قد تكون هذا المصدر بالنسبة للاثنين ، والتحدى الحقيقى الذى يتبقى يصبح إذن « كيف تستطيع مصر أن تحصل على المساعدات الاقتصادية العسكرية من أمريكا دون أن تجد نفسها متورطة فى ارتباطات والتزامات لا تريدها ؟ » .

وبدأت فكرة الحياد تطوف برأس جمال عبد الناصر وإن كان قد رأى فيها صعوبة بسبب موقع مصر الجغرافى وحسياسية هذا الموقع ، كما كان يبحث عمن يستطيعون تأهيل فكرته هذه بالتطبيق على ظروف مصر ، ولعله كان يحاول بها أن يتحلل من قيد الدخول فى تكتل غربى ولو كان تحت أى مسمى .

ومن هذه المنطلقات رأى عبد الناصر أن يواجه الولايات المتحدة فى مكانها ، وذلك من خلال السفير أحمد حسين الذى اختاره لهذه الدولة نظرا لصداقته للأمريكيين من قبل ، وأرسل معه مذكرة رسمية إلى الحكومة الأمريكية جاء فيها :

١ - إن فكرة منظمة الدفاع عن الشرق الأوسط التى تقترحها الدول الغربية أو أية منظمة من نوعها غير مقبولة بالنسبة لمصر ، فمثل هذا يعنى ببساطة أن مصر سوف تستبدل بقوات بريطانية تحتل أراضيها قوات من دول غربية تفعل نفس الشيء ، وهذا بدوره سوف يعنى استمرار الاحتلال الأجنبى .

٢ - إن الدفاع عن الشرق الأوسط ينبغى له أن يرتكز على ميثاق الضمان الجماعى بين دول الجامعة العربية ، ولما كانت بريطانيا مرتبطة بمعاهدات مع العراق والأردن ثم إن الولايات المتحدة مرتبطة بمعاهدات مع المملكة العربية السعودية فليست هناك حاجة إذن إلى شيء إضافى .

٣ - بعد إتمام الانسحاب غير المشروط من مصر فإن مصر ستكون على استعداد لمناقشة أية أفكار للدفاع عن الشرق الأوسط .

٤ - إن مصر لن تكون شيوعية وهى على أى حال سوف تقاوم أى عدوان على أراضيها من واقع مصالحها الخاصة .

٥ - إن العلاقات مع بريطانيا قد تتطور إلى الأسوأ فسوف تقدر مصر كل التقدير كل مساعدات تقدمها الولايات المتحدة لإقناع بريطانيا بعدم الإصرار على البقاء فى منطقة قاعدة قناة السويس .

٦ - إن مفتاح الموقف فى الشرق الأوسط يرتبط بقوة مصر الاقتصادية والعسكرية ، وفى هذا الصدد فإن حكومة الثورة فى مصر تتطلع باهتمام إلى مناقشة جدية مع الطرف الأمريكى بهدف مساعدتها اقتصاديا ، ويمكنها من تسليح جيشها(٣٥) .

ومن هذا أوضح عبد الناصر موقف مصر بالإضافة إلى الايضاحات الماضية المماثلة من أهم مسألة تعرقل البدء فى مرحلة المفاوضات التى أخذت الولايات المتحدة على عاتقها تحريكها واستند فى ذلك إلى سند شرعى بحت هو أن الدفاع عن المنطقة أساسه ميثاق الضمان الجماعى وهو التزام عربى يجب أن يكون محل احترام من كل الأطراف ، ثم إنه لم يغلق الباب أمام فكرة الدفاع المشترك التى تصر عليها دول الغرب عندما أرجا التفكير فيه بعد إتمام عملية الجلاء .

وانتهى إلى أن مفتاح الموقف فى الشرق الأوسط فى يد الأمريكيين بغية إحراجهم وتحميلهم المسئولية كاملة فى هذا الصدد .

الوساطة الأمريكية ودورها فى تحديد إطار التفاوض

بدأ دور التفكير فى التفاوض بين البريطانيين والمصريين بعد الانتهاء من توقيع الاتفاقية بشأن الوضع فى السودان ، وكان هذا التفكير نابعا من الطرفين فى وقت واحد ، معتمدا فيه كل منهما على نفسه نظرا لما لاحظته كل منهما فى موقف الولايات المتحدة .

فمصر رأت فيها الموقف المتميع غير الواضح وربط تعاونهما معا بمسألة الأحلاف العسكرية فى المنطقة فأعلنت موقفها فيما سبق أن عرضناه من تصريحات ومذكرات .

أما بريطانيا فقد شاب علاقتها بها شىء من الشك وربما الحقد عليها ، فهى التى تأخذ مكانها فى الشرق بعد تقلص مكانها فيه ، بالإضافة إلى أن معاهدة السودان - فى نظرها - كانت إجحافا بحقها أرادت أن تثأر له ، والذى يهمنا هنا هو إظهار نية البريطانيين بالنسبة للأمريكيين الذين أرادوا ألا يبعدوا عن الساحة مهما كانت الظروف ، ففى تقييمهم للموقف بالنسبة للأمريكيين رأوا أن اخطر ما سيواجههم فى مفاوضاتهم المزمعة هو دور السفير الأمريكى فى القاهرة لأنه - فى نظرهم - سبق أن أضر بهم كثيرا من جراء تدخلاته ، عندما أراد أن يلعب دور الوسيط بين الطرفين ، وأشاروا إلى أنه كان يجب أن يكون فى جانبهم كحليف .

وأبدوا خشيتهم منه نظرا لعلاقاته بالمصريين « وأنه قد تورط أكثر من مرة فأعلن المصريين بمطالبنا الحقيقية فى كل مسألة » وكان هذا يسهل على المصريين أن يرفضوا ما نتقدم به إليهم ... ولهذا فإنه من الحيوى إذا أريد لمفاوضاتنا المقبلة مع مصر أن تنجح أن يقوم مستر دالاس وزير الخارجية الأمريكى بإخطار سفيره فى القاهرة بأن عليه - إذا لم يستطع مساعدتنا - أن يقفل فمه ويصمت .. ومهما كان ما يفعله الأمريكيون وما يقولونه بصدد المفاوضات مع مصر فإننا لسنا على استعداد أن نعطى كثيرا للمصريين(٣٦) .

أما مصر فكانت فى إعدادها لهذه المفاوضات قد أعلنت شروطها :

أولا : الجلاء غير المشروط .

ثانيا : عدم استعداد مصر لمناقشة أية منظمة للدفاع المشترك .

ثالثا : الاحتفاظ بالمعدات العسكرية والجوية الموجودة فى قاعدة القناة .

رابعا : إصرار مصر على حقوقها والمستمدة من حق الشعوب الطبيعى فى الحرية والاستقلال ، والمستندة إلى ميثاق الأمم المتحدة(٣٧) .

إلا أنه رغم تخوف الطرفين من الوجود الأمريكي في دائرة التفاوض . فقد تقرر أن يبقى السفير الأمريكي جيفرسون كافرى في مصر حتى يتم تسوية المسائل المعلقة بين الطرفين رغبة في استقرار الحالة في مصر والشرق الأوسط بصفة عامة وصرح بأن « جلاء القوات البريطانية عن منطقة قناة السويس نزولا على إرادة المطالب الوطنية والتي لم يعد في مقدور أي دولة مهما كانت قوية تجاهلها ، لأن صرخة الشعب مهما كان مغلوبا على أمره تبقى مدوية بقوة ، فلابد من الإصغاء إليها والعمل بما نادى به خصوصا في المرحلة الدولية الحاضرة التي تمر بظروف دقيقة للغاية(٣٨) .

وفي نفس الفترة نرى أن الرئيس الأمريكي يتخطى هذه المواقف ويرسل مباشرة إلى محمد نجيب في ٢٤ مارس ١٩٥٣ مذكرة مطولة جاء فيها :

« أكتب إليكم يحدوني الأمل الأكبر بأن المباحثات بين حكومتكم وبين المملكة المتحدة حول مسائل ذات أهمية كبرى يمكن أن تبدأ في وقت مبكر ... إن شعب الولايات المتحدة قد أدرك بوضوح أكبر مما كان في أي وقت مضى أهمية الوفاق والقوة في الشرق الأدنى بالنسبة له ،وأن حكومة الولايات المتحدة لتقف على أهمية الاستعداد لمساعدتكم وحكومة المملكة المتحدة بأي وسيلة قد يشعر كلاكما أنها ملائمة .. أود أن أؤكد لكم أن حكومة الولايات المتحدة لم تراودها في أي وقت من الأوقات فكرة الاشتراك المباشر في هذه المباحثات إلا تلبية لرغبتكم .. وأؤكد لكم أن هذه الحكومة والشعب الأمريكي يفهمون ويقدرون الأماني الطبيعية لشعب مصر في التمتع بالسيادة التامة على أراضيه ، وكذلك أحطت علما بحالة الرأي العام في بريطانيا حيث تجابه الحكومة مشكلة عسيرة وأعتقد اعتقادا جازما أن الحكومة البريطانية تنوي نية صادقة في الاستجابة لمطالب مصر الأساسية » .

وبعد هذه العبارات المشجعة يعود فيلمز « إن الشعب البريطاني يريد أن يطمئن إلى أنه لم ينجم فراغ عسكري وأن تسهيلات القاعدة الباهظة التفنات يمكن أن يستخدمها العالم الحر على الفور في أوقات الأزمات ، وأن مصر نفسها سوف تقف عسكريا مع العالم الحر ضد أي عدوان شيوعي محتمل ، وبوسعي أن أتفهم هذا الموقف ، كما أني على يقين أن بوسعي تفهمه لأن غرضه يتضح إذا كان لنا أن نقاوم الهجوم أو نواجهه » .

فهو هنا يدخل مدخلا منزلقا إلى مسألة الدفاع المشترك بأسلوب تمهيدي ينتهي إلى قوله « ورغبة أمريكا في هذا الموقف هي أن يختفي سوء التفاهم الطويل الأمر بين صديقين وأن تحل محله ترتيبات تقوم مصر في ظلها كشريك متكافيء بدورها الرئيسي مع أعضاء العالم الحر الآخرين في بناء دفاع فعال بمنطقتكم ، ولم يخطط لأي تنظيم دفاعي لكي يطلب من مصر أن تبدي موافقتها عليه مقدما ... وأن أملي لكبير في أنكم بعد أن يتم الاتفاق المبدئي بين مصر والمملكة حول الجلاء وصيانة قاعدة القناة في المستقبل سوف ترغبون على الفور في ماقشة الدفاع عن الشرق

الأوسط ... إنه من مصلحتنا جميعا أن نرى تخطيطا للدفاع المشترك بين دول المنطقة »(٣٩) .

فلم ينس الرئيس الأمريكي مآرب بلاده فى تشكيل منظمة دفاع عن الشرق الأوسط فى غمرة دوره فى التوفيق وتحديد إطار التفاوض بين الطرفين ، بل وحدد لها موعداً هو بعد الاتفاق على المبادىء الرئيسية وهو ما أسماه الاتفاق المبدئى وليس بعد إتمام عملية الجلاء كما كانت مصر تطلب .

من أجل هذا بادر محمد نجيب وأرسل رده عليه فى ١٠ أبريل ١٩٥٣ مشيرا إلى ضرورة الجلاء بصفة أساسية عن الأرض المصرية ، ثم بعد ذلك يأتى دور التفكير فى أمر الدفاع المشترك فقال « إن أمن واستقرار وقوة منطقة الشرق الأوسط من أهدافه الأساسية وأشار إلى أن الحكومة الأمريكية لعبت دورا حسنا فى سبيل الوصول إلى اتفاق بشأن السودان .

ثم قال إنه طالما بقيت قوات بريطانية مسلحة فى الأراضى المصرية فإن الفراغ العسكرى فى الشرق الأوسط سيستمر ، وبجلاء القوات البريطانية وضمان صيانة القاعدة تكون صداقة وتعاون الشعب أكبر مقاومة ضد العدوان من وجود القوات البريطانية(٤٠) .

ولقد كان لهذين الخطابين آثارهما فى أروقة السياسة فى الشرق والغرب ففى الغرب بدأت الولايات المتحدة تهتم أكثر بدفع عملية التفاوض بين مصر وبريطانيا وسافر أنتونى إيدن وزير خارجية بريطانيا للقاء دالاس فى واشنطن للتنسيق فى العمل والمواقف وتحديد إطار المفاوضات وقد خرج بتوصية من الولايات المتحدة بضرورة الإسراع بتحديد موعد المفاوضات على الأسس التى تقدمت بها مصر ، وأن دور أمريكا سيكون فى المشاركة خارج أروقة التفاوض وتشترك إذا ما طلب منها ذلك على أن يكون الطلب بداية من مصر(٤١) .

كما كان دالاس يجمع كل المعلومات حول الموضوع بل وأبدى استعداده للمشاركة وقد تحفز لذلك وظهر هذا بلاشك فى زيارته للمنطقة فى ١١ مايو عندما توقفت الرحلة الأولى من المفاوضات على نحو ما سنرى ـ مما يشير إلى حرص الولايات المتحدة على إنهاء المفاوضات والوصول إلى النتائج ، ولعل موقف الاتحاد السوفيتى من المنطقة المنخس فى ظهرها للإسراع فى هذا الشأن(٤٢) .

أما النشاط الأمريكى فى القاهرة فكان على أشده فالسفير الأمريكى كان على اتصال دائم بالمسئولين فى وزارة الخارجية المصرية ليدرس طريقة لدفع عملية المفاوضات بمحاولته إقناع المصريين بوجهات النظر الأمريكية ، كما فتحت أبوابها فى واشنطن لامتصاص غضب المصريين فإنه فى داخل الولايات المتحدة نرى السفير المصرى ـ ولم يكن قد قدم أوراق اعتماده بعد ـ يجمع فى منزله أقطاب وزارة الخارجية الأمريكية ممن اختصوا بمسائل الشرق الأوسط فى اجتماع ظل لمدة أربع

ساعات من أجل بسط فكر مصر وموقفها قبل أن يجتمع السفير بوزير الخارجية الأمريكي ، واستطاع أن يثير الأمريكيين ضد سيطرة بريطانيا على أفكارهم تجاه مصر ونجح فى ذلك عندما ذكر صراحة « أنه أتيحت لمستر إيدن فرصة الاستئثار بمسامع دالاس مرة فى لندن وأخرى فى واشنطن دون أن تتاح لمصر - كطرف آخر - أية فرصة لعرض وجهة نظرها وأن مستر إيدن كسب الجولة الأولى تماما ونجح فى حمل أمريكا على تبنى وجهة النظر البريطانية إلى أبعد الحدود .

وفتح الأمريكيون صدورهم للسفير المصرى ليشرح ضرورة أن تكون لأمريكا فى الشرق الأوسط سياسة متحررة من سيطرة الإنجليز الذين يعانون من مركب النقص بسبب ضياع الجزء الأكبر من أمبراطوريتهم ونزوحهم مرغمين عن المرتبة الأولى بين دول العالم ، الأمر الذى يجعلهم يتشبثون بما لا يجوز التشبيث به .

وأوضح السفير المصرى أن مصر ليست شيوعية ، وأنها لا تريد أن تصبح شيوعية وأضاف أن مشروع الدفاع المشترك رفض من جميع الأحزاب ولا يمكن أن يكون النظام الحاضر أقل وطنية عن النظام الماضى ، كما أن الشعب يرى فى هذا المشروع استمرارا للاحتلال البريطانى فى المكروه تحت ستار جديد ، وأن مصر بدأت حربا مع خرافة الفراغ العسكرى متأكدين أن هنا الفراغ موجود وسيظل موجودا ما دام الإنجليز موجودين فى قاعدة قناة السويس(٤٣) .

هكذا فتحت الولايات المتحدة صدرها للإعلام المصرى - وإن كان محدودا وفى شخص السفير حتى توائم بينه وبين ما أعطته لبريطانيا من خلال زيارة وزير الخارجية البريطانى إليها ، ومباحثاته مع دالاس ، ثم زيارة دالاس للندن فى تلك الفترة من أجل هذا الغرض .

على أية حال كانت الولايات المتحدة - وقد وضعت مصالحها فى المنطقة فى المرتبة الأولى - قد جعلت من نفسها قب ميزان ، ولو فى الظاهر ، بين الطرفين المتصارعين بهدف دفع عملية المفاوضات وتحديد موعد لها فى أقرب وقت على أساس ما أسمته « روح الصداقة والود » ونجمل إطار عملها فى تلك المرحلة فى :

أولا : امتصاص غضب الطرفين المتنازعين والعبور بهما فوق مرحلة الشك فى نواياها هى : وذلك بالاجتماعات بهما سواء فى لندن أو فى واشنطن أو فى القاهرة .

ثانيا : دفع عملية الإعداد للمفاوضات بكل الوسائل الممكنة وذلك بتذليل الصعوبات التى تفرضها وإظهار حسن النوايا بينهما .

ثالثا : عرض خدماتها وإعلان نيتها فى الاشتراك فى المفاوضات إذا ما رأت مصر ذلك ، وأنها إذا لم تحظ بالاشتراك المباشر فى مائدة التفاوض فإنها ستظل شريكا من الخارج يراقب الأحداث ويصلح ذات البين إذا ما دعا الأمر ذلك .

رابعا : وعد مصر بتقديم المعونات اللازمة بعد أن تصل المفاوضات إلى مرحلة واضحة وإيجابية ، أى أنها علقت المعونات على جهد مصر فى هذا الشأن .

خامسا : قبلت تأجيل التفكير فى مسألة الدفاع المشترك عن الشرق الأوسط إلى ما بعد الدخول فى الموافقة المبدئية على الجلاء وإن كانت مصر قد أبدت عدم رغبتها فى تنفيذ هذا .

وهكذا تبلور موقفها ووضح كشريك فعال فى عملية التفاوض ، بقى أن نشير فى عجالة إلى موقف العرب فى بداية المفاوضات ، وهو بلورة لموقفها السابق على طول مرحلة الإعداد لها .

دول الجامعة العربية تؤيد مصر :

كانت الدول العربية كلها مؤيدة للموقف العربى المشروع على طول الفترة وعندما بدأ الفكر يتجسد فى شكل عمل إيجابى اجتمع مجلس جامعة الدول العربية فى أوائل شهر مايو ١٩٥٣ وبلور أفكاره وحدد موقفه فى شكل مذكرة من وزراء الخارجية للحكومات العربية جاء فيها :

١ - تأييد مطالب مصر بشأن جلاء القوات البريطانية غير المشروط عن منطقة قناة السويس ، لأن عدم الإسراع فى حل هذه المشكلة يحول دو الاستقرار والطمأنينة فى الشرق العربى ، ولا يسمح بالتعاون الدولى على أساس الثقة والمودة المتبادلة فضلا عن أنه يسىء إلى البلاد العربية إساءة بالغة .

٢ - إن دول الجامعة العربية على استعداد للمساهمة بنصيبها كاملا فى إقامة دعائم السلم على أساس قوى وفقا لما ارتبط به ميثاق الجامعة العربية وميثاق هيئة الأمم .

ودول الجامعة العربية تقدر واجبها فى الدفاع عن بلادها ضد أى خطر يهددها وستعمل فى نطاق المنظمات التى أنشأتها على استكمال أسباب هذا الدفاع بكل الوسائل ، وهى إذ تؤكد حقها فى الدفاع عن أمنها وسلامتها وانتهاج الخطة التى تقتضيها المصلحة الوطنية ترى أن ما يحيط بالدول العربية سببه بقاء طائفة من القضايا العربية من غير حل يقوم على أساس الحق والعدل .

ومن أجل هذا ترى اللجنة أنه يجب أن تحل أولا وقبل كل شىء القضايا العربية حلا عادلا وفى مقدمتها قضيتا مصر وفلسطين .

٣ - ترى اللجنة السياسية أن معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادى التى عقدتها الدول العربية تهيىء أسباب الدفاع عن الدول العربية وتكفل التعاون الاقتصادى والعسكرى بينها(٤٤) .

فى هذا الجو المعبأ والعيون السياسية المترقبة بدأ الدور الأول من المفاوضات .

الهوامش

(١) Lacouture, J.S. Egypt in Transit in New York 1958, P63
(٢) Lacouture, J.S.: Ibid P137
(٣) محمد نجيب كنت رئيسا لمصر القاهرة ١٩٨٤ ص ٣١١
(٤) محمد نجيب كنت رئيسا لمصر ص ٣١٢
(٥) محمد حسنين هيكل : ملفات السويس القاهرة ١٩٨٦ ص ١٦٦
(٦) اعتمدنا فى هذه الأمور الدقيقة على محمد حسنين هيكل باعتباره كان لصيقا برجال الثورة منذ قيامها ، وكان دؤوبا على حضور اجتماعاتهم وتسجيل كل ما كان يدور فيها الأمر الذى لم يتح لغيره كثيراً .
(٧) هيكل ص ١٦٧
(٨) محمد نجيب : كلمتى للتاريخ القاهرة ١٩٨١ ص ١٢٨
(٩) وثيقة رقم ٨٠ مرفقة بآخر كتاب هيكل ص ٧٣٧
(١٠) وثيقة رقم ٨٢ مرفقة بهيكل ص ٧٣٩ .
(١١) Lacouture, J.S. op at P. 163
(١٢) هيكل مرجع سابق ص ص ١٦٩ ـ ١٧٠
(١٣) راشد البراوى : النقطة الرابعة فى الميزان القاهرة ١٩٥٣ ص ٣٩ .
(١٤) طارق البشرى الحركة السياسية فى مصر ١٩٤٥ ـ ١٩٥٢ القاهرة ١٩٧٢ ص ٥٦٦
(١٥) يونان لبيب : الأحزاب السياسية فى مصر ١٩٠٧ ـ ١٩٨٤ القاهرة ١٩٨٤ ص ١٨٥
(١٦) هدى جمال عبد الناصر : الرؤية البريطانية للحركة الوطنية المصرية ١٩٣٦ ـ ١٩٥٢ . القاهرة ١٩٨٧ ص . ٢٧ .
(١٧) أهرام ٤ / ٩ / ١٩٥٢
(١٨) هيكل وثيقة رقم ٨٣ من واشنطن إلى وزارة الخارجية ص ٧٤١
(١٩) راشد البراوى : مشروعات الدفاع عن الشرق الأوسط القاهرة ١٩٥١ ص ص ٣٤ ـ ٥٤
(٢٠) الأهرام ٨ اغسطس ١٩٥٢ إنشاء قيادة للدفاع عن الشرق الأوسط
(٢١) محمد مصطفى صفوت : مصر المعاصرة وقيام الجمهورية العربية المتحدة ـ القاهرة ١٩٥٩ ص ٢٤١
(٢٢) محمد نجيب : كنت رئيسا لمصر ص ٣١٢
(٢٣) الأهرام ٤ / ٩ / ١٩٥٢
(٢٤) جلال الدين الحمامصى : من معاركنا السياسية ، بداية ونهاية معركة الجلاء ١٩٥٤ ـ ١٩٥٦ القاهرة ١٩٥٧ ص ص ١٠ ـ ١١
(٢٥) وثيقة ٨٣ ص ٧٤١ ملفات السويس لهيكل
(٢٦) هيكل ـ المرجع نفسه ص ١٧٩
(٢٧) محمد نجيب : كنت رئيسا لمصر ص ص ٣١٦ ـ ٣١٧ ، امين سعيد : الثورة من ٢٣ يوليو ـ ٢٩ اكتوبر ١٩٥٦ القاهرة ١٩٥٩ ص ص ٣٣٥ ، ٣٣٦
(٢٨) هيكل المرجع السابق ص ١٨٣
(٢٩) Lacouture op cit pp 203 - 204
(٣٠) هيكل ص ٢٠١
(٣١) الأهرام ١٤ مارس ١٩٥٣
(٣٢) محمد نجيب كنت رئيسا لمصر ص ٣١٢
(٣٣) المرجع نفسه ٣١٤
(٣٤) أحمد عبد الرحيم مصطفى ـ المرجع السابق ص ص ١٢٥ وأيضا مصطفى صفوت مرجع سابق ص ٢٤٢
(٣٥) هيكل ص ص ١٨٦ ـ ١٨٨
(٣٦) هيكل ٢٠٨
(٣٧) أحمد عبد الرحيم مصطفى مرجع سابق ص ١٢٩
(٣٨) الأهرام ١٣ فبراير ١٩٥٣

(٣٩) هيكل وثيقة رقم ٩٠ بتاريخ ٢٤ مارس ١٩٥٣ ص ٧٤٩
(٤٠) الحمامصى المرجع السابق ص ٧٤
(٤١) Lacouture, J.S. op cit 401
(٤٢) أحمد عبد الرحيم مصطفى مرجع سابق ص ١٢٢
(٤٣) الحمامصى مرجع سابق ص ص ٦٣ ـ ٦٥
(٤٤) أمين سعيد ـ المرجع السابق ص ٣٣٤

الفصل الخامس

مفاوضات ١٩٥٣ ـ ١٩٥٤
الدور الأول من المفاوضات

دكتور يواقيم رزق مرقص

كانت اطراف اللعبة ثلاثة : طرفان أصليان أو خصمان وهما : مصر وبريطانيا ، والثالث فى موقف أو مراقب للموقف : وهى الولايات المتحدة الامريكية .

وقد اوضحنا من قبل موقف الولايات المتحدة ، وبقى ان نقدم موقف كل من الطرفين الاصليين غداة البدء فى المفاوضات ، فقد كان كلاهما - فى الحقيقة - قد بدأ يفقد أعصابه ، فهى مرحلة حرجة في حياتهما معا ، فبريطانيا ستنقذ كبرى قواعدها فى الشرق الأوسط ، والتى ستمثل أخر مراحل انسحابها الكبرى من تلك المنطقة ، وذلك أمام عيون العالم ، مابين عطوف وشامت ، وتترك مصر التى احتلتها منذ عام ١٨٨٢ .

ثم يحدث هذا فى عهد رئيس وزراء - نستون تشرشل - صفق له العالم منذ عدة سنوات ، بعد أن قاد انجلترا واشترك فى قيادة الحلفاء الى النصر فى الحرب العالمية الثانية ضد دول المحور .

وهذه مصر ممثلة فى قادة ثورتها الذين حملوا الأمانة وتعاهدوا أمام شعبهم على ان يحصلوا له على استقلالة وحريته مهما كان الثمن ، ووضعوا هذا المبدأ أول مبادىء ثورتهم .

ولم يكن الوقوف امام الأسد البريطانى - مهما بلغ من الكبر عتيا - بالأمر الهين ، فالانجليز رجال سياسة على مر تاريخهم ، واقوى من المصريين ، ومالكى ناصية القوة والمنعة فى المنطقة .

ونعطى الآن أدلة وأمثلة على هذه الضغوط والدافع فى نفس الوقت ، ففى مصر رأى رجال الحكومة استمرار عمل الفدائيين فى منطقة القناة ، وعملوا على « تشديد الحصار حول القاعدة البريطانية لمنع تسرب أى مواد تموينية اليها من داخل الاراضى المصرية ، ولم يسمح بالعمل للمصريين داخلها ، وصاحب ذلك هجوم من جماعات فدائية منظمة على معسكرات تلك القاعدة ، والعمل على تخريبها وتخريب منشآتها ، وذلك منذ بداية الثورة ، واستمرت العمليات بصورة فعالة ومؤثرة عدة شهور ، حتى بدأت المفاوضات الرسمية فى ابريل من عام ١٩٥٣ »(١) .

وكان رجال الثورة قد وضعوا خطة صبورة طويلة الأمد ، تحمل احتمال العمود أمام قوى الانجليز ، فاتفقوا على أن تستمر فترة الكفاح المسلح لخمس سنوات كفترة أولى ، على أن يكون أسلوب العمل الفدائى أفضل من تقابل جيشين منظمين ، وتألفت لجنة عليا فى كل وزارة لتجنيد المتطوعين ، كما الف كمال الدين حسين كتائب الفدائيين التى تحولت فيما بعد الى كتائب الحرس الوطنى .

وكان هدف هذا العمل ـ حتى من حيث اجرائه ومظهره ـ أن مصر لن تفاوض دون ان تشعر البريطانيين أن ابناءها على استعداد أن يموتوا من اجل قضيتهم ، « وأن ظروفنا الأن أفضل للوصول إلى الحل الذى يرضينا .. فشماعة السودان التى كان يعلق عليها الانجليز مسألة الجلاء عن مصر قد تحطمت ، والملك فاروق ، رأس النظام الفاسد قد رحل ، والشعب المصرى الآن على أهبة الإستعداد ليأكل جنود الاحتلال بأسنانه ، ويقاتلهم بصدره[٢] .

وفى خطاب آخر لرئيس مصر ، أوضح فيه اكثر كيف سيكون التعامل مع البريطانيين إذا هم لم يعطوا المصريين حقهم « ستحافظ مصر على استقلالها وحريتها حتى آخر رجل واخر امرأة ، ومتى استأصل المصريون الاستعمار ، فليطمئن الغرب فسنكون احرص منه على حريتنا واستقلالنا ، وإذا تعرضت مصر لأى عدوان ، فسنقف صفاً واحداً ، ولن نتردد فى محالفة الشيطان لرد العدوان .

وإذا لم تتخلص بلادنا من الاحتلال فسنسحب قواد الثورة من الحكومة لقيادة الشعب فى حرب عصابات نشنها على الانجليز ، وسننشر اعمال الفدائيين بطريقة تشعر هؤلاء انهم يدفعون غاليا ثمن عدوانهم على بلادنا[٣] .

هذا من الجانب الفدائى ، أو اسلوب إقلاق الوجود البريطانى فى المنطقة ، ومن جانب آخر ، كان الهجوم الإعلامى واستعماله فى إثارة الخواطر ضد الانجليز ، فقد استعملوه فى شكل خطب وتصريحات كثيرا ماحملت معانى الاثارة للمصريين ، وتهديد العدو المحتل .

وكان محمد نجيب وجمال عبد الناصر اكثر رجال الحكم فى مصر إدلاء بالتصريحات والقاء الخطب ، فكم أوضح محمد نجيب فى خطبه هذه المعانى .

ففى زيارته لأسوان يوم ٢٢ مارس ١٩٥٣ قال « لقد انتهينا من مسألة السودان بفضل اتحاد الأمة .. أما مسألتنا فاعلموا أننا لانرضى إلا بجلاء الغاصب دون قيد أو شرط ، أو نموت دون ذلك ، ونحن على أتم استعداد للتضحية ، والأمة كلها وزاءنا[٤] وغير ذلك من الخطب التى حملت الكثير من هذه المعانى .

وكان الانجليز يتأثرون كثيرا بنتائج هذه التصريحات والخطب ، ويعملون لها حسابها لدرجة أن جعلوا لها ملفات لدراستها . وحسابها بدقة ، وهذا هو السفير البريطانى فى القاهرة يصرح للدكتور محمود فوزى وزير الخارجية المصرى فى مارس ١٩٥٣ أن ملف الكولونيل جمال عبد الناصر قد أصبح مليئا بالمتفجرات ، وآخرها تصريح لوكالة رويتر هددنا فيه بحرب شعبية ، إن هذه التصريخات وغيرها تفسد الجو كله فى لندن ، وتخلق رد فعل من العناد يستنفد كل ما أحاول أن أقوم به بوسعى ، وأكثر من هذا فقد بلغتنا معلومات أن هناك عملية لتدريب مقاتلين .. وإن هناك اعمال تحصينات هندسية على الطرق بين القناة والقاهرة .

وكان رد جمال عبد الناصر على حديث السفير « أنهم لا ينتظرون منا أن نجلس

هنا بلا عمل ، ونحن نعلم أن تهديدهم سيف سلط علينا ، فإما أن يفتحوا باب المفاوضات فنسمع منهم ونقول لهم ، ونرى كيف تسير الأمور ، وإما أننا سوف نجد انفسنا سائرين إلى صدام تحكمه الحركة الذاتية للمواقف بصرف النظر عن رغبات الأطراف »(٥) .

ولقد كان جمال عبد الناصر قد عدم ثقته فى نوايا البريطانيين بل وفى قدرات المحافل الدولية من حوله ، وهذا ما أظهره فى حديث له مع أحد الصحفيين عندما سأله : لماذا لا تنتظر مصر انتهاء سريان معاهدة ١٩٣٦ ، وذلك فى عام ١٩٥٦ ؟ فكان رده « اننا نؤمن تماما أن هذه المعاهدة لن يكون لأجلها نهاية ، لأن الانجليز سيعرضونها كقضية على إحدى المحاكم الدولية ويحصلون بمقتضى هذا على حكم بمد أجلها ، وأننا كدول صغيرة لانثق كثيرا بنزاهة هذه المحاكم ، لاننا نعرف انها تحت ادارة الدول الكبرى تديرها من اجل مصالحها الخاصة(٦) .

هكذا كان اندفاع الشباب من رجال الثورة ، بعكس أسلوب طلب المفاوضات التقليدى فى عهود ما قبل الثورة ، وتبادل الاوراق وإغلاق الابواب بعد خروج المتفاوضين وكانت النتيجة واضحة فى موقف البريطانيين من هذا الذى يجرى فإن الانجليز منذ اللحظة الأولى لم يكونوا يريدون أن يسلموا بالجلاء ، ولم تكن حكومة المحافظين وعلى رأسها ونستون تشرشل بأقل اصرارا على هذه السياسه(٧) وكما تبادلت الحكومة البريطانية مع السفير البريطانى فى القاهرة من البرقيات والمذكرات حول تقييم الحكم الجديد فى مصر ، وتقييم رجاله ، واحتمالات الاستخلاف فى قيادة الثورة ورئاسة الدولة ، وكانت تقودهم الظنون أحيانا أنه يمكنهم بوسيلة أو بأخرى تغيير نظام الحكم ، أو محاولة تغيير بعض عناصره ، ولكن السفير البريطانى يحسم هذه المزاعم بكتابه إلى روجر بتاريخ ١٠ من فبراير عام ١٩٥٣ بأنه لابديل لحكومة مصر الحاضرة ، وأن مقتل محمد نجيب نفسه أو أحد القادة البارزين مثل جمال عبد الناصر سوف لاينهى هذا الحكم أو النظام العام ، وأنه إذا ما حدث هذا فإن قيادة المجلس سوف تنعقد لأحد الضباط ويشيع آنئذ نظام اكثر صرامة وسنفاد منه .

كما أنه لم يلح فى الافق أى تحرك فى الجيش لإعضاء هذا المجلس من الحكم ، ويبدو أن الانجليز كانوا يحاولون إثارة العناصر التى كانت تتحكم فى المجتمع كالأعيان وكبار الملاك ورجال الأحزاب ولكنهم فشلوا ، ويشير السفير الى هذا فى نفس هذا الخطاب إلى القلق الذى أصاب هذه الطبقة من جراء قيام الثورة ، وأنهم يحاولون أن يشتروا خليفة مناسبا من رجال الجيش يقصدهم لاستعادة قوتهم ، ولكن هذا أمر مشكوك فيه لأنه لا يوجد من يقوم بهذا العمل الأن ، وحتى إذا كان موجودا فإنه سيسقط لحاجته إلى تعقيد كاف .

إن هؤلاء الناس - يقصد رجال العهد الماضى - الان خائفون ومنقسمون على انفسهم لدرجة أنه يبدو أنه لايمكن لأى شخص أن يشق معهم إجراء من شأنه تجميع

أى قوة مناهضة للنظام ... وحتى لو تصورنا أن نكون نحن عقدهم فإننا غير متأكدين من تحمل هؤلاء الناس مسئوليتهم ... وربما يؤثر على خط المفاوضات المستقبلة(٨) .

وهذا الخطاب يعكس محاولات الانجليز فى الداخل ، وكيف فشلت فى الوصول إلى هدفها .

أما على الجانب الآخر فى داخل بريطانيا ، فقد كان رئيس وزرائها فى حالة نفسية سيئة ، وقد رأينا تصرفه مع ايزنهاور فى الفصل الماضى ، ثم تصرفه الآخر فى الإذن بتشكيل عملية عسكرية تحاول القضاء على النشاط العسكرى للمصريين تحت اسم عملية « روديو » التى اعدها الانجليز للتدخل العسكرى ، وكانوا على وشك تنفيذها منذ أوائل أيام قيام الثورة ، ولكن عدم تنفيذها يعنى على الأقل مراجعتهم لمواقفهم لوحدث هذا ، وخشيتهم مغبة هذا العمل الذى لم يصبح له محل فى هذا العهد الجديد .

ولذلك يقول السفير البريطانى ، وهو اكثرهم إحساسا بالموقف ، إننى اصبحت على يقين من أن الوقت قد حان لكى أفوض فى ابلاغ المصريين بأننا أصبحنا الآن على استعداد فى وقت قريب لتحديد موعد لبدء المفاوضات(٩) .

وقد بلغ من قلق البريطانيين وفقدانهم أعصابهم أن أثار هذا الخطاب أعصابهم اكثر فانقسموا بصدده إلى مجموعة ظلت متشددة على رأسها « أنتونى هيد » وزير الحربية البريطانى ، ورأت إبلاغ المصريين أن الحكومة البريطانية سوف تبلغهم بموعد المفاوضات فى الوقت الذى يناسبها هى .

أما وزارة الخارجية وعلى رأسها « السير ويلبام سترانج » وكيلها الدائم ونائبه « السفير جيمس بونكر » فكانت ترى الموافقه على رأى السفير ستفنس ورأت أن التشدد فى الوقت قد يدفع الى عنف أكثر فى منطقة قناة السويس لأن الأوضاع قد تغيرت وأن الأصدقاء التقليديين من العهد الماضى لم يعودوا موجودين ، فضلاً عن استمرار المصريين فى أعمال التدريب ، وأن الجيش هذه المرة سيكون مع الحكومة لأنهما واحد .

وبهذا كانت الخارجية اكثر واقعية وتعقلاً ، وأن أعمال الفدائيين قد أتت ثمارها التى تمناها المصريون .

وفعلا أرسل « أنتونى إيدن » وزير الخارجية إلى السفير البريطانى فى القاهرة بأن يقبل البدء فى اجتماعات تمهيدية واستكشافية غير رسمية مع المصريين وتم بالفعل عقد اجتماعين من هذا النوع(١٠) .

وقدمت انجلترا فى هذين الاجتماعين أسسا لمباحثاتها متضمنة خمس مسائل ، رأت أن تبحثها كوحدة واحدة : وهى أسلوب صيانة القاعدة فى وقت السلم ، بهدف

وضعها على أهبة الاستعداد إبان الحرب ، اسلوب الدفاع الجوى عن مصر ، طريقة ونظام الإنسحاب البريطانى من الأرض المصرية ، وبرنامج تقديم المساعدات الإقتصادية والعسكرية لمصر ، وعلقت السير فى أية مفاوضات على الموافقة على هذه الأمور(١١) .

فى حين رأى جمال عبد الناصر أن هدف هذه الاجتماعات يجب أن يكون تحديد على إطار لما ستدور بداخله من مفاوضات ، وعلى ذلك فإن الخطوة الأولى هى الاتفاق على المبادىء والتوقيع عليها وإعلانها فى شكل المبادىء الاساسية للاتفاقية Heads of Agreement ثم تدور بعدها المفاوضات التفصيلية ، على أن تقوم بها لجان متخصصة ، بمعنى أن الجلاء يكون أساس الإتفاق على أن يكون غير مشروط ، ويليه الإتفاق على المدة اللازمة لذلك ، وكذلك الاجراءات التى تتخذ حيال تنفيذه وكيفية ذلك .

أما الدفاع المشترك فهو قضية أخرى بالكامل ، وليست بنداً من بنود الجلاء ، لأن مصر أوضحت سلفا أنه لاربط على الاطلاق بين الجلاء والدفاع(١٢) .

ولم تصل هذه الجلسات التمهيدية الى نتيجة محددة ، ولم تكشف عن أسس جديدة للمفاوضات إلا أنها توصلت إلى قبول الطرفين مبدأ الدخول فى مفاوضات رسمية حدد لها يوم ٢٧ أبريل ١٩٥٣ .

وعندما عرض على تشرشل تقرير عما دار فى هاتين الجلستين تصرف بفقدان أعصاب طالبا من أيدن تأجيل المفاوضات إلى أجل غير مسمى فاختلف معه هذا الأخير ، وأصر على موقفه لتتم المفاوضات فعلا فى حينها .

وهذا يشير إلى الجو العابس الذى بدأت فيه المفاوضات بين مصر وبريطانيا .

إتفاقية السودان وأثرها على بداية التفاوض بين مصر وبريطانيا

كانت مفاوضات السودان ، وما أحاط بها منذ أن بدأت فى شهر اكتوبر من عام ١٩٥٢ ، والتى انتهت بتوقيع الإتفاقية فى فبراير ١٩٥٣ ميدانا كبيرا للتجربة والاختبار أكثر من أربعة أشهر بطولها حافلة بالاحداث المتلاحقة ، والارادات المتعارضة والتيارات والمناورات المكشوفة أو المستوردة ، ولقد استطاعت كل الاطراف من خلالها أن يقيسوا حجم القوة ، ودرجة التصميم لدى كل منهم ، وأن يتصرفوا على أساليبه ، وعلى مزاجه ، وعلى التوازنات التى يستطيع أن يعتمد عليها ، أو يتحسب لها .

وبالتالى فإن كل الاطراف خرجت من هذه التجربة وهى تعيد التفكير وتراجع الحساب ، وتحاول تقييم مواقفها استعدادا لمرحلة جديدة .

فبعد السودان كان الدور بلاجدال هو الدخول فى مرحلة التفاوض من أجل حل قضية الجلاء ، حيث كانت هى القضية الرئيسية فى تفكير قيادة الثورة ، فلقد وصلت

التطورات أخيرا بالجميع إلى النقطة الحرجة من أجل البدء فى مفاوضات الجلاء ، ولقد كانوا يدركون - وعلى رأسهم جمال عبد الناصر - أن المفاوضات سوف تكون شيئا مختلفا عن تلك التى دارت بشأن استقلال السودان ، ففى حين أن مفاوضات السودان كانت بالدرجة الاولى قادرة على الرؤية السليمة ، والحركة السياسية النشطة ، فإن مفاوضات الجلاء سوف تكون صراعا من نوع آخر[١٣] .

ففى ١٢ فبراير ١٩٥٣ استطاعت القوتان المتفاوضتان حول مصير السودان ، مصر وبريطانيا ، أن توقعا إتفاقية بشأن الحكم الذاتى وتقرير مصير السودان ، وتحديد فترة إنتقال يتوافر للسودانيين فيها الحكم الذاتى الكامل ، وتعتبر هذه الفترة تمهيدا لإنهاء الادارة الثنائية وتصفية هذه الادارة[١٤] .

وبقدر ما أعطت هذه الإتفاقية خطوة كبيرة طموحة للسودانيين على طريق استقلالهم الكامل ، فقد أوضحت لهم الرؤية في العلاقات مع شقيقتهم مصر ، ومدى إيثارهم على نفسها ، فقد بدأوا بالسودان قبل أن يحصلواهم على استقلالهم ، وبذلك كسبوهم صوتا فى المجال العربى إلى جانبهم عندما يئون الأوان لتجميع الأصوات العربية فى مواجهة الاستعمار ، وهذه نقطة تحسب لهم فى سجل العلاقات العربية .

كما أن توصل الطرفين المصرى والبريطانى إلى تفاهم حول مشكلة السودان وتوقيعها لاتفاق مشترك بشأنه فى ١٢ فبراير ١٩٥٣ مهد السبيل فى حينه للانتقال إلى معالجه موضوع الجلاء عن مصر ، وفى ذلك صرح الدكتور محمود فوزى وزير الخارجية المصرى للصحفيين عقب توقيع هذا الاتفاق بقوله « إن هذا الاتفاق يعد خطوة الى الأمام فى الاتجاه الصحيح ، وإنا لآملون ومصممون على أن نتبعها بإذن الله وعونه خطوة مثلها متخطين الخطوة الثانية المرتقبة ، وهو يقصد بالخطوة المرتقبة مرحلة المفاوضات من أجل الجلاء عن مصر .

وعندما سئل متى ينتظر أن تبدأ محادثات الجلاء عن منطقة قناة السويس أجاب بقوله فى أسرع وقت ممكن ، وإننا لانحسب وقتنا بالسنين ولكن بالدقائق والثوانى[١٥] .

وفى نفس هذا التاريخ جرى حوار قصير بين رئيس الوزراء المصرى والسفير البريطانى فى القاهرة ، يعكس تفهم الإنجليز لموقف المصريين ، وإلحاحهم فى بدء التفاوض بعد أن ذاقو طعم الإنتصار فى مفاوضات السودان .

السفير البريطانى : يسعدنا أن هذا الاتفاق سيفتح عهدا جديدا بين مصر وبريطانيا .

رئيس الوزراء : إنى لأرجو لك على أن المسألة الأولى ، وهى مسألة سحب القوات البريطانية من منطقة قناة السويس ، هى ذات أهمية بالغة ونحن على استعداد لبحثها الآن .

السفير البريطانى : أرجو أن يكون هذا الاتفاق فألاحسنا للجولة الثانية .
رئيس الوزراء : نود أن نعرف متى تكونون على استعداد لبدء المباحثات فى شأن الانسحاب من القناة .

السفير البريطانى : سأبلغ مستر إيدن وسأخبركم فور تلقى رده(١٦) .
وهكذا شجعت إتفاقية السودان الجانبين المصرى والبريطانى على الدخول فى المفاوضات فيما يتعلق بالجلاء ، بعد كسر حاجز الكراهية ، وتصور كل جانب للآخر ربما تصورا خاطئا ، كما أن قيام الثورة وتغيير السياسة التقليدية كانت سببا جوهريا لأن تعيد بريطانيا حساباتها خاصة أمام إصرار الثورة على تحقيق مطالب مصر بتخليصها من الإحتلال البريطانى .

وهذا ما أوضحه جمال عبد الناصر فى أحد تصريحاته :
« وضعت نتائج الإتفاقية الخاصة بالسودان زمام المبادرة بيد المصريين ، وبرهنت أن فى امكاننا أن نتولى قيادة الحركات الوطنية فى أفريقيا بالطريق إلى النصر ، ولن يلبث عملنا أن يؤتى أكله ، وسيدفع البريطانيون الثمن ، ولقد حذرناهم من هذه النتيجة بصراحة وأوضحنا لهم أننا نستطيع أن نجعل وجودهم غير محتمل فى قناة السويس »(١٧) إلا أن هذه التصريحات والإلحاح والضغط الذى لم يكن البريطانيون على عهد به من المصريين من ذى قبل ، جعل البريطانيين يراجعون موقفهم الذى تتابعت أحداثه بسرعة كبيرة لم تكن هكذا إيقاعها لديهم من قبل فى تعاملهم مع الدول التى استعمروها .

ولم تكن يدهم سريعة هكذا فى التوقيع على اتفاقيات صلح أو استقلال ، ثم أن مصر ذاتها لم تكن مفضلة طرحت نفسها بشدة على تفكيرهم ، ولهذا قام الإنجليز بإعادة تقييم ماجرى فى السودان ، وتزايد إحساسهم بأنهم خدعوا ، بل وغرربهم حتى وقعوا اتفاقية لاتتناسب مع مصالحهم فى مصر .

ويبدو أن هناك نقداً شديداً وجه للحكومة البريطانية من داخل كواليس السياسة والصحافة والرأى العام لديها ، مما دفع السياسى العجوز الذى حكمته عقدة الاستعمار الى الكتابة إلى إيدن وزير خارجيته مايعكس كل هذه المعانى فى مجتمعه فيقول فى رسالته « إننى أريد أن أفهم كيف وقعنا تلك الإتفاقية مع المصريين بشأن السودان » .

وكان رد إيدن أغرب مما كتبه تشرشل فقال « لم يكن أمامنا خيار آخر ، لقد اخطرني السير « روبرت هاو » بان علينا قبول أى شروط معقولة نستطيع الحصول عليها لأن الصاغ صلاح سالم سحب الأرض من تحت أقدامنا ، عندما استطاع ان يوفق موقف الجنوب مع الشمال فى السودان » فأصر تشرشل على طلب تقرير الحاكم العام فى السودان « روبرت هاو » لأنه لم يكن يتصور عدم وجود بدائل أخرى أمام المتفاوضين « ولا أستطيع أن أقبل أنه كان علينا أن نوقع أية شروط تقدم الينا » .

ومن الطريف أنه عندما وافته وزارة الخارجية بالأوراق المطلوبة واطلع عليها وعلى رأس الحاكم العام بطلب إنقاذ ما يمكن إنقاذه ، طالب بالتحقيق مع هذا الحاكم العام وسأل « إذا كان الرجل يستحق معاش تقاعد » .

وهنا انقلب تشرشل على المصريين ، وأراد ان يلحق القطار التالى بعد أن فاته القطار الأول ، وأراد ان يعاقبهم بالتلاعب وتمييع الموقف كما كان يمارس لعبته من قبل مع المفاوضين المصريين القدماء ، فنجده يؤشر على ملف المفاوضات المصرية البريطانية الذى طلبه بالآتى . « علينا ترك موضوع السودان كما هو فى الوقت الراهن ولكنه فيما يتعلق بمرحلة جديدة من المفاوضات مع مصر فإنى أنصح بعدم التسرع[١٨] .

وهكذا اصبح ماكسبه المصريون فى صف السودان ضربة يمينية أفقدت أعرق الامبراطوريات صوابها ، وجعلها تعيد حساباتها كل يوم فيما يعملونه مع هؤلاء الشبان المصريين ، فقد تغيرت الاوضاع فى مصر بشكل لم تكن بريطانيا تظن أنها ستصل إليه ، والقادة الجدد لمصر ليسوا من الباشوات الذين تعاملوا معهم من قبل ، كما أنهم واعون لدروس التاريخ ودارسون الاحداث دراسة واعية عملية ، ومقدرون موقفهم ، وأن عملهم العسكرى ودخولهم حرب فلسطين نمى لديهم مهارات لم يكن يتمتع بها من سبقوهم كالجرأة حتى فى مواجهة الموت فقد تعاملوا معه من قبل ، مع تأكدهم من التكتل الوطنى من خلفهم ممثلا فى الشعب والجيش .

وبالتالي وصلوا إلى حد الاستخفاف ببريطانيا خصوصا بعد أن اضاءت أمريكا الضوء الأخضر أمامهم .

المفاوضات :

فى هذا الجو المفعم بالقلق والتوتر أذاعت كل من القاهرة ولندن البيان المشترك التالى فى يوم الخميس ١٦ ابريل ١٩٥٣ .

« اتفقت الحكومتان المصرية والبريطانية على بدء المباحثات قريبا فى المسائل المعلقة بين البلدين ، وسيستقبل حضرة الرئيس اللواء اركان حرب محمد نجيب وحضرة الدكتور محمود فوزى وزير الخارجية حضرتى السير رالف ستيفنسون السفير البريطانى والجنرال السير بريان وبرتسون يوم ٢٧ أبريل الحالى »[١٩] .

وبالفعل بدأت المفاوضات يوم ٢٧ أبريل ١٩٥٣ ، أى فى موعدها المحدد فى الساعة الحادية عشرة صباحا فى دار رئاسة مجلس الوزراء المصرى بالقاهرة ، وكان الوفدان مشكلين على النحو التالى .

اولا : الوفد المصرى .

رئيس الوزراء اللواء محمد نجيب

دكتور محمود فوزى وزير الخارجية

البكباشى جمال عبد الناصر .

قائد الجناح عبد اللطيف البغدادى

الصاغ عبد الحكيم عامر

الصاغ صلاح سالم

الاستاذ على زين العابدين حسنى

ثانيا : الوفد البريطانى :

صاحب السعادة سير رالف سكراين ستيفنسون سفير بريطانيا فى القاهرة جنرال سير بريان روبرتسون .

مارشال الجو الاول سيرارتر ساندرز

مستر م . ج كريسويل

بريجادير أ ج . هـ . دوق

بريجادير أ . ف . و . هوب

قائد سرب ج . ج . .دافيز[٢٠] .

وقد جاء السفير الامريكى فى القاهرة مع الوفد البريطانى بهدف الإشتراك رسميا فى المفاوضات مما لم يقع موقع الإرتياح لدى الوفد المصرى . والذى أصر على أن تظل المفاوضات مقصورة على وفدى الحكومتين ذواتى الشأن وحدهما فما وسع هذا السفير سوى الانسحاب ، وتم الاتفاق على أن تميل دور الوسيط أو (المصلح) عند الحاجة[٢١] .

وظلت الإجتماعات تلتئم بهذا الشكل على مدى ست جلسات كان آخرها تلك التى عقدت فى يوم ٨ مايو عام ١٩٥٣ ، والتى صدر فى ختامها بلاغ مشترك يقول « أن المفاوضات أرجئت إلى أجل غير مسمى » .

ونعود إلى تفصيل ما دار خلالها .

فبالنسبة للجلسة الأولى ، فقد بدأت بكلمة من رئيس الوزراء المصرى بصفته صاحب الأرض والمدعى فى القضية ، رحب فيها بالحاضرين ، ثم لمس أطراف القضية وبين المطالب المصرية وموقف مصر الفعال منها :

« إن وجود قوات بريطانية على أرض مصرية لمدة إحدى وسبعين عاما قد أو جد بين شعبينا هوة مظلمة ، وبذر بذور الشك والشقاق بينهما ، والى جانب مايعبر عنه وجود هذه القوات البريطانية من الناحية المادية كرمز للكفاح المرير الذى ليس له مبرر بين شعبي مصر والمملكة المتحدة ، فإن هناك ناحية أخرى أخطر فى طبيعتها من الناحية الأولى ، وإنى أقصد بذلك أزمة الثقة التى قلبت اساس التفاهم بين الشعبين .

فليس أمامنا سوى طريقين علينا أن نختار بينهما ، أحدهما التمادى فى عدم الثقة ، والاستمرار فى الصراع حتى يتم انسحاب القوات البريطانية الذى ليس منه بد .. ، والآخر طريق الحقائق وبعد النظر ، الطريق الذى سيؤدى سلميا إلى الانسحاب .. إن مصر ، مصر الحرة سوف تتطور بسرعة وبقوة حتى تستطيع أن تملأ اكثر من الفجوة التى تتخلف عن الانسحاب للقوات البريطانية تملأ هذه الفجوات لا بالقوات والمعدات وحدها بل بحماس ابنائها المتدفق المنبثق عن كلمة الحرية السحرية .

كما تؤمن إيمانا صادقا بأن ميثاق الأمم المتحدة يصلح أن يكون أساسا متينا للتعاون بين الشعوب الحرة لحفظ حريتهم وصيانة كرامتهم .. هذا إلى أننا قد قمنا وفق أحكام الميثاق بعقد ميثاق للأمن بين الدول العربية يهدف إلى دفع العدوان عن أى دولة من الدول الموالموقعة عليه ، وإنى لمؤمن بإمكان بل وبلزوم تدعيم قوى الدول العربية حتى تصبح قوة فعالة لها أثرها .. »

ورد السفير البريطانى على هذه الكلمة بكلمة أخرى شكر فيها الحاضرين لحفاوتهم ثم قال . « لقد خولتنى حكومة جلالة الملكة أن أنهى إليكم أنها تسلم طواعية بالمقترحات التى أبد يتموها فى اجتماعنا الأخير الخاص بمحادثات السودان ...

والتى بفضلها يمكننا أن نبدأ بالمسائل الهامة بيننا ، ولذلك قد فوضتنى حكومة جلالة الملكة ، كما فوضت جنرال سير بريان روبرتسون كمندوبين خاصين ... إنى أتفق معكم .. فى أن نحاول الوصول إلى وسائل عملية وانظمة وعلامات جديدة بين بلدينا تحل محل النظم الحاضرة التى لم تعد تقبلها مصر .. وأن سير روبرتسون سوف يعرض بعد قليل صورة عامة عن قاعدة القتال من الوجهتين العسكرية والإستراتيجية ، ولما كانت مثل تلك الصورة العملية للقاعدة تشمل أمورا على درجة كبيرة من التقصير من الناحية الفنية لذا أرى لزاما أن أفضل طريقة ، هى انتداب لجان تمثل خبراء عسكريين من البلدين لدراسة هذه الأمور ، وبهذا تتمكن من مناقشتها ... وإليكم الحقائق التى علينا أن نستوعبها .

١ ـ وجود قاعدة على درجة كبيرة من الكفاية فى منطقة القتال يمكنها أن تستوعب قوات كبيرة .

٢ ـ وجود أعداد كبيرة من القوات البريطانية المحاربة فى هذه المنطقة .

٣ ـ الرغبة التى أبدتها الحكومة المصرية بأننا يجب أن نترك مصر الآن ، فلنحاول إذن أن نجد حلاً لهذه المشكلات .

سبق أن وقعتم على وجهة نظر حكومة صاحبة الجلالة فى الرسالة التى قام مستر كريستويل بتسليمها لوزير الخارجية فى ٢٨ مارس ، ولقد علمت أن الحكومة المصرية تنظر إلى هذه الأمور من وجهة نظر مختلفة ، وأن من الطبيعى أن تختلف وجهات النظر ، ولكن أعتقد أن هذا يتطلب تضامنا من الخبراء الفنيين لايجاد حل علمى ... وإنى لا أشك لحظة فى أن مصر توافق تماما مثل بريطانيا العظمى إلى

أن تكون القوات المعادية أبعد ماتكون عن شواطىء البحر الأبيض ، وعن أرض مصر ، ونحن لانختلف فى هذا الهدف(٢٢) .

ولقد كان الوفد المصرى واضحا ، وحدد موقفه دون إطار واسع من الحديث الذى يميع بقية المطالب ، ووصل المتحدث المصرى إلى لب المطالب بشكل مباشر .

وحقيقة بالنسبة لمسألة ملء الفراغ لم يكن الحل المقدم عمليا لأن حماس أبنائها المتدفق ليس كافيا لملء الفراغ الذى كانت تشغله قوات بلغت ٨٠,٠٠٠ جندى تقريبا بكامل معداتهم ، وإن كان قد استند إلى الدفاع العربى المشترك ، ولكن على أية حال فإن الأمر فى حدود مصر واضح حيث لم يكن هناك خطر يستهدفها كى تكون على استعداد وتسليح ووضع استعداد للمجابهة .

وعموما كانت الكلمة هادئة وقوية وهادفة .

أما بالنسبة لكلمة السفير البريطانى فبدأت مطمئنة للجانب المصرى وأنه وافق على الأسلوب الذى كان قد طالب به جمال عبد الناصر فى الجلستين التميدتين من طرح العمل على لجان فنية متخصصة لدراستها وعرضها على المفاوضين ، ثم حصر العمل فى إطار النقاط الثلاث ، التى تضمنت وجهة النظر البريطانية ، ولو أنه لم يعد بشىء بشأنها ، وإن كان قد رحب باختلاف وجهات النظر ، على أنه أمر عادى فى مثل هذه المواقف ، ثم ختم حديثه بعبارة براحة وهى اشتراك بريطانيا مع مصر فى الرغبة فى إبعاد « القوات المعادية » عن المنطقة ، وهو طرق خفى لفكرة الدفاع المشترك عن المنطقة .

ثم تحدث بعد هذا سير بريان روبرتسون ، فأعطى اطمئنانا مبدئيا للمفاوضين المصرين ، ثم تناول موضوعه من ناحية الأهمية الإستراتيجية والعسكرية لمنطقة قناة السويس ، كما تناول مسألة ضرورة الدفاع عنها فقال(٢٣) .

« لقد طال بقاء بريطانيا العظمى فى الشرق الاوسط ، وكانت ومازالت متعددة فى تلك المنطقة ، ولكن ليس لحكومتنا الإمصلحة واحدة ... هى استتبات الأمن فى الشرق الأوسط ... وأن لمنطقة قناة السويس أهمية مجموعة دول الكومنولث ، وكانت مصر على الدوام مطمعا للغزاة نظراً لأهمية موقعها ، ونهتم ايضا بتركيا ، إذ هى أيضا بين مناطق الشرق الاوسط التى يتطلع اليها الغزاة ... وعلى ذلك فاهتمامنا لايقتصر على الدفاع عن قناة السويس فقط بل يهدف الىَ الإشتراك فى الدفاع عن الشرق الاوسط ، ووجود قواتنا فى قاعدة قناة السويس يمكننا من هذا الإشتراك .. ولذلك كانت رغبتنا اليوم هى تقوية بلاد الشرق الأوسط نفسها بشكل يمكنها من صد أى عدوان مستقبلا ... ولكن هذه البلاد لانستطيع فى الوقت الحاضر أن نصد أى عدوان سواء تحدث أم بقيت بمفردها .

لقد نما إلى علمنا أن هناك اقتراحا بأن تكون القاعدة تحت اشراف مصر ويهمنى أن أوضح ماتضمنه مثل هذا الاقتراح من معان :

١ ـ معنى هذا كما اعتقد أن نسلمكم القاعدة ، وأن تأخذ الحكومة على عاتقها المحافظة على هذه القاعدة التى تبلغ قيمة محتوياتها مئات الملايين من الجنيهات ... إن ذلك العمل لو قمنا به لدل على تفة من جانبنا لم يسبق له نظير فى العلاقات الدولية .

٢ ـ وأن الجيش المصرى سيشاركنا فى تهيئة القاعدة من تسهيلات ، وإننى أعتقد أن هذا كسب كبير للقوات المصرية المسلحة .

٣ ـ إن مصر سوف تقوم بادارة القاعدة بشكل منظم فى وقت السلم وهذا معناه أن مصر ستقوم بتقديم ما يحتاجه العمل من أيد عاملة ، وطرق المواصلات اللازمة لإدارة القاعدة ... ونحن نرى أن تنشأ هيئة فعالة للدفاع وقت السلم حتى تكون على استعداد فى وقت الحرب » .

وتم انهى حديثه بتحديد موقف بلاده من المنطقة فى ثلاث نقاط :

١ ـ انها تهتم اهتماما بالغا بالشرق الأوسط ، وأن قواتها فى منطقة القناة ليست من أجل القناة فقط بل من أجل الدفاع عن المنطقة كلها .

٢ ـ يجب إعداد بلاد المنطقة لصد اى عدوان .

٣ ـ إن القوات البريطانية فى الشرق ليست كل اسهامهم فى مهام المنطقة .

أما مسالة وجودهم فى منطقة القناة فهى مسالة اخرى ، لأن مصر عندما تتسلم القاعدة من بريطانيا فستكون امام مسئوليات جسام ، وأنهم يرون أن يظل اشرافهم الفنى على بعض أجراء منشأتهم ، وأن هذه المسائل كلها ستكون محل دراسة المفاوضين .

وانتهت الجلسة الأولى على هذا النحو وطلب جمال عبد الناصر فى نهايتها أن تكون الجلسة التالية فى اليوم التالى .

وكانت الجلسة التالية فى اليوم التالى الموافق الثلاثاء ٢٨ ابريل ١٩٥٣ فى الساعة الحادية عشرة صباحا[٢٤] حيث اتفق الجانبان على تشكيل أربع لجان .

اللجنة الأولى : تختص بدراسة برنامج عملى لانسحاب القوات البريطانية كجزء من الاتفاق .

اللجنة الثانية تختص بدراسة الإدارة المستقبلة لقاعدة عسكرية فعالة فى منطقة القناة تكون على استعداد فى الحال عند قيام أى حرب ، ودراسة عدد الخبراء والفنيين اللازمين لهذا الفرض .

اللجنة الثالثة : لدراسة كيفية تنظيم الوسائل الأكثر تأثيرا فى الدفاع الجوى .

اللجنة الرابعة : تختص بدراسة وتقرير احتياجات القوات المصرية إلى المهمات .

ثم تناولوا بعد ذلك مسألة إدارة القاعدة والإشراف عليها وصيانتها إذ أن القاعدة تعتبر كائنا يجب الاحتفاظ به حيا فى حالة جيدة كتعبير محمود فوزى .

وتساءل السفير البريطانى عن المقترحات المصرية فما تختص بإدارة القاعدة والاختصاصات التى ستوزع فى هذا الشأن ، بينما رفض روبرتسون عبارة تسلم القاعدة التى وردت فى المشروع المصرى وطالب بتعديلها إلى تولى مصر شئون القاعدة وفضل أن تكون العبارة دراسة إدارة مصرية لقاعدة هامة وهو بذلك قد عمم التعبير ليموه الموقف أمام المصريين .

أما الدكتور محمود فوزى فاعترض على تعبير قاله روبرتسون المحافظة على القاعدة لنا وقال إن القاعدة مقامة على أرض مصرية ولذلك فهى قاعدة مصرية وهنا تدارك السفير البريطانى فى الموقف وقدم صيغة أخرى لدراسة اقتراح مصرى لإدارة قاعدة حربية فى قناة السويس إدارة مصرية بطريقة فعالة حتى تكون على استعداد للعمل عندما تدعو الحاجة .

ثم انتقلوا الى نقطة صيانة القاعدة وطلب السفير البريطانى أن يكون النص الرسم خطة لصيانة قاعدة حربية فى منطقة القناة فى المستقبل وأبدى رغبته فى استبدال كلمة تسلم بالعبارة رسم خطط لصيانة القاعدة فى المستقبل فطلب رئيس الوزراء المصرى اضافة عبارة إلى نهايتها وهى تحت إشراف المصريين .

وأخيراً تطرقوا إلى مسألة الدفاع الجوى عن القاعدة فطالب عبد اللطيف البغدادى بأن تقوم به مصر طالما القاعدة على أرض مصرية ... وأن اقتراحنا هو لدرس ورسم برنامج لتسلم القوات المصرية الجوية للدفاع عن منطقة القناة .

وهنا حدث خلاف أرجىء البت فيه الجلسة الثالثة .

وكانت الجلسة الثالثة فى يوم الأربعاء ٢٩ أبريل ١٩٥٣ فى الساعة العاشرة والنصف حضرها نفس المفاوضين(٢٥) .

وكانت قطة الخلاف التى شغلتهم طيلة هذه الجلسة هى اختصاصات اللجنة الثانية حيث أن اللجنة الأولى « قد وفق الطرفان إلى الأتفاق عليها » كتعبير السفير البريطانى وكان السفير البريطانى قد أعد عبارة تفسر مطلب البريطانيين حول هذه اللجنة الثانية ، « وضع الخطط لانتقال القاعدة الحربية فى منطقة قناة اسويس إلى مصر ، على أن تكون هذه الخطط كفيلة بالاحتفاظ بالقعدة فى حالة صالحة للعمل فى وقت السلم ، حتى نستطيع القيام بوظيفتها بمجرد إعلان الحرب ، وعلى أن توضع التوصيات اللازمة فى صدد المنشأت الموجودة فى هذه القاعدة . وما تحتوى عليه تلك المنشأت » وأوضح بعد ذلك أن عبارة « منطقة القاعدة » تعنى كل ما تحتوى عليه هذه المنطقة من منشأت ومصانع وغيرها .

وهو بهذا أراد أن يجر المفاوضين المصريين إلى متاهة أدخل فيها المفاوضون

المصريون القدامى من قبل قيام الثورة ، فتاهت المعالم أمامهم وفشلوا ، ولكن المفاوض هذه المرة قد وعى الدرس ، فكانت الاسئلة محددة وطلب اجابات محددة كذلك .

فهنا سألة رئيس الوزراء عن هوية القاعدة ، هل هى مصرية أو لا ؟ لأنه يعلم أن العتاد والمنشأت بريطانية بلاشك ، وكذلك حار السفير فى الرد واراد ن يلقى عماما على الاجابة بإحالتها إلى ردود روبرتسون الذى وضع فى مكان حرج فسلم بمطلب تسليم القاعدة لمصر على أن تتولى إدارتها ، أما الفنيون الذين سيديرونها فليكونوا بريطانيين للإحتفاظ بالمنشأت على أن مصالحنا ستظل متصلة بها ، وحاول الخروج من المأزق متعللا بأن أسلوب التغيير سيكون من شأن اللجان فيما بعد .

وبدت يقظة المصريين واضحة فى تنفيذ كل قول فى حينه عندما قال محمود فوزى بالنسبة لقول روبرتسون « مصالحنا ستظل » إن وجود أى مصالح أجنبية فى مصر لا تتمشى مع استقلالها ولايوجد غير صالح واحد هو صالح مصر ، وهنا أصلح روبرتسون من موقفه وقال إنى افقد اتصال المصلحة فى المخازن والمهمات والمنشأت وأيده السفير البريطانى فى هذا وأضاف أن يكون الإشراف الفنى والصيانة من شأن الإنجليز .

ولذلك أخذت مسألة الإشراف مناقشة طويلة كانت وجهة النظر المصرية فيها : الإشراف بريطانى على أرض مصرية وأن الثقة لابد أن تتوفر فى المختصيين المصريين فى هذا الشأن ، بينما اظهر الجانب البريطانى الإساس بالسيادة المصرية فى وجود فنيين بريطانيين للاشراف ، ولكن المصريين أصروا على موقفهم .

ولطالما كان المفاوض المصرى ذكيا ، فعندما حاول السفير وروبرتسون الدخول فى أمثلة واحاديث جانبية بعيدة عن موضوع ضرورة الإشراف المصرى نبهه وزير الخارجية المصرى بقولة « يخيل إلى اننا فى طريق متزلق ، فيجدربنا أن نكون حذرين » وعاد إلى إصراره على موقفه من أن يكون الإشراف مصرياً .

وإزاء إصرار المفاوض المصرى على موقفه طلب السفير البريطانى إرجاء الموضوع حتى تعمل اللجان عملها ، ولكن المفاوض المصرى أصر على البت فى الموضوع لأنه لاتخص اللجان ، وحاول إيجاد حل هو أن يكون الإشراف العام مصريا أما الإشراف الفنى فيكون إنجليزياً ، بمعنى أن تكون الإدارة الفنية الفعلية فى بعض المنشأت بريطانية .

وأنهى جمال عبد الناصر النقاش بأنه لما كانت معدات الجيش المصرى بريطانية وإننا نتلقى من الجيش البريطانى على الدوام التعليمات بشأن إدارتها ، ويخيل إلى أنه وسعنا أن تلجأ إلى نفس الطريقة فى إدارة المنشأت والمخازن والمعدات الموجودة فى القاعدة ، فيمكن أن يكون بالقاعدة فنيون مصريون وغير مصريين ، ولكن لا أستطيع أن اتخيل لقاء غير المصريين إلى الأبد ... ونحن على استعداد لتلقى التعليمات من الحكومة البريطانية كما هو الحال فى الجيش المصرى ... فإذا لم يكن

لدينا العدد الكافى من الفنيين لهذا الغرض ، فانى أظن اننا نستطيع الاستعانة ببعض الفنيين غير المصريين على أن تصدر اليهم التعليمات من الحكومة المصرية ..

وانتهت الجلسة وتم فى نهايتها الإتفاق على إصدار البيان التالى لتوزيعه على الصحف : « استؤنفت المباحثات اليوم فى الساعة العاشرة والنصف صباحا ودامت حتى الساعة الثانية مساء ، وقد رأى المجتمعون عدم إصدار بيانات جديدة قبل الوصول إلى مرحلة جديدة ، وسيكون الاجتماع التالى فى منتصف الحادية عشرة من يوم السبت الموافق ٢ مايو ١٩٥٣ بدار رئاسة مجلس الوزراء »(٢٦) .

وتم الاجتماع فعلا فى هذا التاريخ ، حيث كان النقاش استمرار الموضوع الإشراف على القاعدة ، وحتدم حول اختصاص اللجنة الثانية ، وجدوا محمود فوزى حديثه حول المدة أو الوقت الذى يتحدد للاتفاق ، وهنا حاول السفير البريطانى احالتها إلى الحكومتين كمسألة سياسية لاتدخل فى إطار عمل اللجنة الثانية ، وكانت النقطة الثانية هى طريقة التدريب للفنيين والثالثة الطرق التى تسلكها التوجيهات أو التعليمات .

وبدأ التلون البريطانى فى تحويل النقطة الهامة الأولى إلى الحكومات بهدف التسويف والتأجيل ، وهو أسلوب البريطانيين فى التفاوض ، تم طرح القضيتين الأخريين للبحث وهما لبستا ذواتى قيمة فى غياب الأولى .

هذا مما سرب الشك الى نفوس المفاوضين المصريين خاصة بعد ان استرسل الحديث وتناول مدة بقاء الخبراء غير المصريين ، ولكن الدكتور فوزى قطع عليهم الطريق بأن طالبهم بمناقشة النقطة الأولى ، فهم المسئولون عن المفاوضات ككل ، واصر السفير على الرجوع إلى لندن للوقوف على رأيهما فيها .

وكم قدمت من الأسئلة والتساؤلات حول مدة وجود الفنين البريطانيين من ناحية الجانب المصرى ، ولكن الجانب الانجليزى التزم جانب المراوغة لدرجة أن ذكر السفير البريطانى « لسنا فى سبيل سن تشريع مؤبد وليست المسألة مسألة مائة عام ، وأن هناك المخالفة البرتغالية وقد دامت حتى الآن ٦٠٠ سنة » .

فكان تصريح رئيس الوزراء له يعكس مدى الشك الذى تكاثف لدى الجانب المصرى : إننى لا أشعر باطمئنان عندما تصرحون بأنكم لاتشرعون إلى الأبد ، إذ ذكرتم من برهة ٦٠٠ سنة .. إننا نبحث إن كان الوفدان يحاولان الوصول إلى حل للمسألة ام لا ، وحصر له نقتطى الخلاف - بعد أن ذلل بقية الأمور - فى أمدة بقاء الخبراء الأجانب وعلاقة ذلك بتسليم المهمات البريطانية المختلفة .

وهنا تقدم السفير بمشروع مضاد حول اختصاص اللجنة الثانية كان : « لرسْم خطط لتحويل منطقة القاعدة الحالية فى منطقة القناة إلى الإدارة المصرية ، وستكفل الخطط أن تبقى القاعدة فى حالة صالحة للاستخدام فى وقت السلم ، وعلى استعداد للعمل فوراً فى وقت الحرب » .

وعرض موضوع تكفل الحكومة المصرية بالمحافظة على الممتلكات البريطانية فى القاعدة وموضوع الخبراء الأجانب دون تحديد مدة لذلك ، مما ظلت معه معلقة للجلسة التالية .

وعقدت الجلسة الخامسة فى يوم الثلاثاء ٥ مايو ١٩٥٣ الساعة العاشرة والنصف صباحاً[٢٧] وكانت المناقشات ملتزمة جانب الرفض من ناحية البريطانيين وخصوصا مسألة المدة الزمنية لوجود الفنيين البريطانيين حيث صرح روبرتسون « الا تتعرض اللجنة لمسألة المدة الزمنية للإتفاقات التى تقترحها ، فتقرير ذلك سيقوم به الوفدان » .

وكان الوفد المصرى خلال مناقشات واضحا ومتساهلا ، ولكن البريطانيين كانوا اكثر تعنتاً ويظهر ذلك فيما يلى :

فقد اعاد وزير الخارجية المصرى عليهم مقترحاته طالبا اجابتهم عليها بالتحديد وراوغ السفير وكانت مقترحاته .

١ ـ أن القاعدة من حيث السيادة والملكية والحيازة هى قاعدة مصرية .

٢ ـ إن المعدات البريطانية المتروكة عهدة مصر ، يديرها اقل عدد من البريطانيين وأكبر عدد من غير المصريين .

٣ ـ ترك لهم اسلوب توصيل التعليمات والتنبيهات لهؤلاء الفنيين .

٤ ـ ترك لهم أسلوب تدريب الفنيين المصريين[٢٨] .

وأمام هذا نجد السفير البريطانى ليحتج على ماقاله وزير الخارجية من أنه إذا لم يكن الوصول إلى اتفاق مرض لمصر فإنه سيطلب أن يغادر البريطانيون البلاد ، ولم يرد على ما قدمه وزير الخارجية ، ثم دخل فى متهات التعبيرات الأخرى كتحديد القاعدة ونقل ملكية المهمات مشروعا جديداً من أربع نقاط[٢٩] .

١ ـ تتعهد الحكومة المصرية بموجب الإتفاق بضمان سلامة الممتلكات البريطانية الموجودة فى القاعدة .

٢ ـ سيقتصر على العدد المطلوب من الخبراء البريطانيين إلى أقل عدد تدعو إليه الحاجة لإدارة هذه المنشآت .

٣ ـ إن أية اجراءات نقترح بشأن إدارة المنشآت لاتتناقص مع السياسة المصرية أو ملكية البريطانيين لهذه المنشأت .

٤ ـ لاتختص اللجنة بتحديد مدة للاجراءات التى تقترحها ، والمتفاوضون هم الذين يقرون ذلك .

وعندما ثار الخلاف حول مدة بقاء الفنيين رفض السفير أن يجب إجابة شافية وقال بأنه يتصل بمدة الاتفاقية وأنه لا يستطيع أن يقترح حلا أفضل .

وانتهت الجلسة دون تحديد لأى شيء عرض عليها .

ودارت الجلسة السادسة والأخيرة يوم الأربعاء ٦ مايو ١٩٥٣[٣٠] ، حول نفس الموضوعات دون إحراز إية نتائج حتى وزير الخارجية المصرى .

« أبدأ حديثى بأن اذكركم بأن هذا هو سادس اجتماع لنا ، فقد تقابلنا فى ست جلسات طويلة مضنية ، وكنا نحسب أن الأمر لا يحتاج إلى كل هذه الإجتماعات الطويلة بل ولا أكون صادقا فى تعبيرى عن وجهة نظر الفريق المصرى ، إذا لك أذكر لكم مقدار ما نشعر به من الإستياء بسبب بقائنا إلى اليوم فى لف ودوران ، نجرى وراء الألفاظ والعبارات دون تعرض للحقائق المادية ، كما أذكر لكم كذلك مقدار استيائنا مما يعزى الينا من اننا نعمل على الدخول فى تفصيلات لاموجب لها هى من صميم عمل اللجان ، وارى لزاما أن أقرر أن هذا الزعم لاأساس له من الصحة على الإطلاق ... لقد درس الوفد المصرى مشروعكم الجديد وفى اعتقادى أننا قد حددنا مركزنا ... فإذا وثم مهلة للتفكير أو الإتصال بلندن فلكم ماتريدون ...اننى سمعت كلمة الصبر على لسان السفير ، والصبر بطبيعة الحال صفة جميلة ولكن لابد أن يكون له حد .. فلابد من وضع حد للجرى وراء الألفاظ ولتعمد فى شجاعة إلى الوقائع المادية والحقائق الملوسة »[٣١] .

وأعلن السفير بعد ذلك أنه لم يفلح فى بيان ما إعتقد أنه عقبة يواجهها وطلب مراجعة حكومته فى الأمر ، وطلب أن يكون التصريح للصحفيين « استؤنفت المحادثات صباح اليوم بين الوفد المصرى والوفد البريطانى ، ووصلت إلى مرحلة توجب الإعلان فيما بعد عن موعد الإجتماع التالى » .

وبهذا انتهت المفاوضات ولم تصل إلى أية نتائج مادية ، ولكن المصريين خرجوا منها مؤمنين بضرورة الضغط على الجانب البريطانى أولا بعملهم ، وهو العمل العدوانى ليقض مضجعهم ، ثم مزيد من التحرك لدى الجانب الامريكى ليكون ذايد اخرى نقعط عليه معهم .

الموقف بعد توقف المفاوضات .

لم تنته الأمور بالطرفين عند حد توقف المفاوضات ، وإنما سار كل منهما فى اتجاه وإن كان قد أنتهى بهم إلى معاودة المفاوضات مرة أخرى .

فبالنسبة للمسار الذى اتخذه المصريون فقد تشعب إلى دورين ، دور عملى هو الدور الفدائى فى منطقة القناة ضد البريطانيين ، ودور سياسى من أجل الضغط على أمريكا لتواصل دورها التوفيقى .

وقد صارح محمد نجيب الشعب حيث القى بيانا بالإذاعة يوم ١٩ مايو أعلن فيه قطع المفاوضات نتيجة محاولة البريطانيين العبث بالمبدأ الذى جعلناه أساسا للدخول فى هذه المباحثات ، وهو جلاء الاحتلال عن أرضنا كاملا دون قيد أو شرط ، ويعلم الله أننا لم ندخل المباحثات تسليما منا بأن المفاوضات هى الطريق للوصول الى حقنا ،

وإنما لتحدد مع الانجليز مراحل الجلاء وطريقة تنفيذه ، ولنظهر للعالم إذا مافشلت المحادثات نوايا اولئك المستعمرين العادين على حريتنا .

إننا قد عزمنا على ان نستخلص حقوقنا بإيدينا ... ولكن استخلاصنا لحقوقنا من غاصبينا ليس سهلا ولاهينا . وانما هو امر .. وليس التنظيم والتدريب العسكرى الذى تأخذ به الان إلا بعض هذه الامكانيات .

لقد افزع تجمعكم وراءنا ولتفافكم حولنا السير ونستون تشرشل ، فجعله يتخبط ويهذى بأقوال إن دلت على شيء فإنما تدل على ضيق المغيظ من عهد سد على المستعمرين المسالك »(٣٢) .

وكان هذا الحديث بمثابة الدخول فى دور يقوم أساسا على جهد المصريين تجاه الإنجليز وهو وضع جديد لم يعهده المصريون ولا الإنجليز أن يروا حكامهم يندفعون والشعب خلفهم إلى تخليص بلادهم بأيديهم . بعد أن كان السبيل الوحيد المفاوضات وحسب ، حتى وإن كان هناك كفاح شعبى ضد الانجليز قبيل الثورة ، ولكنه لم يكن معلنا من الحكام رسميا بهذا الشكل .

واستعدت حكومة الثورة لتنظيم المقاومة المسلحة منطقة القناة ، وازدادت أعمال الإشتباك بالقوات البريطانية ، وحدثت حركة تخريب حركة واسعة النطاق داخل المعسكرات البريطانية ، ومما تجدد ملاحظته أن حرب العصابات فى القناة قد قسمت الرأى العام البريطانى ذاته ، وهذا بعكس ما كان يحدث حين كان التدخل البريطانى فى شئون مصر فى الماضى يؤدى إلى انقسام الرأى العام المصرى وهذا ما ستعرضه عند الحديث عن موقف البريطانيين .

وأعلنت مصر فى نفس الوقت أنها لم تعد تشعر بالحاجة إلى مساعدة إنجلترا وحمايتها ، وأنها ستلجأ إلى العنف ، وصرح الإنجليز بأنهم سيواجهون العنف(٣٣) .

وفى ظل هذا العنف والعمل الفدائى المتكاثف على المعسكرات البريطانية ، بدأت مصر تلتزم بسياسة جديدة من شأنها الضغط على الولايات المتحدة وجذبها إلى جانبها لتكسبها عنصر ضغط على بريطانيا ، وهكذا استعملت مصر المسارين فى وقت واحد : الجانب العملى الدموى والجانب التكتيكى السياسى .

فأعلنت التزامها بسياسة الحياد فى الحرب ، مالم نحل مشكلتها فى منطقة قناة السويس حلا يرضيها ، وأعلنت من خلال سفيرها فى واشنطن بأنها تفكر جديا فى إصدار بيان رسمى تعلن فيه تصميمها على سياسة حياد دقيق » إذا لم تتم تسوية مشكلة قاعدة القناة(٣٤) .

وهى فى هذا كانت تحاول الاستفادة من البرود السياسى بين الإنجليز والأمريكيين فى ذلك الوقت ، وهذا تجديد فى الدبلوماسية المصرية عنها فى الماضى ، فإن إنجلترا كانت سياستها مع الأمريكيين تقوم اساسا على « عدم الجرى وراء الامريكيين طلبا لمساعدتهم تحت زعم الحفاظ على الكرامة البريطانية »(٣٥) .

أما بالنسبة للموقف البريطانى فقد انقسم الرأى العام البريطانى إزاء مفاوضات الجلاء كما اشرنا سلفا - ومادار بعده من عمل فدائى ، فكثير من البريطانيين ظلوا على تفكيرهم القديم على أساس وجود ملك وساسة لايزالون فى مقاعد الحكم ، وكان من الواضح إما أن الإنجليز فى قاعدة قناة السويس ضد رغبة الشعب المصرى ، وهم بذلك يظهرون بريطانيا فى شكل جيش أجنبى يحتل جزءا من الأرض المصرية ضاربين بالشعب المصرى وحكومته عرض الحائط .

أو بان يحققوا غرضهم بشن هجوم على العاصمة وإسقاط حكومة الثورة ، ليعطوا الحكم لحكومة موالية لهم ، وفى كلتا الحالتين كان الحل هو الحل العسكرى(٣٦) .

فبعد توقف المفاوضات كانت هناك ثورة فى كواليس السياسة البريطانية كما رأينا ، ثم هذا أسلوين لويد بقدم لمجلس العموم البريطانى اسباب فشل المفاوضات بأن الحكومة المصرية طالبت بإدارة مباشرة وفنية للقاعدة بعد الجلاء البريطانى ، وأن يكون لها حق رفض الفنيين الذين يكونون موظفين لديها ، وأن تمارس حق الفيتو لحق بمهمات ومنشآت القاعدة ، وتبديل وكلائنا بآخرين من لدنها فى أقصر وقت ممكن ... وإذا رضخت انجلترا لهذه المطالب فإن القاعدة سنستحيل الى أطلال ، وأى إنسان بأى تفكر يرضى بهذا »(٣٧) .

تم تأتي لموقف تشرشل نفسه فى تلك الفترة ، فقد أصابه الاضطراب وفقد أعصابه فأصدر أمراً انذارا بالإستعداد للدرجة القصوى ، ووافق على تطبيق الخطة (روديو) إذا اقتضى الأمر ، وفى ظل هذا الهياج وحلت اشارة الى قاعدة قناة السويس بالاتى :

١ - نزع سلاح وطرد كل افراد القوات المسلحة المصرية من منطقة القناة .

٢ - نزع سلاح وطرد كل العناصر غير المتعاونة مع الإنجليز من السويس المصرى والإدارة المصرية فى منطقة قناة السويس .

٣ - إنشاء ادارة عسكرية لمنطقة القناة فى حالة الضرورة .

٤ - وقف كل إمداد بترولى من منطقة قناة السويس إلى القاهرة .

٥ - دفع قوة لاحتلال منطقة العباسية .

وزيادة فى هذا التصرف العصبى غير المدروس يستمر تشرشل فى إصدار أوامره بالاتى : :

١ - وضع خطة لإجلاء الرعايا البريطانيين والأجانب من القاهرة والإسكندرية والدلتا والإستعداد لترحيلهم إلى قبرص .

٢ - لايتم تنفيذ الخطة روديو قبل امر صريح من مجلس الوزراء البريطانى .

٣ - أن تفرز القوات البريطانية فى منطقة قناة السويس بلواء ينقل إليها من مالطة .

٤ - ارسال سربين من الطيران الحربى من مالطة إلى الخرطوم ليكونا هناك استعدادا للسيطرة على الحامية المصرية هناك[٣٨] .

وهكذا ترى أن موقف المصريين الذى بداه البريطانيون ففى مطالبهم فى المفاوضات قد هز كراسى الحكم فى بريطانيا ، ثم أن اعمال الفدائيين التى مهما بلغت فهى محدودة تثير هذا الجو العسكرى ، كما لو كانت الحرب العالمية قد بدأت ، فهو نصر لمصر بلاشك لم تحرزه من قبل ، ووصلت إلى معظم أهدافها ، بل وشدت انتباه حكومات العالم اليها .

وأخيرا تدخلت وزارة الخارجية البريطانية فى هذا الجحيم وطرحت مسألتين :

الاولى : ضمان سلامة الرعايا الانجليز حين اخلائهم .

الثانية : ضرورة البحث عن حكومة بديلة لهذه التى سببت لها كل هذا القلق ، ولكن هذا باء بالفشل لأنها لم تجد من يتعاون معها ، كما أن اصدقاءها القدامى من رجال الأحزاب أو الاقطاعيين لم يصح لهم حول ولاقوة[٣٩] .

هكذا كانت احوال بريطانيا لمجرد اصرار المصريين على مطالبهم وقيامهم بالأعمال الفدائية فى منطقة قناة السويس ، وأصابت بها نجاحا كبيرا بالإضافة الى إحساس الأمريكيين بضرورة التحرك لإنقاذ الموقف الغربى كله من هذا الحرج الكبير ، فكانت :

زيارة دالاس للمنطقة :

بدأت الولايات المتحدة الأمريكية فصلا جديدا فى دورها التوفيق بين القوتين المتصارعتين ، حيث كانت الضرورة قد دفعتها إلى هذا بعد توقف المفاوضات بينهما ، واصبحت المنطقة مشحونة بالمخاطر ومعباة بكثير من الاحتمالات .

وكانت فاتحة هذا الفصل الجديد هى زيارة لوزير الخارجية الأمريكى « جون فوستر دالاس » ليقوم بعمل على الطبيعة فى شكل رحلة للمنطقة على رأس وفد من الساسة الأمريكيين « للدراسة والإستطلاع » دون اتخاذ قرارات معينة ، وقد تحدد لها يوم ١١ مايو ١٩٥٣[٤٠] .

وكان الرئيس ايزنها ورمهتما بها لدرجة أنه أرسل قبل وصولها إلى المنطقة رسالة إلى اللواء محمد نجيب بتاريخ ٨ مايو ١٩٥٣ بخبره بإيعاده لدالاس والمستر ستاسن لمقابلة حكام (مصر الجديدة) وأوضح له هدف هذه البعثة وهو « إقامة روابط الصداقة الشخصية التى تسهم بالكثير فى التفاهم بين الدول ... وأنها ستنتج دراية أوسع نطاقا بالتطورات البالغة الأهمية التى تجرى فى البلاد »[٤١] .

وقد استعد دالاس لهذه الزيارة كما لم يستعد من قبل مرددا « أن المنطقة هى نقطة الإرتكاز فى العالم الحديث كله وأوربا الغربية التى كانت تمسك بمفاتيحها لم تعد قادرة

أن تمسك بهذه المفاتح ، والقوى المحلية فى المنطقة لم تصل بعد إلى الدرجة التى نستطيع فيها أن تدافع عن منطقتها ، وهذه القوى لها مطالبها الوطنية تستطيع ان تفهمها ... ونحن لانريد ان نرى الروس فى عمق الشرق الاوسط ، وبالقرب من مصالح حيوية كبيرة لنا فيه .

ولهذا فإن الرئيس ايزنهاور جعل الشرق الاوسط مجال أول مبادرة له فى السياسة الخارجية(٤٢) .

ومن هذا التصريح يتضح لنا دقة الموقف فى المنطقة وتخوف الأمريكيين من تفجره ، ومن هو العدو الذى يقصدونه بالتخوف ، ثم تبنى ايزنهاور بنفسه هذا الدور لاعتقاده أنه إذا استطاع أن يحقق السلام فى المنطقة فإنما سوف يحقق كسبا لنفسه بجانب الكسب الذى سيحققه للغرب كله .

وصل دالاس إلى القاهرة يوم ١١ مايو كما كان محددا ، وعقد مع رجال الحكومة المصرية اكثر من اجتماع رسمى وغير رسمي فى دار رياسة مجلس الوزراء ، وفى بيت السفير الأمريكى فى القاهرة ، ودارت أحاديثه حول ثلاث نقاط .

١ ـ المفاوضات مع البريطانيين .

٢ ـ الدفاع عن الشرق الاوسط .

٣ ـ العرب وإسرائيل .

٤ ـ المساعدات الأمريكية للمنطقة وخصوصا لمصر .

إلا أن الملاحظ أن موضوع الدفاع عن الشرق الاوسط والضغط على مصر لدخول حلف بشأنه قد سيطر على معظم المناقشات خلال الإجتماعات ، وإن كان قد غلفه بغلاف براق ، وهو أن يكون الحلف عربيا وبزعامة مصر ، وبالطبع تحت يد امريكا .

وتحدث دالاس عن رغبة الإتحاد السوفيتى فى السيطرة على العالم بطريق نشر المبادىء الشيوعية ، وأن الشعوب الحرة يجب أن تنظم نفسها مع حلفائها لكى تتصدى لهذا الخطر الداهم ، وأنهم فى امريكا مهتمون بعمل حزام للدفاع عن « العالم الحر » وأن الشرق الاوسط يمثل جزءا من هذا النزاع ، وعلى ذلك وجب على الدول العربية تشكيل حلف من بينها مصر لاستكمال هذا الحزام ، وأن حكومة الرئيس ايزنهاور عينت بدراسة مسألة الدفاع عن الشرق الاوسط بالاشتراك مع بريطانيا .

وأحس المتحدثون المصريون بهدفه ، فهو يريد أن تدخل مصر فى خندق تتبع فى قيادتها اليد الغربية ، وبهذا تكون مصر قد استبدلت الإستعمار القديم باخر جديد ، وكان رد محمد نجيب آنذاك هو أن الإنجليز يحتلون بلادنا فعلا رغم ارادتنا فهم الأن اعداؤنا ومن البديهى أنه يمكننا ان نختلف مع اعدائنا .

. إن جلاء الجيوش البريطانية هو اهم شيء اجمع عليه الشعب ، أما الحديث عن عمل حزام حول الاتحاد السوفيتي واشتراك مصر في خلف مع العالم الغربي ، فهذا أمر لايمكنني البحث فيه الآن ، لكني أعدك بدراسة هذا الموضوع بعد جلاء الإنجليز وتحرير ارضينا(٤٣) ومن ناحية أخرى أكد محمد نجيب على رغبته في إقامة العلاقات المصرية الأمريكية على أسس سليمة ، لأن أمريكا ليسيت من الدول الإستعمارية ، وانما دافعت من قبل عن حق الشعوب وحريتها ، كما اعلنها ديلسون في نقاطه الاربع عشرة بعد الحرب العالمية الاولى ، الاطلنطى الذى أعلن إبان الحرب العالمية الثانية(٤٤) .

وبهذا قطع نجيب برأى مصر في موقفها من الانجليز ، وكذلك في موضوع دخولها الأحلاف بينما حافظ على مد الجسور مع الولايات المتحدة مما جعل دالاس يستجيب له في هذا بقدر رغبة المصريين في عزل المفاوضات عن الدفاع عن الشرق الأوسط . وأوضح وجهة نظره في قضية الربط بين الاثنين على أساس أن خروج البريطانيين من القاعدة لايلغى دور هذه القاعدة في الدفاع عن الشرق الأوسط ، وبمكره المعروف جعل مسألة المعونات في النهاية ليعلقها على قبول المصريين لما ردده وأسماه الإستقرار في المنطقة « إن المنطقة بحاجة ماسة إلى هذه المساعدات ، والقضية أن هذه المساعدات ولاتستطيع أن تعطى فائدتها الكاملة إلا في منطقة يسودها الإستقرار »(٤٥) .

ولم يكتف دالاس بهذا ، وإنما أعاد الكرة مع جمال عبد الناصر ، فأدار حوارا معه حول نفس الموضوع .

فسألة جمال عن مهمة هذا الحلف في تلك الفترة ، فأخبره بأنه تعاون عسكرى بين دول المنطقة ، ينظم قواتها ، وينسق التعاون بينها ، ويدير طرق المواصلات والقواعد العسكرية ويقوم على تدريب القوات فيها .

وعندما سأله عن العدو الذى يتعين على الحلف التصدى له ، فافهمة أن الخطر المحدق هو خطر الاتحاد السوفيتي الشيوعي ، وبالتالي فإن العدو وهو الجيش الأحمر ، وهنا رد عليه عبد الناصر .. نحن نعتذر عن الإنضمام لهذا الحلف .. لأننى أرى أن الدفاع عن الشرق الأوسط هو في صيانة الجبهات الداخلية فيه .. إن الذين تتحدثون عنه لايدافع عن الشرق الأوسط في رأيي ، وإنما يزيده تعرضا للخطر ففكرة الحلف إذن لاتنفع للدفاع عن الشرق الاوسط بل هى في حقيقتها خطر كبير على الشرق الاوسط .

إن الروس الذين تطلب منى أن استعد لتقالهم ليسوا خطرا علينا ، لأنه ليس في يدى دليل ولا في تصرفاتهم معنا مايوحى بمثل هذا الخطر ، أما الانجليز الذين تطلب منى أن أقف معهم في الصف لأدافع عن بلادى ، فهم الآن الخطر الوحيد الذى يتهددنا .. الإنجليز إحتلال قائم حتى هذه الدقيقة يغتصب قطعة من أرض وطنى ،

والروس بعيداً عنى لايعرفوننى ولا اعرفهم ، وهم على بعد خمسة الاف ميل منى »(٤٦) .

وغادر دالاس القاهرة دون حصوله على أية نتيجة ، واذاع بيانا جاء فيه « إن من السابق لأوانه محاولة تشكيل منظمة للدفاع عن الشرق الأوسط ، على غرار الخطوط التى رسمتها حكومة ترومان ، ودعا الولايات المتحدة إلى مساعدة الجامعة العربية ، وأعلن ان حكومته تؤيد البيان الثلاثى تأييدا تاما ، فكان هذا اعترافا بفشلة أمام مقاومة حكومة الثورة وصلاحيتها(٤٧) .

هكذا كانت محاولة دالاس الربط بين مشروع الحلف وبين مطالب المصريين والضغط على المصريين للوصول إلى إتفاق مع بريطانيا ، ومن ثم أصبحت معادلة صعبة ذات أطراف ثلاثة ، يحاول إثنان منها أن ينالها حظا أكثر من الثالثة التى كانت تصارعهما من أجل حقها المشروع السليب .

فعلى حين كانت الحكومة البريطانية ترى بأن على الولايات المتحدة أن تؤيد وجهة نظرها على أساس أن بريطانيا فى موقعها فى المنطقة إنما تدافع عن مصالح « العالم الحر » وهو ما كانت تنادى به الولايات المتحدة آنذاك ، فإن الولايات المتحدة كانت ترى أن عداء العرب للإنجليز بسبب ماناالهم منهم إبان استعمارهم لهم من شأنه أن يعرقل مصالح الغرب ومصالحها هى ، ويمكن ان يفتح الباب أمام المد الشيوعى .

من أجل هذا اهتمت بأن تبذل مساعيها الودية حتى يصل الطرفان المصرى والبريطانى - إلى حل يحقق . فى نظرها - السلام فى الشرق الاوسط .

وفى نفس الوقت لم تنس مشروعات الأحلاف فى المنطقة ولذلك حاولت جهودها فى اقناع بريطانيا للوصول إلى حل معقول مع مصر ، خاصة بعد إعلان الدول العربية مساندتها لموقف مصر ، وأنهم ينتظرون تسوية مسألة الجلاء عن منطقة قناة السويس بشكل يرضيها .

أما فى داخل بريطانيا فإن القلق كان قد استبد بتشرشل واراد أن يلقى بطعمه المسموم فى طريق المفاوضات ، لعل المصريين يلتقطونه فتكون القاضية عليهم .

فالقى خطابا فى مجلس العموم البريطانى فى يوم ، ١٢ مايو جاء برهانا على ذلك وتأكيدا على سوء نيته ، جاء فيه :

« لم تسع بريطانيا إلى هذه المفاوضات التى كانت تدور بينها وبين مصر حول قاعدة قناة السويس ، وأن المصريين هم الذين طلبوها ، وراحو الان ينفضون يدهم منها ... وأنهم يريدون التأثير على دالاس ... الذى وصل امس إلى القاهرة ، وعلى أية حال فإذا رغب المصريون فى أى وقت فى تجديد المباحثات فإنهم سيجدون الحكومة البريطانية راغبة فى ذلك ، وإذا شاءوا تحديدها مع بريطانيا والولايات المتحدة معا فإن ذلك أفضل .

وإذا كانت خطب التهديد والوعيد ستترجم إلى أعمال فتتعرض القوات البريطانية ... إلى تجدد الهجوم عليها من الفدائيين .. فإن الجنود البريطانيين لن يكون أمامهم غير الدفاع عن أنفسهم »(٤٨) .

وهذا يحمل معنى أن باب المفاوضات مازال مفتوحا متحركا بفعل الفدائيين الذين شددوا أعمالهم فى منطقة القناة مما زاد من قلق البريطانيين فى مصر ولندن كما زاد من تحرك الامريكيين الذين أحسوا بخطورة الموقف فى المنطقة وبداية تحرك السفارة السوفيتية بعقد لقاءات مع قادة الثورة فى القاهرة(٤٩) ، كما زاد من مخاوف اسرائيل التى بدأت تظهر فى الأفق باحثة عن مصالحها وسط هذا الجو العابس والذى انتهى إلى مباحثات غير رسمية بدأت فى نهاية يوليو ١٩٥٣ .

ونعرض لهذه المواقف قبل أن ندلف إلى دهاليز هذه المفاوضات .

أعمال الفدائيين المصريين فى منطقة القناة وأثرها :

عرضنا من قبل بدء قيام المصريين بتشديد عمليات الفدائيين وإشراف الحكومة على تنظيمها ومن ثم كانت لها آثارها :

١ ـ ازدياد القلق فى لندن وإحساسهم بدخولهم مرحلة خطرة لدرجة أن احتجت السفارة البريطانية على هذا باعتبار أن المصريين هم المعتدون عليهم ، فكان رد رئيس الحكومة المصرية أنه يعمل على حفظ الأمن مع تقديره للشعور الوطنى ، ثم حدث فى نفس الوقت أن حضر « ريتشارد كروسمان » عضو البرلمان البريطانى محذراً المصريين من مغبة اعمالهم ضد البريطانيين فى القناة ، وأفهمه المسئولون المصريون أنهم هم الذين يدفعون الأمور إلى هذا الصدام ، وأن صبر المصريين قد نفد ، وإذا افشلت هذه المحاولات توسط السفير الأمريكى فى القاهرة معلنا أن حوادث الصدام بين مصر وبريطانيا تهدد باضطراب فى المنطقة ، وهى المنطقة التى يهم الولايات المتحدة استمرار الهدوء فيها خصوصا وقد اشتدت الحرب الباردة بينهم وبين الاتحاد السوفيتى(٥٠) .

كل هذا ولم تلن قناة المصريين أو يتوقف عملهم الفدائى ، مما دعا الخارجية البريطانية إلى ارسال إنذار إلى سفارتها فى القاهرة بإجلاء رعاياها من القاهرة والإسكندرية ، وزيادة استعداد القوات البريطانية ، وتخزين المواد الغذائية فى منطقة القناة ، وتحريك قوات إضافية إلى مصر ، وتجنيد ضباط الشئون الإدارية ، وإذا حدثت مضاعفات فى الموقف فتصدر الأوامر بتحريك قوات بريطانية إلى القاهرة والإسكندرية ، وتنفيذ خطة « روديو » وذلك من أجل إسقاط حكومة الثورة وإحلال حكومة تكون أكثر ملاءمة لهم ، وأشاروا فى هذا إلى على ماهر(٥١) .

ولكن جمال عبد الناصر رد على هذه الإثارة البريطانية فى يوم ٢٣ مايو ١٩٥٣ بأن الحكومة المصرية متحملة المسئولية كاملة لحماية جميع الرعايا الأجانب بما فى ذلك الإنجليز وأنهم جميعا فى أمان ماعدا الجنود الإنجليز وحدهم .

وهنا بدأ الإنجليز يكيدون للفدائيين ، فادعوا يوم ٩ يوليو ١٩٥٣ باختفاء أحد جنود الطيران البريطانى[٥٢] ، بفعل الفدائيين متخذين هذا الحادث ذريعة الإثارة الرأى العام ضدهم ، واتخاذه سببا لزيادة حفظهم عليهم باتخاذ أى إجراءات يرونها وبدأوا يضغطون على محافظ الإسماعيلية معلنين إنذارا بسوء العاقبة إن لم يظهر هذا الرجل ، وحدثت عدة مصادمات بسبب ذلك[٥٣] ، إلا أنه ظهر فى النهاية فى باريس دون أى تعرض له ، وبذلك انكشفت فريتهم[٥٤] مما كان سببا فى تمسك المصريين بموقفهم وازدياد تعاطف الأمريكيين معهم مما أحدث شيئا من الارتباك فى العلاقات الإنجلو أمريكية .

فقد اعتبر البريطانيون أن مواقف أمريكا مثلت عائقاً كبيراً أمام جهودها السياسية فى مصر ، وذلك من خلال عطفها عليهم ووعودها لهم بإعطائهم معونات اقتصادية وعسكرية ، فى الوقت الذى كان المصريون يرفضون المطالب البريطانية ، وحملوهم مسئولية فشلهم فى الحصول على قاعدة فعالة فى مصر ، واستثاروا فى ذلك دول الغرب وحلف الأطلنطى وكل دولة تستفيد من الملاحة فى قناة السويس .

وإزاء شعورهم بعدم إمكانهم الضغط على الأمريكيين لوقف هذه المعونات المزمعة تماما . والتى تصور أن الجانب العسكرى فيها سيستعمل ضدها فى منطقة القناة ، فقد رأت الخارجية البريطانية وجوب الاتفاق على « خط حازم » مع الولايات المتحدة ، واقترحت اتفاقا حقيقيا مع الأمريكيين .

ولعلهم مع ذلك كانوا مدفوعين عندما وجدوا أن الولايات المتحدة بدأت عدم الإلتزام بخط الموافقة التامة على كل تصرفات الأخيرة كما كانت تتوقع ، وأن الامريكيين بدأوا بعد زيارة دالاس لمصر يتحدثون عن وجوب مراعاة المشاعر الوطنية المصرية ، ووضع السيادة المصرية على قناة السويس فى الاعتبار ، وأنه يجب القيام بخطوة عاجلة وحاسمة للتوفيق بين الحد الأدنى فى لمتطلباتهم للدفاع عن الشرق الأوسط وبين المشاعر الوطنية المصرية ، كما رأى إيزنهاور الا يتشدد البريطانيون فى مطالبهم بل وتقديم تنازلات جديدة لمصر[٥٥] .

وكان الأمريكيون فى هذا المسار أيضا مدفوعين بمصالحهم فى المنطقة ، فقد لمسوا أن استمرار الصراع بين المصريين والبريطانيين سيفقدهم الكثير ، فسيفقدون تعاون الدول العربية فى المنطقة وهو ماكانوا يسعون دائما من أجل إنمائه باستمرار ، فضلا عن فتح الباب أمام المد الشيوعى .

ومن ثم دخلوا هذه المرحلة بأكثر إيجابية وفاعلية ووضوح ، ففى ٢١ يونيو ١٩٥٣ تقدمت الولايات المتحدة إلى بريطانيا باقتراحات أكثر واقعية وصراحة بأن تنسحب القوات البريطانية من مصر ، وأن تسلم القاعدة فعلا للمصريين للإشراف عليها ، مع الإبقاء على أقل عدد ممكن من الفنيين البريطانيين لتدريب المصريين على المنشأت فى القاعدة بعد إتمام عملية الانسحاب .

كما تضمنت المقترحات الأمريكية مبدأ مهما ، هو أن يتعهد المصريون ولكن بشكل سرى بترك القاعدة متاحة فى حالة وقوع هجوم أجنبى على إحدى الدول العربية للقوات البريطانية وكذلك الامريكية ، بناء على المعاهدتين المبرمتين بين بريطانيا وبين الاردن والعراق وبين الولايات المتحدة وكل من السعودية وليبيا(٥٦) .

ولقد بدت من تلك المقترحات موافقتها فى معظمها لمطالب المصريين ، مما أثار ثائرة البريطانيين بطبيعة الحال واتهامهم الولايات المتحدة بالتعاطف أكثر من اللازم مع خصومهم المصريين ، وتهددت العلاقات بينهما بالتوتر .

ولكن الولايات المتحدة أصرت على استمرارها فيما بدأته خاصة بعد أن وصفت تصرفات « صديقتها » بريطانيا بالحمق فى تصرفاتها ، فعقد مؤتمر لوزراء خارجية كل من بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة وذلك لبحث المسألة المصرية وذكر وزير الخارجية الأمريكى أن موقف بلاده فى هذا المؤتمر سيكون على أساس ما تقدم من مقترحات .

وكان رئيس جمهورية مصر قد أرسل كتابا إلى رئيس الولايات المتحدة يبدى فيه مقترحات الجانب المصرى بناء على طلب إيزنهاور ودون الرجوع إلى بريطانيا فى ذلك وقد كانت المقترحات المصرية تتلخص فى :

١ ـ تسليم القاعدة إلى القيادة المصرية على أن يكون هناك مستشار بريطانى يكون مسئولا عن تدريب المصريين الذين سيحلون محل الخبراء البريطانيين ، وأن يكون الفنيون البريطانيون الذين سيبقون فى القاعدة فى زى مدنى ، وذلك أثناء سريان السنوات الثلاث ـ مدة الاتفاقية ، بناء على اتفاق كل من مصر وبريطانيا .

٢ ـ أن تكون القاعدة متاحه للعمل العسكرى لحلفاء مصر فى حالة تعرض إحدى الدول العربية لاعتداء أجنبى ، ويقصر الأمر على المشاورة فى حالة التهديد بالعدوان على مصر ، أو على إحدى الدول العربية .

٣ ـ لامانع لدى مصر من الاستفادة بخبرة الخبراء الأجانب بريطانيين أو أمريكيين أو غيرهم فى الأمور العسكرية والاقتصادية من أجل تقدم البلاد(٥٧) .

وهكذا اتسمت المقترحات المصرية بالمرونة ومسايرة المقترحات الأمريكية فى معظمها ، ولعل ذلك بهدف سرعة الوصول إلى إنجاز المطالب المصرية ، وهو ما كان محل تقدير الرئيس إيزنهاور الذى أرسل الكتاب التالى فى ٥ يوليو ١٩٥٣ رداً على هذه المقترحات .

« أسعدنى أن أتسلم من السفير كافرى خطابك المؤرخ فى ١١ يوليو الجارى ومعه مقترحات حكومتكم بشأن قاعدة قناة السويس ، وقد رحبت خاصة بالتأكيدات التى أوضحتها عن إستعداد مصر لتدعيم الاستقرار العسكرى والاقتصادى والاستراتيجى فى الشرق الأوسط .

إن المقترحات التى قدمتها حكومتكم إنما هى خطوة هامة بالرغم من أنها كانت تعالج كل المسائل وإنى أعتقد أنه يجب على أن أعرفك بكل صراحة أننى أجد فى بعض النقط مايعارض مصلحة الأمن فى بلدى ، وهذه النقط هى :

استخدام قاعدة قناة السويس فى المستقبل ، ومدة الاتفاق بين مصر والمملكة المتحدة .

لايخالجنى شك فى أن هذه النقط تمثل لك بعض المشاكل السياسية ولكنى واثق من أنك تود المعرفة ، إنه فى نظرى أن أمن مصر يكون فى خطر إذا نشبت حرب عالمية أخرى ، أو إذا وقع هجوم عدائى ، أو فى مناطق أخرى خارج الدول العربية وأرجو أن تعطى هذه المسائل عنايتك كما أنى أشعر أن مدة السنوات الثلاث لاتكفى لإعداد مشروع استراتيجى سليم فى هذا العالم المضطرب ..

وفى اعتقادى أن الخطوة التالية التى يجب اتخاذها هى استئناف الاتصالات بين الحكومة المصرية وممثلى الحكومة البريطانية فى مصر ، وأن سير براين روبرتسون الذى اشترك فى المباحثات هنا سيكون على استعداد لبحث الحالة ...

وكجزء لحل عام فأنا على استعداد للنظر فى التزامات جانب الحكومة الأمريكية والمصرية لمساعدتكم فى مشروعاتكم لتتقدم مصر اقتصاديا ، وتقوية قواتك المسلحة للاضطلاع باعبائها المتزايدة ، وقد أخذت تعهدات من المملكة المتحدة أنها على استعداد للمساعدة أيضا ، وأنى على استعداد لتفويض السفير كافرى السلطة للدخول فى مثل هذه المباحثات ، وأملى أن يمكننا التوصل إلى اتفاق ، وفى نفس الوقت الذى يوقع فيه اتفاق بشأن القاعدة بين مصر وبريطانيا وستترك تفاصيل هذا الاتفاق يتفق عليها فى مؤتمر مثل الذى اشرت اليه فى مقترحاتك »(٥٨) .

وهكذا استطاعت مصر بتقربها إلى جانب الولايات المتحدة ، وبشىء من المرونة فى المطالب أن تضع بريطانيا فى ركن حرج أظهرها بمظهر الإستعمارى المتجبر من ناحية ، ومن المعاكس لصديقتها الولايات المتحدة الأمريكية من ناحية اخرى ، وأخيراً تجبرها على معاودة التعاوض مع المصريين .

فقد غضب البريطانيون من هذا التدخل الأمريكى الذى وصل الى مايشبه الوصاية على سياستهم تجاه المصريين ، وأنهم أحسوا كذلك أن هذا سيتيح لمصر الوقوف بإصرار أمامهم ، ثم أن التفاهم بين مصر وأمريكا والذى وصل إلى مايشبه التوافق لم يبق على البريطانيين سوى الرضوخ والتوقيع ، كما جعل فرصة تعاون الأمريكيين معهم أقل من تعاونهم مع المصريين .

وبرغم احتجاج البريطانيين على أسلوب الولايات المتحدة واعتباره تدخلا اكثر من اللازم ، وذلك إبان مؤتمر واشنطن لتسوية الخلافات بينهما بصدد أسس تسوية القضية المصرية ، وللوصول على أساس اتفاق لاستئناف المفاوضات مع مصر ، فإن الجانب الأمريكى لم يبد الإستعداد لتأييد موقف البريطانيين تأييداً كاملا ، وظهر من

موقف الأمريكيين تشجيع المصريين على قبول استئناف المفاوضات بشكل غير رسمى مع الجانب البريطانى ، على أن يعود الجنرال روبرتسون إلى القاهرة للإشتراك فى هذه المفاوضات .

وعلى هذا تم الاتفاق بين الوفد البريطانى وبين الدكتور محمود فوزى وزير الخارجية المصرى على معاودة المفاوضات بشكل غير رسمى بهدف تقريب وجهات النظر بين الطرفين تمهيداً للدخول فى مفاوضات رسمية(٥٩) .

المفاوضات غير الرسمية :

هكذا بدأت مرحلة جديدة من التفاهم المصرى البريطانى نتيجة الجهود الامريكية المركزة الناجحة للوصول إلى نتيجة للفصل فى هذا النزاع .

وبدأت فعلا أولى هذه الإجتماعات بشكل غير رسمى يوم ٢٩ يوليه ١٩٥٣ ، حيث مثل بريطانيا كل من مستر هانكى القائم بأعمال السفارة البريطانية ومعه الجنرال روبرتسون وممثل مصر الدكتور محمود فوزى وزير الخارجية ، وذلك فى منزل روبرتسون واقتصر الإجتماع على التخطيط لاجتماعات مستقبلة واقترح روبرتسون أن يتخير الطرفان وقتا قريبا يعلنان فيه أن اتصالات غير رسمية حدثت وأن هناك تقابلات فى مناسبات اجتماعية ، وقد اعلن عن ذلك بالفعل(٦٠) .

وقد حاولت سفارة باكستان ان تشترك فى عملية استمرار هذه المفاوضات السرية فتم الاجتماع الثانى لهذه اللجنة فى دارها بالقاهرة بدعوة من السيد الطبيب حسين القائم بأعمال سفارة باكستان ، وبذل جهداً كبيراً لتقريب وجهات النظر حيث صدر فى نهايتها بلاغ رسمى كان نصه كالتالى :

« تمت الإتصالات غير الرسمية بشأن قاعدة قناة السويس ، وبهذه الطريقة ستبحث الوسائل التي ستؤدى إلى الإتفاق قبل استئناف المفاوضات رسميا »(٦١) .

وتم الإجتماع الثالث يوم ٦ أغسطس ١٩٥٣ حيث بدأت خلاله دراسة الموضوعات المتنازع عليها والتى استمر تناولها طيلة العديد من الجلسات غير الرسمية حتى توقفها يوم ٢١ أكتوبر ١٩٥٣ .

ونظرا لأن كل مشكلة من تلك التى تناولوها بالبحث امتدت لأكثر من جلسة فسنعرض كلامنها على حدة بشكل طولى على مدى تلك الجلسات مشيرين إلى الجلسة إذا كان ذلك ضروريا :

وضع قاعدة قناة السويس :

فمن حيث استخدامها وحق عودة القوات الأجنبية إليها ، فقد تمسك الجانب المصرى بأنه إذا تم الاتفاق فإن القاعدة تكون متاحة ومعدة للاستعمال وذلك فى حالة

حدوث هجوم مباشر على مصر ، وأن ميثاق الضمان الجماعى العربى القائم ، ورفض ضم تركيا أو إيران فى حالة الإعتداء ، ثم عاد المفاوض المصرى إلى مرونته وقبل أنه عند وقوع إعتداء على أحداهما فإنه تقوم مشاورات بين الحكومتين المصرية والبريطانية حول إعادة تنشيط القاعدة .

بينما أصر الجانب البريطانى على وجوب إعداد القاعدة فى حالة الهجوم على مصر أو على أى بلد عربى أو تركيا وإيران ، وأن المشاورات إنما تكون فيما عدا ذلك ، وفى نفس الوقت امتدح الأسلوب المصرى لأنه وجد فيه مايقرب بين وجهتى النظر(٦٢) .

وإزاء هذه المرونة المصرية وتقبل الجانب البريطانى لها بدأت المباحثات فى دور اكثر تفصيلا فتناولوا عبارة « إسعمال القاعدة » ، فسرها الجانب البريطانى أن تكون القاعدة صالحة للعمل طوال فترة الإتفاقية .

وفى مجال الهجوم المسلح على مصر والذى قصر عليه الجانب المصرى عملية إستعمال القاعدة ، تساءل الجانب البريطانى عما إذا كان هذا الهجوم جدياً وليس تهديداً أو دخول طائرة أو عدة طائرات قليلة تمر فى الاجواء المصرية ، وحتى إذا ألقت بعض القذائف(٦٣) .

وأبدى البريطانيون عدم ارتياحهم على قصر النص على الإشارة إلى ميثاق الضمان الجماعى عند تناول الهجوم على الدول العربية(٦٤) ، ولكن الجانب المصرى أزال قلقهم بأنه يمكن أن ينص فى الإتفاق على أى هجوم حربى مباشر على أية دولة عربية عضو فى ميثاق الضمان الجماعى .

وهنا وافق الجانب البريطانى على ذلك ثم تساءل عن وضع ليبيا لعله يحصل فى هذا الجو على مكسب أخر ، وأعلن المصريون أنه لاداعى لهذا التساؤل ، فالبريطانيون موجودون هناك وأن ليبيا تفكر فى الانضمام إلى ميثاق الضمان الجماعى ، فعاد الجانب البريطانى الى طمعه فى مزيد من المكاسب عندما طلب أن تضاف دول أخرى مثل الكويت على اعتبار أن الهجوم عليها يعتبر كاى هجوم على بلد عربى آخر عضو فى الميثاق الجماعى(٦٥) .

ولكن المصريين تداركو الموقف وأن الانجليز يريدون أن يدخلوا بهم منزلقا كبيراً ، فصرحوا بأن الهجوم المباشر الذى يتحدث عنه الإنجليز لايمكن أن ينطبق على الأمارات العربية المتناثرة هنا وهناك حول شبه الجزيرة العربية ، وأن المصريين إنما يعنون أى هجوم مباشر ومسلح على دول الميثاق وحسب(٦٦) .

ونطرق الحديث بعد ذلك إلى حالة الهجوم على ايران أو تركيا فذكر المفاوضون البريطانيون أن الأحداث الجارية فى إيران فى تلك الفترة قد تستمر فترة مما قد يكون تسهيلا للسوفييت لأن يتدخلوا أو يحتووها إلا أن بمحاولات الجانب المصرى ترك البريطانيون إيران بينما اظهروا تمسكهم بتركيا .

وهنا قرر المصريون أنهم يرفضون لأن مجرد ذكر تركيا سيعيد الى الاذهان ذلك الموقف الذي وقفته حكومة الوفد عام ١٩٥١ ويكرهها الشعب المصرى فوق ذلك(٦٧) إلا أنه رغم هذا فقد تساهلت مصر عندما أعلنت إستعدادها لإعادة تنشيط القاعدة فى حالة تعرض تركيا أو احدى الدول العربية - وإن لم تكن عضوا فى ميثاق الضمان الجماعى العربى - للعدوان الخارجى ، رغم أنها لاتستطيع التعهد بذلك صراحة فى الإتفاقية ، وكانت ذريعة المصريين فى هذا أنهم طالما يعملون على أساس ميثاق الضمان الجماعى العربى فإنهم يقفون على أرض تستطيعون الدفاع عنها ، أما إذا خرجوا عن هذا الاطار فسيعرضون أنفسهم لهجوم ليسوا مستعدين لمواجهته .

وأمام هذا الإصرار المصرى تخلت الحكومة البريطانية عن موقفها وقبلت وجهة النظر المصرية بخصوص تنشيط القاعدة فى حالة الإعتداء على الدول الأعضاء فى ميثاق الضمان الجماعى ، وأن يقتصر الأمر بالنسبة لتركيا على المشاورة العاجلة بين الحكومتين المصرية والبريطانية(٦٨) .

كما أعلن الجانب المصرى من جديد أبقاء مصر على احترامها لميثاق الأمم المتحدة وقراراتها فيما يختص بتركيا باعتبار أنه فى حالة الإعتداء على تركيا ستعلن الأمم المتحدة وقوع حالة حرب عالمية(٦٩) .

ولكن الجانب البريطانى ظل متمسكا بموقفه بينما اقترح الجانب المصرى أضافة مبدأ التشاور فى حالة وقوع حرب عالمية إلى مشروعه السابق . وكان ذلك فى أخر جلسة نوقشت خلالها هذه العموميات ، وسنرى ماانتهى اليه أمر هذه النقطة فى جلسات الإنتهاء .

ومن المشكلات التى نوقشت كذلك خلال معظم الجلسات .

مشكلة الخبراء الفنيين :

بدأت مناقشتها بجلسة ٦ أكتوبر ١٩٥٣ ، حيث دار الحديث حول القائد العام للقاعدة والمستشار الفنى (الذى أمكن تسميته المساعد الفنى) والخبراء ، وضرورة توضيح اختصاصات كل منهم وتنسيق العمل فيما بينهم .

وكانت الحكومة البريطانية تطالب بوجود اكبر عدد من رجالها بشكل ما اسمته « خبراء » وطالبت باكثر من أربعة آلاف خبير يظلون موجودين فى القاعدة طيلة فترة الاتفاقية ، وبعد اتمام الجلاء ، على أن يكونوا فى زيهم الرسمى العسكرى ، مهمتهم الحفاظ على أمن القوات البريطانية الباقية فى القاعدة ، معللين ارتداءهم الزى العسكرى بأنه يوفر لهم الحماية الشخصية اللازمة(٧٠) .

ولما كان هذا المطلب يمثل شكلا من أشكال استمرار الاحتلال ، وفى ظل المرونة التى أخذها المصريون على عاتقهم ليصلوا إلى إنجاز مطالبهم ، فقد وافقوا على إبقاء عدد من هؤلاء الخبراء ، على ألا يزيدوا على أربعة آلاف خبير ، يظلون بعد أتمام

الجلاء لفترة ست سنوات ، فهو فى مظهره استمرار للوجود البريطانى المحدود فى القاعدة ، ولكنهم قدموا هذا التنازل فى البعض ليصلوا إلى إنجاز الكل ، فهم فعلا كانوا أمام حقيقة أن الفنيين سيكونون فى واقعهم رجالاً من القوات المسلحة البريطانية مما سيثير الرأى العام فى مصر الذى سيتصور انهم لم يتموا الجلاء كاملا كما تعهدوا .

وإزاء هذا وضع المصريون تحفظا على تساهلهم هذا ، وكان هذا التحفظ هو الا يرتدى هؤلاء الزى الرسمى العسكرى إخفاء لصفتهم العسكرية(٧١) كما أحس الجانب المصرى بأنه عندما قبل أن يتساهل فى عدد الخبراء البريطانيين أحس أنه انزلق فى مسألة مدة بقائهم وهى ست سنوات ، ففى جلسة ١١ اغسطس ١٩٥٣ طرح هذه المشكلة مطالبا بتقصير هذه الفترة إلى ثلاث سنوات فرفض البريطانيون ذلك ، فجعل المصريون يناورون بأنها أطول مدة يمكن أن يمنحوها ، وفى نفس الوقت تركوا الباب مفتوحا بأن قالوا بأنه يجوز النظر فى هذا الامر لدى اقتراب نهاية هذه السنوات الثلاث لتناقش مصر ما إذا كانت توافق على بقاء جانب صغير من هؤلاء الخبراء لمدة أو لمدد لاتزيد على سنة واحدة فى كل مرة ، ثم ربطت هذا بما إذا كانت لندن ستوافق على إنقاص عدد هؤلاء الخبراء إنقاصا ملموسا عن الاربعة الاتى(٧٢) .

ولكن البريطانيين لم يقبلوا هذه الأمور ذاكرين أن تقصير مدة بقاء الخبراء لاتفى بالغرض الموجودين من أجله لأن ذلك مرتبط بفترة استمرار الإتفاقية ككل(٧٣) .

وتحت ضغط المصريين والأمريكيين من خلفهم ، جعل المفاوض البريطانى يقدم تسهيلا فى هذا المجال وهو أنه إذا قبلها فانما يقبلها لتحسب السنوات الثلاث ابتداء من تاريخ انسحاب القوات البريطانية ، إلا أنه من المتعذر عليهم أن يحددوا هؤلاء الخبراء من القوات الموجودة والتى كان يقدر عددها بثمانين الفا(٧٤) .

وازاء اعتراض المصريين علق الجانب البريطانى البت فى هذا بأن طلب أن يرجع الى لندن فى هذا الشأن لأن توصية لندن لهم كانت أن يبقى هؤلاء الخبراء عشر سنوات .

كما طرح البريطانيون قبل قفل هذا الباب تساؤلا غريبا حول ما إذا كانت مصر ما زالت موافقة على ما جاء فى النقاط التى أرسلت إلى واشنطن حول التشاور عند اقتراب نهاية السنوات الثلاث فى شأن إبقاء عدد من الخبراء بعد هذه الفترة .

فافهمهم المصريون أن الإستياء المصرى العام من وجود البريطانيين سواء كانوا جنود احتلال ام خبراء هو الذى يقود التفاهم بينهما ، وأن التشدد البريطانى سبب كذلك فى رفض هذه الأمور ، ولذلك فلابد لبحث هذه النقطة من تغيير الجو وخلق جو آخر يمكن من خلاله التفكير فى حل لمدة بقاء هؤلاء الخبراء(٧٥) .

ولم تثر حول الخبراء مناقشات من الجانبين بالنسبة للعدد أو الفترة وإنما هناك مسألة ثالثة لاتقل خطورة عن هاتين النقطتين وهى لباسهم الرسمى (الزى)

واستغرقت المناقشات حولها عدة جلسات ، فالبريطانيون مصرون على ان يظل الخبراء بزيهم العسكرى الرسمى معتبرين أن رفض المصريين لهذا المطلب سيشكل عبقة فى طريق المباحثات ، بينما تمسكت مصر بموقفها إزاء هذا الزى لأنه لايثير فقط شعور الشعب المصرى بل أنه ليس من الأمانة الإعلان عن جلاء القوات البريطانية بينما هؤلاء يتحركون أمام المصريين فى زيهم الرسمى مما يهز الثقة بهم(٧٦) .

مشكلة مدة استمرار الاتفاقية .

وهذه إحدى المشكلات التى ظلت قائمة خلال كل المفاوضات سواء فيها هذه المفاوضات السرية أو ما تلاها من مفاوضات رسمية ، إذ أن الجانب المصرى كان ينظر إلى سرعة إنجاز الجلاء على أنه مطلب ملح يحافظون به على موقفهم أمام الشعب وأمام الأحزاب التى كانت عائقا أمامهم وتمثل المعارضة بالنسبة لهم خاصة وأن منهم من كان له دور بارز فى المفاوضات السابقة على قيام الثورة ، وإزاء إحساس البريطانيين بهذا لدى المصريين اتخذوا منه وسيلة للضغوط عليهم أولا لاحراجهم أمام هذه القوى ثانيا ليحصلوا به على أكبر قدر من المكاسب لهم .

فكان اقتراح البريطانيين أن تظل مدة سريان الإتفاقية عشر سنوات على الأقل لتكون كافية لتنفيذ المشروع ، واعتبروها أقصر مدة ممكنه لذلك ، بينما أخر المصريون منذ البداية على الوصول إلى أقصر مدة ممكنه ، فبدأ بعرض اضافة سنتين إضافيتين للإتفاق بعد السنوات الثلاث التى خصصوها أول الأمر للإبقاء على الخبراء ورفض البريطانيون ذلك(٧٧) .

وفى جلسة أول سبتمبر ١٩٥٣ أعلن الجانب البريطانى وجهة نظره فى هذا العدد وطالب بسنة ونصف للجلاء ، وثلاث سنوات للخبراء ، وسنتين ينتقل فيها العمل من الخبراء إلى من اسموهم (بالمفتشين) ، ثم بعد ذلك مدة غير محدودة للوصول إلى نهاية الاتفاقية ، أى أن يكون مجموع المدة ست سنوات ونصفا ، يضاف إليها مدة غير محدودة .

وأمام اندهاش المصريين تراجع البريطانيون ليقرروا بأنه لاتصل مدة الإتفاق إلى عشر سنوات وهى الفترة التى طلبتها إنجلترا من قبل .

لكن المصريين رفضوا متمسكين بألاتزيد المدة على خمس سنوات كحد أقص لسريان الاتفاقية منذ يوم التوقيع عليها(٧٨) ، ولم يصلوا بعد ذلك إلى حل واضح .

مشكلات أخرى :

كانت هناك مشكلات أخرى لم يصلوا إلى حل كذلك مثل : المفتشين وهم الذين كانوا سيقومون بالتفتيش على المنشآت العسكرية المتبقية بعد الجلاء لتكون معدة للإستعمال فى حالات الهجوم وإعادة تنشيط القاعدة كما سلف ، وذلك بعد انقضاء سنوات بقاء الخبراء .

ومشكلة حق حيث رفض المصريون حق الطيران البريطاني وما سيترتب عليه من إقامة Staging Posts(٧٩) .

كيف أنتهت هذه المباحثات السرية :؟

ظلت هذه المفاوضات تسير نشطة فى أول أمرها . ألا أنها بدأت تتعثر منذ بداية جلسات شهر أكتوبر ١٩٥٣ ، بسبب العقبات التي كان يضعها الجانب البريطانى فى الطريق ، لدرجة أن الجانب المصرى ظنا منه أنه وصل إلى الإتفاق على خطوط عريضة طالب بأن تكون الفرعيات بعد ذلك ، وذلك بجلسة ١٠ أكتوبر ، مكررين أنهم مستعدون لأن يعطوا - إذا ما وصلوا إلى هذا - بريطانيا تسهيلات أكثر فى الطيران ، وهو أمر استغله البريطانيون فأرادوا أن يضعوا معه مطلب الزى وإطالة مدة استمرار الإتفاقية ، ومن ثم قوبل بالرفض من جانب المصريين .

وهاتان كلمتان تصوران نهاية الموقف :

أولاهما : كلمة لورد سالزبورى يوم ٩ أكتوبر - أثناء سير المفاوضات - فى المؤتمر السنوى لحزب المحافظين من أن بريطانيا لم تصل بعد إلى إتفاق مع مصر بشأن مشكلة قاعدة قناة السويس ، بل أنها لم تصل إلى اتفاق من ناحية المبادىء ولست متأكدا أنها ستصل .

ثم أعلن أنتونى إيدن « إذا أمكن الوصول إلى إتفاق فإن الحكومة البريطانية ستدافع عنه لأنه سيكون اتفاقا محققا لمصالحنا ومصالح شعبنا .. ولن يكون اتفاقا فرضته علينا دولة حليفة » وهو بهذا يقصد الجهود الأمريكية .

وكان رد جيفرسون كافرى فى اليوم التالى « إن الإنتصارات العظيمة التى تسجل فى ميدان الحكمة السياسية إنما هى وليدة المثابرة الرشيدة ، وإنى لادرك ما أتسمت به المحادثات غير الرسمية بشأن قاعدة قناة السويس من ثقة وإخلاص ، كما أدرك لحظات اليأس ونفاد الصبر والقلق وانعدام الثقة .. إنى شديد الأمل فى أنه سيمكن التغلب على هذه الصعاب » .

ورغم هذه العقبات كان حرص المصريين شديدا على نجاح الإتفاق والوصول إلى « المبادىء الأساسية للإتفاقية » لما ستناقشه اللجان فيما بعد ، ففى جلسة ١٢ أكتوبر قدمت مصر حسن نواياها فى اعطاء البريطانيين التسهيلات الممكنة ، كما اتفق على عقد اجتماع تالٍ لعرض النقط الرئيسية لهذه الخطوط العريضة وهى : أ - الديباجة ب - استخدام القاعدة جـ - بدء الانسحاب د - زى الخبراء هـ - تنظيم القاعدة و - شئون الجو ز - طول المدة الأخيرة ح - بدء الانسحاب ط - الخبراء وعددهم فى تلك المدة الأخيرة(٨٠) .

وفى الجلسة الأخيرة من هذه المباحثات السرية يوم ٢١ أكتوبر ١٩٥٣ حيث كان المفروض عرض صورتى « المبادىء الأساسية للإتفاقية » كما سيتفق عليه تفصيلا إلا أنه تم الآتى :

أولا : تم الإتفاق على الصيغة الخاصة بقناة السويس (فى الديباجة كما كانت تطلب بريطانيا) وأن تكون مدة سريان الإتفاق سبع سنوات ، وأوضح المصريون أنه بانتهاء هذه المدة ينتهى الإتفاق بكل نواحيه بينما علقه الجانب البريطانى على رأى الطرفين فى الإتفاق على ترتيبات جديدة .

ثانيا : أظهر البريطانيون ميلهم لقبول رأى مصر فى أن يتم الجلاء فى مدة خمسة عشر شهرا من وقت وضع الإتفاقية موضع التنفيذ .

ثالثا : طلب الإنجليز الإبقاء على أربعة آلاف خبير فى السنوات الأربع والنصف الأولى ، ٢٥٠٠ خبير فى السنتين والنصف الأخيرتين من الإتفاق ، بينما كان اقتراح المصريين الإبقاء على ٤٠٠٠ خبير فى السنوات الأربع والنصف الأولى ، وألف فى السنة الثانية و٥٠٠ فى السنة والنصف الباقية من الإتفاق(٨١) .

رابعا : بالنسبة للزى فقد قامت مشادة بين الطرفين وأصر كل منهما على موقفه(٨٢) ولعل البريطانيين قد وجدوها محل خلاف يستفاد منه .

خامسا : قبلت مصر تقريبا بأن تتحمل مصروفات وتسهيلات الموانىء والانتقالات على الطرق المصرية فى تحركات القوات البريطانية فى تلك الفترة(٨٣) .

سادسا : وهذه ما جنح كل طرف فيها إلى الرفض ، وهى حق استخدام القاعدة ، حيث رفض المصريون قبول الدخول للدفاع عن أى دولة ليست عربية(٨٤) .

وهنا وصل الرفض من كلا الطرفين إلى وقف هذه المرحلة من التفاوض ، وهى المرحلة الثانية من الأعمال السياسية فى سبيل الوصول إلى حل سياسى لمشكلة جلاء البريطانيين عن قاعدة قناة السويس .

بقى هنا أن نعرف جوانب أخرى لها تأثيرها فى تسيير المفاوضات وعرقلتها منها :

إسرائيل :

لم تغب إسرائيل عن الساحة ، فقد كانت تعد نفسها طرفا فى هذا النزاع وبدأت تحاول فرض ارادتها وإظهار رغباتها ، وتحذر الولايات المتحدة وبريطانيا من مغبة جلاء القوات البريطانية عن منطقة قناة السويس وما ستسببه من أخطار عليها فمثلا عندما فكرت الولايات المتحدة النزول بثقلها لتسوية هذا النزاع وذلك بإرسال دالاس ليجس نبض المنطقة بزيارته الإستطلاعية السابق الإشارة إليها زاره السفير الإسرائيلى فى واشنطن وطرح عليه فى صراحة سؤالين :

- كيف يمكن للإنجليز أن ينسحبوا من مصر دون تسوية سلمية موقع عليها من كل من مصر وإسرائيل .؟

- ماذا يحدث على الخطوط بين مصر وإسرائيل إذا انسحب الإنجليز دون تسوية تضبط الموقف .؟

وكان السفير الإسرائيلى أبا إيبان يحمل معه رسالة من موسى شاريت وزير الخارجية الإسرائيلى يفوض فيها دالاس فى سؤال المصريين عن شروطهم فى السلام مع إسرائيل .؟

إلا أن دالاس رغم وعيه للموقف وخطورته فقد طرح الموضوع فى حذر وبسرعة على المصريين إبان زيارته لهم ولم ينتظر جوابا شافيا منهم[٨٥] .

ولعله فى هذا أرادا أن يشعر المصريين بأن إسرائيل لا بد أن تكون فى حسبانهم ، وفى نفس الوقت لا يريد أن يكون موضوعها مصدر قلق أثناء سير المفاوضات التى أراد لها أن تكون .

المعونات الأجنبية لمصر :

ونقصد بها معونة بريطانيا والولايات المتحدة وقد تناولناها من قبل عندما استعملت للضغط على المصريين لقبول ما يقدم لهم من شروط فى حدود مشكلة الجلاء عن منطقة قناة السويس .

وفى أثناء سير هذه المحادثات الأخيرة استعملت هذه المعونات بأكثر فاعلية فيما وضعت له من أغراض ، ورغم استعمالها هكذا فإن صمود المصريين وإظهار عدم اهتمامهم بها وأندفاع الولايات المتحدة فيما خطته لنفسها من ضرورة الوصول إلى حل للمشكلة على يديها فلم يعط التهديد بها ثماره .

قام البريطانيون بالتنسيق مع الأمريكيين فى استعمال هذا السلام ، فوضعوا برنامجا للمعونات العسكرية والاقتصادية بواسطة المملكة المتحدة والولايات المتحدة لمصر A Program of Militery and Economic assistance by The llnited Kingdon an U.S Loegypt من أجل الضغط على مصر لقبول المطالب التى تقدم بشأن أية اتفاقية ومن آثارها تمييع موقف الولايات المتحدة فى ردها على محمد نجيب فى يولية ١٩٥٣ عند طلبه الأسلحة لمصر .

كما طالبت السفارة بسرعة التنسيق مغ الولايات المتحدة فى هذا المجال حيث « أن الوقت قد أزف »[٨٦] .

وقد عُقد بسببه اجتماع بين ممثلى الطرفين على اعتبار أن المعونة العسكرية والاقتصادية ستكون جزءا أساسيا لعمل تسوية للخلاقات مع مصر » .

وكانت النقاط التى تناولوها فى الاجتماع هى :

١ ـ مقدار المعونة .

٢ ـ الشكل الذى ستقدم فيه .

٣ ـ الإرتباطات التى ستتخذ حيال تنظيم العلاقات الإنجلو مصرية .

فبالنسبة للنقطة الأولى : اتفق على أن تضطلع الولايات المتحدة بنصيب الأسد من قيمة ما سيقدم من معونات لمصر ، على أن يحس البريطانيون بأثر هذا فى مدى تحسن نية المصريين لهم ، لأن منشآتهم ورجالهم فى القاعدة هم الذين سيقبضون الثمن إن أمنا وإن دماً ولذلك أوصوا الأمريكيين بأن قيمة المعونة كبيرة .

وبالنسبة للبند الثانى فكانت المعونة فى شكل منحة أو قرض له فترة سماح طويلة لسداده ، ولكن لشك البريطانيين فى نوايا المصريين أوصوا بأن تسلم هذه المنحة لهم فى شكل أقساط أو دفعات تكون متزامنة مع التسهيلات أو الموافقات التى يقدمها المصريون فى المقابل للمفاوضين البريطانيين والتى تنهى كل منهما - أى المعونة والمفاوضات - بإتفاقية باخلاص .

أما البند الثالث فقد أبدت الولايات المتحدة تخوفا وتحفظا بشأنه أما إنجلترا فقد جعلت معونتها فى شكل الإفراج عن الأرصدة المجمدة بينهما بشكل جزئى يتماشى مع ما تحرزه من مكاسب اثناء المفاوضات والعلاقات السياسية بينهما(٨٧) ، وتتماشى كذلك بشكل عكسى مع مدى قوة سلطة الحكم فى مصر .

ويقول التقرير إن عمل الإنجليز هذا كان وراء اطالة أمد المفاوضات فى تلك الفترة ، وأن الافراج عن الأرصدة دون إحراز مكاسب يفقده قيمته السياسية ، ولقد اعتمدت لجنة المفاوضات لأعالى البحار Overseas Negotiation Committes الافراج عن مبلغ ما بين ١٥ ، ٢٠ مليون دولار لمساعدة التجارة البريطانية فى مصر ولكنها عادت فألغته عندما توقفت المفاوضات فى مايو ١٩٥٣ ، رغم أن الغرض من الأفراج كان اقتصاديا وليس سياسيا ، إلا أن اللجنة تداركت الهدف فعدلته .

وتناول التقرير المعونات العسكرية فورد فيه حاجة المصريين الكبيرة للمعدات البريطانية للأسلحة البريطانية التى يستعملها الجيش المصرى وعلى الانجليز أن ينتهوا إلى أن هذا العتاد سيستعمل ضدهم فى القناة ، ولكن فى نفس الوقت رأى البريطانيون أن إمدادهم بالعتاد سيظهر للمصريين حسن نواياهم ، وانتهى التقرير إلى التوصية بعدم منح المعونات العسكرية ولكن فى شكل أنواع لا يمكن استعمالها ضدهم ، مع إعطائهم أولوية فى مجال الإمداد بالسلاح(٨٨) .

وإزاء هذا شكلت لجنة بريطانية أمريكية بعد ذلك لدراسة احتياجات مصر اقتصاديا وعسكريا فى المستقبل وحصرت هذه المعونات فى شكل :

أ - هدايا - طائرات - دبابات - معدات حربية .

ب - زيادة الإفراج عن الأرصدة .

جـ - معونات مالية لتنمية رأس المال المصرى(٨٩) .

ولكن لم يحدث أن نفذ شيء من هذا وإنما توقفت بتوقف المفاوضات كما رأينا

وبهذا يمكن القول بأن أسلوب المعونات الأمريكية أو البريطانية كانت أمانى براقة مرتبطة بالوصول إلى نهاية للمفاوضات فى مصالحها بالدرجة الأولى .

مرحلة جديدة من الجهود السرية :

أمام توقف مرحلة المباحثات السرية والتى كانت فترة هامة رغم عدم وصولها إلى نتائج بدأت الولايات المتحدة تعيد حساباتها وتقيم الموقف العام ، وتقرأ صحفها ، فقد أصبحت لها مصالحها فى الشرق تخشى عليها من الضياع وأن بريطانيا فى تشددها لتنال أكبر قسط من الميزات ستكون - رغم صداقتها - سببا فى ضياع جزء كبير من هذه المصالح ومن ثم أصبحت فى موقف يحتم عليها ضرورة اتخاذ موقف ديبلوماسى أكثر فاعلية . وهو التقريب بين مطالب كل من الطرفين المتنازعين . سيما وأنه ظهر أمامها عامل يزيد من مسئوليتها فى المنطقة وهم العرب الذين أصبحوا يتجهون إلى تأييد المصريين مما سيقف عائقا أمام الجهود الغربية والأمريكية التى كانت تسعى لتنميتها .

فرأت الولايات المتحدة أن التمادى مع بريطانيا فى مساندتها سيورثها الصلف والتشدد أكثر مما سيدفع مصر ومن ورائها هذه الدول العربية إلى التمادى فى الحياد بل وعدم التعاون مع الغرب ، وهذا سينتج عنه اضطراب التخطيط الغربى فى المنطقة .

بينما نظر البريطانيون إلى مسألة انسحاب قواتهم من المنطقة فى هذه الفترة وأمام التشدد المصرى حول مطالبه سيكون مظهرا من مظاهر الضعف ، مما سيقلل من تأثيرها فى الشرق الأوسط الذى كانت لهم السيطرة شبه الكاملة عليه .

ووسط هذا الزحام بدأ الجانب البريطانى يحس بثقل الجانب المصرى لدرجة أنه كى يوازن بين خروجه من قاعدة القناة وبين احتفاظه بمركزه فى المنطقة بدأ يفكر فى نقل قواته إلى الأردن ، وهل سيأتى هذا النقل بفائدته وهى الحفاظ على علاقتهم بالمصريين للاستعانة بهم وقت اندلاع حرب تستهدف المنطقة وإشاعة الإحساس العام فى العالم بوجودهم الفعال فى المنطقة كدخولهم طرفا فى حل المشكلة الفلسطينية .

ولكن هذه الفكرة ذابت فى كأس الشك فى نوايا المصريين ، هل سيدخلون معهم فى حلف للدفاع عن الشرق الأوسط أم سيعطونهم ظهرهم حتى ولو كان وجههم سيكون لأمريكا ، لأن الأخيرة أيضا كانت فى دائرة شكهم ، وإزاء هذا أقفل ملف هذا الاقتراح ورأوا أنهم يجب أن يبدأوا بالتنسيق مع الأمريكيين(٩٠) سيما وأن الأمريكيين كانوا مازالوا متمسكين بالخيط الأخير الذى توقفت عنده المباحثات السرية وهو الوصول إلى فكرة « المبادىء الأساسية للمعاهدة » وبدأ دالاس يعلن أنه مادام المصريون قد وصلوا إلى الإقتناع بهذه الفكرة فيمكن للولايات المتحدة أن تمارس نوعا من الضغط عليهم(٩١) ، ومن ثم بدأ صراع بين الصديقتين أمريكا وبريطانيا حول كيفية احتفاظ كل منهما بمصالحه فى المنطقة ، مما أدى إلى صدام حول أسلوب التعامل مع الدول العربية بدءا بمصر .

ومن هنا أحست الولايات المتحدة بضرورة الوقوف في وجه السياسة البريطانية المتشددة والتي رأت أن فيها ضررا للجميع ، وأنها يجب أن تتشدد هي ضد الإنجليز واتخذت مسألة المعونات سلاحا فى هذه المعركة بشكل أكثر استقلالا عن مسار البريطانيين وموقفهم ، فبدأت تلوح ببذل المعونات الاقتصادية والعسكرية لمصر ، أملا فى دفع بريطانيا إلى العدول عن موقفها . وبدأت بذلك تعدل عن قراراتها من قبَل من ربط إرسال المعونات بالوصول إلى اتفاق مع المصريين ، وهكذا أصبح الضغط الأمريكى يتجه إلى كفة البريطانيين[٩٢] .

وقد أثار هذا الموقف الأمريكى مخاوف البريطانيين عندما تناقض مع خطتها الأولى ، وأنهم فى نفس الوقت كانوا يشعرون بأن المصريين سوف لا يقبلون مقترحاتهم ، إلا إذا كانت هذه المقترحات تحظى بتأييد الأمريكيين كما اعتبروا أن تقديم المعونات الأمريكية سيضعف قوة المساومة البريطانية مع مصر ، عندما سيحسون أن الرباط بين الصديقين قد فصم وأن هذا الفصم سيستمر كدليل على الخلاف السياسى بين الصديقين وتصبح المسألة معه كما لو كانت مسألة استعمارية وليست مسألة دفاعية[٩٣] .

ولكن لم تفقد بريطانيا الأمل فى استعمال المعونات لصالحها رغم هذا ، فُطلب منها على الأقل وقفها حتى يصل الطرفان المتنازعان إلى التوقيع على « المبادىء الرئيسية للإتفاقية » ووافقت أمريكا على هذا بشرط أن يقدم البريطانيون ذخيرة حربية لدفع ايحاء المصريين بإن بريطانيا لا تريد اتفاقية حقيقية ، أى أن الولايات المتحدة قد وافقت إنجلترا على مطلبها على أساس تراجعها عن موقفها المتشدد مع المصريين[٩٤] ، وهكذا أصبح الضغط الأمريكى على بريطانيا .

وأعلن دالاس هذا صراحة مطالبا بريطانيا بمسودة نص « المبادىء الأساسية للمعاهدة » أى موافقة بريطانيا عليها كشرط لاستجابة أمريكا لها فى الضغط على المصريين ، ويبدو أن الموقف كان أكبر من أن يسوف فيه فاصدرت وزارة الخارجية البريطانية تعليماتها بأن يعد النص المطلوب فورا ، كما طلبت أن يتوجه سفيرها فى الولايات المتحدة إلى دالاس ويتفاهم معه حول وجهات النظر البريطانية ، وأرسلت كذلك برقية إلى الخارجية الأمريكية تتضمن مشروعا للإسراع بجلاء القوات البريطانية[٩٥] !!

وإزاء هذا التشدد الأمريكى أيضا وافق لورد سالسبورى دالاس على وجهة نظره لأنه ليس هناك أمل وقتئذ فى الحصول من المصريين على موافقة على الاشتراك فى تشكيل منظمة للدفاع عن الشرق الأوسط فالوقت لم يكن مناسبا .

وأعلن أن مسألة الدفاع هذه قد أسقطت من التعليمات الصادرة للسفارة البريطانية فى القاهرة كأساس من أسس الاتفاق المزمع[٩٦] .

كما بدأت بريطانيا تعيد النظر في بنود « المبادىء الأساسية للاتفاقية » لتتواءم مع الموقف الجديد ، وذلك يتضح مما أرسله السفير البريطانى فى القاهرة وهو أكثرهم

إحساسا بالموقف ، من أنه لا بد أن تكون هناك نسبة مرونة فى المطالب البريطانية تمشيا مع « التكتيكات الأمريكية » وذلك بالموافقة على :

١ ـ تقليل أعداد الفنيين الذين سيشتركون فى القاعدة .

٢ ـ تعديل صيغة حقوق الطيران وإشاعة أن القاعدة لا بد أن تخدم مصالح العرب .

٣ ـ صيانة القاعدة يكون بالاشتراك مع المصريين .

٤ ـ تعديل عبارة « التشاور » لتكون « يتشاور الطرفان معا خلال السنة الأخيرة من الفترة المحددة لاستمرار المعاهدة لتقرير التنظيمات الضرورية » .

٥ ـ استبعاد تدخل الأمم المتحدة فى حالة وقوع تهديد أو اعتداء .

وقد علل السفير استعمال هذه المرونة بأنها لاعطاء الأمريكيين احساسا بأنهم مستعدون أن يأخذوا المشكلات المصرية فى حسبانهم وأنهم مستعدون لمد يد العون لهم(٩٧) .

وفى ١٨ يناير ١٩٥٨ أرسل السفير البريطانى فى القاهرة تقريرا آخر حول نقد إرسال المعونة الأمريكية لمصر ، من أن إرسال المعونة الأمريكية لهم ربما بسبب برودة المفاوضات وأنه لا يرى سببا لاستعجال إرسال معونات لمصر قبل الوصول معهم إلى حل أيا كان فى سبيل الوصول إلى إتفاق ، وأن السياسة الأمريكية فى نظره كانت مشوبة باعتقاد أن مصر مازالت ضحية الاستعمار البريطانى وتستحق العطف الأمريكى وأنها تحت تأثير الرغبة فى الوصول إلى حل سريع تقريبا وبأى ثمن ستفعل هذا .

وأبدى مخاوفه من نقطة أخرى جديدة هى أن الاعتبارات الأمريكية هذه إنما أرتبطت بالخوف من عدم شعبية النظام فى مصر بمحاولة تأييده(٩٨) ، ومن ثم بدأ يوافى وزارته فى لندن بكثير من التقارير المتتابعة حول مدى رسوخ النظام فى مصر وموقف رجال الثورة من محمد نجيب ، ومدى سلطة جمال عبد الناصر وإمكانية الوصول معه إلى اتفاق ، وكانت الأزمة بدأت تطل على مجلس قيادة الثورة ، وكذلك الصراعات السياسية والحزبية فى البلاد(٩٩) ، وإزاء هذه الأحوال المضطربة أراد السفير أن يسوف فى المباحثات حتى ينجلى الموقف ، مما زاد من قلق المصريين ، وأضاف أكثر إلى شكهم فى نوايا البريطانيين ، وظنوا أن تنازلهم فى المباحثات السابقة قد يجبرهم إلى مزيد منها ، وطلب وزير الخارجية المصرى من السفير الأمريكى فى ٢١ يناير ١٩٥٤ « أن يفكر فى الطريقة التى تعيد الكرة إلى الملعب مرة أخرى »(١٠٠) .

ولما وجدت الولايات المتحدة أن الكمثرى قد نضجت وأن بريطانيا بدأت تفهم الموقف ومستعدة لعلاجه بتشدد أقل فى الوقت الذى كان المصريون يطالبون كذلك

بدأت عملها بالضغط عليهم ، وبدأ يطرح بعض القضايا المختلف عليها كاختبار للنوايا المصرية ، فطرح مسألة الهجوم على تركيا ووضع القاعدة للدفاع عنها فقال وزير الخارجية المصري ، أنه اذا طلبت الولايات المتحدة هذا فستقبل مصر في الوقت الذي لا تقبله من الانجليز فوعده السفير خيرا بعد أن يستشير حكومته(١٠١) .

وأمام هذا التشوق المصري بدأت الولايات المتحدة ضغطها ، فتقدم سفيرها في مصر بمذكرة للحكومة المصرية مفادها الضغط عليها بقبول مقترحاتها في ٢١ أكتوبر ١٩٥٣ باعتبارها أفضل ما يمكن التوصل إليه ، وأن الحكومة الأمريكية لم تقدم أية مساعدات اقتصادية لمصر قبل أن يتم التوصل إلى تسوية لمشكلة القناة ، فكانت صفعة للمصريين لدرجة أن جمال عبد الناصر وصف الأمريكيين « بالمبتزين »(١٠٢) .

ولكن أمريكا عادت إلى تهدئة هذه الثورة وتوجيه الموقف إلى التحرك فاقترحت عمل تقرير مشترك من السفارتين الأمريكية والبريطانية لوضع تصور لهذا التحرك ووعدت الولايات المتحدة من خلاله تقديم المعونات الاقتصادية لمصر عقب التوقيع على « المبادىء الرئيسية للاتفاقية » وقبل الأنتهاء من التفاصيل النهائية حذرت مصر من التأجيل في التوصل إلى حل خشية فقدان هذه المعونة ولأن الحكومة الأمريكية لا تستطيع الاحتفاظ بالاعتمادات المالية التي تخصص لمصر إلى أجل غير محدود .

كما أوضح التقرير أنه يجب انتهاز فرصة نجاح المصريين في معاهدة السودان والقضاء على الأخوان المسلمين واحساس مجلس الثورة بقوته . وخشيته على ضياع هذه الهيبة التي حصل عليها في فشل هذه الاتفاقية فإنهم سيواجهون إذا فشلوا بسلسلة من الكوارث في بلادهم فضلا عن المشكلات الاقتصادية والاجتماعية التي يعانون منها(١٠٣) .

ويتضح من هذا أن الولايات المتحدة لم تكن كما اعتقد المصريون فيها ، وإنما كانت تسعى للضغط على الحركة السياسية لحكومة الثورة ، وأن مصر التي ستحصل على المعونات لا بد أن تؤدي المقابل . وهو حماية المصالح الأمريكية من خلال الاستجابة لمطالب البريطانيين .

ونجحت في ذلك ورضخ عبد الناصر واعدا السفير بأنه سيوصي إخوانه في مجلس قيادة الثورة بقبول التراجع في مسألة حق العودة إلى القاعدة ليشمل الاعتداء على تركيا بالاضافة إلى الدول العربية ، في حين رفض ارتداء الخبراء البريطانيين لزيهم العسكري حتى ولو رفضت أمامها المعونات الأمريكية(١٠٤) ، وظلت مسألة الزى ورقة لعب بيد الأمريكيين(١٠٥) .

أزمة مارس وأثرها على المفاوضات :

شهر فبراير ونصف شهر مارس في حالة سكون نسبي لهذه المحادثات بسبب أزمة مارس(١٠٦) ، التي طغت على الموقف ، فما بين مترقب للنتائج لأنتهازها وهم البريطانيون وما بين خائف من النتائج وهم المصريون ، لإن استمرارها كان سيكون

له اخطر العواقب فى الداخل وفى الخارج ، ومن ثم لم يكن أمام عبد الناصر إلا الدخول فى مغامرة سياسية ليشترى سمعة الثورة بأى ثمن ، فتقدم سرا دون علم من بقية أعضاء مجلس الثورة بعرض على البريطانيين من خلال الأمريكيين لتسوية مشكلة القاعدة بأسلوب تبادل التنازلات ، فتعطى مصر لبريطانيا حق العودة إلى القاعدة فى حالة تعرض تركيا لعدوان خارجى فى مقابل تنازل بريطانيا عن تمسكها بأن يرتدى خبراؤها الزى الرسمى ، مستغلا فى ذلك العرض الذى قدمه وزير خارجيته الذى سبق أن أشرنا إليه .

وقد تلقفته الولايات المتحدة لأنها أكثر الأطراف استفادة من هذا ، وأوصت فى مذكرة وجهتها إلى بريطانيا بقبوله واستئناف المحادثات مع مصر على اساسه والاستفادة من المحنة التى تمر بها السلطة فى البلاد(١٠٧) .

ولم يكن هذا العرض بحاجة إلى توصية من الأمريكيين لقبوله فهو يمثل تنازلا جوهريا فى مسألة استبعدت الحكومة البريطانية الحصول عليها بسهولة ، فهو يتضمن جعل مصر تابعة للغرب وتشترك فى نظم دفاعية تتعارض مع مصالحها القومية لارتباط تركيا بحلف الأطلنطى ، وكل هذا كان فى مقابل الحفاظ على شكل مجلس الثورة وهيبته فى بلاده .

ومن ثم رحبت بريطانيا به ، واعتبرته أفضل من مقترحاتها فى أكتوبر ١٩٥٣ وأنها تصل به إلى أهدافها الاستراتيجية فى المنطقة دون قرار من الأمم المتحدة وما قد يعرقله من استخدام بعض الدول لحق الفيتو إذا ما طلب(١٠٨) .

وأمام قناعة البريطانيين بأنهم سينسحبون على مراحل وستصفى القاعدة فإنه سوف لا يكون هناك داع إلى عدد كبير من الفنيين العسكريين سواء فى زى رسمى أم مدنى لصيانة قاعدة كبيرة فى مصر ، خصوصا وأن الحرب متطورة إلى حرب نووية ، ومن ثم فلم يكن بقاء أى جنود فى مصر أمرا ضروريا(١٠٩) ، ومن هنا بدأت بريطانيا بداية طيبة .

فحدثت مقابلة بين وزير الخارجية البريطانية مع السفير الأمريكى فى ١٦ مارس ١٩٥٤ من أجل استئناف المباحثات مع المصريين وطرح عليه المقترحات الآتية :

١ - ترحيبهم باستعداد مصر لتقديم القاعدة فى حالة وقوع هجوم حتى على تركيا وأبدى طمعهم فى أن يدخلوا إيران ولو أنه مطلب غير أساسى .

٢ - وبالنسبة للفنيين فأبدى إدراكه لحساسية المصريين بالنسبة لزيهم ، وقدم تسهيلا وذلك بإبدالهم بإدارة مدنية تجرى الصيانة والإنشاء فى المطارات وهى أولى المنشآت بهذا على أن يكون ذلك تحت الأشراف المصرى ، وطلب أن تشارك أمريكا فى هذه الإدارة .

٣ - طلب كذلك مع التساهل السابق أن تمتد مدة سريان الاتفاقية لأكثر من السنوات السبع .

وأن تصل مدة الانسحاب إلى سنتين لأن المخازن والمهمات كثيرة .

٥ ـ عليهم أن يعيدوا إلى المصريين الثقة فيهم وهو أساس أى اتفاق بينهما وأنه لا يمكن أن تستأنف مفاوضات على غير ثقة .

وطالب السفير الأمريكى أشراك المقاولين الأمريكيين ، فعلق الوزير هذا الطلب على تفاهم قادم(١١٠) .

وضح تأييد الولايات المتحدة لموقف الحكومة البريطانية بدليل مبادرتها للمساهمة بمقاوليها فى الإدارة المدنية لصيانة القاعدة ، إلا أنها أبدت تخوفا من أعمال الفدائيين فى منطقة القناة وآراء الوزراء المصريين بما فيهم محمد نجيب مما قد يحول دون استئناف المفاوضات ، كما طالبت بضرورة وجود الثقة بين الطرفين كأساس للتفاوض .

وحذرت من أن عدم التوصل إلى أسلوب للتفاوض سيوصل إلى نزاع قد لا تستطيع الولايات المتحدة أن تقضى عليه .

كما طالبت الحكومة المصرية بتهدئة الأحوال فى السودان وفى منطقة القناة لإيجاد جو ملائم لإجراء المفاوضات(١١١) .

لاح فى الأفق السياسى فى القاهرة تقبله للموقف وتشوف لاستئناف المباحثات ، التى أمل رجال الثورة فيها ما يهدىء الرأى العام المتسائل عنها فى تلك الفترة العصيبة فى مصر ، فكتب السفير الأمريكى فى القاهرة مذكرة بتقييم الموقف ورؤيته له ، أبدى فيها أن المصريين سيكونون أكثر قبولا للمقترحات الجديدة التى ستعالج ثغرات مقترحات أكتوبر ١٩٥٣ .

وبالنسبة للفنيين فى القاعدة ومشكلة زيهم فقد أصبحت محلولة وسيعدها المصريون نصرا لهم .

أما بالنسبة لمد مدة الاتفاقية إلى عشرين عاما ، فإنهم سيرفضونه ، واقترح أن تصل المدة فقط إلى عشر سنوات .

وعن صيانة المنشآت فرأى عدم التشدد فى أن يتولى صيانتها أجانب لأن المصريين يمكن أن يقوموا بها ، سيما وأنه ستنقل منها كميات كبيرة من المعدات فتصبح الحاجة إلى الصيانة ليست كبيرة .

وختم مذكرته بقبوله بأن الوقت أكثر ملاءمة من الناحية النفسية للتحرك السياسى ، وذلك بالتساوى بين كل من مصر وانجلترا وأمريكا(١١٢) .

وقد علق السفير البريطانى على هذه الرؤية بأنه يرى تجنب إدخال الولايات

المتحدة بشكل مباشر ، وإنما تكون فى شكل وسيط غير ملتزم ، على أن تبقى مساندة لموقف الإنجليز ، حتى لا يصل المصريون إلى غاياتهم بطرق ملتوية(١١٣) .

وقد وافقت الخارجية البريطانية على هذا ، وأضافت أنه لا داعى لطرح مسألة تقصير المدة أو اطالتها طالما أن المصريين مستعدين لإتاحة القاعدة فى حالة الهجوم سواء على مصر أم الشرق الأوسط ، أما عن مشكلة الزى فاضافت أنها توافق على أن يحمل الفنيون سلاحا شخصيا طالما أن الزى يوحى للمصريين أنهم جنود احتلال(١١٤) .

وبعد أن بدأت الأحوال تهدأ حول فكرة استئناف المباحثات عادت بريطانيا فارسلت إلى واشنطن فى ٢٦ مارس رسالة فيها كثير من الإثارة والتشكيك حول الوضع فى مصر ، وما وصل اليه كرسى الحكم ، ورأت أن تتخذ خطوات للاستفادة من ذلك فطلبت أمريكا من سفيرها فى القاهرة تقريرا عن الموقف(١١٥) وكان التقرير يفيد أن عبد الناصر قابض على زمام الحكم وأن المصريين مازالوا مستعدين لاستئناف المفاوضات على وجه السرعة(١١٦) .

إلا أن هذا التقرير لم يكن كافيا لتطمئن إليه الأطراف فيما يخص كل منهم ، حيث كانت الأحداث فى مصر تتوالى والوضع فى مجلس قيادة الثورة غير مستقر ، وذلك ما أظهره تقرير السفير البريطانى فى القاهرة أرسله إلى الخارجية البريطانية يوم ٥ أبريل ١٩٥٤ .

أولا : التخوف من الموقف بشكل عام معتقدا أن اضطراب السلطة سيؤدى إلى ظهور قوى أيديولوجية مناوئة ، مما سيزكى الاضطرابات فى منطقة معسكرات قناة السويس ، سيما وأن الفدائيين مازالوا يمارسون نشاطهم هناك .

ثانيا : الإضطرابات فى الجامعة وقيام الطلبة باضرابات .

ثالثا : إن استمرار مجلس الثورة الحالى دخل دائرة التوقعات ، وعندما يطاح بقيادته ربما يلجأ إلى الاتحاد مع الاخوان المسلمين ، وتصبح عودة المفاوضات بعيدة الاحتمال ، وحتى إذا تمت فستكون على أسس جديدة ستختلف بالضرورة عما وصلنا إليه مع عبد الناصر ، وأن النظام الجديد قد يلتمس العنف معهم كسبا لشعبية جديدة .

رابعا : إن جمال عبد الناصر فى نظر الانجليز أصبح فارس الرهان ، ووصلت المفاوضات على يديه إلى إنجازات كبيرة .

وأشار السفير فى تقريره إلى أنهم يجب أن يقفوا بجانب عبد الناصر ، ملوحين بضرورة استئناف المفاوضات ، واظهار التفاؤل حول نتائجها المتوقعة ، حتى يعود

زملاؤه إلى الالتفاف حوله من جديد ، ومن بعدهم جماعات الشعب ، وإلا فسيكون سببا من اسباب إضعاف مجلس قيادة الثورة وجمال عبد الناصر مما سيعود عليهم بالخسران .

وباستمرار هذا الدعم السياسى سيعيدون الثقة ليس فقط إلى عبد الناصر ولكن للغرب كذلك ، وستكون الحكومة المصرية أمام هذا الجميل أكثر حماسا من أى وقت مضى فى تنفيذ التزاماتها ، وانتهى التقرير إلى :

- أن النظام رغم هذا مازال محفوفا بالمخاطر ، حتى ولو كانت المفاوضات والاتفاقية دعما له ، فهناك اخطار مازالت فى وجود محمد نجيب على رأس المجلس كمصدر للهياج .

- ثم استمرار وجود الجنود البريطانيين فى المنطقة أمر يقلق الشعب المصرى والثورة .

- إلا أن فلسفة النظام مازالت - رغم كل هذا - تكره الشيوعية ومازالت تفتح عيونها على الغرب .

- لم تظهر للآن حكومة يمكن أن تصل إلى السلطة بعد للشعب المصرى(١١٧) .

ومن هذا نرى أن الولايات المتحدة نفذت وعدها لبريطانيا بتفح باب المعونات العسكرية والاقتصادية لمصر فور التوقيع على هذه الاتفاقية ، وكان هذا بمثابة تشجيع كبير ليبدأ الطرفان الدور الثانى والنهائى للمفاوضات الذى انتهى بتوقيع اتفاقية الجلاء كما ستعرض .

وأن فرصة إلى اتفاق مع مصر هى أكثر فى ظل قيادة الثورة الحالية « لأنها أخلص حكومة فى نظرنا تأخذ على نفسها تنفيذ التزاماتها قبلنا »(١١٨) .

ولقد أصبح هذا التقرير دستورا لدراسة القطبين بريطانيا وأمريكا بعد أن ظلا يجمعان المعلومات المتناثرة حوله ، فهذه واشنطن تصلها معلومات مضطربة عن الموقف ، وتوصى بمزيد منها ، وبمزيد من التأييد لعبد الناصر ولو فى شكل غير رسمى ، كما توصى بضررة عودة المفاوضات لتكون جزءا من هذا التأييد ، بل وأوصت بسرعة الوصول إلى نتائج لعل فى إعلانها على الشعب ما يعيده إلى الالتفاف حوله من جديد(١١٩) .

والعجب إن وافقت الخارجية البريطانية على هذا وقالت « إذا كنا نريد أن نوطد مركزه فعلينا أن ندخل معه فى اتفاقية بعد مفاوضات سريعة »(١٢٠) .

وبعد مرور عدة أيام بين الأخذ والرد فى كواليس السياسة البريطانية والأمريكية

بدأت الأحوال تستقر فى مصر إلى حد ما مما يظهره تقرير السفير البريطانى فى ١٤ أبريل ١٩٥٤ من ملاحظته الضعف بنجيب وإلمام الأمراض به وعدم قدرته على الاضطلاع بكل مسئولياته ، فى حين كان عبد الناصر أكثر حركة فى الحكم وأقرب إلى تملك زمام الأمور من حديد ، وأنه أقوى رجل فى مجلس قيادة الثورة[١٢١] .

وعلى هذا هدأ بال أطراف المفاوضات وعادوا إلى تحركاتهم السياسية من أجل استئناف المفاوضات .

ما بعد أزمة مارس :

اتخذت التحركات إيقاعا سريعا انتهازا للفرصة تدعيما لموقف الحكم فى مصر ، ومنعا لما قد يحدث ، سيما وأن الأزمة مازالت لها جذوات تحت الرماد ، فضلا عن القلق الذى شاب الولايات المتحدة وبريطانيا .

أما بالنسبة للولايات المتحدة فقد جعلت تمارس ضغطها على الانجليز ليبادروا بالعمل مع عبد الناصر ، وإظهار حسن النية لاستعادة الثقة بينه وبين الغرب[١٢٢] وطالبت بالاسراع فى ذلك لدرجة أنها طالبت بأن يكون إخطار عبد الناصر بهذا فى أقل من أسبوع ، على أن يكون ذلك بين وزير الخارجية البريطانى وعبد الناصر[١٢٣] .

وكانت بريطانيا ترجو منها أن تشترك كطرف ثالث فى المفاوضات نظرا لثقتها فى المصريين وثقة المصريين فيها ، إلا أنهم أصروا على موقفهم بعدم الاشتراك الرسمى فى ذلك ، وأضافت أنه اذا كان ذلك مطلوبا فليكن بعد موافقة المصريين أنفسهم ، وأعلنت أن اظهار حسن النوايا البريطانية للمصريين سيكون كفيلا بالسير فى المفاوضات .

وأعلنت أمريكا من ناحية أخرى ، أنها سوف تعطى المصريين تشجيعا وثقة من ناحيتها ، وبشكل فورى لأن التأخير فى ذلك فيه دفع للحكم فى مصر إلى مزيد من التهور[١٢٤] .

كما أعلن دالاس فى ٢٢ إبريل ١٩٥٤ « أنه إذا استطاعت حكومة جلالة الملكة أن تحرك المفاوضات بسرعة مع عبد الناصر ، فإن هناك فرصة أحسن من ذى قبل لتحقيق السلام باستقرار الوضع فى مصر ، وتستطيع حكومة الولايات المتحدة تقديم المعونات الاقتصادية التى اتفقت عليها مع مصر ، على إلا تقف حكومة جلالتها ضدنا خوفا من استعمالها ضدها » ، وأضاف أن هذا لا بد أن تتخذ الاجراءات بشأنه قبل نهاية يونيو وهو نهاية السنة المالية[١٢٥] .

موقف بريطانيا :

لم تمانع فيما سبق وإنما أرادت إدخال أمريكا طرفا فى مسألة صيانة القاعدة بمقاولين مدنيين من طرفها ، لأنه ـ كما بدا ـ كانت الثقة مازالت قليلة فى حق البريطانيين ، وأن عبد الناصر كانت ثقته أكبر فى الولايات المتحدة ، ومن ثم طلب أن تكون المبادرة مع السفير الأمريكى وعبد الناصر مباشرة ، على أن يبسط أمامه المطالب البريطانية ، لاعتقاد البريطانيين أن عبد الناصر يستمع كثيرا لنصح كافرى فى القاهرة[١٢٦] ، إلا أنها أبدت تخوفا من منح المعونات الأمريكية لمصر ، بعد أن كانت تستعمل كوسيلة تهديد لها ، ولم يصبح الأمر سهلا لإقناع الولايات المتحدة بموقفها فى تلك الفترة الحرجة ، وربما تصبح هذه المعونة شكلا من أشكال المقامرة فى المفاوضات مع مصر ، ودعت بريطانيا أمريكا إلى الترتيب فى هذا الاجراء حتى تتأكد من أنها ستصل الى اتفاقية شاملة تشمل انسحاب القوات من مصر ، وأن يحل السلام فى الشرق الأوسط بإبرام اتفاقية دفاع مشترك وإلا يتغير الوضع[١٢٧] ، وكان البريطانيون فى شك وقلق من المصريين بسبب !

١ ـ نشاط الفدائيين فى منطقة القناة :

كان نشاطهم يتزايد كضغط من الجانب المصرى على البريطانيين لدرجة قطع طرق المواصلات على القوات هناك ، برغم إدعاء الحكومة المصرية ببذل الجهد لإيقاف نشاطهم ، وأقول إدعاء لأن وزير الخارجية المصرية أعلن أنه اذا لم تصل مصر إلى مطالبها فقد يكون من المتوقع حدوث أحداث كبيرة[١٢٨] .

وقد احتج البريطانيون لدى الخارجية المصرية على نشاط الفدائيين وعلى الدعاية التى تبنتها مصر ضد بريطانيا ، وكانت إجابة الدكتور فوزى بأنه يأسف لما يحدث ، واضاف أن هذه الاحداث عادة ما تحدث فى دولة تحتلها دولة أخرى .

أما بالنسبة لما أسماه السفير الدعاية المضادة لهم فأجاب الدكتور فوزى بأنها ردود على تصريحات المسئولين البريطانيين والمقالات غير الودية التى تنشرها الصحف فى بريطانيا ، وأخيرا وعد فوزى ببحث عدم حدوث هجوم فدائى على منطقة القناة ولو لعدة أسابيع على أن تختتم بابرام الاتفاقية ، والتعاون بين البوليس المصرى والسلطات البريطانية لوقف نشاط الفدائيين ، وكذلك وقف الدعاية ضد بريطانيا وكان وعد فوزى معلقا بالاعلان عن بداية اجتماعات المفاوضات[١٢٩] .

وهكذا استكملت صورة الواقع الذى فرض نفسه على الأحداث مما دفع إلى مزيد من التحرك الدبلوماسى سنراه فيما يلى :

تحركات ما قبل البدء فى المفاوضات :

أن ما عرضناه من الضرورة الملحة التى فرضت نفسها على موقف الغرب لم يكن سببه فقط ما قدمناه من : تنازلات مصرية أو ضغط الفدائيين المصريين ، أو موقف الولايات المتحدة فقط ، وإنما كان هناك سبب فى داخل بريطانيا يلح عليهم ويدفعها هى ، وإن كانت تغلفه بكل الأغلفة السابقة .

ويتبلور هذا السبب فى أن بريطانيا خرجت من الحرب العالمية الثانية منهكة القوى منهارة الاقتصاد ، وكان عليها أن تجمع قواتها فى إقل شكل يتكلف أقل تكلفة ، وهذا تقرير رؤساء أركانها - الذى اشرنا اليه من قبل - والذى أوضح أنه لا داعى لكل هذه القوات الكبيرة والمكلفة ، وتوصلوا هم ومعهم وزراء الخدمات المسئولون والمالية والخارجية إلى ضرورة وقف الصرف على هذه القاعدة وأن هذا يكون من خلال اتفاقية سريعة مع مصر ، أما ما يمكن صيانته فى القاعدة فليس على جانب كبير من الأهمية ، ويمكن أن تكون صيانة المعدات فى أى مكان أقرب .

وفى نفس الوقت أوصوا بألا ننفذ هذا بمبادرة منهم ، وإنما يستغلون الحاح المصريين فى هذا ، سيما وأن حوادث الاعتداء على القوات فى القناة تتزايد(١٣٠) .

ثم فى تقرير آخر للجنة إعادة الانتشار فى منطقة الشرق الأوسط فى ٨ يونيو ١٩٥٤ لمناقشة تقرير هيئة أركان الحرب هذا ، توصلت إلى أن تخفيض القاعدة إلى وضع أقل سوف لا يوفر كثيرا بينما تصفيتها على مراحل والعودة فى حالة الهجوم يوفر أكثر سيما وأن المصريين قد قبلوا هذا بل وأدخلوا تركيا ضمن الدول المطلوب العودة بسبب الهجوم عليها(١٣١) .

وبعرض هذه المقترحات على الخارجية البريطانية وافقت عليها مع بعض التعديلات فى الأمور الفرعية(١٣٢) .

وفى تقرير حاسم لهذا السبب فى مايو ١٩٥٤ ورد فيه أنه بالاضافة إلى حاجة بريطانيا الاقتصادية والتى تدفعها إلى جمع قواتها من المنطقة ضغطا للمصروفات فإن الوقت مناسب من حيث :

أن الحكومة المصرية آنئذ قريبة منهم ومتفهمة الموقف خاصة وأنها قدمت كثيرا من التسهيلات ، وأنها فى حاجة إلى إتفاقية للجلاء تدعم موقفها بعد أزمتها ، وأنهم لوحوا للبريطانيين بأن ترك الجلاء لعام ١٩٥٦ ربما تزامنه حكومة قد لا نصل معها إلى حل .

كما أن الأمريكيين فى تلك الفترة كانوا مهيئين لقبول التعاون فى حل المسألة

الخاصة بالمقاولين المدنيين ـ إذا ما دعاهم المصريون إلى هذا ـ وأن علينا أن نتخذ كل هذا بسرعة قبل نهاية يونيو كما أعلن الأمريكيون ، وأنهيت المذكرة بأنه فى عام ١٩٥٦ حينما سيطلب التحكيم فإننا سنتعرض :

أ ـ لمغامرة غير مضمونة ب ـ استمرار العمل الفدائى الذى لا يضمن إلى أى مستوى سيكون[١٣٣] .

من أجل هذا بدأت ـ وبسرعة ـ تتخذ الاجراءات للبدء فى مفاوضات سريعة يصلون بعدها إلى « المبادىء الأساسية للاتفاقية » ثم استمرار المفاوضات للوصول إلى اتفاقية نهائية ، فبالنسبة لشكل الاتفاقية كانت بريطانيا لا تزال تحاور حول أن تكون اتفاقية ثلاثية باشتراك الولايات المتحدة فيها ، ولكنها عادت وخشيت رفض المصريين الذين كانوا دائما يفضلون اتفاقية ثنائية بين الطرفين المصرى والبريطانى كإنجاز قومى تعلن للشعب ولا دخل لأمريكا فيها[١٣٤] ، ويعرض هذا على الولايات المتحدة فى ٢٧ أبريل رفضت الولايات المتحدة بناء على رفض المصريين لتسير الأمور فى سهولة[١٣٥] .

أما بالنسبة للموضوع فقد حصلت كل من الولايات المتحدة وبريطانيا فى وضع عدة تصورات لما ستكون عليه المبادىء الأساسية للاتفاقية ليدخلوا بها كورقة عمل فى جلسات المفاوضات المقبلة .

تطور هذه التصورات : بدأت بتصورات من السفير البريطانى فى القاهرة فى ٤ مايو ١٩٥٤ تدور حول :

أولا : أنه من الصعب أن نجعل المصريين يوافقون الآن على استمرار فترة الجلاء مدة ٢٠ سنة .

ثانيا : ستكون هناك مصاعب حول نقاط

أ ـ اتاحة القاعدة ب ـ التفتيش الإنجليزى على القاعدة جـ ـ صيانة القاعدة .

فبالنسبة للاتاحة فأمرها قد ورد غامضا فى خطاب محمد نجيب إلى ايزنهاور فى ١٠ يوليو ١٩٥٣ ، ونرى أن تظل فترتها ثلاث سنوات .

وبالنسبة للتفتيش فقد اشترط نجيب فى نفس خطابه على فقرة شرطية بأن يستمر التفتيش البريطانى بعد انسحاب الخبراء البريطانيين على أن يكون عددهم ضئيلا ، وعلينا أن نضغط لتطول فترتهم ما أمكن .

وبالنسبة لمدة سريان الاتفاقية فأرى أن المصريين سوف يرفضون فترة العشرين سنة .

وحقيقة إذا طلبوا هذه المدة فإنهم يعترفون بأنهم يخطئون ، وهم حريصون على استقطاب المصريين ، ورأى السفير قبول اقتراح المصريين بتخفيضها إلى عشر سنوات .

بالنسبة لفترة بقاء مشروع العمل فى القاعدة ، وعدد المنشآت التى ستبقى عاملة وفى حاجة إلى صيانة ، لا أرى أن تكون كثيرة لأنها فى النهاية ستكون للمصريين ، كما أن المصريين سيعارضوننا فى مسألة إدارتها(١٣٦) .

وبعرض هذه الورقة على هيئة رؤساء الأركان فى بريطانيا أعادوا توصيتهم القديمة فى سرعة الوصول إلى اتفاق ، وتقليل المصروفات ، وأنه يجب التنازل عن مسألة الزى الرسمى للخبراء المتروكين فى القاعدة .

كما اقترحوا أن تكون الصيانة بواسطة مقاولين مدنيين وتخطى كل أزمة فى سبيل إتمام الاتفاقية ، كما وافقت الهيئة على إشراك الأمريكيين فى هذا إذا لم يكن الأمر صعبا من ناحية المصريين(١٣٧) ، ولكن الأمريكيين احترموا رأى المصريين وعلقوا مسألة اشتراكهم بطلب المصريين لذلك ، كما أضافوا أنه لا يجب التشبث بإطالة أى مدة حتى لا يكون هذا بمثابة ضغط على المصريين(١٣٨) .

على أية حال بدأت الأفكار فى التبلور حول ورقة عمل انتهت فى ٢٤ مايو ١٩٥٤ فى وزارة الخارجية البريطانية انحصرت أهم نقاطها فى :

أ ـ جلاء تام لقواتنا من مصر خلال سنتين تقريبا .

ب ـ الحق فى العودة إذا ما وقع هجوم على الدول العربية أو تركيا لأكثر من عشر سنوات إذا ما استطعنا الحصول عليه (وسنحاول بالنسبة لإيران كذلك ولكن لا نأبه إذا لم نحصل عليه) .

جـ ـ إزالة أو تدمير أو نقل المخازن .. إلخ من القاعدة فى سنتين تقريبا إلا ما يرد فى الفقرة د .

د ـ الصيانة بواسطة مقاولين مدنيين (بريطانيين أو من إية جنسية أخرى) بناء على تعاقد مع البريطانيين أو المصريين ، لكن تخضع لتفتيش البريطانيين فى بعض الأمور : ١ ـ بعض المطارات .

٢ ـ بعض الطرق والموانى .

٣ ـ قليل جدا من المنشآت الكبرى مثل الورش .

٤ ـ بعض الإضافات التى تطلب فيها بعد ذلك تكون بالاتفاق بين الطرفين .

كل الصيانة المذكورة أعلاه تتكفل بها كلها أو بجزء منها حكومة جلالة الملكة إشتراك حكومة الولايات المتحدة ببعض الأساليب فى البند د سيكون فى جزء من الاتفاقية خاص بالمعونة الأمريكية لمصر(١٣٩) .

وباطلاع الولايات المتحدة على هذه الورقة وصفتها بأنها أفضل مما قدم فى ٣١ يناير ١٩٥٤ ، ١١ مارس ١٩٥٤ ، وأنها أخذت آراء المصريين فى حسبانها ومن ثم سيكون النقاش أكثر سهولة ، أما بالنسبة لاشتراك أمريكا فانها ترى أن يكون هذا من وراء الكواليس ، وأن استمرار المناقشات سيظهر ما إذا كان المصريون سيحتاجون أم لا .

أما بالنسبة للمعونات فإننا عند قولنا وسنبدأ إرسال من يدرسون حاجات المصريين ، حتى يطمئنوا أننا جادون فى مسألة إرسال المعونات ، وبعد توقيع « المبادىء الرئيسية للاتفاقية » فسنرى مسألة وضع قرار بالنسبة لاشراك الولايات المتحدة فى الأعمال الأخيرة التى تستدعى جهدا منها(١٤٠) .

وانتهت الأمور إلى كتابة مسودة حول شكل المبادىء الأساسية للاتفاقية ، وكانت كالآتى(١٤١) :

« اتفق الوفدان المصرى والبريطانى على وجهة نظر لقيام علاقات مصرية بريطانية على أسس جديدة من فهم متبادل ، وصداقة وطيدة ، آخذين فى الاعتبار التزاماتهما تحت إشراف الأمم المتحدة ، وأهتمامهما العام بالأمن فى الشرق الأوسط ، اتفاقية تخص مستقبل المنطقة فى قاعدة قناة السويس وهى الآن على الأسس الآتية :

١ ـ تلغى الاتفاقية البريطانية المصرية لعام ١٩٣٦ إذا ما اتخذت هذه الاتفاقية قوتها .

ستحقق الاتفاقية إن شركة قناة السويس الملاحية The Suey Maritine Canal جزء مكمل لمصر ، وممر مائى اقتصادى وتجارى واستراتيجى ذو أهمية دولية ، وسيعبر عن اصرار الطرفين لتعضيد اتفاقية ١٨٨٨ بشأن تأمين حرية الملاحة فى القناة .

٣ ـ ستظل الاتفاقية لمدة عشر سنوات من تاريخ بدء سريانها .

٤ ـ تسحب حكومة جلالة الملكة كل قواتها من القطر المصرى خلال فترة ٢٤ شهرا من تاريخ التصديق على هذه الاتفاقية .

وفى حالة حدوث :

ـ أى هجوم من أية قوة خارجية على مصر .

- أى هجوم خارجى على إحدى الدول العربية داخل ميثاق الأمن الجماعى العربى . The Arab Collective Security Pad

٥ - تسمح مصر للمملكة المتحدة بكل الامكانيات الضرورية أن تعد القاعدة للعمليات العسكرية ، وتشمل هذه الامكانيات استعمال الحدود ، أو تجاوزها إذا استدعى الأمر ، وكذلك استعمال الموانىء المصرية بواسطة القوات البريطانية .

٦ - فى حالة :

أ - التهديد بهجوم على أى عضو من أعضاء ميثاق الضمان الجماعى العربى أو حدود أية دولة إسلامية عضو فى الحلف الإسلامى .

ب - اندلاع حرب عالمية : تحدث مشاورات بين مصر والمملكة المتحدة .

٧ - بموافقة كل من مصر والمملكة المتحدة يمكن التوصل إلى اتفاقية بثلاث كتل ، لوضع ما هو مذكور من امكانات مذكورة فى البند (٥) بناء على أمرهم تحت الظروف المذكورة فى البندين ٥ ، ٦ .

٨ - أ - بعد انسحاب القوات البريطانية ستمارس الحكومة المصرية مسئوليتها لاضفاء الأمن على منطقة قناة السويس ، وستبذل طاقة مشتركة من كل من الحكومتين المصرية والبريطانية على عملية صيانة مناطق معينة فى القاعدة ، تحت سلطة الحكومة المصرية ، وللحكومة البريطانية حق التفتيش على العمل الذى ينجز بواسطة شخصيات معنوية .

ب - تشكل لجنة فنية لوضع تفاصيل الخدمة والصيانة للقاعدة ، وتشمل بجانب الأمور الأخرى الأمور المالية والانشاء المضبوط ، وتوظيف الشخصية المعنوية مدنيا .

جـ - فى حالة دعوة كل من مصر والمملكة المتحدة يستدعى الطرف الثالث للعمل فى اللجنة الفنية .

٩ - ستكون للمملكة المتحدة حقوقها الكاملة لتحريك أى هدف بريطانى خارج القاعدة إلى أية نقطة وفى أى وقت وإلى أى اتجاه ، وعقب الإنسحاب تسمح الحكومة المصرية بإحلال وتغيير أى أجزاء من أجل صيانة القاعدة .

١٠ - إدارة الطائرات الخاصة بالسلاح الملكى البريطانى سيكون لها كل الميزات التى تتمتع بها فى المعاهدات الدولية بما فيها حقوق التحليق واستعمال المطارات ، طبقا للاجراءات التى سيتفق عليها من آن لآخر ، بعض الإمكانات المتخصصة لشئون الطيران تجرى تحت إشراف سلطات طيران السلاح الملكى البريطانى .

١١ - يتشاور الأطراف مع بعضهم فى نهاية الفترة بخصوص بقاء الاتفاقية ، لتقرير ما إذا كانت هناك رغبة فى استمرار وجود التنظيمات الخاصة بالصيانة والعمليات فى قاعدة قناة السويس ، وفى حالة فشل الأطراف فى الاتفاق ستظل الاتفاقية إلى مرحلة منتهية طبقا للفقرة ٣ .

١٢ - برغم وجود مشاكل أخرى يمكن تغطيتها بالمسودة فإن الوفدين المصرى والبريطانى يتفقان ويتضمنهما النص الرسمى للاتفاقية .

وفى ٢٦ يونيو عرض الإنجليز هذه المسودة على حكومة الولايات المتحدة فى البيت الأبيض فى جلسة رسمية ضمت كلا من الرئيس إيزنهاور وجون فوستر دالاس وزير خارجيته ولفنجستون بدشانت ، هـ . أ . بايرود .

بينما كان الجانب البريطانى مكون من ونستون تشرشل وأنتونى إيدن وزير خارجيته وسيرهارولدكاسيا وكيل الخارجية .

وبدأ إيدن بعرض مختصر للمشروع مقررا أنه كان يجب عليهم أن يخفضوا حجم القاعدة ، كما كان يجب أن يبقى على ورش أساسية معينة ، وهذا معناه أنهم سيحتاجون إلى عامين لانسحاب القوات العسكرية فى نهايتها سوف لا يكون لهم أى فرق عسكرية لا بزى عسكرى أو غيره ، ثم تناول الحوار السنوات السبع وكانت بريطانيا ترى أن تكون ١٠ أو ٢٠ سنة .

وقد وافق دالاس على محاولة الحصول على أطول مدة حتى لو وصلت خمسين سنة ولكن خشى رد الفعل لدى المصريين خاصة بعد أن قدموا التنازلات أولا ، واقترح دالاس أنه إذا قام المصريون بأى اضطراب فإنما يفحمونهم بإحدى طريقتين ، بأن يشيروا عليهم بأن الانجليز سيرفضون التخلى عن نصف القاعدة فى فترة السنتين أما النصف الآخر فسيحتفظون به ليس فقط لسبع سنوات وإنما إلى ٢١ سنة .

أما الطريقة الأخرى فإنهم إذا كانوا قد حددوا صيانة القاعدة بسبع سنوات فيكون حق العودة لمدة أطول .

ولكن إيزنهاور لم يوافق على أساس علمه أن الانجليز سبق أن أحاطوا المصريين ببعض هذه المبادىء(١٤٢) .

وانتهت الجلسة على الاتفاق على أن تصدر الحكومة البريطانية أعلانا عاما عن مبادرتها باستئناف المفاوضات مع مصر ، كما تصدر الولايات المتحدة من جانبها تصريحا ترحب فيه باستئناف المفاوضات ، وتؤكد على الأهمية التى تعلقها على سرعة التوصل إلى اتفاق بين مصر وبريطانيا ، كما تم الاتفاق كذلك على أن تبدأ

الولايات المتحدة فى التفاوض مع مصر فى الاتفاقيات الخاصة بالمعونات الأمريكية للتوازى مع سير المفاوضات ، على أن يتم الاتفاق عليها مع تمام الاتفاق على الاتفاقية ، على أن تتضمن شروطا تتعلق بتنفيذ المصريين لبنود الاتفاقية(١٤٣) .

وبعد هذا أصدرت الحكومة البريطانية تعليماتها لسفيرها فى القاهرة بتقديم مقترحاتها لعبد الناصر مع تأكيد مراعاة السرية إلى أن يتم التوقيع على « المبادىء الرئيسية للاتفاقية »(١٤٤) .

إلا أنه خلال فترة مفاتحة السفير لعبد الناصر فى موضوع المفاوضات كانت تجرى فى مكاتب المسئولين فى بريطانيا مشاورات حول بعض جزئيات الاتفاقية انتهت بمشروع جديد للاتفاقية كان لها حظ العرض على المفاوضين فى القاهرة .

فمن الجزئيات التى دارت حولها المفاوضات وصدرت بشأنها توصيات : مدة الانسحاب : فقد أوصت لجنة الشرق الأوسط لإعادة الإنتشار فى لندن بأنه كى يحصلوا على فترة سنتين يطلبون فترة أطول حتى تنتهى المفاوضات إلى سنتين ، مستغلين فرصة تلهف مجلس الثورة على الوصول إلى اتفاقية للشعب المصرى(١٤٥) . فترة سريان الاتفاقية ، عندما سئل السفير عن امكانية مدها كان رده محذرا من رفض المصريين .

الخبراء والمفتشون : حاولوا أن يخفوهم فى شكل أن يكونوا موظفين مرتبطين بالسفارة فى القاهرة(١٤٦) على أن يكون حق اختيارهم للحكومة البريطانية .

كما تكون الحكومة المصرية مسئولة عن أمن القاعدة وتقديم التسهيلات اللازمة فى اثناء عملية النقل والانسحاب ، وتُبقى على المرافق العامة الموجودة هناك من مواصلات وكبارى وخطوط أنابيب وموانىء فى حالة جيدة(١٤٧) .

أما عن الخبراء والزى : فقد أوصت الخارجية البريطانية السفير فى القاهرة أخيراً بعدم التشدد حيث أن الانسحاب بمراحله سيقلل من القوات والعتاد سوف لا تصبح هناك ضرورة لكثرة عددهم بالتدريج ، وأنه مادامت مصر قد قدمت الكثير من التسهيلات فلا داعى للتشدد فى مسائل قد تصيب المفاوضات بالجمود مرة أخرى ، إلا أنها أوصت بأن تتضمن ديباجة الاتفاقية نصا يشير إلى أهمية القناة الاستراتيجية والتجارية والاشارة إلى اتفاقية ١٨٨٨(١٤٨) .

ومادامت الأمور قد وصلت إلى صياغة الديباجة فقد أصبح الطريق إلى اتفاق محقق ممهدا وسهلا ، وعلى ذلك دخلت بريطانيا بالمشروع التالى ، لأن المفروض ألا يدخل المفاوض جلسة المفاوضات بحل واحد ، وإنما يحمل فى جعبته عدة حلول .

مسودة المشروع الجديد :

« تم الاتفاق بين الوفدين المصرى والبريطانى ، على أنه رغبة فى قيام العلاقات الإنجليزية على أساس جديد من التفاهم المتبادل والصداقة الوطيدة ، ومع مراعاة

التزاماتها بمقتضى ميثاق الأمم المتحدة ، والتزامهما بالأمن فى الشرق الأوسط ، فإن اتفاقية مستقبل قاعدة قناة السويس سوف تسود على الأسس الآتية :

١ ـ تسرى الاتفاقية لمدة سنة من اليوم الذى يبدأ سريانه فيه .

٢ ـ تظل بعض أجزاء القاعدة تعمل بكفاءة وتصان ـ فى وقت السلم ـ بمعاونة قوات صاحبة الجلالة فى الشرق الأوسط مجهزة بالمواد والعتاد ، وأن تكون قادرة على العمل الفورى طبقا للفقرة التالية .

٣ ـ فى حالة حدوث هجوم مسلح من دولة أجنبية على مصر أو على بلد عربى يكون عند التوقيع على هذا الاتفاق طرفا فى معاهدة الدفاع المشترك بين دول جامعة الدول العربية أو تركيا (أو إيران) تقدم مصر للمملكة المتحدة كافة التسهيلات الضرورية حتى تكون القاعدة على أتم استعداد للحرب وإدارتها إدارة فعالة ، وتتضمن هذه التسهيلات استخدام الموانى المصرية فى حدود الضرورة القصوى للاغراض سالفة الذكر .

٥ ـ أ ـ فى حالة التهديد بهجوم على أى من البلاد السالفة الذكر (أو على إيران) يجرى التشاور فورا بين حكومتى المملكة المتحدة ومصر .

ب ـ يكون تنظيم القاعدة وفقا للملحق رقم (١) المرفق .

٦ ـ تخول للمملكة المتحدة كل الحقوق لنقل أى مهمات بريطانية من القاعدة أو إليها إلى أية نقطة ، وفى أى وقت تشاء ، بحيث لا تزيد هذه المهمات عما هو موجود عند توقيع هذه الاتفاقية دون موافقة الحكومة المصرية .

٧ ـ بالاضافة إلى الترتيبات أعلاه فإن قوات صاحبة الجلالة سوف تنسحب من القطر المصرى خلال فترة سنتين من تاريخ سريان الاتفاقية .

٨ ـ يتشاور الطرفان معا اثناء السنة الأخيرة من الفترة المحددة لاستمرار الاتفاقية لتقرير التنظيمات التى يرونها ضرورية لإنهائها .

٩ ـ يقرر هذا الاتفاق أن قناة السويس البحرية والتى تعد جزءا لا يتجزأ من مصر هى طريق مائى له أهمية دولية من النواحى الاقتصادية والتجارية والاستراتيجية ويعبر عن تصميم الطرفين فى احترام اتفاق ١٨٨٨ الذى يكفل حرية الملاحة فى القناة .

١٠ ـ تقدم الحكومة المصرية التسهيلات الخاصة للقوات الجوية الملكية فيما يتعلق بصيانة قاعدة قناة السويس فى شكل تقديم قاعدة جوية مصرية بالتعاون مع حكومة جلالة الملكة وتمنح الحكومة المصرية شرط الدولة الأولى بالرعاية للطائرات المسموح بها .

١١ ـ سوف تكون هناك مسائل كثيرة ذات تفاصيل يمكن أن تعطى فى مسودة

الاتفاقية تشمل تخزين البترول والتنظيمات المالية الضرورية وغير ذلك من المسائل التفصيلية ذات الأهمية فى المفاوضات » .

ملحق رقم (١) مرفق بالاتفاقية

١ - يكون لحكومة جلالة الملكة حق صيانة المنشآت الواردة فى الملحق رقم (١١) فى أى وقت تراه على أن تناقش الأمر مع الحكومة المصرية عند تصفية أية منشأة .

٢ - بمجرد إتمام انسحاب قوات صاحبة الجلالة تكون الحكومة المصرية مسئولة مسئولية مطلقة عن تأمين القاعدة وجميع المعدات الموجودة فيها وكل المهمات والمخازن وما تحويه أو ينقل إليها .

٣ - تعقد حكومة جلالة الملكة عقودا مع شركة أو أكثر للقيام بالعمل لحفظ المنشآت ، ولهذه الشركات أن تستخدم عمالا بما فيهم العمال المحليون الذين يطلبون لهذه الأغراض .

٤ - تقدم الحكومة المصرية المعونة الكاملة للشركات التجارية المشار اليها فى الفقرة ٣ لتمكينها من القيام بمهامها ، وتعين الجهة التى يستطيع المقاولون التعاون معها لتأمين الكفاءة التى ستسير القاعدة عليها .

٥ - تقوم الحكومة المصرية بصيانة المنشآت لتكون جاهزة ، وكذلك المنافع العامة والمواصلات والكبارى وخطوط الأنابيب وأرصفة الموانى .. الخ بمقتضى الاتفاق بين الحكومتين ، وتمنح الشركات المشار إليها فى الفقرة ٤ الحق فى استعمال المرافق العامة والمواصلات ونقل المياه والتسهيلات فى الموانى مما يتطلبه العمل .

٦ - يكون لحكومة جلالة الملكة الحق فى التفتيش على المنشآت الواردة فى الملحق رقم (١) والأعمال الجارية فيها ، ولتسهيل هذه المهمة تنشأ مجموعة صغيرة خاصة تلحق بسفارة جلالتها ، ولذلك تضطلع الحكومة المصرية بتسهيل الزيارات كل فترة إلى المنشآت الواردة فى الملحق (١) يقوم بها موظفون بريطانيون فى ملابس بسيطة أو خبراء مدنيون .

٧ - المرور وتسهيلات الخدمة التى تقدم للطيران الملكى سوف تكون معاملة منفصلة(١٤٩) .

مفاوضات يوليو ١٩٥٤ : بعد هذا الإعداد ، بدأت المفاوضات بين الجانبين المصرى والبريطانى المشروعان السابق الاشارة اليهما ، إلا أنه دخل بنفس طامعة فى مزيد من المكاسب مقدما عروضا غير مقتنع بها ولكن لعلها تكسب أكثر ، إلا أنه رغم هذا فيبدو من استقراء الموقف أن الطرفين بدأ أكثر هدوءا واستقراراً وثقة فى الوصول إلى حل ، خصوصا وأن التنازلات المصرية كانت بشير خير على

بريطانيا ، إلا أنها استمرأت هذا الأسلوب فطلبت زيادة فى المدد مستغلة ظروف عبد الناصر كما سيلى .

فقد وصلت إلى السفير البريطانى فى القاهرة عشية المفاوضات بعض آراء ووجهات نظر الخارجية البريطانية والمسئولين هناك مفادها : أن الحالة أصبحت ملحة فى بريطانيا للوصول إلى اتفاق مع المصريين ، ولكن يجب أن تظهر بريطانيا فى ثوب المعتز بنفسه وليس العكس .

فضلا عن أن الحكومة المصرية آنذاك أكثر من غيرها تقبلا للمطالب وتفهما للموقف ، وأن الاتفاقية الحالية (١٩٣٦) تنتهى فى عام ١٩٥٦ ولا تضمن موقف حكومة تلك الفترة .

وحصرت مطالبها فى حق العودة فى حالة الحرب والاستشارة مع مصر فى تلك الحالة ، واستعمال القاعدة وصيانة المنشآت ووسائل ذلك .

وقد أوصت فى هذا بقبول آراء المصريين فى تخفيض المتنازع عليها حول هذا ، واعطت مثلا حول مشكلة زى الخبراء ، إذا لم يكن الزى الرسمى مقبولا وأصر المصريون على أن يكونوا مدنيين فلا مانع من قيام المقاولين المدنيين بهذا .

وأنه لا مانع من قبول تخفيض اعدادهم طالما ستنخفض أعداد الجنود وكميات العتاد .

ومن ناحية اشراك الولايات المتحدة مباشرة إذ لم يكن مقبولا من ناحية المصريين فلا مانع طالما اخذوا على عاتقهم واجب التنفيذ .

كما تضمنت هذه التوصيات تسهيلات فى نطاق استعمال القاعدة فى زمنى السلم والحرب . وحتى بالنسبة لمد فترة الجلاء فى السنتين فأبدوا تسهيلا فيها إذا ما ووجهوا برفض من المصريين فى هذا الشأن ثم انتهت بتوصيات فنية بالنسبة لأمور الطيران والمطارات والأمور المالية(١٥٠) .

وقد اشار السفير فى تقريره عقب هذه الجلسة والذى أرسله إلى وزارة الخارجية البريطانية إلى إصرار الجانب المصرى على ما سبق الاتفاق عليه بالنسبة لفترة سريان الاتفاقية لمدة سبع سنوات واتمام الجلاء فى فترة خمسة عشر شهرا على أساس أن هذا ما كانوا قد أعلنوه أمام زملائهم الضباط فى الجيش المصرى الذى يساند الحكم فى اجتماع سرى ، وأن التساهل فيه سيورث الموقف أكثر خطورة ربما تؤثر على سير المفاوضات نفسها ، فضلا عن أن نهاية هذه الفترة يتزامن مع موعد أجراء الانتخابات الذى حدد لعودة الحياة النيابية فى مصر ، هو المطلب الشعبى وأحد أهداف قيام الثورة ، وأن إتمام الجلاء فى هذا الموعد سيكون ورقة هامة للدعاية للنظام فى هذه الانتخابات .

أما إطالة فترة سريان الاتفاقية لأكثر مما هو متفق عليه من قبل فقد قوبل بالرفض

التام من الجانب المصرى ، وكذلك مسألة ضم إيران إلى الاتفاقية حيث أعلن عبد الناصر أنه لقى صعوبة كبيرة فى إقناع زملائه عندما أدخل تركيا ، فلا يمكن أن يعيد الكرة بالنسبة لإيران بل وهدد فى هذا بقطع المفاوضات .

وقد أشار السفير هنا بأنه أحس بالنسبة لهذه المطالب التى رفضت أن البريطانيين إنما يتجاوزون حدودهم فى طلب المزيد من التسهيلات بينما حصلوا منها على مالم تحصل عليه بريطانيا فى أى مفاوضات سبقت مرحلة الثورة ، وانهم سوف لا يجدون حكومة تقدم أكثر مما قدمته هذه الحكومة من تنازلات(١٥١) .

وكان لهذه الأفكار التى قدمها السفير أثرها فى موقف الحكومة البريطانية التى أظهرت المرونة ، وهو ما انعكس فى حديث سلوين لويد مع سفير مصر فى لندن فى لقاء تم بينهما يوم ١٣ يوليو أظهر فيه السفير قلقه حول المفاوضات فأبدى سلوين مرونة فى الحديث معبرا عن أن ضغط بريطانيا لإطالة المدد إنما هو « محبة » لوجودهم فى مصر وأن الأمور ستسير سوية بعد ذلك(١٥٢) .

وفعلا أرسلت الخارجية البريطانية إلى سفيرها بالقاهرة بالموافقة على وجهات النظر المصرية ، حتى لا تصل المفاوضات إلى طريق مسدود مرة أخرى - خصوصا وأن الوقت أكثر مناسبة من أى وقت مضى أو يأتى - وإن الإصرار على مد مدة السريان إلى عشر سنوات لا يمكن أن يكون سببا لذلك ، لأنه من ناحية أخرى فإن بريطانيا يمكنها العودة بعد ذلك إلى القاعدة للتشاور الذى وافق عليه المصريون كمبدأ .

كما أنهم نظروا إليها من الناحية المالية فهو يخلصها من كثير من الأعباء المالية ، وهو ما كان دائما فى حسابها ، كما أن السنوات الثلاث لا تساوى تدهور علاقاتها بالمصريين وهم أهم ما فى منطقة الشرق الأوسط .

وأوصت فى النهاية بالمبادرة بإعلان الموافقة تداركا للموقف ، قبل أن تبدو مشكلة مد سريان الاتفاقية كنقطة خلاف يصعب التراجع عنها لأنها مسألة كرامة لكل الطرفين(١٥٣) .

وبدأوا فعلا بعد ذلك ينصرفون إلى صياغة « المبادىء الرئيسية للاتفاقية » خلال الفترة من ١٧ - ٢٢ يولية ١٩٥٤ إلى أن أرسل مجلس الوزراء البريطانى « أنتونى هيد » وزير الحربية البريطانى إلى القاهرة للاشتراك فى اللمسات الأخيرة منها .

وبجلسة ٢٧ يوليو توصل الطرفان إلى الصيغة النهائية للمبادىء الرئيسية للاتفاقية وذلك بمجلس رئاسة الوزراء بالقاهرة . ووقعها عن الجانب المصرى :

١ - البكباشى أركان حرب جمال عبد الناصر رئيس مجلس الوزراء .

٢ - اللواء أركان حرب عبد الحكيم عامر .

٣ - قائد الجناح عبد اللطيف البغدادى .

٤ ـ الصاغ صلاح سالم .

٥ ـ دكتور محمود فوزى وزير الخارجية .

وعن الجانب البريطانى :

سيررالف سكراين ستيفنسون سفير بريطانيا فى القاهرة .
أنتونى هيد وزير الحربية البريطانى .
ماجور جنرال بنسون .

وقد تضمنت المبادىء الأساسية الآتية :

١ ـ سريان الاتفاقية حتى نهاية سبع سنوات من تاريخ توقيعه وتتشاور الحكومتان بعد ذلك فيما يتخذ من تدابير (مادة ٢) .

٢ ـ تبقى بعض أجزاء القاعدة صالحة للعمل فورا (مادة ٣) .

٣ ـ تقديم مصر للتسهيلات اللازمة للقوات البريطانية التى تعود إلى القاعدة عند وقوع هجوم على أى بلد عربى موقع على معاهدة الدفاع المشترك أو على تركيا ، كما يجرى تشاور بين حكومتى مصر وبريطانيا فى حالة التهديد بهجوم على إحدى هذه الدول (م ٤) .

٤ ـ يتم جلاء جميع القوات البريطانية فى مدة لا تزيد على عشرين شهرا من تاريخ توقيع هذا الاتفاق (م ٧) .

٥ ـ الاعتراف بالأهمية الاقتصادية والتجارية لقناة السويس كجزء لا يتجزأ من مصر (م ٨) .

٦ ـ تقديم مصر التسهيلات الخاصة بالطيران وصيانة الطائرات التابعة لسلاح الطيران الملكى ، وتتمتع بريطانيا بحقوق الدولة الأولى بالرعاية (م ١٠) والحق بالاتفاقية ملحق تضمن تنظيم القاعدة(١٥٤) .

وهكذا استطاعت مصر أن تصل إلى هذه المبادىء بمساعدة ظروف كانت خفية عليها وهى الأحوال الداخلية لبريطانيا نفسها وحاجتها إلى الوصول إلى اتفاقية تغطى ضرورة إنسحابها من المنطقة إقتصادا لنفقاتها ، وانتفاء الغرض من وجودها ، وكذلك بتقديم بعض تنازلاتها من جانبها كانت سببا فى انتهاز بريطانيا لها للوصول إلى أهدافها ، وإن مصر وأن كانت قد قدمت تنازلات فلكى تصل إلى هدف من شأنه :

١ ـ إظهارها بمظهر الوصول إلى مالم تصله الحكومات من قبلها .

٢ ـ أنها وصلت إلى تحقيق أهم هدف قامت من أجله الثورة فى البلاد مما زاد من شعبيتها ومهد لها الثبات فى السلطة .

٣ ـ إن ما حصلت عليه من حرية على أرضها كان تعويضا مناسبا لهذه التنازلات

وقد هللت الولايات المتحدة لهذا الاتفاق ، وعبر إيزنهاور عن ابتهاجه بما انتهت إليه الاتفاقية برسالة قال فيها :

« إن ما حدث هو خطوة رئيسية في تطور العلاقات بين الدول فى منطقة الشرق الأوسط ودول الغرب ، فهذه الاتفاقية قد انهت مشكلة كانت تؤثر ليس فقط على العلاقات بين المملكة المتحدة ومصر ، وإنما بين الدول الغربية والدول العربية ككل .. شكرا لهذه الاتفاقية لأنها أرست دعائم جديدة أكثر دواما للهدوء والأمن فى الشرق الأوسط ، وأن الولايات المتحدة ترحب خصوصا بقرار مصر ، لأن تكون قناة السويس مسموحا باستعمالها للمملكة المتحدة فى حالة أى هجوم ضد المنطقة .

وإن الولايات المتحدة مسرورة كذلك لاستمرار العمل باتفاقية ١٨٨٨ التى تتضمن حرية الملاحة فى هذا الشريان الحيوى .

إن الولايات المتحدة متعاطفة مع خطط الحكومة المصرية الحاضرة فى تركيزها على التنمية الاقتصادية والاجتماعية فى الداخل ، وبحل مسألة قاعدة قناة السويس ، فإن حكومتنا ترحب بأهداف الحكومة المصرية فى تدعيم قواتها من أجل مستقبل أفضل .

الهوامش

(١) مذكرات عبد اللطيف البغدادى ، القاهرة ١٩٨٣ ج ١ ص ٧٥ .
(٢) محمد نجيب : كنت رئيسا لمصر ص ص ٣٠٤ ، ٣٠٥ ، وحيد رأفت : فصول من ثورة ٢٣ يوليو القاهرة ١٩٨٠ ص ٢٣٠ .
(٣) امين سعيد : المرجع السابق ص ١٠٦
(٤) الأهرام : ٢٣ مارس ١٩٥٣ .
(٥) هيكل : ملفات السويس ص ص ٢٤١ ، ٢٤٢ .
(٦) Lacoure, J.S. op cit p. 459
(٧) عبد الرحمن الرافعى ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ص ١٨٣
(٨) F.O 371-108376 Cairo to F.O Feb.10-1953
(٩) هيكل :ملفات السويس ص ٢٤٢
(١٠) المرجع نفسه
(١١) F.O.371-102801 F.O. to Cairo , March 27-1953
(١٢) هيكل : ملفات السويس ص ٢٤٤
(١٣) هيكل : ملفات السويس ص ١٨٥
(١٤) وفيق عبد العزيز فهمى : قضية الجلاء وثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ القاهرة ١٩٦٣ ص ١١٦ .
(١٥) الاهرام ١٤ فبراير ١٩٥٣ .
(١٦) المرجع نفسه
(١٧) امين سعيد : المرجع السابق ص ١١٢
(١٨) هيكل ملفات السويس ص ص ٢٠٤ ، ٢٠٥
(١٩) محمد نجيب : كنت رئيسا لمصر ص ٣٠٦
(٢٠) القضية المصرية ص ٧٠٤
(٢١) امين سعيد : المرجع السابق ص ١٠٦
(٢٢) القضية المصرية ص ص ٧٠٥ ـ ٧٠٧
(٢٣) القضية المصرية ص ص ٧٠٨ ، ٧٠٩
(٢٤) القضية المصرية ص ٧١٦
(٢٥) القضية المصرية ص ٧٢٤
(٢٦) القضية المصرية ص ٧٣٥
(٢٧) القضية المصرية ص ٧٤٦
(٢٨) القضية المصرية ص ص ٧٥٠ ـ ٧٥١
(٢٩) نفس المصدر ص ٧٥٧
(٣٠) نفس المصدر ص ٧٦٥
(٣١) القضية المصرية ص ٧٧٣
(٣٢) محمد نجيب كنت رئيسا لمصر ص ص ٣٠٧ ، ٣٠٨
(٣٣) احمد عبد الرحيم مصطفى المرجع السابق ص ١٢١
(٣٤) فادية سراج الدين ص ٣١٤
(٣٥) المرجع نفسه ص ٣١٥
(٣٦) احمد عبد الرحيم مضطفى المرجع السابق ص ١٢٣
(٣٧) Lacouture, J S. op cit 205

(٣٨) هيكل : ملفات السويس ص ٢٥٠

(٣٩) F.O. 108205 Cairo to F.O.

(٤٠) الحمامصى ص ٧٥

(٤١) هيكل ملفات السويس وثيقه رقم ٩٣ ملحقه بالكتاب ص ٧٥١

(٤٢) نفسه ص ٢٥٥

(٤٣) محمد نجيب كنت رئيسا لمصر ص ٣١٠

(٤٤) هيكل ملفات السويس ٢٦١

(٤٥) هيكل ملفات السويس ص ٢٦٢

(٤٦) امين سعيد : الثورة من ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ـ ٢٦ اكتوبر ١٩٥٦ القاهرة ١٩٥٦ ، وهذا تلخيص من محضر المحادثات التى دارت بين دالاس وعبد الناصر والوارد نصه ص ص ٣٣٢ ـ ٣٣٣

(٤٧) المرجع نفسه ص ٣٣٤

(٤٨) النص وارد فى امين سعيد : المرجع السابق ص ١٠٧ .

(٤٩) عن زيارة السفير السوفيتى لمحمد نجيب يرجع الى كنت رئيسا لمصر ص ٣١٦

(٥٠) كنت رئيسا لمصر ص ٣١٩

(٥١) F.O. 371-JE1052 Egypt

(٥٢) وان كان محمد نجيب يتهم المصريين باختطافه فعلا حتى يكيدوا له هو ـ كنت رئيسا لمصر ٣٢٧

(٥٣) عن التفاصيل يرجع إلى كنت رئيسا لمصر ٣٢٧ ، الحمامصى المرجع السابق ٨٥

(٥٤) امين سعيد المرجع السابق ص ١١٠

(٥٥) فادية سراج الدين المرجع السابق ص ص ٣٠٦ ، ٣١٧

(٥٦) F.O. 371-102811 June 11-1953

(٥٧) F.O. 371-102731 July 11-1963

(٥٨) الحمامصى المرجع السابق ص ٩٢

(٥٩) فادية سراج الدين المرجع السابق ٣٢٣

(٦٠) الحمامصى ص ٩٨

(٦١) امين سعيد المرجع السابق ١١١

(٦٢) الحمامصى ١٠٤

(٦٣) F.O. 361-102827

(٦٤) Ibid

(٦٥) الحمامصى ١٠٦

(٦٦) F.O.371-102957

(٦٧) الحمامصى ١١١ F.O. 371-102869

(٦٨) الحمامصى ١١١

(٦٩) F.O. 371-102859 Agust 7-1953

(٧٠) F.O. 371-102823

(٧١) الحمامصى ١٠٨

(٧٢) الحمامصى ١٠٩

(٧٣) F.O. 371-102866

(٧٤) F.O. 371-102862

(٧٥) الحمامصى ١١٢

(٧٦) F.O. 371-102862 op cit

(٧٧) F.O. 371-102860 August 30-1953

(٧٨) الحمامصى ١١٧

(٧٩) الحمامصى ١٢٣ .
(٨٠) المرجع السابق ص ١٢٧ .
(٨١) المرجع نفسه ص ١٢٨ .
(٨٢) FO. 371- JE 107 .
(٨٣) FO. 371- JE 106 .
(٨٤) FO. 371- 102661 October 10- 1963 .
(٨٥) هيكل ملفات السويس ص ص ٢٥٧ ، ٢٦٢ ، ٢٦٥ .
(٨٦) FO. 371- 10866 Sept 7- 1963 Fram Brit-Emb. Cairo .
(٨٧) وقد حاولت بريطانيا فى هذا المجال أن تنفق هذه الأرصدة فى شراء كل القطن المصرى على أن يكون ذلك مرتبطا باتفاقية دفاع حرة من أية ارتباطات بريطانية تجاه مصر FO. 371- 10860 Anglo Egyptian Assistance Sept. 18- 1953 .
(٨٨) FO. 371- 10866 Eg. Nego. Economic and Military Assistance Act 6- 1963 .
(٨٩) FO. 371- 102866 Economic Assist. Con. With a defence Settement Oct. 1963 .
(٩٠) FO. 371- 104194 Min. Oct. 28- 1953 .
(٩١) FO. 371- 104194 From Washington to. FO. Jan. 6- 1954 .
(٩٢) JE 1192- 610 Nov. 14- 1953, Egypt .
(٩٣) JE 1192 -- 610 July. Egypt .
(٩٤) فادية سراج الدين المرجع السابق ٣٣١ .
(٩٥) JE 1192-2 C Washington to F.O. Jan. 6-1964
(٩٦) JE 1196 - 3 A Egypt Jan. 8-1954
(٩٧) JE 1196 - 4 A From Cairo bo F. O Jan. 10-1954
(٩٨) F.O 371 - 108311 British Emb. Jan. 18 - 1954
(٩٩) F.O 371 - 108376, 371 - 108376, 10876 Jan. 22-1964 British Policy to words Possible Successor to Naguib
(١٠٠) JE 1192 - 1 Cairo to F.O. Jan. 22-1954
(١٠١) F.O. 371 - 1192 - 2 From Cairo to F.O. Jan. 23-1954
(١٠٢) F.O. 371 - 108663 From Cairo to F.O. Jan. 27-1954
(١٠٣) F.O. 371 - 108463 Cairo to F.O. Jan. 28-1954
(١٠٤) F.O. 371 - 108463 Cairo to F.O. Jan. 27-1964
(١٠٥) J.E 1192 / 19 From Berlin to F.O. UK. Delegalion Feb. 18-1964
(١٠٦) عن أزمة مارس يمكن الرجوع إلى د . عبد العظيم رمضان : عبد الناصر وأزمة مارس القاهرة ١٩٧٧ .
(١٠٧) فادية سراج الدين ص ٣٣٣ .
(١٠٨) المرجع نفسه ٣٣٤ .
(١٠٩) F.O. 371 - 108420 JE 1192 - 1449 Cairo to F.O. July 2-1954
(١١٠) F.O. 371 - 108478 Negotiations, March 13-26 Egypt and the Sudan Mr Eden to Sir Roger Maclins March 16-1954
(١١١) F.O. 371 - 108478 Egypt Defence Negatiations March 1954
(١١٢) F.O. 371 - 108478 Memo. March 22-1954
(١١٣) F.O. 371 - 108468 Cairo to F.O. March 24-1954
(١١٤) F.O. 371 - 108468 F.O. to Cairo
(١١٥) F.O. 371 - 108466 No 1186 From to Washington
(١١٦) JE 1192 - 34 From Washington to F.O. March 30-1954
(١١٧) JE 1192 -67 From Washington to F.O. July 28-1954
(١١٨) JE 1192-37 No. 471 April 5-1954 From Cairo to F.O.
(١١٩) JE 1192-319 A Egypt April 1- 51 1954
(١٢٠) JE 1192-36 F.O. to Cairo April 2-1954
(١٢١) F.O. 371 - 108380 E 105-0-5 Record of Dinner
(١٢٢) F.O. 371 - 108479 From F.O. to Cairo April 21-1954

(١٢٣) JE 1192-34 Egypt April 17-1954
(١٢٤) JE 1192-33 Egypt April 14-1954
(١٢٥) JE 1192-34 Egypt April 17-1954
(١٢٦) F.O. 371 - 108464 From Paris to F.O. April 22-1954
(١٢٧) JE 1192-33 Op cit
(١٢٨) F.O. 371 - 108464 April 23-1954 From Paris to F.O.
(١٢٩) JE 1192-34 Egypt April 17-1954
(١٣٠) F.O. 371 - 1084533 Secret May 1-1954
(١٣١) F.O. 371 - 108421 Egypt May 20-1954
(١٣٢) F.O. 371 - 108420 Egypt Suez Canal June 8-1954
(١٣٣) F.O. 371 - 108414 June 25-1954
(١٣٤) F.O. 371 - 108421 Egypt Suez Canal May 1954
(١٣٥) Memo April 23-1954
(١٣٦) F.O. 371 - 108479 JE 11929 389
(١٣٧) F.O. 371 - 108418 Cairo to F.O. May 4-1954
(١٣٨) F.O. 371 - 108421 JE 1192-114 Egypt May 21-1954
(١٣٩) JE 11929-50 Egypt May 28-1954
(١٤٠) F.O. 371 - 108421 JE 1192-156 Secretary of State May 24-1954
(١٤١) Memo May 28-1954
(١٤٢) Possible Memo of Understanding June 27-1954
(١٤٣) JE 11912-53 Record of meeting Held at the white house June 26-1954
(١٤٤) F.O. 371 - 108421 A handwriting June 26-1954
(١٤٥) F.O. 371 F.O. to Cairo June 27-1954
(١٤٦) F.O. 371 - 108420 JE 1192-144 Egypt : Canal Suez Base. June 30-1954
(١٤٧) F.O. 371 - 108420 JE 1192-142 From Cairo to F.O. July 1-st 1954
(١٤٨) F.O. to Cairo July 2-1954 Organisation of Base
(١٤٩) F.O. 371 - 108421 F.O to Cairo July 2-1954
(١٥٠) F.O. 371 - 108421 Draft of Heads Of Agreement & Annex
(١٥١) JE 1192-191 A ANGLO Eg. Nego. Draft Brief for BDCC (M.E)
(١٥٢) F.O. 371 - 108422 JE 1192-177 From Cairo to F.O. July 12-1954
(١٥٣) JE 1192-188
(١٥٤) JE 1192-1449 F.O. to Cairo July 17-1954
(١٥٥) القضية المصرية ص ٧٧٣ .

الفصل السادس

مفاوضات ١٩٥٣ ـ ١٩٥٤
الجولة الثانية اتفاقية الجلاء

دكتور يواقيم رزق مرقص

الدور الأخير من المفاوضات
وصياغة الاتفاقية النهائية للجلاء

كان التوقيع على « المبادىء الرئيسية للاتفاقية » وإعلانها نصرا كبيراً لمصر مهما كان الأمر ، كسبت بمقتضاه الوصول إلى مالم تصل إليه حكومات سبقت عهد الثورة ، وهو جلاء القوات البريطانية عن قاعدة قناة السويس ، ذلك بعد إحتلال دام أكثر من سبعين عاما .

إلا أن هذا التوقيع لم يكن سهلا وإنما كانت أمامه عقبات ، ونتجت عنه مواقف معارضة خصوصا فى بريطانيا نفسها بالاضافة إلى موقف إسرائيل .

ففى بريطانيا لم يكن حزب المحافظين ـ وكان ضد فكرة الاتفاق مع مصر راض على هذه الخطوة التى وصلت اليها الحكومة ، فبادر قبيل التوقيع على هذه المبادىء بعقد إجتماع يوم ١٢ يوليو ١٩٥٤ برئاسة ووترهاوس ، حضره أربعون من رجال هذا الحزب وطلبوا فيما قالوه بقطع المفاوضات بين مصر وبريطانيا ، وهددوا بالإقتراع ضد الاتفاق عندما عرض عليهم .

ولكن حضر إليهم ونستون تشرشل ، وخطب فيهم مدافعا عن سياسة حكومته مؤكدا أن الجلاء لايسىء إلى سمعة بريطانيا التى « لايحافظ عليها بمثل هذه الحماقة .. وأن أساليب الحرب قد تغيرت وتبدلت ، وأن قنبلة ذرية واحدة تكفى لنسف القاعدة كلها » ، ورغم إستقالة بعض أعضاء هذا الحزب إحتجاجا على سياسة الحكومة البريطانية سواء فى مصر أو فى السودان ، فلم تعر الحكومة هذا أى إهتمام(١) .

وقد خفت حدة هذه المعارضة عندما وقعت المبادىء الرئيسية فعلا ، ووصفت الاتفاقية كأمر واقع أمام المعارضين ، إلا أن النائبين المحافظين « إمرى واشتون » نعيا على الحكومة البريطانية التفكير فى الجلاء على إعتبار أنه سيوهم العالم العربى بأن بريطانيا قد استسلمت أمام الضغط المصرى ، وكان من رأيهما أنه على إنجلترا أن تدافع عن مصالحها الافريقية وإلا نشأ فى المنطقة فراغ لاتملأه سوى الشيوعية .

وذهب (إمرى) إلى أن توقيع هذه « المبادىء الرئيسية للاتفاقية » من شأنها أن تشجع الحزب الموالى لمصر فى الخرطوم ، وأن مصر بعد توقيع المعاهدة ستنفرد بحرية العمل فى السودان على إعتبار أنه يعنى تخلى إنجلترا عن الوسيلة الوحيدة للضغط على القاهرة لأن السودان ـ الذى كان باستمرار يعتبر مكملا لمصر ، كان

من الناحية الاستراتيجية جزءا من الاجراءات الدفاعية الأمريكية الانجليزية التى كانت ترتبط بها قضية قاعدة قناة السويس(٢) .

وثارت فى مجلس اللوردات مشكلة تشريعية بعد التوقيع على هذه المبادىء الرئيسية ، وهى مسألة التصديق عليها من البرلمان البريطانى فقيل أن إتفاقية هامة كهذه لابد أن تتضمن نصا لسريانها بعد التصديق عليها ، خصوصا وأن وزير الخارجية أكد يوم ١٧ ديسمبر سنة ١٩٥٣ أن الاتفاقية ذاتها وكذلك مبادىء الاتفاقية لابد أن تناقش فى البرلمان .

وأنه حتى أن كان لكل من رئيس الحكومة ووزير الخارجية الحق الكامل فى توقيع الاتفاقية بدون أخذ موافقة البرلمان ، فليكن هذا بالأحرف الأولى ويكون لوزير الخارجية ، وعليه بعد ذلك عرضها على البرلمان لأخذ رأيه فيها ، ويكون للبرلمان الحق فى طرح تحفظاته عليها .

ورد المسئولون فى وزارة الخارجية البريطانية نفسها على هذا ، بأنه كان المبدأ العام السائد منذ المفاوضات هو الاسراع من كلا الطرفين للوصول إلى إتفاق ، وأن المصريين على عجلة أكثر من أمرهم فى هذا الشأن ، آملين أن يستكملوها فى سبتمبر المقبل ، وأن مسألة طرح الاتفاقية التى دفعت للتصديق عليها من البرلمان فيه ضياع لأكثر من ستة أسابيع وهى فترة عطلة البرلمان ، مالم يستدع لذلك ، وأوضح المعلق أن هذا لايهم لأن العشرين شهرا التى نص عليها للجلاء تبدأ من تاريخ التوقيع عليها وليس من تاريخ التصديق ، وأننا لانستطيع أن نعود لنطيلها بهذا الأجراء .

وعلق سريان الاتفاقية ومسألة الانسحاب على التوقيع فقط ، وأن عملية الانسحاب ذاتها ستكون طبقا لجدول زمنى يتفق عليه عند استئناف المفاوضات ، وأكدت الخارجية البريطانية أنه ليست هناك أية عقبات فى طريق هذا الانسحاب إلا مايدعونه « التصديق عليها » لأن العبرة فى الاتفاقية بتوقيعها وبدء سريانها ، وليس بالتصديق عليها ، وإنتهى إلى إقرارها بأن السريان سيبدأ على الأسس الآتية :

(أ) نبحث فيما بعد نصا للتصديق .

(ب) إن المصريين - على مايبدو - لامانع لديهم من هذا طالما لاتتعرض لاطالة فترة العشرين شهرا الموقوته للانسحاب .

(جـ) إنه سيكون أمام البرلمان فرصة للمناقشة لفترة ثلاثة أسابيع بعد بدء الانسحاب(٣) .

ومن هنا نلاحظ أن الحكومة البريطانية - أمام الضغط الأمريكى - الذى أشرنا إليه من قبل ، ومصالحها هى فى حاجة للاقتصاد فى الانفاق العسكرى .. إلى غير ذلك مما أوضحناه من قبل - حرصت على الاسراع فى إنجاز الجلاء من خلال هذه الاتفاقية ، حتى أن لورد كيلرن أكد هذا من خلال توصية له عند انعقاد البرلمان ،

وهى البحث عن نص للتصديق يلحق فيما بعد بنصوص الاتفاقية ، ورأى أن المصريين سوف لايعترضون طالما أن عملية الانسحاب تسير حسبما أتفق عليه(٤) .

وإزاء هذه المعارضات والآراء طلبت الخارجية البريطانية من سفيرها فى القاهرة تقريرا عن هذه الاتفاقية ، ومايراه من ردود فعل فى القاهرة لتكون تحت المختصين لدى عرضها على البرلمان فى دور إنعقاده ، وبطبيعة الحال كان التقرير أكثر واقعية ، وأبلغ رد لمن يجلسون على كراسيهم فى لندن بعيداً عن مواقع الأحداث ، بل ويمكن القول أنه جاء أكثر تفعلا ، بدأ فيه بحصر المسائل التى مازالت معلقة وقيد البحث لتطرح فيما سيجد من جلسات عند استئناف المفاوضات ، وهى مسألة مدة سريان المعاهدة التى أصر المصريون على ألا تزيد على سبع سنوات ، وأن إعادة بحثها مشوب بشىء كثير من الشك لديه فى الوصول إلى أكثر من هذا .

وأنه يرى أن هذا الأمر إذا ماعرض لايعرض على أساس ضغط أكثر لأن البريطانيين بموافقتهم السابقة عليها كسبوا فترة مناسبة للإنسحاب ، كما كسبوا خلق جو أكثر هدوءا يمكن أن تستمر خلاله المفاوضات المقبلة .

ثم تطرق إلى بعض بنود « المبادىء الرئيسية للإتفاقية » والتى وقعت فقال :

١ ـ أن تعهد الحكومة المصرية بأن تمنحنا حق صيانة القاعدة إنما يعتبر أمتدادا لحقوقنا فى معاهدة ١٩٣٦ ، وبصرف النظر عن هذه الميزة فإن وجودنا ولو لبعض الوقت وفى جزء من مكان يجذب الحكومة فى مصر جهة الغرب بمنأى عن الشيوعية ، وشق للصف بينهما وبين القومية هناك .

٢ ـ بالنسبة لتنفيذ حق الصيانة فسيسرى فى وقت السلم كما يسرى فى وقت الحرب .

٣ ـ إن كانت ستحدث مشكلات عند الاستعانة بالمقاولين المدنيين ومدى تبعيتهم للسفارة البريطانية وبين الأشراف المصرى على أعمالهم ، ومن المتوقع أنه سيحدث إحباط أو فشل أو إضطرابات من جراء تعدد الإدارات التى ستشرف عليهم : كهيئة إدارة القاعدة والإدارات المحلية وغيرها ولكن يجب التغلب عليها بالصبر والحكمة .

٤ ـ أما بالنسبة لحذف نص « إيران » من الاتفاقية مثلما ضمت تركيا فهو أمر لايحتاج إلى « دموع تراق أو نقد يوجه » حيث أنها إضافة ستثير كراهية الغرب ، كما نقل شعوره بما رآه من حرج عبد الناصر عندما أضاف تركيا ودخلت حكومته فى مشكلات داخلية بسببها .

وأضاف أن إدخال إيران سيواجه بصد تام لاداعى له طالما أن الأمور تسير

٥ ـ أنه حدث أثناء المفاوضات وقبل التوقيع عبر الجانب المصرى عن رغبته فى أنه إذا جدت اعتداء من إسرائيل على إحدى الدول العربية فإنه لن تكون هناك

فرصة لاستعمال نص إعادة تشغيل القاعدة ، وتدارك الدكتور فوزى خطورة ذلك واقترح أن يتم تبادل المذكرات والمشاورات بين الحكومتين فى هذا الشأن .

كما أعلن موافقته التامه على البند الخاص بحقوق الطيران .

أما عن رد الفعل لدى المصريين فكان أكثر دقة وإحساسا عندما وصف قبول المصريين التوقيع على « المبادىء الرئيسية » بسيل من العواطف الجياشة ، وقد سيطر السرور عليهم مما يدل على أن فترة جديدة مثمرة من العلاقات البريطانية المصرية قد بدأت ، وكم أبدى كل من وزير الارشاد القومى ورئيس الوزراء المصرى فرحتهما للمستر هيد وأنا ، وتعهدا بإنهاء بث الدعاية المصرية ضد بريطانيا ، كذلك وعد الصاغ صلاح سالم وصرح بأن العام القادم فى السودان سوف لايشهد نزاعا كما سبق .

وبالغت الصحف المصرية فى الترحيب بهذا التوقيع وطلب مستر هيد من عبد الناصر أن يعيد النظر فى موقف الصحافة تجاههم ، ووعد عبد الناصر بذلك .

وهذا كله بلاشك يعكس مدى إستعاده الثقة فى الجانب البريطانى الذى يجب ألا نفقده عند استئناف المفاوضات بل ونسرع إلى استغلاله بدلا من أن يصيبه شىء من البرود من جراء التوانى فى مسألة التصديق[٥]

رد فعل التوقيع على مبادىء الاتفاقية على إسرائيل :

فى ظل الحملة التى شنها حزب المحافظين على التوقيع على « المبادىء الرئيسية للإتفاقية » انضم إليهم بعض نواب العمال الموالين لإسرائيل ، كما أنضمت اليهم الصحافة اليهودية وبدأت تشن حملتها على الاتفاق ، وطالبت بنبذه على أساس أنه يشكل خطراً على أمن إسرائيل .

وكان لهذه الحملة تأثيرها البالغ لدرجة أن تولى الرد سلوين لويد وزير الدولة البريطانى يوم ٢٣ يوليو ١٩٥٤ فى البرلمان على عدد من الأسئلة وقال إن حكومته كانت تطلع على الدوام الحكومات ذات الشأن بما فيها إسرائيل على سير المحادثات مع مصر ، وأنه لم تدر مباحثات رسمية مع إسرائيل عن التدابير الدفاعية فى الشرق الأوسط عقب جلاء القوات البريطانية ، ومن المؤكد أن الإلتزامات الواردة فى البيان الثلاثى مستنفذ دون أن يؤثر ذلك على ما يحدث بقاعدة القناة ، وبديهى أن هذه « المناورات » كلها ظلت بدون جدوى ولاتأثير[٦] ، وظلت إسرائيل قلقة طوال فترة المفاوضات على نحو ماسنرى .

بينما عقد مجلس العموم البريطانى جلسة خاصة لحسم الموقف فى مساء يوم ٢٩ يوليو وناقش الأتفاق ، والقى وزير الحربية بيانا مطولا ناشد فى ختامه النواب المعارضين من المحافظين أن يفكروا مليا قبل الإقتراع عليه ، وفعلا تم الإقتراع عليه فكان بالموافقة لتبدأ مرحلة جديدة ونهائية انتهت بالاتفاقية النهائية لجلاء القوات البريطانية عن منطقة قاعدة قناة السويس[٧] .

مراحل العمل السياسى فى سبيل الاتفاق :

مرت الفترة مابين التوقيع على « المبادىء الأساسية للاتفاقية » والتوقيع على اتفاقية الجلاء النهائية فى ١٨ أكتوبر ١٩٥٤ بعدة مراحل من العمل السياسى المتصل :

ـــ مرحلة حصر النقاط المختلف عليها والتى تحتاج إلى نقاش وإستكمال هذا النقاش .

ـــ لجان فنية تمثل الطرفين لبحث الأمور الدقيقة والمتخصصة .

ـــ جمع التفاصيل وصياغة البنود .

ـــ الصياغة النهائية للاتفاقية والتوقيع عليها .

المرحلة الأول :

وقد بدأت فور التوقيع على « المبادىء الأساسية للأتفاقية » رغم كل المعوقات التى واجهتها سواء فى لندن أو فى مصر أو فى إسرائيل ، وكان من أهم المسائل التى عرضت أثنائها :

ـــ مسألة ملكية المنشآت فى القاعدة ونقل الإشراف عليها إلى المصريين وماترتب على ذلك من تسويات مالية وتعويضات .

ـــ موقف إسرائيل ـ البرلمان والتصديق على الاتفاقية ـ معاهدة ١٩٣٦ .

فبالنسبة لملكية المنشآت فى القاعدة والتسويات المالية بشأنها كانت من أعقد الأمور ليس فقط لأنها تعتبر أمورا مالية بالدرجة الأولى ، وإنما لأنها تنشىء نزاعا قد يؤثر أو يحجب النزاع الأصلى حول الانسحاب ، ولذلك أشار السفير البريطانى بأنه يجب أن يتنبه الجانبان إلى هذا وأن تحال الأمور الدقيقة منها إلى لجنة مالية متخصصة لتقوم بعملها فى نفس وقت المحادثات(٨) .

وقد كان هذا هو مافكر فيه المصريون من فصل مسألة الديون وتسويتها وتقدير الأثمان عن النزاع الأصلى مشيرين كذلك إلى ضرورة تشكيل لجان متخصصة لبحثها(٩) .

والملاحظ أن هذه المرحلة من المناقشات والمباحثات اتسمت بالجدية والعقلانية فهذا هو السفير البريطانى يعترف فى تقريره إلى وزارة الخارجية البريطانية بأنه لايجب الخوض فى تفاصيل تحجب نتائج توصلوا إليها طيلة مفاوضات عام انقضى ، كأن تبحث موضوع أيلوله ملكية القواعد للمصريين فهم مالكوها من قبل ، علما بأن إثارة موضوع الملكية من جديد معناه الدخول فى شوارع جانبية تتوه فيها أقدام المفاوضين ، وإنما يكون النقاش فيها وبشكل نهائى حول المبالغ المطلوبة ثمنا أو تعويضا لها ، ضاربا مثلا بتسليم فنار مرفأ عتاقة ١٩٥٢ ، مع التعرض بالبحث

القانونى حول أحقيتهم فى هذه المنشآت والتى ربما تكون قد ترتبت على اتفاقية ١٩٣٦ ، كما تبحث أيضا مواقفهم القانونية بالنسبة للإنشاءات التى أقامتها القوات البريطانية خارج ماسمحت به نصوص إتفاقية ١٩٣٦ وهو ماسيسبب لهم مشكلات عندما لايعترف المصريون بها ولايدفعون شيئا عنها ، وفي نظره أنها ستكون مخاصمة قانونية غير مثمرة ، وربما يحدث شك فى نواياهم أمام المصريين عندما يعتبرون أنهم يضعون العقبات فى طريق التسوية الكاملة للوضع فى القاعدة ، واقترح أمام هذا كله أن يبت بسرعة فى هذه الأوضاع الشائكة ، وإلا تتضمن الإتفاقية النهائية فيما بعد نصوصا مفتوحة حول هذه الأوضاع مما ينشيء نزاعات فيما بعد هم فى غنى عنها ، ومن ثم تقدر هذه المنشآت بالنسبة للقاعدة ، من حيث التكاليف وماتحويه من مهمات ، وتكلفة الطرق المنشأة فيها أو حولها أو موصلة اليها . الخ ، وتقدم هذه القوائم للمصريين لتناقش معهم على أساس :

(أ) ماسيسلم إليهم بالمجان .

(ب) ماهى الوحدات التى سيشترونها وأثمانها .

(جـ) النسبة المئوية التى ستدفعها كل حكومة مقابل صيانة القواعد التى ستظل تعمل للطرفين .

(د) الإجراءات والتدابير الخاصة بالوحدات التى ستبقى .

ولكنه رغم كل هذا فقد أحس بأنه إذا ماإقحمت المناقشات فى هذا الدهليز فإنها ستقابل بشك واضح من المصريين وأعتبرها - أمام ضرورة عرضها - أنها مخاطرة ولذلك رأى أن يكون بحثها أمرا ثانوياً(١٠) .

وبالنسبة للمنشآت فى البند (ب) رأى السفير أن تشمل تلك الوحدات غير المصنفة فى الجداول ، أى الخارجة عن نطاق الإتفاقيات السابقة ، وإن كان قد شك فى قبول المصريين لها على أساس أنها كانت عملا خارجا عن المتفق عليه .

كما أشار إلى إحتمال طلب المصريين إيجارا للأرض المنشأ عليها بعض منشأت القاعدة ، وإقترح أن تدفعه شركات المقاولات المدنية التى ستعمل فى القاعدة إذا كانت أرض أفراد وأنه يعارض دفع إيجار عن الأراضي الحكومية ولتعمل مقاصة بين هذا الايجار وما سيسلم من منشآت بالمجان « بند (أ) »(١١) .

ومن المسائل الهامة التى نوقشت فى هذه المرحلة أيضا :
وضع إسرائيل :

أشرنا من قبل كيف كانت إسرائيل تضع العراقيل دائما فى طريق المفاوضات خوفاً من جلاء القوات البريطانية ، ووقوع المواجهة بينها وبين مصر أو العرب والآن وقد أصبحت المفاوضات فى طريقها الحاسم والنهائى زاد قلقها وكانت تبحث عن حل لمشكلتها .

فتساءلت السفارة الإسرائيلية صراحة وبشكل رسمى من الخارجية البريطانية عما إذا كان سيرد ضمن نصوص الإتفاقية نص فى شأن العودة إلى القاعدة إذا ماوقع هجوم من قوى خارجية ، وهل ستعتبر هى من هذه القوى الخارجية خاصة وأن لها تاريخا لصراعها مع العرب عامة ومصر على وجه التخصيص ، وطلبت فى خطابها هذا :

١ ـ أن تكون العودة إلى القاعدة فى القناة إذا ماوقع هجوم عليها هى (إسرائيل) !!

٢ـ ألا تستعمل القاعدة إذا ما دخلت إسرائيل فى حرب مع العرب .

وقد عقبت الخارجية البريطانية على هذا بأنه بالنسبة للنقطة الأولى فإن المصريين سوف لايوافقون على عبارة تنص على أن تستعمل القاعدة فى الدفاع عن إسرائيل « مع أنه فى الواقع نادرا ما ستهاجم إسرائيل من الخارج وإنما المعروف أنه سيكون هذا مع الدول العربية أو إحداها »

وبالنسبة للنقطة الثانية فقد إستعملت الخارجية كذلك تصريحات صلاح سالم « من أن القاعدة سوف لاتستعمل فى الهجوم على إسرائيل وأنها مازالت بعد نقطة خلاف ، ثم إن القاعدة مادامت ستستعمل فى الدفاع عن الشرق فإنه من الممكن فى المباحثات أن يؤخذ أمن إسرائيل فى الاعتبار(١٢) .

إلا أن هذا لم يؤمن خوف الإسرائيليين ودفعهم قلقهم إلى إيفاد مستر « جازيت Mr; Gazit » من السفارة الإسرائيلية للمرة الثانية فى ٢ سبتمبر ١٩٥٤ إلى وزارة الخارجية البريطانية مرة أخرى لمناقشة نفس الأمور والح صراحة فى هذه المرة على أن تتضمن الإتفاقية نصا حول أن تكون القاعدة متاحة للدفاع عن المنطقة عموما ، وأمام هذا الإحراج كان رد « ميلارد » المسئول بالخارجية البريطانية أنه من الواضح أن يفهم عن وضع مبادىء الإتفاقية أن القاعدة سوف لاتستعمل فى حالة الحرب مع إسرائيل .

ولكن جازيت طرح مسألة أخرى وهى أنه يريد أن يتأكد من أن الفوائد الواضحة التى حصل عليها المصريون من الإتفاقية مثل المطارات والورش ومحطات القوى التى ستسلم إليهم سوف لاتستعمل كذلك ضد إسرائيل .

وكان رد المسئول البريطانى مقنعاً وعقليا ، من أن بريطانيا ليس لها أن تمنع المصريين من أستعمال هذه المهمات العسكرية فى الأغراض العسكرية ، وإن كانت روح الإتفاقية العامة إنما تشير إلى عدم استعمالها سواء من (البريطانيين) أو المصريين فى أغراض عدوانية وأوضح له أنه يبدو أن المصريين سوف لايستطيعون استعمالها وإلا إعتبرت مخالفة لروح الإتفاقية .

ويصر السفير الإسرائيلى على إضافة نص كان معه يقول « إن القاعدة يجب أن تستعمل فقط فى الدفاع عن المنطقة ككل »

The Base Shauld be used only for the defence of the eara as a whale

ويذكر ميلارد أنه تعبير غامض ومضلل وطمأنه على أساس أن حماية إسرائيل فى الإعلان الثلاثى Trcportite Declaration وعاد جازيت ليثير عدة نقاط أخرى تعكس قمة القلق والشك كان أهمها مسألة المنشآت التى ستترك أو ستباع إلى المصريين وسأل هل يمكن أن يعرف الملحق العسكرى الإسرائيلى تفاصيلها ، ولم تكن قوائمها قد أعدت بعد ، ولما سأله المسئول البريطانى عن السر فى هذا أخبره بأنه للتعرف على العتاد الذى سيترك وكنه الأجهزة وأنواعها التى ستقع فى أيدى المصرين ومدى إمكانية إستعمالها ضدهم(١٣).

وقد ضغط السفير الإسرائيلى كثيرا على الإدارة المختصة بالشرق الأوسط فى الخارجية البريطانية لبحث ماسبق من نقاط ، وأمام هذا الضغط أرسلت الخارجية إلى سفيرها فى القاهرة بأفكار الإسرائيليين الثلاثة وهى : -

١ - إستعمال القاعدة فى حالة الهجوم على إسرائيل

٢ - خشية إستعمال المصريين للقاعدة ضد الاسرائيليين إذا مادخلوا فى حرب مع إحدى الدول العربية .

٣ - التساؤل عن القوى الخارجية وما إذا كانت ستعد هى إحداها(١٤) وكان الرد أن النص الذى يشير إلى الأمكانيات التى تقدم لبريطانيا فى القاعدة فى حالة وقوع هجوم من قبل قوى خارجية على مصر أو على أية دولة عربية فى المنطقة من دول الجامعة العربية أو تركيا لم تشر إلى إسرائيل وأن المصريين لايرون إضافة إسرائيل إلى عبارة « القوى الخارجية » ونحن نرحب بهذا وأنه أمر غير واضح بعد كيف سيكون إستعمال القاعدة فى حالة انسحاب القوات البريطانية(١٥) .

مسألة الغاء معاهدة ١٩٣٦

أثيرت نقطة إلغاء معاهدة ١٩٣٦ لم يكن المصريون يبدون إهتماما كبيرا بها ولكن البريطانيين كانوا مهتمين بها أكثر(١٦) ويرجع ذلك إلى أن المصريين قد الغوها من جانبهم ١٩٥١ ، وانتهوا بطرحها للمناقشات المتخصصية كمبدأ قانونى(١٧)

التصديق على المعاهدة :

وهى أيضا من الأمور التى قدمت ضمن الموضوعات المطلوب مناقشتها لأنها تتعلق بمبدأ سريان الإتفاقية - هل هى بداية سريانها أم سريانها يبدأ منذ التوقيع عليها من الأطراف المعنية(١٨) ، وسيأتى الفصل فيها فى مكانه فى مرحلة الصياغة .

حث مسيرة المباحثات :

رغم ما اتصفت به هذه المرحله من عدم وضوح فى شكل المباحثات فلم تكن فى شكل جلسات محددة التاريخ والمكان والشخصيات - إلا أنها كانت فى شكل إجراءات

تمت بالاتصال الشخصى ، أو باجتماع عندما كان يستدعى الأمر ذلك ، ويتبادل الآراء من خلال المكاتبات وذلك حتى ٣٠ سبتمبر ١٩٥٤ عندما حضر أنتونى ناتنج وزير الخارجية إلى القاهرة ليترأس الجلسات الأخيرة التى ولدت بعدها الاتفاقية .

وقد ظهر أثناء تلك الفترة حرص الطرفين ومعهما الولايات المتحدة على عدم التوقف عن التفاوض بل والتماس الاسراع فى ذلك .

فهذا الدكتور محمود فوزى وزير الخارجية المصرى يتقابل مع السفير البريطانى فى القاهرة ليؤكد له أن رغبة الحكومة المصرية فى دفع عملية المباحثات قدماً ، خاصة وأن الأمور قد وصلت إلى التفصيلات الدقيقة التى أصبحت فى حاجة إلى متخصصين فيها ، ومن ثم ألح فى تشكيل لجان فنية متخصصة ، وقد أعتبر السفير أن هذا حرص على الوقت وحفاظ على الموقف ، ومن ثم وافق على تشكيل اللجان التى الح وزير الخارجية على وضع تاريخ لانتهائها من أعمالها ، وعرض هذه الأعمال ولو فى شكل مسودات على اللجنة الرئيسية(١٩) .

وهذا بلاشك يعكس حرص الحكومة المصرية على الوفاء بوعدها فى تنفيذ الجلاء بأسرع مايمكن .

وفى لندن سلم السفير المصرى لوزير الخارجية البريطانى رسالة من جمال عبد الناصر تدور حول دفع المباحثات إلى الأمام(٢٠) ، ورضاء الحكومة المصرية عنها وكان نصها :

« أشكرك لرسالتك وإنى مسرور بالمثل من أننا كنا قادرين على إرساء المبادىء الأساسية للاتفاقية الجديدة ، وأن قرار الحكومة المصرية هو أن ننفذ الإتفاقية الجديدة روحا ونصا بسرعة ما أمكن ذلك ، وتجعلها فاتحة لصفحة أسعد من العلاقات بين الدولتين ، وإنى لذلك سعيد لتلقى تأكيدك على قرار حكومتك كذلك(٢١) .

وكعادتها ، وما أخذته على عاتقها من دفع المفاوضات أيا كان شكلها ، فإن الولايات المتحدة لم تأل جهدا فى الاشتراك فى دعم هذه المباحثات ودفعها إلى الأمام كذلك ، فقد أرسل وزير الخارجية الأمريكى سفيره فى لندن إلى وزير الخارجية البريطانى يخبره بتأييد الولايات المتحدة للموقف بين مصر وبريطانيا ويعترف بأن المصريين (ناصر وزملاءه) تحملوا العبء الأكبر من التنازلات التى كانت سببا فى استمرار الاتصالات والمباحثات بين البلدين ، وأنهم بصدد التعرض لاختبار أكبر بحجم وعودهم ، ومدى تحملهم في الأسابيع القادمة قبل توقيع الاتفاقية النهائية ، خاصة وأن مستر كافرى السفير الأمريكى فى القاهرة أشار فى برقية له أن الثورة - فى هذه الفترة الحرجة - ستتعرض لمعارضة شرسة مؤلفة من رجال الوفد والإخوان المسلمين والشيوعيين الذين بدأوا ينتقدون ماتوصلوا إليه ، وأن نجيب نفسه أخذ موقفا معاديا لهم .

وخلص كافرى فى برقيته إلى توصية إلى البريطانيين لبذل جهدهم فى إبعاد أى عرقلة فى سبيل المباحثات ، لأن هذا الأسلوب سيسهل عليهم أيضا الوصول إلى مكاسبهم .

وأعلنت الخارجية الأمريكية على لسان رجلها فى لندن عن إعتماد المعونة الاقتصادية والعسكرية لمصر دعما لموقفها وشحذا لهمم رجالها(٢٢) وأنه تأييدا لما ورد فى برقية كافرى أعلن رئيس الوزراء المصرى فى ١٤ سبتمبر أن تأخير الإتفاقية سوف يخلق كثيرا من المشكلات الكبيرة ، وأن أحزاب المعارضة فى مصر سوف تعتبر فترة ماقبل الوصول إلى التوقيع على المعاهدة فى شكلها النهائى فرصة للتشنيع بالحكم وتصغير لشأنه(٢٣) .

وبهذا وضحت الجدية فى العمل السياسى فى تلك الفترة الحرجة من تاريخ المفاوضات المصرية البريطانية ، وكذلك ظهر حسن النوايا من الطرفين وإحترام تنازلات كل طرف للآخر ، وعلى هذا شكلت لجان فنية .

المرحلة الثانية : اللجان الفنية :

فى إجتماع عقد يوم ٣ أغسطس ١٩٥٤ حضره مندوبون عن كل من مصر وبريطانيا هم :

الجانب المصرى :

دكتور محمود فوزى وزير الخارجية

الأميرالاى أركان حرب طه محمد فتح الله

الصاغ محمد نور الدين قره

القائمقام أركان حرب محمد فؤاد الطودى

القائمقام أركان حرب محسن إدريس

قائد اللواء الجوى جمال عفيفى

قائد اللواء الجوى على لبيب

أحمد خيرت سعيد

عمر لطفى

بالإضافة إلى سكرتارية من : البكباشى أركان حرب أحمد اسماعيل وقائد الأسراب عبد الفتاح حسن

الجانب البريطانى :

سير رالف ستيفنسون السفير البريطانى فى القاهرة
بنسون Benson

تيرنس جارفى Terence Garvey

بريجادير روبرتسون

لاسى

كابتن فيل

درينهول J. K. Drinhall

ماجور ديكسون Major J. D. J. Dickson

كيريدج (سكرتارية) G. E. Kerridge

وشكلوا اللجان الفنية المطلوبة وكانت :

(أ) لجنة التوجيه والصياغة Steering Drafling **Committee**

وهى أهم اللجان جميعا ، حيث تتلقى نتائج أعمالها وتقاريرها ، وعليها إعداد نصوص مشروعات الإتفاقية بناء على ذلك ، كما أن عليها تحرير مسوداتها بعد إعتماد الأوراق التى ترد إليها من اللجان الأخرى(٢٤) ، وحدد لها الدكتور محمود فوزى يوم ٢٤ أغسطس ١٩٥٤ موعدا لانتهائها من أعمالها .

(ب) لجنة الانسحاب Withdrawal Committee

وتدرس عملية الإنسحاب وتفصيلها فى شكل جداول عددية بالنسبة للرجال والمهمات ، وتعرض هذه الجداول على اللجنة السابقة ، والموافقة على الامداد العسكرى للقوات البريطانية إبان فترة الإنسحاب .

(جـ) لجنة تنظيم القاعدة : Organisation of the Base Committee

وتختص بوضع تفاصيل التنظيمات العملية للقاعدة بواسطة المقاولين المدنيين .

(د) اللجنة المالية : Financial Committee

للمراجعة والموافقة على كل القرارات المالية والتسويات التى تثيرها المباحثات(٢٥) ، وأضاف إليها السفير البريطانى مهمة وضع المبادىء التى يمكن أن تحكم دفع العمل السياسى وذلك بتذليل الصعوبات المالية ، ووضع التنظيمات المالية التى يمكن تطبيقها على القوات البريطانية أثناء الإنسحاب وهو ماكان من إختصاص لجنة إعادة الانتشار **Redoployment Committee** وهى لجنة عسكرية لاقبل لها بهذا العمل (٢٦) .

(هـ) كما زارت مصر في منتصف أغسطس ١٩٥٤ بعثة للدراسة **Survey Mission** مكونة من رجال الصناعة البريطانيين وخصت بأعمالها منطقة قناة السويس لدراسة المشكلة على الطبيعة ووضعت دراستها ونتائجها أمام اللجنة المالية(٢٧) .

وفى إجتماع ٤ أغسطس ركز الدكتور فوزى - وكان رئيسا للجنة - على عمل لجنة الإنسحاب ، على إعتبار أنها صلب عملية الجلاء ، فعندما حدد يوم ٢٤ أغسطس موعداً للإنتهاء من الأعمال ، أمل بنسون أن يكون كذلك نظرا لضيق الفترة ، وبذل جهده وسلم الجانب المصرى فعلا مسودة لجدول الإنسحاب .

وقد أبدى الجانب المصرى بعض الملاحظات عليه كانت كالاتى :

أن مصر تأمل أن يتم الإنسحاب بسرعة أكثر خلال الشهور الأربعة الأولى ، وطلب توضيحا لنوعية الفرق التى ستجلو ، وكذلك ما إذا كان الانسحاب سيكون جماعيا أم من مناطق بعينها .

وجرى الحديث خلال الجلسة حول تنفيذ لجنة الانسحاب لعملها ، فقدم الدكتور فوزى المقترحات الآتية :

١ - تحديد الفرق التى ستجلو فى كل فترة لتكون معروفة لدى الجانب المصرى .

٢ - أعتبر النسبة المئوية للقوات المنسحبة فى الفترة الأولى قليلة جدا وأوصى بزيادتها .

٣ - كانت وجهة النظر المصرية أنه من الأفضل أن يتم الإنسحاب بصورة كاملة من كل منطقة دفعة واحدة ليسهل تسلمها ، وليس فى شكل أعداد فقط من كل منطقة .

٤ - يجب التأكد من مطابقة المهمات الخارجة لما هو وارد بالقوائم وقد ناقش جنرال بنسون معه هذه النقاط مؤكدا حرص حكومته على سرعة إجراء الانسحاب ، وبنظام كامل خلال العشرين شهرا المحددة ، ووعد بأن الإعداد ستزيد فعلا ، وأن عدد الذين سينسحبون فى الشهور الأربعة الأولى سيكون ١٤,٠٠٠ جندى ، إلا أن دكتور فوزى طالب بزيادة هذه الأعداد ، وعلى ذلك اقترح تشكيل لجنة فرعية من اثنين من كل جانب لمناقشة النقاط والعقبات الأساسية للإنسحاب دفعاً للعمل(٢٨) .

وفى تقرير عام عن هذه اللجان طلبه وزير الخارجية البريطانى فى ١٤ سبتمبر ١٩٥٤ وقدمه مدير إدارة الشرق الأوسط فى وزارة الخارجية البريطانية جاء :

— أن هناك صعوبة فى عمل هذه اللجان (وهذه طبعا وجهة نظر بريطانية) نظرا لما يثيره المصريون من مشكلات حول كل نقطة ، وأن عليها أن تتجنب ما يضعونه من عراقيل حتى لاتتيح لهم فرصة الحصول على امتيازات .

وعول هذا المسئول البريطانى على إقتراب أول أكتوبر ـ موعد إفتتاح الجامعات فى مصر ـ وماسيقوم به الطلبة من احتجاج فى شكل إضرابات ، ليضغط به على الجانب المصرى الذى سيعيش تحت وطأة القلق ويطلب التعجيل بانجاز الأتفاقية وهنا يحصل البريطانيون على مايريدونه من امتيازات اكثر فى المقابل كما ضمن التقرير أهم ماواجهوه من هذه المشكلات ، منها :

١ ـ مشكلة النقاط المختلف عليها قبل الصياغة كاستعمال الموانى المصرية والمطارات عند إعادة العمل فى القاعدة .

٢ ـ المفتشون حيث لم يصلوا بعد إلى إتفاق حول عددهم .

٣ ـ المنشآت وماسيسلم منها وماسيترك ، وكيفيه تنفيذ ذلك .

٤ ـ أنابيب النفط ، وقد وافقوا على نقل ملكيتها لمصر ، على شريطة أن يكون لشركة شل حق الإمتياز فى توفير إحتياجات ومتطلبات القوات البريطانية وستمنح لهم دون مقابل بالتبادل مع تسويات أخرى مجزية .

٥ ـ التسويات وهى فى الواقع مقاصات لما قدم من تنازلات ، وعلى ذلك فلا تدفع أموال كثيرة فى المقابل .

ومن الغريب أن يضيف التقرير فى شىء من الغمز واللمز ، أن المصريين أعلنوا أمام شعبهم أنهم سيأخذون منشآت ومهمات تبلغ قيمتها خمسين مليونا من الجنيهات ، ولما كان ما سيسلم اليهم لاتصل قيمته إلى هذا المبلغ ، فقد أشاروا (أى المصريون) من طرف خفى أن نضع قيمة لبعض المنشآت الأخرى ـ ولو أنها ليست ذات قيمة فى السوق ـ كالمطارات والموانى حتى نصل إلى هذا الرقم(٢٩) .

هذا عن عمل اللجان وإطار إنجازاتها ، والتى سيظهر عملها من خلال :

المرحلة التالية : جمع التفاصيل وصياغة البنود .

وكانت هذه المرحلة من أهم المراحل ، ففيها انتهت دقائق المفاوضات السابقة ، وقد إتسمت بالالحاح من كلا الطرفين على سرعة الوصول إلى حلول حاسمة ، آخذين فى إعتبارهم الظروف العالمية من جهة ، والظروف الداخلية فى كلا البلدين من جهة أخرى ، خاصة وأن النقاط الرئيسية قد وصلوا بشأنها إلى الإتفاق بعد أن قدموا التنازلات المناسبة فى سبيل حث المسيرة نحو اتفاق نهائى كامل . كما ظهر أثناءها حرص الجانب البريطانى على هذا الإنهاء ، بل وصل الأمر بهم إلى حد القلق ، وهو ماتظهره تقارير السفير البريطانى فى القاهرة ، فقد أرسل إلى الخارجية البريطانية أثناء عمل هذه اللجان ، أن هذه الإتفاقية ستكون معدة للتوقيع فى منتصف سبتمبر ، وتلقت الخارجية هذا القرار بتفاؤل كبير وردت على الفور بتفويضه هو وبنسون فى التوقيع عليها(٣٠) .

ولما مر منتصف الشهر ولم تتم صياغة الاتفاقية أرسل السفير البريطانى مايعكس

توتره الشديد إلى الخارجية فيقول « إنى اشعر بقلق شديد لطول الوقت الذى تستغرقه المفاوضات ... وأن الحكومة المصرية يزداد توترها من جراء قوى المعارضة ، وأنه من مصلحتنا التعجيل بإنهاء المعاهدة والتوقيع عليها ، فالتأخير فيه خطر علينا ، فربما تفقد الحكومة المصرية أعصابها وتتقدم بمطالب لاتساير رغباتنا ، فضلاً عن أنه ربما تعود الأحداث فى منطقة القناة مرة أخرى ... » وأنهى خطابه بتوصية بعدم التشدد فى التفاوض وطلب المزيد من المطالب ، وحصر مطالب الطرفين المصرى والبريطانى ، مطالبا بالتساهل وعدم طلب مزايا أكثر(٣١) .

تلك كانت الظاهرة التى سيطرت على جو المباحثات فى تلك الأيام الدقيقة والتى إنتهت بوصول وزير الخارجية البريطانى بنفسه كما سنرى .

أما عن أهم النقاط التى كانت مثارة ، واستغرقت وقتا فى الجدل حولها ، وهى أمور كانت قد أثيرت من قبل أثناء المفاوضات العامة ولكنها لم تنته وطرحت هذه المرة ليبت فيها بشكل نهائى :

التصديق على الإتفاقية وبدء سريانها ، ووضعوا لها نصا بذاته ، تحت رقم (١٣) « هذه الاتفاقية ستعرض للتصديق عليها ، وأن وثائق التصديق ستتبادل فى القاهرة ما أمكن »

ولكن الجانب المصرى أصر على تعديل هذا النص كي يصبح « تعرض هذه الإتفاقية للتصديق عليها ، ولكن تأثيرها الفعال وسريانها بدأ فور التوقيع عليها »

وعندما أخذ رأى الحكومة البريطانية رفضته ، إلا أن رفضها لم يوافق فكر سفيرها فى القاهرة ، وأعادها إلى وزارته على أساس أن الموقف لايحتمل تجميد تنفيذ الإتفاقية حتى ينتهى من التصديق عليها ، والظروف غير مضمونة خاصة فى مصر ، وأن النقاش القانونى حول هذا المبدأ لاينبغى أن يكون فى هذه الفترة الحرجة ، وانتهوا إلى موقف وسط ، وإن كان يدعو إلى الغرابة - فالإتفاقية يجب أن تسرى منذ تاريخ التوقيع عليها ، وفى نفس الوقت تطرح للتصديق عليها وذلك على أساس أن لرئيس الحكومة ووزير خارجيته الحق فى التوقيع على الإتفاقيات ثم يعرض ماوقع عليه على البرلمان ، والأمر هنا يتوقف على شخصية الوزير الذى يعرض(٣٢) .

واذا كان للبرلمان فيما بعد رأى مخالف فى بعض النواحى فيكون النقاش والاقناع بين الوزير المختص وبينه ، ولكن السريان يظل له فعاليته(٣٣) .

ولما كان هذا الوضع غريبا فى تطبيقه ومرفوضا من قبل المصريين الذين احتجوا بأن النقاش حوله مضيعة للوقت الذى أصبح محسوبا عليهم أمام مواطنيهم ، وأنهم بدأوا يشكون فى نوايا الجانب البريطانى ، فقد أوصى السفير بالموافقة على إقتراح رئيس الوزراء المصرى بحذفه ، ومن باب الاحتياط أن ينص على سريان مفعول الاتفاقية بمجرد التوقيع عليها(٣٤) .

وكطبيعة البريطانيين فى المراوغة ومحاولة الحصول على أكبر مكاسب ممكنة فقد دخلوا فى حوار حول فعالية الإتفاقية طالبين إختيار أحد التعبيرين :
''Comming into force أو Having effect''من تاريخ التوقيع عليها وأمام رفض الجانب المصرى وصراحة دكتور فوزى من أن هذه المعاذير التى تلتمس سوف لاتؤدى إلى الوصول إلى نتيجة ، وإنتهوا إلى أن فعاليتها وسريانها يبدأ من حال التوقيع عليها وأن حوار البرلمان الإنجليزى بشأنها لايؤثر على عملية الإنسحاب بأى شكل(٣٥) .

وبذلك صدر قرار المفاوضين بأن « هذه الإتفاقية سوف يصدق عليها ولكنها ستسرى من تاريخ التوقيع عليها .
''This agreement shall be ratified, but shall come into force on the date of signature''(٣٦) . ثم ناقشوا النقطة التالية المترتبة على السابقة وهى الانسحاب . فطالب المصريون أولا بجدولة عملية الإنسحاب فى شكل يبدأ بأعداد كثيفة فى مراحله الأولى ، وتنتهى إلى أعداد أقل ، حتى ينتهى وجودهم فى الموعد المحدد ، وقد وافق الطرفان فى ٢٣ أغسطس على إنشاء هيئة من القوات المصرية لتسهيل هذه العملية ، مع الضغط المستمر من الجانب المصرى على سرعة الإنجاز(٣٧) .

وأمام الحاح المصريين طالبهم البريطانيون بتقديم التسهيلات اللازمة لنقل الجنود ومهماتهم(٣٨) ، على أن يكون هناك نص فى الاتفاقية يتضمن هذا ، ولكن الجانب المصرى - فى شك من نوايا البريطانيين رضخ لذلك على أن يكون فى اللاحق وليس فى صلب الإتفاقية ، معللين رأيهم هذا بأن يثبت شيئا من الفشل فى حقهم أمام المعارضة فى مصر ، وهو أمر لامحل له الان ، ووافقت لجنة إعادة الانتشار على ذلك(٣٩) .

وعن إلغاء معاهدة ١٩٣٦ نشب خلاف حول صياغتها ، فقدم الجانب البريطانى النص الآتى « إن حكومة المملكة المتحدة بريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية تعترف أن معاهدة الصداقة الموقعة فى لندن فى ٢٦ أغسطس ١٩٣٦ بالمحاضر الموافق عليها والمذكرات المتبادلة ، والإتفاق الخاص بالإستثناءات والإمتيازات التى تمتعت بها القوات البريطانية فى مصر سوف تتوقف ليبدأ سريان الاتفاقية » .

وقدم الجانب المصرى الصيغة التالية :

« إن حكومة المملكة تعترف أن معاهدة الصداقة الموقعة فى لندن فى يوم ٢٦ أغسطس عام ١٩٣٦ مع المحضر الموافق عليه والمذكرات المتبادله والإتفاق الخاص بالاستثناءات والإمتيازات التى تمتعت بها القوات البريطانية فى مصر وكل الإتفاقيات المترتبة عليها قد إنتهت » .

وكان الخلاف فى الكلمات الأخيرة للعبارتين لأن العبارة المصرية تحمل معنى

انتهائها منذ الغتها عام ١٩٥١ وهو مالم تعترف به بريطانيا ، ولكن أمام الظروف التى حكمت المفاوضات ، وأمام حصول بريطانيا على كل مطالبها ـ كما قال السفير فقد وافقوا على الغائها طالما لم تظهر التزامات تجاه انجلترا منذ الغائها للمعاهدة فى عام ١٩٥١(٤٠) .

ولما أتى دور فترة إنتهاء سريان الإتفاقية للعرض ، طالب الجانب المصرى أن تلحق العبارة الآتية بالنص الخاص بسريان الإتفاقية لفترة سبع سنوات :

« ما لم توافق كلتا الحكومتين المصرية والمملكة المتحدة على أى امتداد للاتفاقية ككل- أو فى جزء منها ، فإنها تنتهى نهائيا بانهاء السنوات السبع من تاريخ التوقيع وتنسحب حكومة المملكة المتحدة وإلا تخلصت من المتعلقات البريطانية(٤١) .

وكان إصرار الجانب المصرى على عدم إطالة فترة سريان الاتفاقية لأكثر من سبع سنوات مبعثه أنه إذا خضعت الأمور لضغط الحكومة البريطانية بمدها لأكثر من هذا فإنها قد تصبح لمدد أخرى متتابعة ، وهذا يحمل معنى أنها أصبحت معاهدة سارية المفعول لأجل غير مسمى Open ended » وهذا يرفضة المصريون بشكل أساسى ، ويرفضه عبد الناصر بشكل خاص ، حيث لاينبغى عليه أن يخرج على شعبه بمعاهدة تسرى لأجل غير مسمى .

وقد أوصى السفير البريطانى بقبول وجهة النظر المصرية والموافقة عليها مجاملة لعبد الناصر ، وحتى يقضى على ماتخلقه المخالفة فى الرأى من مخاوف وشكوك لايتحملها الموقف آنئذ ، وأضاف السفير أن أى تشدد من جانبنا كأننا نجلب على أنفسنا أضرارا لسنا بحاجة إليها(٤٢) .

وكان النص الذى توصلوا إليه هو « أن هذه الإتفاقية ستظل سارية المفعول لمدة سبع سنوات من تاريخ توقيعها ، وأثناء الأثنى عشر شهرا الأخيرة من هذه الفترة ستتشاور الحكومتان معا لتقرير التنظيمات التى تكون ضرورية حول إنهاء الإتفاقية » .

وعقب السفير على هذا بأن روح الصداقة وصدق النوايا ستكون كفيلة بتوصيلنا إلى مانريد إذا ماعبرنا مرحلة التشدد الآن(٤٣) .

وقد تعلقت بمسألة تاريخ بدء سريان الإتفاقية عدة مسائل مالية وإدارية أهمها : التسويات ـ الجمارك ـ التسهيلات فى المطارات والموانى فقد اتفق على أن تبدأ كل هذه الأمور منذ تاريخ التوقيع على الاتفاقية(٤٤) .

وأخيرا كانت هناك مناقشات أقل خطورة حول الإشارة إلى قناة السويس كممر ملاحى حيوى وحرية الملاحة مع إحترام معاهدة ١٨٨٨ .

تم الاشارة فى الاتفاقية إلى الأمم المتحدة بمعنى أنها لاتخرج عن نظمها(٤٥) .

كانت الخارجية البريطانية على اتصال دائم بسفارتها فى القاهرة لدرجة أنها كادت أن تكون حاضرة على مائدة المفاوضات .

زيارة أنتونى ناتنج لمصر :

لما أصبحت الأمور مستقرة رأت الحكومة البريطانية أن ترسل أنتونى ناتنج إلى القاهرة ليعطى الدفعة الأخيرة للمفاوضات ، ووضع اللمسات الأخيرة للمسودات التى أعدت ، فأرسلت فى ٢٥ سبتمبر ١٩٥٤ إلى سفيرها فى القاهرة إخطارا بوصول هذا الوزير مساء يوم ٢٩ سبتمبر للاشتراك فى الجلسات الأخيرة للمفاوضات والتى أتفق على أن تخرج بعدها الإتفاقية النهائية إلى الواقع(٤٦) .

ولهذا أعدت الأوراق اللازمة والأفكار المبلورة التى تضمنت ماأنهت إليه المباحثات إلى الموافقة ، والنقاط التى مازال الخلاف حولها(٤٧) .

أما هو فقد زودته الحكومة البريطانية بما أنتهت إليه أفكارها على ضوء ماوصلها من المفاوضين فى مصر ، وحصرتها فى قائمتين :

الأولى : مطالب البريطانيين :

(أ)التنازل عن المطالبات المالية .

(ب) المفتشون : فمطالب البريطانيين أن يكونوا تسعة مفتشين بالإضافة إلى ٦ مفاجئين ، بينما سمح المصريون بسبعة مفتشين ، ٥ مفاجئين ، وعليه أن يوفق بين المطلبين .

(جـ) المعسكر وهو أمر أساسى إذ ستجرى بشأنه التسويات المالية والعسكرية .

(د)المنشآت البترولية وماسيثور حول تسليمها من مشكلات بشأن تزويد القوات البريطانية بما تحتاجه من وقود ، وضمان مركز شركة شل كمتعهد .

(هـ) تأمين المنشآت والقوات أثناء فترة الانسحاب وهى مسئولية مصر ، المطارات ومدى مايسمح به فى استخدامها لطائرات الإنجليز إستعمال الموانى لدى عودة القوات البريطانية إلى القاعدة ، التكلفة وماسيخص بريطانيا منها وقيمة الأقساط التى ستدفع .

مطالب المصريين :

١ ـ نقل ملكية المنشآت إليهم .

٢ ـ الرسوم التى ستدفع مقابل الصيانة .

٣ ـ ماسيسلم إليهم من عتاد .

٤ ـ مشكلة التصديق على المعاهدة .

٥ ـ نص إنهاء اتفاقية ١٩٣٦(٤٨) .

كما حمل معه بشكل غير رسمى مطالب إسرائيل ، وهى لاتخرج عما عرضناه من قبل : كأن لاتستعمل القاعدة بعد تسليمها ضد سلامتها ، وأن تكون على قدم المساواة مع الدول التى إذا ماهددت بهجوم خارجى تعود بسببها القوات البريطانية إلى القاعدة ، وقد أوضح التقرير نفسه أنها أمور لاتتفق حقيقة وروح نصوص الإتفاقية ، من أجل هذا لم تكن واردة ضمن موضوعات المباحثات(٤٩) .

وقد وصل ناتنج إلى القاهرة يوم ٢٩ سبتمبر ١٩٥٤ ، وبدأت المباحثات فى اليوم التالى مباشرة ، وفى هذه الجلسة القى كلمة أكد فيها أن حكومة جلالة الملكة كانت قلقة جدا للوصول إلى إتفاق ، وفتح صفحة جديدة من الثقة والتعاون والصداقة بدلا من تلك الصفحة القديمة من الكراهية التى حكمت العلاقات بين البلدين ، مما تطلب بذل الجهد من كلا الطرفين .

ولقد أبدى عبد الناصر فى هذه الجلسة ترحيبا وشعورا مماثلا من الحماس والاخلاص والقى كثيرا من الضوء على المشكلات الداخلية التى ستواجهه ، والمعارضة المتزايدة التى ستتلقفه أن هو لم يصل إلى إتفاق مرض .

وصرح عبد الناصر ودكتور فوزى أن هذه الاتفاقية ستبدأ مرحلة جديدة تقل فيها الاضطرابات وتسكت المعارضة ، سيما وأن هناك من يستغلون موقفهم إذا هم لم يصلوا إلى اتفاق معللين ذلك بمقولتهم بأن الوضع فى ظل معاهدة ١٩٣٦ كان أفضل مما أشارت اليه « المبادىء الرئيسية للاتفاقية » حيث أن الاحتلال كان سينتهى تلقائيا فى عام ١٩٥٦ ، وأبدوا تخوفهم من اضرابات طلبة الجامعات الوشيكة الافتتاح .

ورد ناتنج بتقديره لهذه الظروف ، وأنه يجب أن يتأكد المصريون أنه قد فتحت صفحة جديدة لاتقوم على أسس الشك فى نوايا كلا الطرفين(٥٠) .

وطلب الوفد المصرى فى هذا الأجتماع مايأتى :

١ ـ نقل ملكية خط الأنابيب بين القاهرة والسويس والذى تملكه بريطانيا إلى مصر .

٢ ـ إضافة مادة جديدة إلى الاتفاقية تنص على إنتهاء مفعول معاهدة ١٩٣٦ لان بريطانيا لم تكن قد اعترفت بالغائها .

٣ ـ إعداد جدول ينظم مواعيد جلاء القوات البريطانية عن منطقة القناة على أن يبدأ الجلاء فور توقيع الاتفاقية

فطلب الوفد البريطانى الرجوع إلى حكومته فى ذلك .

وفى الجلسة الثانية يوم ٣ أكتوبر ١٩٥٤ تم الاتفاق على المسائل المالية والفنية الخاصة بالمنشآت العسكرية .

كما عرض المشروع التالى للاتفاقية بعد إكتماله للمناقشة ، :

« إن حكومة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وشمال أيرلندا وحكومة مصر ، إذ ترغبان فى إقامة العلاقات المصرية البريطانية على أساس جديد من التفاهم المتبادل والصداقة الوطيدة قد اتفقتا على مايأتى :

المادة الأولى :

تجلو قوات صاحبة الجلاله جلاء تاما عن الأراضى المصرية وفقا للجدول الرابع المبين فى الجزء رقم (١) فى الملحق خلال فترة عشرين شهرا من تاريخ التوقيع على الاتفاق الحالى

المادة الثانية

تعلن حكومة المملكة المتحدة إنقضاء معاهدة التحالف الموقع عليها فى لندن فى السادس والعشرين من شهر أغسطس عام ١٩٣٦ ، وكذلك المحضر المتفق عليه والمذكرات المتبادلة والاتفاق الخاص للاعفاءات والميزات التى تتمتع بها القوات البريطانية فى مصر ، وجميع ماتفرع عنها من اتفاقات اخرى .

المادة الثالثة :

تبقى أجزاء من قاعدة قناة السويس الحالية والمبينة بالملحق رقم (٢) فى حالة الاستعمال ومعدة للإستخدام فورا وفق أحكام المادة الرابعة من الإتفاق الحالى ، وتحقيقا لهذا الغرض يتم تنظيمها وفق أحكام الملحق ...

المادة الرابعة :

فى حالة وقوع هجوم مسلح من دولة من الخارج على أى بلد يكون عند التوقيع على هذا الاتفاق طرفا فى معاهدة الدفاع المشترك بين دول الجامعة العربية ، أو على تركيا تقدم مصر للمملكة المتحدة من التسهيلات ماقد يكون لازما لتهيئة القاعدة للحرب وإدارتها إدارة فعالة ، وتتضمن هذه التسهيلات استخدام الموانى المصرية فى حدود ماتقتضيه الضرورة القصوى للأغراض سالفة الذكر .

المادةالخامسة :

فى حالة عودة القوات البريطانية إلى قاعدة قناة السويس وفقا لأحكام المادة الرابعة تجلو هذه القوات فورا بمجرد وقف القتال المشار إليه فى تلك المادة .

المادة السادسة :

فى حالة حدوث أى تهديد بهجوم مسلح من دولة من الخارج على بلد يكون عند توقيع هذا الإتفاق فى معاهدة الدفاع المشترك بين دول الجامعة العربية أو على تركيا يجرى التشاور فورا بين مصر والمملكة المتحدة .

المادة السابعة :

تقدم حكومة جمهورية مصر تسهيلات مرور الطائرات وكذلك تسهيلات النزول وخدمات الطيران المتعلقة برحلات الطائرات التابعة للسلاح الملكى التى يتم الإخطار عنها ، تعامل جمهورية مصر هذه الطائرات فيما يتعلق بالإذن فى أى رحلة معاملة لاتقل عن معاملتها لطائرات أية دولة أجنبية أخرى مع إستثناء الدول الأطراف فى معاهدة الدفاع المشترك بين دول الجامعة العربية ، ويكون منح التسهيلات الخاصة بالنزول وخدمات الطيران المشار اليها آنفا فى المطارات المصرية فى منطقة قاعدة قناة السويس .

المادة الثامنة :

تقر الحكومتان المتعاقدتان أن قناة السويس البحرية التى هى جزء لايتجزأ من مصر طريق مائى له أهمية دولية من النواحى الإقتصادية والتجارية والإستراتيجية وتعربان عن تصميمهما على إحترام الإتفاقية التى تكفل حرية الملاحة فى القناة والموقع عليها فى القسطنطينية فى التاسع والعشرين من شهر أكتوبر عام ١٨٨٨ .

المادة التاسعة :

(أ) لحكومة المملكة المتحدة أن تنقل أى مهمات بريطانية من القاعدة أو إليها ، حسب تقديرها

(ب) لايجوز أن تتجاوز المهمات القدر المتفق عليه فى الملحق (٢) إلا بموافقة جمهورية مصر .

المادة العاشرة :

(أ) يظل هذا الإتفاق نافذا مدة سبع سنوات من تاريخ توقيعة

(ب) تنشأ الحكومتان خلال الأثنى عشر شهرا الأخيرة من تلك المدة التقرير ما قد يلزم من تدابير عند إنتهاء الإتفاق .

(جـ) ينتهى العمل بهذا الإتفاق بعد سبع سنوات من تاريخ التوقيع عليه ، وعلى حكومة المملكة المتحدة ألا تنقل أو تتصرف فيما بعد ماقد يتبقى لها وقتئذ من ممتلكات فى القاعدة إلا بموافقة الحكومتين المتعاقدتين على مد هذا الأتفاق .

المادة الحادية عشرة :

تعتبر ملاحق ومرفقات (محاضر الإتفاق والخطابات المتبادلة) هذه الاتفاقية جزء لايتجزأ منها .

المادة الثانية عشرة :

لايمس الإتفاق الحالى ولايجوز تفسيره على أنه يمس بأية حال حقوق الطرفين والتزاماتهما بمقتضى ميثاق الأمم المتحدة .

المادة الثالثة عشرة :

يعمل بالإتفاق الحالي على إعتبار أنه نافذ من تاريخ توقيعه وبتبادل وثائق التصديق عليه في القاهرة في أقرب وقت ممكن .

وإقرارا لما تقدم وقع المفاوضون المرخص لهم بذلك هذا الإتفاق ووضعوا أختامهم عليه .

صدر بالقاهرة في ... يوم .... ١٩٥٤ من صورتين باللغتين العربية والانجليزية ويعتبر كلا النصين متساو في الرسمية[٥١] .

وقد علقت الخارجية البريطانية على هذه المسودة بعدم تقبلها للمادة السابقة منها على أن تتمتع طائرات بريطانيا - في تسهيلات مرورها وخدماتها - بحقوق الدول الأولى بالرعاية ويعدل النص إلى « تقدم حكومة جمهورية مصر تسهيلات مرور الطائرات وتقدم لها خدمة كأي الدول الواردة في معاهدة الدفاع المشترك بين دول الجامعة العربية »[٥٢] .

وبعرض هذا الرأى ومناقشته مع الجانب المصرى أبدى المصريون تساهلا في عبور الطائرات البريطانية لأجواء مصر في طريقها إلى الأردن تطبيقا للمعاهدة الخاصة بذلك ، ولكن الدكتور فوزى فضل ألا يكون هذا بشكل مكتوب لأن معنى هذا إضافة أشياء إلى الاتفاقية يساء فهمها وأن مصر توافق على أسباب أخرى للعودة وتتعهد في نفس الوقت أن ينفذ هذا[٥٣] .

وقد غادر ناتنج القاهرة يوم ١٠ أكتوبر إلى لندن للوقوف على رأى حكومته بشأن الخلاف الجديد الذى ظهر حول إعداد الأماكن اللازمة لايواء الخبراء الفنيين البريطانيين ، فقد طلبت مصر أن يعاملوا معاملة بقية موظفى الشركات البريطانية الأخرى في مصر ، بينما طلب الانجليز منحهم إمتيازات خاصة ، وعاد ناتنج إلى القاهرة بعد ذلك يوم ١٤ أكتوبر مزودا بالسلطة اللازمة لإنجاز الإتفاق[٥٤] .

وكانت المباحثات مستمرة أثناء غيابه بين الجانبين حول مشكلة لم تكن مدرجة في الجداول الملحقة بالإتفاقية وهى « المعسكر » الذى كان يشغله الجنود البريطانيون وكيفية تسليمه وتشغيله أبان فترة الأنسحاب ، وفى حالة العودة إلى القاعدة .

وطلب وزير الخارجية المصرية أن ينقل المعسكر إلى ملكية المصريين وأن يشغله جنود الجيش المصرى ، وردد عبارة « أنها ستكون مدعاة للسخرية لنا إذا نحن وافقنا على قاعدة لاتحتوى على مركز عسكرى ، إذ ماهى فائدة القاعدة بدون مركز عسكرى .

وبعد مناقشات قدم الوزير المصرى مطلبه مكتوبا « أنه مطلوب مركز عسكرى مناسب يكون في المتناول عند تشغيل القاعدة » .

كما ناقشوا كذلك مسألة تأمين وجود الجنود البريطانيين وعتادهم طوال فترة الانسحاب .

وأكد الجنرال بنسون أنه فى حالة العودة سيكون فى عدد أقل من هذا وفى شكل حلفاء فى حرب تتساوى مصالحهم مع مصالح المصريين(٥٥) .

المرحلة الرابعة : الصياغة النهائية للإتفاقية :

بعد عودة ناتنج عقدت آخر جلسة للمباحثات يوم ١٨ أكتوبر سويت خلالها كل المسائل المعلقة والتى ظهرت أخيرا كمشكلة المعسكر والإيجار الذى سيدفع لما سيؤجر من أماكن ، سواء للجنود أو لإيواء الخبراء(٥٦) .

ويقر الجانب البريطانى أنه استغل الحاح المصريين على توقيع الاتفاق بسرعة ، وسوى بسرعة مطالب المصريين التى عرضت عليه والتى كانت حتى يوم ١٩ أكتوبر تتبلور فى :

(أ) ملكية فورية لخط الأنابيب .

(ب) السماح للقيادة البحرية باستغلال مخازن الزيت لمدة سبع سنوات فقط .

(جـ) ضرائب على تموين الطائرات .

(د) تعيين مايزيد على ٢٣ فنيا ليبقوا فى فنارة وأبوصوير

(هـ) استبعاد طائرات الكومنولث من التصريح بالعمليات .

وصدرت تسويات وتنازلات بالتبادل بينهما ، وعلق منها بعضها كالبند (جـ) ووقعت الاتفاقية فور ذلك وسط هذا الموقف(٥٧) .

وفى الساعة ١٠,٢٢ مساء صدر البيان المشترك التالى :

« أن رئيس وزراء جمهورية مصر وجميع أعضاء وفده ، والمستر أنتونى ناتنج وزير الدولة فى وزارة الخارجية البريطانية والسفير البريطانى الماجور جنرال بنسون وقعوا اليوم فى القاهرة إتفاقا بشأن منطقة قاعدة قناة السويس الغرض منه إقامة العلاقات المصرية الانجليزية على أساس جديد من التعاون .

ولقد بذل الجانبان جهدا كبيرا للوصول إلى إتفاق واضح شامل يكون أداة بناء لقضية السلام .

ويسر الجانبان أن يعربا باسم حكومتيهما عن رغبتيهما الصادقة فى أن يعملا فى تعاون وقوة لتحقيق أغراض الاتفاق وبذا يمهدان لبعث روح جديدة من التفاهم والصداقة بين شعبيهما(٥٨) .

وقد تكونت الإتفاقية من ١٣ مادة من صورتين باللغتين العربية والانجليزية وقعها عن الجانب المصرى كل من :

جمال عبد الناصر ـ دكتور محمود فوزى ـ عبد اللطيف البغدادى ـ محمد عبد الحكيم عامر ـ صلاح الدين مصطفى سالم

وعن الجانب البريطانى :

هـ . أنتونى ناتنج - رالف سكراين ستيفنسون - ر . بنسون والحق بهما ملحقان مكونان من عدة أجزاء(٥٩) .

وقد تضمنت مواد الاتفاقية :

الجلاء التام خلال فترة عشرين شهرا من التوقيع عليها (م ١) ، وانقضاء معاهدة ١٩٣٦ ومالحق بها من محاضر ومذكرات متبادلة وماترتب عليها من إعفاءات ومميزات (م ٢) .

تبقى أجزاء من القاعدة صالحة للاستعمال ومعدة للاستخدام فورا (م ٣) . على أن تقدم مصر لبريطانيا كل التسهيلات فى حالة وقوع إعتداء مسلح على أية دولة من الدول الموقعة على ميثاق الدفاع المشترك بين الدول العربية أو على تركيا (م ٤) .

وان تجلو هذه القوات فور وقف هذا القتال (م ٥)
يجرى التشاور بين طرفى الاتفاقية فى حالة حدوث تهديد بهجوم مسلح من دولة من الخارج على أى بلد يكون طرفا فى معاهدة الدفاع المشترك بين دول الجامعة العربية (م ٦)

تقدم مصر تسهيلات مرور الطائرات لطائرات سلاح الطيران الملكى بشكل لايقل عن معاملتها لطائرات اية دولة أجنبية أخرى مع استثناء الدول الأطراف فى معاهدة الدفاع المشترك بين دول الجامعة العربية (م ٧)

أقرت الحكومتان أن قناة السويس البحرية جزء لايتجزأ من مصر فهو طريق مائى له أهمية دولية من النواحى الاقتصادية والتجارية والاستراتيجية مع إحترام اتفاقية القسطنطينية ١٨٨٨ (م ٨) .

واختصت المادة التاسعة بنقل المهمات البريطانية من القاعدة أو اليها والا يمس هذا الاتفاق حقوق الطرفين والتزاماتهما بمقتضى ميثاق الأمم المتحدة (م ١٠) .

وان مدة نفاذ هذه الإتفاقية سبع سنوات من تاريخ توقيعها على أن تتشاور الحكومتان خلال الأثنى عشر شهرا الأخيرة لتقرير مايلزم من تدابير عند انتهاء الاتفاق على أن ينتهى العمل بها بعد سبع سنوات من تاريخ التوقيع عليها (م ١٢)

وأذاع جمال عبد الناصر عقب توقيع الإتفاق النداء التالى :

« أيها المواطنون :
لعل أجدادنا يتطلعون اليوم من المثوى الأبدى الذى تسكنه أرواحهم برضى وفخر ، ولعل أحفادنا الذين لايزالون فى مجاهل المستقبل سوف يعودون بعد مئات السنين إلى ذكرى هذا اليوم باعتزاز وتقدير ، ولعل هؤلاء وهؤلاء من الأجيال التى

مضت والأجيال التى سوف تجيء تلتقى نظراتهم عند هذا اليوم فيباركون الجهد الذى قام به جيلنا استكمالا لكفاح من ذهبوا وتمهيدا لكفاح القادمين .

لقد شاءت إرادة الله أن تلقى على اكتافنا أمانة الماضى والمستقبل وكانت رعايته لنا عونا على الحاضر

أيها المواطنون

إن يومنا الحاضر يوم عظيم يرتفع إلى مستوى الماضى العريق ويعطى بشائر الأمل فى مستقبل لاتحده آفاق

إن مرحلة كفاحنا قد انتهت ومرحلة جديدة على وشك أن تبدأ ، هاتوا أيديكم وخذوا أيدينا وتعالوا نبنى وطنا جديدا بالحب والتسامح والفهم المتبادل اللهم أعطنا المعرفة الحقة كى لايستخفنا النصر ، وتدور رؤوسنا غرورا مع نشوته ، اللهم اعطنا الأمل الذى يجعلنا نحلم بما سوف نحققه في الغد أكثر مما يجعلنا نفاخر بما حققناه بالأمس واليوم ، اللهم أعطنا الثقة بأنفسنا لنرى أننا على بداية الطريق وأن الشوط أمامنا شاق وطويل ، اللهم اعطنا الشجاعة لنستطيع أن نتحمل المسئوليات التى لابد أن نتحملها فلا نستهين بها ولانهرب منها ، اللهم أعطنا القدرة على أن نواجه أنفسنا ونتقبل أن يواجهنا الآخرون بالحق والعدل ، اللهم أعطنا القوة لندرك أن الخائفين لايستحقون الحرية والضعفاء غير خليقين بالكرامة والمترددين لن تقوى أيديهم المرتعشة على التعمير والبناء .

أيها المواطنون :

إن الله عوننا وهو ولى التوفيق(٦٠) .

الاتفاقية فى عيون الجانبين :

أولا - الجانب البريطانى :

بعد توقيع الاتفاقية بدأت تقدم تقارير حول بعض النواحى فيها ، فقدم دافيد سيربل David R. Serpell تقريرا تناول فيه الجوانب المالية فى المعاهدة دار حول الوفر المالى نتيجة تصفية القاعدة فى منطقة قناة السويس ، فاشار إلى أنه سيكون هناك بالقطع تخفيض واضح فى المصروفات العامة كلما تم سحب قوات من القاعدة وأنه رغم ظهور بنود جديدة للصرف كأجور الخبراء الفنيين وصرف التعويضات والايجارات التى ستصرف للمصريين إلا أن الوفر سيكون أكثر ، ويمكن إدخاله فى الميزانية الكلية للدفاع فى السنوات المقبلة .

ثم أنه فى حالة فشل المفاوضات ، فإن استمرار وجود القوات فى قاعدة قناة السويس ، كانت ستمثل استنزافا للأموال البريطانية لما لاطائل منه .

ومن ناحية أخرى أشار التقرير إلى أن الصيانة التى سيقوم بها المصريون ستوفر الكثير من الأموال البريطانية وأن المنشآت التى ستحتفظ بها أكثر قيمة مما سلم للمصريين ، بالاضافة إلى التسهيلات المالية فى الجمارك ، واستعمال الموانى والطرق والمواصلات ، كلها توفر الكثير على بريطانيا(٦١) .

أما عن تقييم برروملى المسئول البريطانى فى الخارجية البريطانية للاتفاقية فقد تطرق إلى :

١ ـ التسهيلات اللازمة لوجود الورش لخدمة القوات البريطانية فى الشرق الأوسط وقت السلم .

٢ ـ إتاحة تخزين المهمات الحربية لفترة .

٣ ـ حقوق عبور القوات الجوية .

٤ ـ حق العودة للقاعدة

بالاضافة إلى تحرر القوات البريطانية من الواجبات فى هذه المنطقة لتنطلق إلى مناطق أخرى ، ممايتيح فرص تحقيق نتائج سياسية أكثر إيجابية .

أن المصريين سيقومون بارساء دعائم الأمن والإستقرار فى المنطقة لكثير من الأمور التى نحتاجها زمن الحرب ولكن من ناحية إسرائيل فإن مصر ستقوى بينما ستضعف إسرائيل ، وأن مصر لم تتعهد بإزالة مايسمى بالتحديدات على السلع الإستراتيجية المرسلة إلى إسرائيل عبر القناة .
كذا يشير إلى أن جلاء القوات البريطانية بأى شكل أو على أية حال يضعف مركز بريطانيا فى المنطقة فى نظر القوى السياسية الكبرى فى العالم ، ولكنه كسب من ناحية العرب ربما يستغل فى حل مشكلات المنطقة مثل النزاع العربى الاسرائيلى اعتمادا على عودة ثقة العرب فى الانجليز(٦٢) .

ثانيا ـ فى عيون المصريين

فهذا رأس النظام فى مصر وفى وقت توقيع الاتفاقية ـ محمد نجيب ـ الذى لاحظ المفاوضون البريطانيون عدم رضائه عن الإتفاقية ، وأنه وقعها فى النهاية بعد ضغط من عبد الناصر عليه(٦٣) .

فينفذ نجيب فى مذكراته الإتفاقية على النحو الآتى :

١ ـ أن وجود الفنيين الانجليز غير الخاضعين لسلطة الحكومة المصرية يضعف من سيادة المصريين على أراضيهم .

٢ ـ قبول عودة القوات البريطانية فى حالة الهجوم على تركيا أمر يورط مصر فيما لاقبل لها به

٣ - إن الاتفاقية لم تعرض على الشعب فى استفتاء عام .

وأنه عندما عرض الأمر على الدكتور وحيد رأفت ضمن رأيه مذكرة كتبها الدكتور وحيد دارت حول(٦٤) .

١ - أن المصريين بتوقيعهم هذه الإتفاقية ربطوا مصيرهم بمصير دول الكتل الغربية لمدة سبع سنوات ، ورأى أنهم بذلك سيعادون دول الكتلة الشرقية وأن الاتحاد السوفيتى وأعوانه لن يغفروا لهم هذا ، خاصة وأنهم سيشعرون أن القاعدة ستستعمل ضدهم وقت الحرب .

٢ - أنه ازاء هذا فإنه لايستبعد وقوع تدابير انتقامية فى غاية الشدة والعنف من جانب تلك الدول اذا تأزمت الأمور فضلا عن انتقام اقتصادى فى وقت السلم .

٣ - إن اشتراك مصر فى مشروع دفاع مشترك مع بريطانيا سيحمل البلاد مثل تلك التى تحملها إبان الحرب العالمية الثانية من خسائر فى الأموال والأرواح .

٤ - إن إتفاق ٢٧ يوليه (المبادىء الأساسية للإتفاقية) عنى بتنظيم قاعدة قناة السويس فى زمن السلم والحرب لصالح إنجلترا أكثر من عنايته بموضوع جلاء الجنود البريطانيين عن القاعدة فى السويس ، وبقاء القاعدة تحت الإشراف البريطانى العسكرى لمدة أقلها سبع سنوات ، والترخيص للقوات البريطانية بالعودة فى حالة الهجوم على إحدى الدول العربية أو تركيا ووضع مطاراتنا وموانينا وطرقنا تحت تصرف الإنجليز أمر يعيد إلى الأذهان آثار معاهدة ١٩٣٦ بين مصر وبريطانيا .

٥ - إن هذا الإتفاق كفيل بأن يثير النقد والمعارضة لدى فئات الشعب مما يشكل مناوأة للثورة .

٦ - إن تجنيب البلاد ويلات الحرب أمنية كثير من الشعوب فى آسيا وأوروبا وحتى فى بريطانيا ذاتها وأن الثورة المصرية أعلنت للشعب مرارا أنها لن تفاوض الإنجليز لتحالفهم ، بل فقط لتنظيم الجلاء الناجز الشامل عن أرض مصر ، وأنها صدمة أن يجد الشعب تحالفا جديدا معها لمدة سبع سنوات .

٧ - إن إدخال تركيا سبب لعودة القوات البريطانية وهى عرضة للهجوم عليها من الاتحاد السوفيتى أو من غيره يضيف فرصة جديدة لعودة القوات البريطانية إلى القاعدة فى مصر .

٨ - الإمتيازات التى حصلت عليها بريطانيا بالنسبة لطائراتها فى الأجواء المصرية .

٩ - ربما يتخذ دعاة الإنفصال فى جنوب الوادى هذه الإتفاقية سببا لتعزيز نشاطهم الانفصالى بحجة تجنيب بلادهم ويلات الحرب خاصة وأن ارتباطات تركيا

العديدة مع دول حلف الأطلنطى وغيره من دول آسيا تجعل اشتراكها فى الحرب القادمة أمراً محتوماً .

١٠ - أنه ليس من السهل إفهام الشعب المصرى أنه ليس هو المقصود الهجوم فى حرب متوقعة ، إنما هو الجيش الأجنبى الموجود فى البلاد .

١١ - يجب أن تحدد الأماكن التى ستعود إليه القوات فى حالة الحرب حتى لا يعود احتلال القاعدة بأسرها ، على أن تبارحها تلك القوات فور انتهاء الحرب .

١٢ - يجب أن نطالب بريطانيا بتعويض كبير لقاء الإلتزامات التى وضعت على عاتق مصر كتسليح كامل للجيش المصرى ، وأن تدفع بريطانيا القسط الأكبر فى نفقات وقاية المواطنين والمنشآت زمن الحرب .

١٣ - أنه يجب تدريب فنيين مصريين ليتولوا الإشراف الفنى على القاعدة حتى لا يترك الإشراف للإنجليز فقط .

وتقدم محمد نجيب بهذه المذكرة لمجلس الثورة محتجا على الإتفاقية ، ولكن نظرا لموافقة أعضائه وغالبية الوزراء فقد أصبح نجيب أمام امر واقع فوافق[١] .

والحقيقة أن محمد نجيب فى نقده هذا كان متأثرا بموقفه من مجلس الثورة وتصفية حسابه معهم ، خصوصا بعد أزمة مارس واحساسه بأنه على وشك الاستبعاد من الحكم ، فتضمن نقده شيئا من التجاوز .

فبالنسبة لارتباط مصر بالغرب فى تلك الفترة الدقيقة ، كان أمرا حتميا لأنه لم يكن سهلا أن تخرج مصر على الغرب للأسباب الآتية :

١ - خضوعها للإحتلال البريطانى منذ حوالى سبعين عاما عجم الغرب عودها واخضع مصالحها له .

٢ - لم يكن من السهل وهى أمام مفاوض محتل أن تطلب الإرتباط بكتلة معادية له .

٣ - أن فكرة الحياد لم تكن قد تبلورت بعد فى واقع ، فكان على الدول الصغيرة أن تنحاز إلى إحدى الكتلتين .

٤ - العلاقة الواضحة بين المصريين والولايات المتحدة الأمريكية منذ قيام الثورة ودور الولايات المتحدة الفعال إبان فترة المفاوضات وضمانها لإنجاحها .

٥ - عدم ظهور دور متميز للاتحاد السوفيتى فى تلك الفترة بالنسبة لمصر . إن خشية نجيب من دور انتقامى من جانب الاتحاد السوفيتى عسكريا واقتصاديا لم يقم عليه دليل إذ لم يسبق أن كانت لمصر معه أية علاقة يخشى منها أو عليها ، كما لم تقدم مصر أية إساءة إليه .

والحق أن الفقرة الخاصة بتركيا كانت تربط مصر بطريق غير مباشر بدول حلف

الأطلنطى والدفاع عنها ، إلا أن المفاوض المصرى حصل فى مقابلها على الشرط الخاص بأن الانجليز لا يستطيعون الإفادة من النزاع العربى الإسرائيلى باتخاذه ذريعة للعودة إلى قناة السويس وذلك لأنهم اشترطوا أن يكون الهجوم الذى يقتضى تطبيق المعاهدة من « دول من الخارج » بالنسبة لمنطقة الشرق الأوسط .

أما إشارته لمشروع دفاع مشترك بين مصر وبريطانيا فهو أمر لم يكن قد بت فيه بعد ولم تشر الاتفاقية إليه صراحة .

أما عن تدريب الفنيين المصريين فقد ورد أثناء المفاوضات مشاركتهم الفنيين الإنجليز عملهم فى القاعدة .

وبالرغم مما أحاط هذه الإتفاقية من وجهات نظر مؤيدة ومعارضة فإن من ايجابياتها الواضحة :

أولا : من حيث مدة سريانها فقد وردت فى هذه المعاهدة بشكل محدد فى سبع سنوات تبدأ من تاريخ التوقيع عليها ، أى أن بريطانيا تفقد كل حق فى استعمال هذه القاعدة فى ٢٠ أكتوبر ١٩٦١ ، وهنا يبدو الفرق الواضح بين الإتفاقية والإتفاقيات السابقة من حيث تحديد المدة كاتفاقية ١٩٣٦ ومشروع صدقى بيفن .

ثانيا : بالنسبة لحق العودة فانه ورد أنه لايحق للقوات البريطانية أن تستعمل القاعدة خلال فترة سريان الإتفاقية إلا إذا وقع هجوم مسلح من دولة من الخارج على أى بلد يكون عند التوقيع على الإتفاقية طرفا فى معاهدة الدفاع المشترك بين دول الجامعة العربية وهنا تظهر دقة هذه الإتفاقية فى تحديد مفهوم الإعتداء بعبارة « هجوم مسلح » وهو تعبير ظهر حديثا فى المواثيق الدولية .

كما يحمل معنى أنه إذا حدث هجوم مسلح على دولة عربية تنضم إلى الجامعة العربية بعد هذا الاتفاق سوف لا تكون تخويلا لبريطانيا فى حق العودة .

ويضيف الدكتور بطرس غالى فى تعليق له على هذه النقطة إن ملاحق الإتفاقية قد تعرضت لتعريف « دولة من الخارج » يقصد أن تكون الدولة المعتدية واحدة من غير الدول التى حصرتها المادة الرابعة مضافا إلى ذلك دولة إسرائيل ، فإذا وقع هجوم مسلح صهيونى على إحدى الدول العربية الواردة حسب هذه المادة فليس لبريطانيا حق العودة إلى استخدام قاعدة قناة السويس .

ويجب ملاحظة أنه لا يمكن أن تعود القوات البريطانية إلى المنطقة إلا إذا وافقت مصر على ذلك ، وهذا أعطى لمصر حقا جديدا فى التصرف فى هذا الصدد(٦٥) .

وعموما فإن الإتفاقية بقدر ما قامت على أساس من بعض التنازلات التى كان يقتضيها الموقف والظروف ، فقد كانت كسباً لمصر استطاعت أن تسترد بها حريتها بشكل يكاد يكون كاملا ، وإن كان قد استكمل فيما بعد .

فضلا عن أنها تسلمت منشآت أمكن استغلالها فى المستقبل وبدأت تتبوأ مكانتها بين العرب ، وشخصيتها فى الشرق مما انعكس على علاقاتها مع السوفيت الذين عملوا على التقرب إليها ، وليس تهديدهم لها كما توجس محمد نجيب ، وإن كانت هناك أصوات لجماعات أو أحزاب فى مصر نادت بنقد هذه الاتفاقية إلا أنها نفذت وظلت لتأتى بثمارها على المدى البعيد .

قائمة المصادر والمراجع

أولا - الوثائق غير المنشورة

— وثائق وزارة الخارجية البريطانية المودعة بدار المحفوظات البريطانية **Public Record Office** رقم **FO371** بعنوان **Political and Consular Correspondence** الفترة من ١٩٥١ ـ ١٩٥٤ .

— ديوان جلالة الملك ، الادارة العربية ، تقارير الأمن العام ، يناير ١٩٥٢ ، مودعة بدار الوثائق التاريخية القومية بالقلعة ، القاهرة .

ثانيا - الوثائق المنشورة :

— مضابط مجلس الشيوخ المصرى ، ١٩٥١

— وزارة الخارجية المصرية : القضية المصرية ، القاهرة ١٩٥٤ .

— **War Office, Whitehall Papers, No. 15, London 1952.**

ثالثا - المذكرات الشخصية :

— حسن عزت : أسرار معركة الحرية ، القاهرة ١٩٥٣ .

— حسن يوسف : القصر ودوره فى السياسة المصرية ١٩٢٢ ـ ١٩٥٢ ، القاهرة ١٩٨٢ .

— سيد مرعى : أوراق سياسية ، الجزء الأول ، القاهرة ١٩٧٨ .

— صلاح الشاهد : ذكرياتى فى عهدين ، القاهرة ١٩٧٦ .

— عبد اللطيف البغدادى : مذكرات عبد اللطيف البغدادى ، الجزء الأول ، القاهرة ١٩٨٣ .

— محمد أحمد فرغلى : عشت حياتى بين هؤلاء ، القاهرة ١٩٨٤ .

— محمد نجيب : كلمتى للتاريخ ، القاهرة ١٩٨١

: كنت رئيسا لمصر ، القاهرة ١٩٨٤ .

رابعا - الدوريات :

— جريدة الأهرام ١٩٥١ ـ ١٩٥٤

— جريدة المصرى ١٩٥٢

خامسا - المراجع العربية :

— أحمد حمروش : قصة ثورة ٢٣ يوليو ، الجزء الثانى ، دار الموقف العربى القاهرة د . ت .

— أحمد عبد الرحيم مصطفى : العلاقات المصرية ـ البريطانية ١٩٣٦ ـ ١٩٥٦ ، القاهرة .

ـــ جلال الدين الحمامصى : من معاركنا السياسية ، بداية ونهاية ، معركة الجلاء ١٩٥٤ ـ ١٩٥٦ ، القاهرة ١٩٥٧ .
ـــ جمال حماد : ٢٢ يوليو أطول يوم فى تاريخ مصر ، كتاب الهلال ، القاهرة أبريل ١٩٨٣ .
ـــ جورج فوشيه : جمال عبد الناصر وصحبه ، جـ ١ ، دار المعارف ، القاهرة ١٩٦٠ .
ـــ راشد البراوى : النقطة الرابعة فى الميزان ، القاهرة ١٩٥٣ .
: مشروعات الدفاع عن الشرق الأوسط ، القاهرة ١٩٥١ .
ـــ سيرانيان : مصر ونضالها من أجل الاستقلال ١٩٤٥ ـ ١٩٥٢ ، ترجمة عاطف عبد الهادى ، القاهرة ١٩٨٤ .
ـــ طارق البشرى : الحركة السياسية فى مصر ١٩٤٥ ـ ١٩٥٢ ، الهيئة العامة للكتاب ، القاهرة ١٩٧٢
: سعد زغلول يفاوض الإستعمار ، القاهرة ١٩٧٧ .
ـــ عبد الرحمن الرافعى : فى أعقاب الثورة المصرية ، جـ ٣ ، القاهرة ١٩٤٧ .
: مقدمات ثورة ٢٣ يوليو ، الطبعة الثانية ، مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة ١٩٦٤
ـــ فاديه أحمد سراج الدين : القضية المصرية فى المرحلة الأخيرة ١٩٥٠ ـ ١٩٥٤ ، رسالة دكتوراة غير منشورة ، كلية الآداب جامعة القاهرة ١٩٧٨ .
ـــ كامل الشريف : المقاومة السرية فى قناة السويس ، مكتبة المنار ، الزرقاء ١٩٨٤ .
ـــ محمد أحمد أنيس : ثورة ٢٣ يوليو وأصولها التاريخية ، دار النهضة العربية القاهرة ١٩٦٩ .
: حريق القاهرة ٢٦ يناير ١٩٥٢ ، مكتبة مدبولى ، القاهرة ١٩٨٢ .
ـــ محمد حسنين هيكل : ملفات السويس ، القاهرة ١٩٨٦ .
ـــ محمد مصطفى صفوت : مصر المعاصرة وقيام الجمهورية العربية المتحدة ، القاهرة ١٩٥٩ .
ـــ موسى صبرى : قصة ملك وأربع وزارات ، كتاب اليوم ، أكتوبر ١٩٧٣ .
ـــ هدى جمال عبد الناصر : الرؤية البريطانية للحركة الوطنية المصرية ١٩٣٦ ـ ١٩٥٢ ، القاهرة ١٩٨٧
ـــ وفيق عبد العزيز فهمى : قضية الجلاء وثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ .
ـــ يونان لبيب رزق : تاريخ الوزارات المصرية ١٨٧٨ ـ ١٩٥٣ ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ، القاهرة ١٩٧٥ .
: الأحزاب السياسية المصرية ١٩٠٧ ـ ١٩٥٢ ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ، القاهرة .

سادسا ـ المراجع الأجنبية :

— Eden, Anthony: The Memoires of Sir Anthony Eden, vol. 3, Cassel, London 1960.
— Flower, R.: The Story of Modern Egypt, Napoleon to Nasser, London 1976.
— Lacouture, J&S: Egypt in Transition, New York 1958.
— McBride, B.S.C.: Farouk in Egypt, A Biography, The Trinty Press, London 1967.
— Vatikiotis, P. J.: Egyptian Army in Politics, London 1961.

الهوامش

(١) أمين سعيد : المرجع السابق ص ١١٧ .

(٢) أحمد عبد الرحيم مصطفى : المرجع السابق ص ١٢٨ .

(٣) F.O. 371 JE 1192-256 Anglo Egypt. Neg. Ratificationjuly 29

(٤) Ibid July 30

(٥) F.O 371-JE 1197-258 Cairo to F.O. July 29. 1954

(٦) أمين سعيد المرجع السابق ص ١١٧ .

(٧) نفسه ص ١٢٠ .

(٨) JE 1192-256 Cairo to F.O. July 29-1954

(٩) JE 1192-301 Anglo Egypt Neg Agust 17—1954

(١٠) JE 1192-256 Cairo to F.O. July 29-1954

(١١) JE 1192-301 Anglo Eg. Negypt August 17-1954

(١٢) JE 1192-262 Anglo Egypt Neg. Agust 2-1954

(١٣) JE 1192-420 Anglo Egypt Neg. Position of Israel Sept 3-1954

(١٤) F.O. 371-108426 F.O. to Cairo Sep 6-1954

(١٥) JE 1192-341 Eg Nego Sept. 10-1954 Definition of an outside power in the reactiviation claus

(١٦) JE 1192-223G July 30-1954

(١٧) JE 1192-289 A Anglo Egypt Neg. Suprission of the 1936 treaty.

(١٨) JE 1192-416 August 19-1954

(١٩) JE 1192-259 August 3-1954 Adressed to F.O.

(٢٠) JE 1192-285 Memo of Selwyn Lloyed August 6-1954

(٢١) Egypt Emb. London August 6-1964

(٢٢) F.O. 371-108465 F.O. to Cairo Aug 4-1954

(٢٣) JE 1192-488 From Cairo to F.O. Sept 14-1954

(٢٤) F.O. 371-108427 Minites of the first meeting of the British and Egyptian Withdrawal Committee Aug 3-1954

(٢٥) JE 1192-512 State of the Anglo Egypt Neg. Sept 14-1954

(٢٦) JE 1192-306 Anglo Egypt Neg. Financial arrangments Aug 13-1954

(٢٧) F.O. 371-108427 & JE 1192-612 op cit

(٢٨) Ibid

(٢٩) JE 1192-512 State of the Anglo Egyptian Negotiations Sept. 14-1954

(٣٠) JE 1192-493 F.O. to Cairo Sept. 10-1954

(٣١) JE 1192-522 Cairo to F.O. Sept. 23-1954

(٣٢) JE 1192-416 Anglo Egypt Neg. Ratification Aug. 19-1954

(٣٣) JE 1192-415 25-1954

(٣٤) JE 1192-488 Sept. 14-1954

(٣٥) JE1192-567 Sept. 18-1954

(٣٦) JE 1192-567A Sep. 23-1954

(٣٧) F.O. 371-108429 Cairo to F.O. August 23-1954

(٣٨) JE 1192-556 A Egypt Consultation clduse Sept. 22-1954

(٣٩) JE 1192-556 A Egypt Neg C. Withdrawal facilities Sept. 18-1954

(٤٠) JE 1192-565 Termination of 1936 Treaty Sept. 18-1954

(٤١) JE 1192-556 Consultation in the last year of the agreement Sept. 18-1954
(٤٢) JE 1192-563 Cairo to Fo. Sept. 25-1964
(٤٣) JE 1192-566 addressed to Cairo Tel. No. 1590 sep 24
(٤٤) JE 1192-416 Anglo Egypt Nego.
(٤٥) JE 1192-438 Anglo Egypt Neg. Draftmain agreement
(٤٦) JE 1192-439 Fo to Cairo Sept. 25-1954
(٤٧) JE 1192-566 Anglo Eg- Neg. Sept. 27-1954
(٤٨) JE 1192-567 To Antony Nutting Sept. 28-1954
(٤٩) JE 1192-574 Israel Sept. 29-1964
(٥٠) JE 1192-571 Bron Cairo to F.O. Sept. 30-1954
(٥١) F.O. 371-108436 JE 1182-684 Cairo to F.O. Oct. 5
(٥٢) No. 1688 Fo to Cairo for Nutting Oct. 6
(٥٣) JE 1192-616 October 12-1954
(٥٤) أمين سعيد المرجع السابق ص ١٢١
(٥٥) F.O. 371-108437 Cairo to Fo Tel. No. 1502 Oct. 13-1954
(٥٦) F.O. 371-108473 Cairo to Fo Tel. No. 1175 Oct. 14-1954
(٥٧) JE 1192-619 Oct. 19-Cairo to F.O.
(٥٨) الأهرام ٢٠ أكتوبر ١٩٥٤.
(٥٩) إرجع إلى النص فى الملاحق
(٦٠) أمين سعيد المرجع السابق ص ١٢٥
(٦١) JE 1192-723 Financial Evaluation Nov. 2-1954
(٦٢) JE 1192-724 Anglo Egypt Agreement Nov. 5-1964
(٦٣) JE 1192-703 Tel. 1592 Oct. 22-1954
(٦٤) كنت رئيسا لمصر ص ٣٢٦ ، ٣٢٩ ونص المذكرة وارد فى : وحيد رأفت : فصول من ثورة ٢٣ يوليه القاهرة ١٩٨٠ ص ٢٣٩ ـ ٢٤٢
(٦٥) مقالة بعنوان « الإحتلال فى القانون الدولى » للدكتور بطرس غالى ضمن كتاب كفاح الشعب والجلاء القاهرة د . ت اخترنالك (٢٦) ص ١٢٤ .

رقم الايداع

٤٠٨٢ / ١٩٩٥

977-13-0133-0



مطابع الأهرام التجارية - قليوب - مصر

العلاقات المصرية البريطانية ١٩٥١ - ١٩٥٤

هذا الكتاب

تعد المفاوضات المصرية البريطانية ، واحدة من أهم محاور البحث السياسى ، والقانونى ، والتاريخى فى مصر ، ليس فقط على المستوى الأكاديمى ، وإنما على صعيد الثقافة السياسية المصرية وأدبياتها ، ومن هنا تأتى الأهمية الخاصة التى يوليها مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام لهذا المحور الهام من أجل المساهمة فى تأصيل البحث التاريخى ، والسياسى فى بلادنا من ناحية ، ومن ناحية أخرى لتجلية جوانب الاستمرارية فى الحركة الوطنية المصرية ، والدور البارز الذى صاغته فى العقل والوجدان الجمعى ، ولإيجاد وشائج بين الأجيال المصرية ، بين هؤلاء الذين أعطوا للوطن والدولة عطاءً نبيلاً من أجل الاستقلال ، ومن ناحية أخرى كيف أدار هذا الجيل الهام من أجيال السياسة والفكر فى مصر العلاقات المصرية مع بريطانيا حول الاستقلال .

وفى هذا الإطار كان موضوع العلاقات المصرية - البريطانية إبان الأعوام ١٩٥١ - ١٩٥٤ أحد القضايا الأساسية على برنامج بحث الوحدة التاريخية ، التى يرأسها المؤرخ الرصين د . رؤوف عباس الذى أشرف على دراسة هذه العلاقات ، من خلال فريق بحثى تكون من د . علاء الحديدى ، د . سامى أبو النور ، د . يواقيم رزق ، وقد قامت هذه المجموعة البحثية الجادة ، بدراسة هذه العلاقات ، تأسيسا على أنها هى الركيزة التى تأسس عليها مشروع الاستقلال الوطنى لمصر المحروسة . ويسعد المركز أن يقدم هذا الكتاب إلى الجماعة العلمية والثقافية وعموم القراء والذى يعكس جزءاً من إنجازات هذه الجماعة ، وحواراتها من أجل مصر وفى سبيل تحديثها السياسى والاجتماعى .

مركز الدراسات السياسية وا[illegible]

مطابع الأهرام التجارية - قليوب - مصر